

الخطيب المحمدي

في الشرايف العربيه

تأليف

أ. د. محمد عبد العزيز عبد السلام

أستاذة العربيه والتاريخ العربيه والفقهيه

بأبوظبي - جامعة أم القيوين

دار النشر

للطباعة والنشر والتوزيع والدراسة

صكافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للمنشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والصحافة

لصاحبها

عماد الخوارزمي

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

دار السلام

الطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

تم ٢٠٠٦ م

تأسست دار السلام عام ١٩٧٣م وحصلت
عني جائزة أفضل ناشر للتراث ثلاثاً
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،
٢٠٠١م هي عضو الفلتر العربي للتراث
ثالث مطبوع في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي سواك لشارح عباس العقاد مكتب معبر لنظيران
عند المحطة القولية وأمام مسجد الشهيد عمر الشرميني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحصن بن عني مطرغ من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغربية - الرمز البريدي ١١٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ينطلق هذا العمل من الإيمان بالتراث اللغوي العربي الذي لا يخفى على المتخصصين قدر ما أسهم به هذا التراث اللغوي الرائد في تاريخ الدرس اللغوي ومسيرته الطويلة ، كما لا تغيب عنهم قيمة ما قدّمه هذا التراث .

وهو ينطلق : أيضًا ، من الحاجة إلى عرض ما في تراثنا اللغوي من أفكار ومفاهيم لغوية رائدة .

وإذا كان ثمة اعتراف بإسهام درسا اللغوي العربي في الدرس اللغوي العام ، وبكونه يمثل مرحلة بارزة ورائدة في هذا الدرس اللغوي العام ، فإن الوقوف على نظريات هذا الدرس اللغوي هو الذي يجعل هذا التراث اللغوي العظيم ذا إسهام متجدد ؛ إذ يروج الدرس اللغوي المعاصر بكثير من النظريات التي أصبح أكثر المتخصصين عاجزًا عن متابعتها بشكل تفصيلي دقيق .

ولا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معين إلا إذا كان ثمة تحديد دقيق لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللغوي المعاصر .

إن هذا العمل ينطلق من أهمية أن نضع تراثنا اللغوي في الإطار الفكري الواسع ؛ فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللغوي محصورًا في تطبيقه على ظواهر العربية فحسب دون أن يوضع في مقابلة النظريات اللغوية المتنافسة التي تعالج الظواهر التي يعالجها هذا التراث العظيم . كما أن الدرس اللغوي المعاصر لم يستفد من تراثنا اللغوي بشكل مباشر مثلما استفاد هذا الدرس اللغوي من تراث لغوي أقدم ، وهو التراث اللغوي الهندي الذي يأخذ عنه علم اللغة الحديث ، مثلًا ، أمر التحقق الصغري للمورفيم^(١) الذي يرجع إلى بانيني Panini ورآه علم اللغة الحديث إنجازًا جيدًا ؛ لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج ، وهو الأمر الذي لم يتحقق لمفاهيمنا اللغوية ذات القيمة والأهمية العظيمتين .

(١) يفتقر التحقق الصغري للمورفيم zero morpheme غياب علامة . وقد انفتحت تراثنا اللغوي إلى أن غياب علامة التأنيث يفيد التذكير ، وغياب علامات الشبية الجمع يُفتقد علامة على الأفراد ؛ فلفظ ما خلا من علامة التأنيث ، والمفرد ما لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، ولم يكن على وزن من أوزان جموع التكسير .

وبناء على ذلك ، كان الإطار العام لهذا العمل هو الوقوف على النظرية اللغوية التي يقدمها تراثنا اللغوي على اختلاف فروعه من أصوات إلى صرف إلى نحو ... الخ . ويرى هذا العمل أن الإضافة الحقيقية التي ينبغي تقديمها لهذا التراث هي إعادة قراءته وتقديمه على النحو المناسب للسياق العلمي الراهن ؛ إذ تمثل النظريات اللغوية المعاصرة تحديثاً غير بسيط لتراثنا اللغوي يستلزم أن تراجع استكشافاً لنظرياته التي لم تحظ بالبلورة ووقفاً على طرقه المختلفة في معالجة المشكلات اللغوية التي تعالجها النظريات اللغوية الغربية المعاصرة .

ويقوم هذا العمل باستنباط النظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي ، ثم تقديم جملة واسعة من النظريات الخاصة بمختلف فروع الدرس اللغوي في التراث العربي . ويؤكد الحاجة إلى إعادة تراثنا والإضافة إليه أنه لم يحظ بتطوير واضح منذ القرن الرابع حين بلورت النظرية النحوية من خلال فصل الحديث عن العامل عن الحديث عن العلة وعن الحديث عن القواعد النحوية نفسها .

ولا يخفى كذلك ما يحتاجه تراثنا من ربط المفاهيم النحوية المختلفة وبخاصة مفاهيم التنظير اللغوي ووضعها معاً في إطار تنظيري واحد ، فليس ثمة أكثر من الربط بين تراثيات المفاهيم نحو : الفصحى واللهجات والضرورة والسعة دون أن ترتبط هذه الأربعة بعضها ببعض فضلاً عن وضعها مع عشرات المصطلحات الأخرى التي تحصل بها في إطار انتمائها إلى التنظير أو الأصول النحوية بالتعبير التراثي .

وقد كانت النتيجة نتيجة في الحقيقة إلى ثلاثة أمور وهي :

١ - تقديم مجموعات الظواهر اللغوية على اختلاف الفروع اللغوية أي تقديم الظواهر الصوتية والظواهر الفونولوجية والظواهر الصرفية والظواهر النحوية والظواهر الدلالية والظواهر الكتابية .

٢ - تقديم الأنظمة اللغوية التي توجد في كل مجموعة من الظواهر اللغوية بتقديم مختلف الأنظمة التي تشتمل عليها كل من الظواهر الصوتية والظواهر الفونولوجية والظواهر الصرفية والظواهر النحوية والظواهر الدلالية .

٣ - تقديم نظريات التراث اللغوي العربي في ثلاثة أصناف من النظريات اللغوية وهي :

- النظرية اللغوية العامة للتراث اللغوي كله .

- النظرية أو النظريات الأساسية لكل فرع من فروع هذا الدرس اللغوي العربي من

أصوات إلى صرف إلى نحو .

- النظريات غير الأساسية لكل فرع من فروع هذا الدرس اللغوي .

وقد جاء مثل هذا التصور أكبر مما يمكن أن يستوعبه عمل واحد ومن أن يتم في فترة مفردة ، فكان لا بد من الاقتصار على العمل على صورته الراهنة وهي تتمثل في تقديم تصور عام ومبدئي كذلك للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي ثم مجموعة من النظريات غير الأساسية التي ينطوي عليها بعض فروع الدرس اللغوي .

ويعني ذلك أنه قد تأخر بذلك عرض النظرية الأساسية لبعض فروع الدرس اللغوي واستيفاء النظريات غير الأساسية في كل فرع من هذه الفروع .

وقد جاء هذا العمل في خمسة فصول ترد على النحو التالي :

يعرض الفصل الأول وهو بعنوان التطوير اللغوي : دراسات نظيرية لغوية لأربعة أمور تتكفل بها أربعة مباحث وهي :

١ - المفاهيم العامة الأساسية للتطوير ، وهي مفاهيم الحالة ، والظاهرة ، والنظام ، والنظرية ، والمنهج .

٢ - المفاهيم الخاصة بالتطوير اللغوي ، وهي المفاهيم التي تتصل بكل من شروط النظرية اللغوية وموضوعها ومجالها وإجراءاتها والبناء العام لهذه الإجراءات .

٣ - واقع درسا اللغوي ، وهو يرصد واقعه بصفة عامة وموقفه من التطوير اللغوي لتراث العربي ، وقد جمع هذين الأمرين في معالجته للنظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين .

٤ - واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر .

أما الفصل الثاني فيتكفل بمباحثه الثلاث ببيان التصور العام المبدئي للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي من خلال تبين طبيعة هذه النظرية وبنائها وتقوم هذا البناء .
أما الفصل الثالث فيقوم على بيان تصور النظرية الصرفية العربية للظاهرة الصرفية في اللغة العربية .

وهو يُبيِّنُ أولاً موقف هذه النظرية من الظاهرة الصرفية الكلية من جانبيها هما :

- نطاق هذه الظاهرة أي ما يندرج فيها وما يخرج منها ؛ إذ يبيِّن في ذلك ما ضمنته اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية وما أخرجوه منه .

- نوعها الظاهرة الصرفية الكلية اللذان يتمثلان في الأبنية وسنالات الأبنية .

كما يُبيِّنُ في مبحثه الثاني الظواهر الصرفية الجزئية وفق هذه النظرية فيقف من ذلك على كل من :

١ - الوحدة الصرفية في اللغة العربية وناقش في ذلك سبب اختيارهم الكلمة وحدةً صرفيةً صُفِّىَ بدلاً من المورفيم .

٢ - التركيب الصرفي ويكشف فيه عن ثلاثة مناهج للنظرية الصرفية العربية هي : الميزان والعلامات والجداول الصرفية الخاصة بالمبنيات .

ويُعيِّنُ وظائف كل واحد منها . كما يُبيِّنُ كيف تُفِي هذه المناهج الثلاث بالاحتياجات الصرفية في اللغة العربية ، وكيف أنها مناهج متكاملة تقوم بأمر الوصف الصرفي للغة العربية .

ويقارن البحث بين هذه المناهج والمناهج التي استخدمتها النظرية الصرفية الحديثة التي تسمى بمناهج الوحدة - العملية (التمهيز) Item- Process ويختصر بـ « IP » والوحدة - الترتيب Item- Arrangement ويختصر بـ « IA » والكلمة - التصريف « Word Paradigm » ويختصر بـ « WP » .

٣ - العمليات الصرفية .

أما الفصل الرابع فيقوم على بيان كل من الأنظمة الصرفية للعربية وتجليات النظريات الصرفية العربية المختلفة التي تصف مختلف هذه الأنظمة الصرفية في العربية وتُبيِّنُها . وهو في جملته يقدم مختلف نماذج هذه النظرية الصرفية من نظرية صرفية أساسية إلى نظريات صرفية مكتملة إلى نظريات صرفية بديلة .

وهو يرى أن النظرية الصرفية الأساسية هي نظرية التعدد التي يعبر عنه الصرفيون بتعبير الأصالة الفرعية .

وقد سماها البحث بنظرية التعدد لكي يشمل مع نظرية الأصالة والفرعية بعض الفروض العلمية المتصلة بالأصالة والفرعية على نحو شديد .

ويرى أن الأصالة والفرعية تعالج الصورة الرئيسية من وجود صيغة أصلية وأخرى فرعية أما التعدد فيمكن أن يكون بين صيغ متقابلة وأخرى متشابهة وليس مجرد الصيغ التي ترتبط فيما بينها يكون بعضها أصولاً وبقيةها فروعاً .

وهو يُبيِّنُ أولاً موقف هذه النظرية الصرفية العربية من ظاهرة التعدد بالحدوث عن أمرين هما : إثبات ظاهرة الأصالة والفرعية وتفيها وبيان تحققات هذه الظاهرة في العربية .

ثم يتناول ثانياً أنظمة ظاهرة التعدد المختلفة التي تتمثل في أنظمة التفرع والتقابل والتشابه ويعالج تصنيف هذه الأنظمة .

ويتناول هذا الفصل في مبحثه الثالث أيضاً النظريات التي تعالج التعدد في العربية من خلال بيان النظرية الأساسية للصرف ثم النظريات المكتملة لهذه النظرية الأساسية ، وأخيراً النظريات البديلة عن النظرية الأساسية .

ويقف الفصل الخامس مع النظرية النحوية فيبين أولاً الظاهرة النحوية ووحدها وتصنيف هذه الوحدة ثم الأنظمة النحوية للعربية ، ويقف مع تجليات النظرية النحوية الأساسية وغير الأساسية مكتملة أو بديلة .

أما الفصل السادس فيقف على الجهات المختلفة للنظرية المعجمية في التراث العربي فيبين نظريات الجمع والتصنيف المعجميين ونظريات التحليل الدلالي والبناء المعجمي العام .

وهو يُقدِّم ذلك من خلال جملة مداخل تقف مع طبيعة المعجم ومشكلته والظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها .

ويتناول المبحث الأول منه المفاهيم الأولية المتصلة بنطاق النظرية المعجمية ، ونواة النظرية التركيبية للمعجم والنظام ، وتركيب المعجم ، وبعض نماذج النظرية التصنيفية للمعجم .

كما يتناول في مبحثه الثاني نظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي ، كما يقف مبحثه الثالث مع نظريات تركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية . أما مبحثه الرابع فيعرض لنظريات التركيب المعجمي العام في النظرية المعجمية العربية ، ومن ذلك نظرية جذر الاشتقاق الصغير الذي لا يأخذ ببدأ التقلبات .

وتقدم نظرية جذر الاشتقاق الصغير نموذجين اثنين حيث يتم تجميع مفردات اللغة تحت جذورها على نحوين يجمع أحدهما الجذور دون ربط دلالي بينها على حين يحاول النموذج الآخر مع جَمْعِهِ للجذور أن يُظهِر البنية الدلالية لمفردات الجذر المفرد هذا ، أي أن المفردات تُجمَعُ بسبب مجرد الاتفاق اللفظي في حروف الجذر والثاني يُربط بين هذه المفردات دلاليًا ويرى أن الاتفاق في الجذر يعكس اتفاقًا في الدلالة .

ومن ذلك أيضاً نظرية سلسلة الجذور ويراد بها فكرة تقنيات الجذور التي تُجمَعُ بها الجذور في سلاسل .

وتُردُّ هذه النظرية على نموذجين مشابهين لنموذجين نظرية جذر الاشتقاق الصغير ، إذ يفترض نموذج منهما أن بين مفردات السلسلة علاقة دلالية على حين يقتصر النموذج الثاني على جمع مفردات السلسلة على أساس الاتفاق اللفظي في الأصول دون الربط بينها دلاليًا .

أما الفصل السابع فيقف مع نظام الأبجدية في اللغة العربية ونظريتها التي استخدمها اللغويون العرب في وضع نظام أبجديّ للعربية .

وهو محاولة لإعادة صياغة ما لدينا من قواعد كتابة وفقّ الاصطلاح المتعارف عليه فيما يُسمّى علم الكتابة Graphology .

وهو في هذا الأمر أشبه بما تمّ من قبل لقواعد التجويد وأحكامه المختلفة التي أعاد روادنا اللغويون الأوائل صياغتها وفقّ قواعد علم الأصوات بصورته الحديثة .

وهو يُخلِّق نظام الأبجدية العربية وفقّ قواعد النظرية اللغوية المعاصرة لتحديد مختلف جوانبها وصياغتها وفقّ النظرية اللغوية المعاصرة من خلال مناقشته لعدد من الأمور تَنظِّمُهَا مباحثه المختلفة وهي على النحو التالي :

يقوم المبحث الأول ببيان نظام توليد الأبجدية العربية ويقوم في ذلك ببيان أمرين هما :

- السمات الكتابية المميزة Distinctive Graphitic features للكتابة العربية أو الرسوم وحالاتها أو أوضاعها وتغييراتها .

- جرافيمات العربية Graphemes of Arabic .

ويتم ذلك من خلال بيان نوعي التغييرات الكتابية التي تُنتج مرة جرافيمات ، وتنتج أخرى ألوجرافات وبيان معيار التفريق وأفراد الجرافيمات كذلك .

كما يعالج المبحث الثاني نظام تحقق الأبجدية العربية فيثبِتُ ثلاثة أمور تتصل بذلك وهي :

- الألوجرافات Allographs ويُبيِّنُ أسسها ومناهج معالجتها . فيناقشُ في ذلك كلاً من موقع الجرافات Graphs من الكلمة وموقع الجرافات بعضها من بعض .

ويقفُ المبحث كذلك مع تغييرات الألوجرافات وفرضي الألوجرافات ومنهجين معالجتها . كما يعرض المبحث لألوجرافات العربية .

أما المبحث الثالث وهو بعنوان الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقيق فيناقش مسألة تداخل الألوجرافات في الجرافيمات عند عدّ جرافيمات العربية في أعمال بعض

اللغويين المعاصرين .

وهو يفيد أننا نحتاج في ضبطنا للأبجدية العربية أن نفرق بين جرافيماتها وألوجرافاتها ، أي أن نفرق بين الصور الأصلية أو الصور المجردة لها والصور الفرعية التي تتخذها مختلف هذه الجرافيمات أو الصور المجردة في تحققها .

ويرى أن هذا التفريق بين الجرافيمات والألوجرافات سيجعل الأبجدية العربية ثمانية وعشرين رمزًا فقط ؛ وأن ما سواها صور فرعية أو ألوجرافات لها .

ويقدم المبحث الرابع دراسة تحليلية لمشكلات الكتابة حيث يبدأ بالإشارة إلى ما تمتاز به الأبجدية العربية من غياب تعدد الرمز الكتابي الذي يكون في :

- الجرافات الثنائية Digraphs .

وهي تلك الحروف التي تأخذ رمزين كتابيين في إشارتها إلى موضوعها ، وذلك مثل رمزي sh اللذين يستخدمان لرسم صوت إنجليزي واحد .

- الجرافات الثلاثية Trigraphs .

وهي تلك الحروف التي تأخذ ثلاثة رموز كتابية للإشارة إلى موضوعها نحو ch في مثل كلمة (watch) في الإنجليزية .

ويقف الفصل أيضا مع مشاكل عدة وهي : عدم تمايز رموز الأبجدية بعضها عن بعض بشكل تام (مشكلة النقط) والانفصال ، وعدم التزام الاتصال ، وتغير أشكال الحروف ، وغياب الحركات من داخل بنية الكلمة .

ثم يُختمُ مناقشة مدى كفاية الكتابة العربية إذ يقف مع تصوير الأبجدية العربية للغة العربية المنطوقة .

ولا ينبغي وأنا أقدمُ عملي هذا للقارئ العربي المُتَعَبِّ بقضايا الدرس اللغوي إلا أن أرجو مخلصًا أن يكون العمل مفيدًا للحركة اللغوية العربية المعاصرة التي تواجه تحديًا جدًّا ثقيل فتعمل في ميدانين واسعين إذ تبحث طورًا بإلحاح شديد عن خصوصية يتميز بها تراثنا وتناسب عربيتنا في خصوصيتها الفريدة ، وتسعى طورًا آخر وراء ما يقدمه الدرس اللغوي المعاصر من قضايا ومفاهيم تمثل إضافة للدرس اللغوي تعكس مرحلته الحالية .

محمد عبد العزيز عبد النعيم

النظير اللغوي

في الشرائح العربية

الفصل الأول

التنظير اللغوي : دراسات تنظيرية لغوية

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : المفاهيم العامة الأساسية للتنظير .
- المبحث الثاني : المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي .
- المبحث الثالث : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين .
- المبحث الرابع : واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر .

التنظير
اللغوي

دراسات تنظيرية لغوية

يتكفل العمل في هذا الفصل التمهيدي ببيان أربعة أمور تتكفل بها أربعة مباحث وهذه النقاط الأربع هي :

أولاً - المفاهيم العامة الأساسية للتنظير :

يعرض تحت هذا المحور أهم مفاهيم التنظير اللغوي من حالة وظاهرة ونظام ونظرية ومنهج .

ثانياً - المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي :

يعرض العمل لأبرزها وهي تتصل بخمسة جوانب وهي :

١ - شروط النظرية اللغوية .

٢ - موضوعها .

٣ - مجالها .

٤ - إجراءاتها .

٥ - البناء العام للإجراءات .

ثالثاً : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين :

يراد منها الوقوف معها على واقع درسا اللغوي العربي وموقفه من التنظير اللغوي .

رابعاً - واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر :

يعالج التنظير الصرفي في درسا اللغوي العربي المعاصر .

وفيما يلي عرض لهذه الأمور الأربعة :

المبحث الأول : المفاهيم العامة الأساسية للتنظير

يتصل هذا العمل بفكرة النظرية اللغوية التي وردت في تراث اللغويين العرب سواء على مستواها الصوتي أو الصرفي أو النحوي ... إلخ ، وهي ، من ثم ، بحاجة إلى بيان كل من المفاهيم الأساسية اللازمة لتحديد فكرة النظرية وتطبيقاتها في الدرس اللغوي . وسيقوم العمل في هذا المبحث ببيان خمسة مفاهيم ، وهي : الحالة والظاهرة والنظام والنظرية والمنهج حتى يمكن تفصيل الحديث عن تطبيقات النظرية اللغوية في التراث العربي سواء أكانت نظرية لغوية عامة للتراث أم لفرع من فروعها أم كانت نظريات لغوية خاصة .

وتتردد في الحقيقة هذه المفاهيم في مختلف العلوم ، وتستلزم بيانها بشكل مبسط يخدم فكرة العمل في المقام الأول .

١ - الحالة الفردية :

يتردد كثيراً في شتى العلوم مصطلح الحالات الفردية أو القليلة أو الاستثنائية . ويستخدم ذلك لما يرد حالة مُفْرَدَةٌ أو حتى حالات قليلة وبلا نظام حاكم لها ، أي يرد لما لا يخضع لقاعدة وقف عليها العلماء ، بل يخرج عن كل ما قرره العلماء ، ومن ثم يقال لها كذلك الشواذ .

ويُمكنُ التمثيل للحالة الفردية في نحونا العربي بالاستثناءات التي توصف بالشواهد الشاذة خروجها عن نظام يمكن أن يكون حاكمًا لها .

كما توصف بعض الشواهد النحوية بالندرة أو القلة لإفادة خروجها عن الكثرة التي تستلزم البحث عن القاعدة الحاكمة التي وردت وراءها . ومن ذلك ، مثلاً ، حالات تصحيح الواو في مثل : استحوذ واستوف مما ورد في العربية على جهة الاستثناء والشذوذ .

أي أن الحالة الفردية أو الاستثنائية أو الشاذة هي ما ورد قليلاً وبلا نظام .

ويريد العلماء بوصف حالة ما بكونها استثنائية أو نادرة أو قليلة أو شاذة أن يُعْطُوا أنفسهم من استنباط نظام لها ؛ إذ لا يُطَالَبُ العلماء في أي علم من العلوم إلا برصد الحالات المطردة ، أو على الأقل الكثيرة وتقديم أنظمتها أما ما يرد شاذًا أو قليلاً فلا نظام له حتى يطالب العلماء باستنباطه .

٢ - الظاهرة :

تفيد كتب الاصطلاح بشأن الظاهرة أنها :

- (١) ما يمكن إدراكه أو الشعور به ، وما يعرف عن طريق الملاحظة والتجربة .
والظواهر طبيعية ونفسية واجتماعية .
(٢) الظاهرة عند كائنه موضوع التجربة الممكنة ، وتقابل النومين^(١) أو الشيء في ذاته^(٢) .

ويمكن فهم الظاهرة بشكل أوضح من خلال علاقتها بالحالات الفردية : إذ تُعَدُّ ، في الحقيقة ، مقابلًا للحالات الفردية أو الاستثنائية أو الشاذة ؛ فهي تتمثل في الحالات المضطربة أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة التي تحكمها قواعد معينة ؛ فلا تقتصر على مجرد حالة أو بعض حالات بلا قاعدة ؛ وإنما ترد على نحو مُضْرِدٍ ، كما ترد وفق قاعدة ما . وهي ، في الحقيقة ، نقطة انطلاق العلماء ، فمضى كان ثمة ظاهرة لزم العلماء ضبط هذه الظاهرة وبيان قانونها العام .

ويمكن التمثيل للحالات المضطربة التي تُمَثِّلُ ظواهر في العربية بحالات إعلال الواو في استقام واستقام وغير ذلك مما يطرده على قاعدة الإعلال في العربية ، وهي ، كما لا يخفى ، تقابل الحالات الفردية أو الاستثنائية التي يقال لها الشاذة التي تتمثل في حالات تصحيح الواو كاستحوذ واستنوق وغيرهما مما ورد في العربية استثناءً وشذوذاً .

ويلزم في الحقيقة التأكيد على أمرين هما :

أ - أن مجموع الحالات الفردية الاستثنائية أو الشاذة والحالات المضطربة يمثل المادة اللغوية موضوع دراسة النظرية اللغوية ؛ ذلك أن « أحد الأجزاء المركزية في علم اللغة هو محاولة الإجابة عن سؤال : ما اللغة »^(٣) مما يرد مطردًا أو غير مطرد .

ب - أن الفرق بين الحالات الفردية أو الاستثنائية التي يقال لها الحالات الشاذة وبين الحالات المضطربة التي تُمَثِّلُ ظاهرة يتمثل في توفر أمرتين في الظاهرة دون الحالات الشاذة ، هما :

- التكرار الكثير الذي يُخْرِجُ هذه الحالات عن أن تكون مُجْرَدَ حالاتٍ فردية .

(١) يراد بالنومين : عند كائنه ما يجاوز نطاق التجربة والإدراك الحسي ؛ فهو حقيقة مجردة من مسلمات العقل البشري . ويقابل القاهرة ؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٩ م) ؛ المعجم الفلسفي ، القاهرة ؛ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ص ٢٠٦ .

(٢) السابق ، ص ١١٤ .

(٣) Bach, Emmon (1974) Syntactic Theory, U.S.A: University Press of America, p. 5.

- خضوعها لنظام عام يحكمها .

٣ - النظام :

يمثل النظام تلك القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي اطرقت وشكلت ظاهرة ما ؛ فالنظام هو ذلك القانون أو تلك القاعدة العامة التي تحكم أفراد الظاهرة .

وتظهر أهمية النظام بالنسبة للدراسة اللغوية من حقيقة أن اللغة ترد في عمومها نظامًا من العلامات ، أي نماذج اصطلاحية تشير إلى شيء وراء نفسها مما يجعلها تعني شيئًا^(١) ؛ فهي تشتمل على عدد غير قليل من الأنظمة الداخلية ، مثل قاعدة الإعرال التي تحكم بعض الألفاظ التي وردت بالإعرال في نحو : باع ، وصام ، وقاد ، وقال ... إلخ . وإذا كانت الأنظمة اللغوية المختلفة ترد متعددة فقد نص لغويونا الأوائل على أن التعمد لا يمثل تناقضًا بينها ، يقول الزجاجي عن الخروج عن نظام الإعراب بالحركات الذي يمثل النظام الأصلي للإعراب إلى نظام الإعراب بالحروف ؛ وهو نظام فرعي : « الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرود فيه ، ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب »^(٢) .

ومن اهتمام اللغويين بالأنظمة قيام نظريات لغوية تدرس اللغة من خلال رصد الأنظمة اللغوية المختلفة وتسجيلها^(٣) ، ومن ذلك ما نراه عند فيرث Firth^(٤) الذي انبنى تصوره للغة على مفهوم النظام الذي استمدّه من العلاقات الرأسية^(٥) والأفقية التي استنبطها سوسير Saussure ، وأصبحت « السمة المميزة للغويات القرن العشرين »^(٦) .

(١) Allerton, D.J. (1984) "Language as form and pattern: grammar and its categories" in Encyclopedia of Language edited by N.E.Collinge, London and New York: Routledge, p.68.

(٢) الزجاجي ، الإيضاح في علم النحو، تحقيق مازن المبارك ، بيروت : دار الفوائس ، ط ١ : ١٩٧٤ م ، ص ٧٢ .

(٣) Halliday, M.A. (1985-[1994]) An Introduction to Functional Grammar, GB: Edward Arnold & Halliday, M.A. (1995) Systemic theory, in History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E.F.K.Koerner & R.E.Asher, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 272 - 6.

(٤) راجع بعض اللغويين تصور فيرث للنظام مثل :

Palmer, F. R. (1996) Firth and the London School, in Concise Encyclopedia of Syntactic Theories, edited by Keith Brown and Jim Miller, Oxford: Pergamon, p. 83.

(٥) وتسميته الأصلية للعلاقات الرأسية هي العلاقات الأفقية Associative انظر :

Saussure, Ferdinand de (1959) Course in General Linguistics, translated with Introduction and notes by Wade Baskin, New York: McGraw-Hill Book Company, pp. 122f.

(٦) Joseph, John E. (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics," in Concise History of the

ومنه ، أيضًا ، ما نراه عند هاليداي Halliday الذي يشير بخصوص نظريته إلى أن أصلها يرتد إلى التراث الوظيفي الأوروبي ، يقول : « تنشأ النظرية التي يبني عليها هذا الوصف ، وهي النظرية النظامية ، من التراث الوظيفي الأوروبي »^(١) .

٤ - النظرية :

تُوصَفُ في حقيقة الأمر الفروض التي تُقدَّمُ لبيان النظام الموجود في ظاهرة ما ، أو توصفه أو تفسيره بالنظرية ؛ فالنظرية إذن ، هي تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها . يقول بعض اللغويين في تعريف النظرية العلمية : إنها « مجموعة من الفروض متماسكة بشكل كبير أو قليل يراد به شرح مدى الظواهر »^(٢) .

وإذا راجعنا اللفظ معجميًا واصطلاحًا وجدناه يرد معجميًا كما يلي : « وإذا قلت نظرت في الأمر احتمال أن يكون تفكيرًا فيه وتدبيرًا بالقلب ... والنظر يقع على الأجسام والمعاني ، فما كان بالأبصار فهو للأجسام ، وما كان بالبهائم كان للمعاني »^(٣) . ومن هنا كان النظري عند الجرجاني « هو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث »^(٤) . كما أثبت المجمع في معجمه عن النظرية أنها « طائفة من الآراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية أو الفنية »^(٥) .

كما يصطلح على أن النظرية هي :

- (١) بوجه عام ، ما يُوضَّح الأشياء والظواهر توضيحًا لا يُقَوَّل على الواقع .
- (٢) فرضٌ علميٌّ يُربطُ عدَّةَ قوانينٍ بعضها ببعضٍ ويُردُّها إلى مبدأ واحدٍ يمكن أن نستنبط منه حتمًا أحكامًا وقواعدًا^(٦) ، وأنها :

== Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by R.F.K.Koerner & R.E.Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 238.

(١) Halliday, (1985-[1994]) An Introduction to Functional Grammar, p. xxvi.

(٢) Bach (1974) Syntactic Theory, P. 15.

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مج ٥ ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٩٦٨ م ، مادة نظر ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٤) الجرجاني ، محمد بن علي ، المعريفات ، ضبطه ونهجه محمد بن عبد الحكيم القاضي ، القاهرة : دار الكتاب المصري : بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ص ٢٥١ .

(٥) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٢) المعجم الوسيط ، ج ٢ ، القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ط ٢ ، ص ٩٧٠ .

(٦) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٩ م) المعجم الفلسفي ، ص ٢٠٢ .

« (١) بحملة تصورات مؤلفة تأليفاً عقلياً تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات .
 (٢) فرض علمي يُمثل الحالة الراهنة للمعلم ، ويشير إلى النتيجة التي تنتهي إليها جهود
 العلماء جميعاً في حبة زمنية معينة » (١) .

وقد يحسن آخر النظرية بقوله : « النظريات مجموعة من الأحكام أو التقديرات تُعرفُ
 في إطار كل من الشكل والمحتوى ... مجموعة من الأخبار النظرية التي يمكن أن نستخرج
 منها البيانات النظرية » (٢) .

على أن النظرية تبدأ من الفرض ، وتنتهي بالقانون إذا ما ثبت على جهة اليقين
 صحتها بما لا يدع أي مجال للشك . يربط بعضهم بين النظرية والفرض والقانون ،
 يقول عنها : « النظرية مجموعة من الافتراضات والمبادئ المقبولة عندهم توضع لتحليل
 بعض الظواهر phenomena ، أو تفسير طبيعتها أو سلوكها ... وإنما تطرح النظرية أول
 ما تطرح على صورة فرضية أو ظنية hypothesis ، فإن أيدتها الوقائع والتجارب على
 نحو خيال من الثغرات الهامة ارتقت إلى مرتبة النظريات .

أما إذا قام الدليل القطعي على صحتها ، وتعذر تحليل نفس تلك الظواهر بأية نظرية
 أخرى ، فعندها تصبح قانوناً law » (٣) .

وتفيد مراجعة المقابل العربي للفظ النظرية ، وهو لفظ theory ، في المصادر الغربية أن
 أصول اللفظ ودلالاته تمثل في أنه : « لاتيني متأخر theoria ، ثم يوناني وفرنسي
 theoria ثم فرنسي theorein [١٥٩٢] .

١ - تحليل مجموعة حقائق من خلال علاقتها بعضها ببعض .

٢ - فكرة مجردة : تأمل .

٣ - للمبادئ العامة أو المجردة لمادة حقيقة أو علم أو فن > نظرية الموسيقى music
 < theory .

٤ - أ. عقيدة أو تعليمات أو إجراء يُقترح أو يُتبع بوصفه أساساً لفعل > ينبي

(١) وهبة مراد وزميلاه (١٩٣٥ [١٩٧١ م]) المعجم الفلسفي ، القاهرة : دار الثقافة ، ط ٢ موزعة ومنقحة ،
 ص ٢٣٩ ووجهة ، مجدي (١٩٧٤ م) معجم مصطلحات الأدب : إنكليزي - فرنسي - عربي بيروت :
 مكتبة لبنان ، ص ٥٦٩ .

(٢) Wunderlich, Dieter (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, translated from German:
 Grundlagen der Linguistik by Roger Lass, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 18-9.

(٣) (عليكي ، مير (١٩٨٣ م) موسوعة المورد : دائرة معارف إنكليزية عربية مصورة ، المجلد التاسع ،
 بيروت : دار العلم للملايين ، ط ١ ، ص ٢٠١ .

منهجها على نظرية أن كل الأطفال يرغبون في التعلم < . ب. مجموعة مثالية أو افتراضية من الافتراضات أو المبادئ أو الظروف التي تستخدم عادة في التعبير « نظريًا - على المستوى النظري in theory » > نظريًا / على المستوى النظري تَبَيَّنَتْ دائمًا الحرية للجميع < .

٥ - مبدأ أو مجموعة من المبادئ معقولة أو مقبولة علميًا تقدم لشرح الظواهر > نظرية الموجة للضوء theory < .

٦ - أ. فرض يُقترح من أجل برهان أو بحث . ب. فرض غير مُبَيَّنٍ عليه : حدس : جم. مجموعة من القضايا تُقَدَّم نظرة منظمة موجزة لموضوع ما > نظرية التعادلات theory of equation < (١) .

والحقيقة أن النظرية هي الوجه المقابل للنظام ؛ ذلك أن العلماء يستتجون الأنظمة التي تشتمل عليها الظواهر ، فيقدمون مجموعة من الفروض التي تصف هذه الأنظمة . وقد نَصَّ اللغويون المعاصرون على علاقة النظرية بالنظام وكونها جهدًا ذهنيًا وفكريًا للغويين أنفسهم « يؤكد هيلمسلف Hjelmslev^(٢) على أن النظرية اللغوية بالضرورة استنتاجية . إنها نظام استنتاجي يستخدم فقط لتقدير الاحتمالات التي تنتج من مقدماتها » (٣) . ولذا يلزم العلماء أن يفترضوا بقدر ما تملك الظاهرة من أنظمة تحكم أفرادها تصورات تعاقب هذه الأنظمة . وهم ، كذلك ، مطالبون في ذلك بأن يطابق فرضهم النظام ما أمكن ، بل لا يكون فرضهم صحيحًا حتى يطابق النظام الذي يقوم في الظاهرة . ويعني ذلك أيضًا أنه يجب أن تشمل مختلف العلوم على نظريات بقدر ما تملك ظواهرها من أنظمة .

وقد وقف تراثنا العربي على مختلف الأنظمة التي تقوم في الظاهرة المدروسة نفسها عن النظرية التي تقوم في أذهان العلماء حيث تَتَمَثَّلُ في تصورات العلماء عن هذه الأنظمة ، يقول بعضهم عن الأصول أو الأنظمة أو القواعد الكلية في الصرف التي تحكم أفراد الظاهرة الصرفية : « يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

(١) Merriam Webster database Staff, Merriam Webster database, Copyright © 1994 Merriam Webster, Inc.

(٢) Hjelmslev, Louis (1961) Prolegomena to a Theory of Language, translated by Whitfield, Madison, Wisconsin: the University of Wisconsin Press, pp 11f, 13f.

(٣) Beaugrande, Robert de (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, London: Longman, p. 127.

كقولهم ، مثلاً : « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً » ، والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها ^(١) . وهو ، في الحقيقة ، ينص على أن الأصول شيء ، يوجد في الظاهرة المدروسة كالصرف ، مثلاً ، وأن تصور هذه الأصول يقوم في أذهان الدارسين ، وهو شيء آخر ، وهو ، بتعبير البحث الحالي النظريات التي تقوم في الأذهان والتي تقدم في مقابلة الأنظمة التي توجد في الظواهر نفسها .

٥ - المنهج :

يعني المنهج الطريقة أو مجموعة الإجراءات التي تُتخذ للوصول إلى شيء مُحدّد ، كأن تُتخذ خطوات تُحلّل بها الكلمة صرفياً ، وذلك أن المنهج والمنهاج يرد في العربية على معنى « الطريق الواضح ... والمنهاج الخطة المرسومة (محدثة) . ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما ... المنهج المنهاج . الجمع منهاج » ^(٢) . ويرد « في الاستعمال : الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال » ^(٣) . ويسمى الطريق بالمنهج لانتقال اللفظ من استخدامه صفة إلى استخدامه للموصوف الذي كان يرد له صفة ؛ فاللفظ مشتق من نهج التي تفيد الوضوح والاستبانة ، يقول اللسان : « طريق نَهَج : يَسُرُّ واضح وهو النَّهَج ... ومَنَهَج الطريق وَصَّحَهُ ... وَأَنهَج الطريق وَضَمَّحَ واستبان ومصار نَهَجًا واضحًا بَيَّنَّا » ^(٤) .

أما اصطلاحاً فهو :

(أ) بوجه عام ، وسيلة محددة تُوصِّلُ إلى غاية معينة .

(ب) المنهج العلمي خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها ^(٥) .

ويعني المنهج method ، كذلك طريقة الفحص أو البحث عن المعرفة ^(٦) .

(١) الرضي ، محمد بن الحسن شرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهدة : انقسم الأول ، ج ١ ، تحقيق محمد نور الحسن وزميله ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١٩٧٥ م ، ص ١ - ٤ .

(٢) مجمع اللغة العربية (١٩٦١ م) المعجم الوسيط ، ج ٢ ، مادة نهج ، ص ٩٥٧ .

(٣) الكفوي ، التكميات : معجم في المصطلحات والنورق اللغوية ، تحقّق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١٩٩٢ م ، ص ٩١٣ .

(٤) ابن منظور لسان العرب ، ج ٢ ، مادة نهج ، ص ٣٨٢ .

(٥) مجمع اللغة العربية (١٩٧٩ م) المعجم الفلسفي ، ص ١٩٥ ، ووهبة ، مجدي (١٩٧٤ م) معجم المصطلحات الأدبية : إنجليزي - فرنسي - عربي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٣١٨ ، ووهبة ، مجدي ،

والهندس ، كامل (١٩٨٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب : بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٣٩٣ .

(٦) ووهبة (١٩٧٤ م) معجم المصطلحات الأدبية ، ص ٣١٨ .

ويراد « بمناهج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل ، والتي يحصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض » (١) .

كما قد يُشارُ اصطلاحياً بالمناهج إلى « الأصول التي تتبع لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية » (٢) .

وتؤكد مراجعة لفظ المنهج في التراث الغربي ما ثبت له في العربية يُبيِّنُ المعجم الإنجليزي في مقابل لفظ المنهج « method » تاريخ اللفظ ، فيُنبِّه على أن اللفظ الإنجليزي يعود إلى اسم « في الفرنسية الوسيطة MF يرجع إلى اللفظ اللاتيني methodus المأخوذ من اللفظ اليوناني methodos المركب من [طريق meta- + hodos] (٣) » .

أما دلالاته فمما تتمثل فيه :

« ١ - أ. إجراء أو عملية لإحراز موضوع ...

ب - إجراء منظم أو فنية أو حالة يطبقه نظام أو فن خاص أو يناسبهما .

ج - خطة تتبع في تقديم مادة للتعليم ...

٢ - نظام يعالج مبادئ البحث العلمي وخصائمه » (٤) .

وقد قال بعضهم يُبيِّنُ الدلالة الاصطلاحية له « مصطلح المنهج ، وهو وفقاً لكوهين M. R. Cohen ، المتأخر (٥) يشير إلى أي إجراء يطبق نظاماً عقلياً ما أو نموذجاً تنظيمياً على موضوعات متنوعة » (٦) .

ويرى اللغويون أن « المناهج المستخدمة في العلوم يجب أن تُقَيِّم من خلال ما إذا كانت تؤدي إلى نتائج تتوافق مع اختبار مدى شرح النظرية التي تستخدم هذه المناهج للحقائق التي تدرسها ، واختبار مدى مناسبة هذه النظرية للنظريات التي تتعامل مع الحقائق الأخرى المتصلة بالحقائق المدروسة » (٧) .

(١) وافي ، د. علي عبد الواحد (١٩٧٢ م) علم اللغة ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ٧ ، ص ٣٣ .

(٢) حسبان ، د. تمام (١٩٥٨ م) اللغة بين المعيارية والوصفية ، القاهرة : الأجلو المصرية ، ص ١٩١ .

(٣) Webster Editorial Staff, (1960) "method" in Webster's Dictionary, pp. 1422-1423.

(٤) Ibid., pp. 1422-1423.

(٥) Cohen, M. R. (1933) "Method Scientific" in Encyclopedia of Social Sciences, New York.

(٦) Buchler, Justus (1961) the Concept of Method, New York and London: Columbia University Press, P. 1.

(٧) Bach (1974) Syntactic Theory, P. 15.

المبحث الثاني : المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي

يعالج هذا المبحث المفاهيم التي تفصل بخمسة جوانب من جوانب التنظير اللغوي ، وهي كما يلي :

أولاً - شروط النظرية اللغوية :

(العموم والتجريد والاكتمال والبساطة والاقتصاد والاتساق العام والكفاية في وصف اللغات وصلاحيتها للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات) .

يشير بعض اللغويين إلى بعض شروط النظرية اللغوية المنقلى في مقابلته بين النظرية والمعرفة ، فيبيئ أن : النظريات عامة ومجردة ، وأنها تتجاوز الخبرات الفردية لتغطي الخبرات التي يمكن أن تكون عامة في حقل ما . على حين تشتمل المعرفة على خبرات مفردة (حقائق مفردة) . والفرض الرئيسي للنظريات هو تقليل هذه الخبرات إلى تعميمات «^(١) .

يضع اللغويون الشروط التي يرون لزوم توافرها في النظرية اللغوية ، ويُقوِّمون النظريات اللغوية المختلفة في ضوءها ، وهي خصائص البساطة والكفاية في وصف اللغة والعموم .

يحرص اللغويون على أن تكون النظرية اللغوية المفترضة أبسط النظريات وأكفأها في وصف اللغة التي تقوم عليها ، وأن تكون ، كذلك ، صالحة للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات . من هنا يقرر علم اللغة أنه إذا كان هناك أكثر من نظام نحوي يقوم بوصف اللغة فإن أبسط هذين النظامين هو الصحيح «^(٢) . كما يمكن أن يقوم التفاوت بين النظريات على أن أصحها هي الأقدر على تقديم أفكار جيدة بشكل أكبر عن تركيب اللغة المدروسة إذا لم تكفل واحدة وحدها بعبء تمثيل التركيب اللغوي . وكذلك يقوم هذا التفاوت على الصلاحية بشكل واسع لتحليل لغات ذات أنماط مختلفة «^(٣) . ومن هذا المنطلق حاول « تشومسكي Chomsky أن يقدم نموذجاً للنظرية يصف كل اللغات «^(٤) .

ويقرر لغوي آخر أن شروط النظرية اللغوية تتمثل في أنها « تجمع الحد الأقصى من

(١) Wunderlich (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, p. 19.

(٢) Jacobson, P. (1994) "Constituent structure", in The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R.E.Asher, Oxford: Oxford University Press, Vol. 3, p. 715.

(٣) Atkinson, Martin [et. al.] (1982) Foundations of General Linguistics. London: George & Unwin, p. 163.

(٤) Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, England: Longman Group Ltd., p. 119.

الاتساق العام والاقتصاد والاكتمال» (١) .

وإذا أردنا مراجعة الشروط التي تتحقق في النظرية اللغوية العربية احتجنا إلى الوقوف على المبادئ العامة التي وضعتها ، والتي تمثل فيما اصطلح عليه بقواعد التوجيه وإلى غير قليل من العنل التحوية التي تُنص عليها هذه النظرية اللغوية العربية .
وتفيد مراجعة هذه المبادئ أن اللغويين العرب قد حققوا لنظريتهم اللغوية الشروط العامة اللازمة للنظرية العلمية الصحيحة (٢) . ومن ذلك ، مثلاً ما يلي :

١ - ٢ - التجريد والعموم ، وهما خصيصتان لازمتان في النحو العربي يحققهما :
- حرصهم على القياس الذي يتخذه اللغويون العرب وسيلةً يُخْرِجُونَ بِهَا مِنْ أَحَادِ الشواهد إلى القواعد العامة التي تخضع لها هذه الشواهد . لقد قدموا أقيسة جردوها من الشواهد التي ثبتت في اللغة ، وأنتجت لهم قواعد عامة ، يقول اللغويون العرب عن القياس الذي هو تجريد للمادة المسموعة واستنباط قواعدها ، يحكي ابن جنى عن أبي عثمان المازني يقول : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقيست عليه غيره ، فإذا سمعت قائم زَيْدٌ أَجَزْتُ حُرُوفَ بِشْرٍ ، وَكَرَمَ خَالِدٍ » (٣) .

- محاولتهم تقليل الشواهد غير القياسية والتي لا يتم تجريدتها في قاعدة عامة ، إذ تبقى صحيحة في نفسها لا تنتهي بقاعدة عامة هي غاية التعقيد ، يقول ابن السراج في غير المقيس : « كل ما شُدَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه ، ولا نتجاوز ما تكلموا به » (٤) ويضيف أيضاً : « الشاذ محكي ، ويخير بما قصد فيه ، ولا يقاس عليه » (٥) .

٣ - الاكتمال الذي يعني أن تشمل النظرية مشردات الظاهرة اللغوية كلها ، أي أن

(١) Trager, G. L. (1949) "The Field of Linguistics" in Studies in Linguistics (Occasional Papers I), Olat.: Norman, p. 4. & Hamp, Eric P. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925-1950, USA: Spectrum Publishers, p. 26.

(٢) جمعت بعض الأعمان قواعد التوجيه وصنفتها وفق طبيعة دراستها ، فأناحت قواعد التوجيه مجموعة علي نحر ميسر ، الخولي د. عبد الله (١٩٩٧م) قواعد التوجيه في النحو العربي ، القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم .

(٣) ابن جنى ، الخصائص ، ج ١ ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢م - ١٩٥٥م ، ص ٣٥٧ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٢ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٩٨٨م ، ص ٢٩٨ .

(٥) السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥١ .

يكون ثمة موضع في النظرية لكل مفردات الظاهرة . ويظهر اكتمال النظرية اللغوية العربية وتماها من أمور ، نحو :

- تفهيدهم لما نخرج عن قاعدة العامل مثلما فعدوا لما جاء وفقها ، ومن ذلك ، مثلا ، تفهيدهم لورود الحركات وفقا للمناسبة أو للإتباع أو التخفيف وغير ذلك مما لا يرد وفق نظريتهم الأساسية التي اتخذوا لها مصطلح العامل .

- إخضاعهم شواذ القراءات للقواعد التي تقدمها النظرية اللغوية العربية ، كما في كتاب المختص الذي جعل لبيان الأوجه والأنظمة التي يرد عليها كثير من هذه القراءات الشاذة .

٤ - البساطة ، وهي تظهر من خلال :

- حرصهم على تجنب التعقيد في قواعدهم ، ومن ذلك نصهم على أنه « كلما كان الإضممار أقل كان أولى »^(١) ، وأن « حذف شيء واحد أحسن من حذف شيئين بلا شبهة »^(٢) ، بل على أن « ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير »^(٣) . وقد صرح الفارسي بالعلاقة بين كثرة التقدير وسهولة القواعد أو بساطتها ، يقول : « كلما كثر الإضممار كان أضعف ومن السهولة أبعد »^(٤) .

٥ - تحقيقهم الاتساق بين القواعد التي تنتجها نظريتهم من خلال أمور من أبرزها :

- نصهم على ورود الاتساق في اللفظة كقاعدة « طرد ألباب على نسق واحد » التي يُغَيَّرُ عنها ابن جنبي بالمماثلة والتجانس ، يقول : « ثم قالوا : نُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ ، فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ، ولكنهم أوادوا المماثلة وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة محافظة على التجنيس في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المتردة في نحو : « نُحَدِّدُ وَكُلُّ » فهم

(١) ابن الأبياري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ١ ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى اسفا ، مصر : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م ، ص ٣١٥ .

(٢) الجرجاني ، المتكسد في شرح الإيضاح ، ج ١ ، تحقيق د. كاظم بحر الفرجان ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ م ، ص ٦٥١ .

(٣) ابن الأبياري الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد السيد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط ٤ ، ١٩٦٦ م ، ص ٢٤٨ .

(٤) الفارسي ، المسائل المشككة المعروفة بالبيدانيات ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السكاوي ، بغداد : مطبعة العاني ، ص ٤٥٢ .

بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر^(١) .

- رفضهم التناقض ، ومن ذلك نُصِبُهُمْ عَلَى أَنْ « الفعل إذا لم يرفع ظاهرين نحو : « قام عمرو وحالد » كان أن لا يرفع مضميرين أولي^(٢) ، ونصبهم على أن « (إلا) إذا أبطلت عمل (ما) وهو الأصل فلأن تبطل عمل ما كان مشجهاً كان ذلك أولي^(٣) » كما أن منه التفسير الأخير الذي ذكره البحث في النقطة السابقة مباشرة في معالجتهم حذف همزة أفعل في المضارع ، فقد قال ابن جني : « وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : « تُحَدِّ وَكُلُّ » فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر^(٤) .

- نصهم على اعتماد اللغة المشابهة والتشاكل والتجانس بين القواعد ، يقولون : « الأفعال المضارعة إنما أعربت ، ولم تكن مستحقة للإعراب ، فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أو آخرها عند لحاق النون بها أولى وأوجب ، لأن مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثر من مشاكلة الاسم^(٥) . ويقول ابن جني : « واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حَدِّهِ ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له ، فَيُضَارُّ بِهِ جَذْبُهُ إِلَى الْجَرِّ ، فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك ، فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا إلى جمع التانيث حملوا النصب أيضا على الجر ، فقالوا : ضربت الهندات كما قالوا : مررت بالهندات ، ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء ، فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدل دخولهم تحت هذا ، مع أن الحال لا تضطر إليه ، على إشارتهم

(١) ابن جني ، المتصف شرح كتاب التصريف ، ج ١ ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ١٩٥٤م ، ص ١٩٢ .

(٢) الجرجاني : المتفرد في شرح الإيضاح ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

(٣) ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٤) ابن جني ، المتصف شرح كتاب التصريف ، ج ١ ، ص ١٩٢ .

(٥) السيراني شرح كتاب سيبويه ، ج ٢ ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مصر : الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ١٩٩٠م ، ص ٢٦ .

واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عري من ضرورة الأصل ؛ وهذا جلي كما ترى . ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في نُكْرِمُ وتُكْرِمُ وتُكْرِمُ حذفهم إياها في أُكْرِمُ لما كان يكون هناك من الاستتقال لاجتماع الهمزتين في نحو أُكْرِمُ وإن عريت بقية حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين ، وحذفهم أيضاً لفاء من نحو وعد وورد في يعدد ويرد لما كان يلزم لو لم تحذف من وقوع الواو بين ياء وكسرة ^(١) . كما قال ابن الأنباري : « إنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والحفاظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة ، نحو : تضرين وحذفوا الهمزة من أخوات أكرم ، نحو : نُكْرِمُ وتُكْرِمُ وتُكْرِمُ ، والأصل فيه نُؤْكْرِمُ وتُؤْكْرِمُ وتُؤْكْرِمُ ، كما قال : فإنه أهل لأن يؤكروا ^(٢) .

- فوارهم بما يقلل التجانس بين قواعدهم وعدم ترجيحهم له ، وهو ما لا نظير له ، ومن ذلك نصهم على أن « المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود ^(٣) .

٦ - مراعاة الاقتصاد ، وتعكسه أمور هي :

- تقليلهم للأوجه قدر استطاعتهم ، ومن ذلك قاعدة « المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ^(٤) .

- مراعاتهم للظاهر ما كان لذلك سبيل ، ومن ذلك نصهم على أنه « لا معنى لترك الظاهر إذا لم يمنع منه شيء ، ولم يتم دليل على خلافه ^(٥) . ويقول الصيمري : « لا يعدل عن ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلا بدليل ^(٦) .

- تجنبهم التأويل قدر الاستطاعة ، فهم لا يسلمون بالتأويل إلا إذا اضطروا إلى ذلك ، كنصهم على أنه « إذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه ^(٧) .

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ١١١ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ ، ص ١١ .

(٣) السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤٧ . (٤) السابق ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٥) المرجاني ، المتكلم شرح الإيضاح ، ج ٢ ، ص ١٠٥٣ .

(٦) الصيمري ، الحصرة والتذكرة ، ج ١ ، تحقيق د. فحفي أحمد مصطفى علي الدين ، السعودية : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ط ١ ، ١٩٨٢م ، ص ٤٥٨ .

(٧) الفارسي ، المسائل المشككة المعروفة بالهندديات ، ص ٥٧٣ .

- تجنّبهم التفرّيع ؛ إذ لا يسلمون بالنصّور الفرعية أو الثانية غير الأصلية إلا لعدم إمكان التوجيه على الأصل ، ومن ذلك نصّبهم على أنه « متى أمكن حمل الكلمة على الإطلاق اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفاً على الأفراد الذي هو الأصل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع وثانٍ » (١) .

- وعيهم باقتصاد اللغة الذي يظهر ، مثلاً ، في منعها اجتماع حرفين لمعنى واحد ، يقول ابن جنّي في ذلك : « ليس للغة حرفان لمعنى واحد مجتمعان » (٢) ، ويقول : « لا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد » (٣) . ويقول ابن السراج : « لا يجوز أن تدخل (إن) على (أن) كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ، ولا استفهام على استفهام » (٤) .

ثانياً - موضوعها :

يشتمل الموضوع الذي تعالجه النظرية اللغوية في ضبط اللغة ، وهو يحتاج أن تتفّ النظرية على الصحة اللغوية ، أي ما يكون لغة وما لا يكون لغة . إن « الهدف الأساسي للتحليل النحوي للغة هو فصل السلاسل اللغوية الصحيحة نحويًا التي تُمثّل جملاً للغة عن السلاسل اللغوية غير الصحيحة نحويًا التي لا تُمثّل جملاً للغة » (٥) ؛ إذ النظرية النحوية مسعولة عن إنتاج الجمل الصحيحة نحويًا ؛ ومنع إنتاج التراكيب غير الصحيحة نحويًا من جهة أخرى ، وإلا كانت كفاءتها غير تامة (٦) . و « يكون الشخص على معرفة بهذه اللغة عندما يملك كفاءة يمكن بها التمييز بين سلاسل الكلمات الصحيحة وغير الصحيحة للغة » (٧) .

(١) ابن الخشاب ، المرئجل ، تحقيق د. علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م ، ص ٢٠٢ .

(٢) ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ط ١ ، ١٩٨٥م ، ص ٣٧٢ .

(٣) السابق ، ج ١ ، ص ٣٧٢ . وراجع قواعد توجيه اجتماع حرفين بمعنى واحد في دراسة الخولي (١٩٩٢م) قواعد التوجيه في النحو العربي ، ق ق ٤٢٧ - ٤٣٥ ، فكثير منها يقوم على مبدأ الاقتصاد الذي يتخذه اللغويون العرب مبدأً أساسياً من مبادئ اللغة .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

(٥) Chomsky, Noam (1956 [1968]) *Syntactic Structures*, the Hague. Paris: Mouton, p. 13.

(٦) Ducrot, Oswald (1972 [1981]) "Norms," in *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, edited by Oswald Ducrot and Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 127.

(٧) Sells, Peter (1987) *Lectures on Contemporary Syntactic Theories: an Introduction to Government Binding Theory, Generalized Phrase Structure Grammar, and Lexical Functional Grammar*, USA: Center for the study of Language and Information, p. 4.

وتتحقق هذه الصحة اللغوية بأمرين ، هما :

- ١ - موافقة المنطوق على المستوى النحوي « كل مقتضيات النحو في لغة معينة »^(١) .
- وقد صاغ لها تشومسكي Chomsky في نظريته النحوية القواعد التوليدية التي تولد كل الجمل التي للغة ، ويُخفِّق في توليد كل التراكيب التي لا تُشكِّلُ جملاً صحيحة^(٢) .
- ومما رَصَدَتْهُ النظرية اللغوية المعاصرة من الجهات التي تتخلفُ بها الصحة النحوية عن التراكيب خمس جهات يجمعها نوحان رئيسيان ، وذلك كما يشير إليه بعضهم ، يقول : « إذن ، الغالبية العظمى من قيود الصحة اللغوية أحد هذين القسمين :
- أ - قيود الاقتضاء ذات ثلاث فئات ، هي :
- اقتضاء صيغة لصيغة كما في المطابقة^(٣) .
- اقتضاء قسم لقسم كما في قيود التوارد^(٤) .
- اقتضاء دلالة لدلالة^(٥) كما في الانطواء المنطقي^(٦) ، أو دلالة المثال : الولد

(١) Trask, R. L. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, London and New York: Routledge, pp. 302-3.

(٢) Lyons, John (1970) Introduction, in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, UK: Penguin Books, p. 24.

(٣) يمكن التمثيل لذلك من العربية بانتفاء اجتماع مبتدأ وخبر أو نعت ومنعوت مختلفي النوع أو العدد ، إذ تلزم المطابقة في الصيغة في ذلك نوعاً وعدداً إلا على ضرب من التأويل أو التوجيه تكفل به النحاة لعرب للتغلب على ما ورد في العربية مما يخالف ظاهره قاعدة الصحة اللغوية هذه . ولا يخفى أن نحائنا قد تكفلوا بكل ذلك ، وأولوه حقه من الدراسة .

(٤) كما في انتفاء الخبر عن الأفعال لعدم دخول حروف الجر على الأفعال ، وكما في انتفاء الجزم عن الأسماء ؛ إذ يتناقض الجار والأفعال ، كما يتناقض الجزم والأسماء . ويعني ذلك أن حديث النحاة عن اختصاص الجزم بالأسماء واختصاص الجزم بالانفعالات من قبيل رصد تنافي الأقسام . ومن ذلك انتفاء ذلك الأفعال والحروف والجزء النحاة إلى تأويل ما ورد ظاهره كما لو كان ندوة للفعل ، نحو : سلمى أو للحرف ليت في : يا سلمى ، وبأيت . (٥) من ذلك ، مثلاً : امتناع أن يقال : « تلعب كرة تقدم الولد » ، ولا يصح إلا أن يقال « يلعب الولد كرة القدم » . وقد أشار النحاة إلى جواز بعض هذا ترخيصاً ، أي بأن يُعاد التركيب وفق الدلالة ، وهو ما يظهر عند تفهيم على أن أمن اللبس وظهور المعنى قد يرد معه شيء من الترخيص ، كما في قولنا « حرق الثوب المسائر » لعدم صحة فاعلية الثوب للحرق ومضمونية المسائر لهذا الحرق .

(٦) من الأمثلة على ذلك عدم صحة الجملة « الحيوانات أحصنة » ، على حين أن الجملة « الأحصنة حيوانات » صحيحة . يقول بعضهم : « يشمل المعنى الجوهري للحصان معنى الحيوان ، لكن ، بالطبع ، لا يشمل معنى الحيوان النسبة الخاصة للحصان . ومن ثمَّ ينتهك المعنى الجوهري للكلمتين قولنا « الحيوانات أحصنة » ، و« أي

حيوان حصان » Stockwell, Robert P. (1977) Foundations of Syntactic Theory, New Jersey: Prentice-Hall, pp.18 - 9.

التفضي .

ب - قيود تطبيق القواعد ، وهي نوحان :

- الإخفاق في التطبيق بسبب شكل الجملة ^(١) التي يُجزى عليها أحد التطبيقات .
 - الإخفاق في التطبيق بسبب الشروط الواجبة لكلمة محورية ^(٢) في التركيب ^(٣) .
- وتلزم الإشارة إلى أن تخلف بعض شروط الصحة اللغوية هذه قد لا يؤدي إلى عدم الخطأ اللغوي ، بل قد يكون مُعْتَمِداً ، وله عرض قتي بلاغي وذلك كما في تخلف القيد .
- ج - اقتضاء دلالة لدلالة « وهو ما تناقشه النظرية اللغوية في جانبها البلاغي الذي يناقش المجاز في اللغة الذي جذب « تركيبه وآليته ووظيفته وتأثيره وطبيعته المعرفية طلاب اللغة لأكثر من ألفي عام » ^(٤) .

- تحقيق الجمل للتواصل ، ويلزم النظرية اللغوية النظر في تحقيق المنطوق للمعنى الاتصالي أو الإفادة بتعبير التراث الشائع في كثير من مصادر النحو كمعنى اللبيب ^(٥) .
- ومن وعيهم بدور اللغة التواصلية اهتمامهم بالألفاظ من جهة أنها أداة توصيل الرسالة اللغوية ، يقول ابن جني : « اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمنة ، وعليها أدلة ، وإيها موصلة ، وعلى المراد منها مَحْصُلة ، عُيِّنَتْ العرب بها ، فأُولَتْهَا صَدراً صالحاً من تَثْقِيئِهَا وإصلاحها » ^(٦) . أي أن النظر في التركيب واللفظ يأتي بعد النظر في الجانب الدلالي ، وهو ما يفيد ابن يعيش أيضاً ، يقول : « وأما قولهم : « ضربني زيدا قائماً »

(١) يمكن التمثيل لذلك بامتناع تأخر أداة الاستفهام وعدم تصديرها بامتناع أن يقال ، مثلاً : « لجمع الطالب هل ؟ » وقد أشار النحاة إلى لزوم تصدير أدوات الاستفهام والشروط ، كما أشاروا إلى تمام تصدير حمزة الاستفهام ، وامتناع أن يتقدم عندها حرف العطف ، فلا يقال ، مثلاً : « وأحضرت الطالب » ، بل يقال : « وأحضرت الطالب » .

(٢) يتصدير حمزة الاستفهام على حرف العطف الواو . وقد جعل الصلة ذلك من قبيل تمام التصدير الذي يعني عدم تقدم أي لفظ مطلقاً . أما التصدير فيعني تَضَرُّر الأداة على الكلمات التي تشغل مواقع في الجملة التي دخلت عليها الأداة فحسب ، ومن هنا يجوز أن تُقَدَّم ، مثلاً ، حروف العطف على حالة التصدارة .

(٣) يمكن التمثيل لذلك بامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تقدم ؛ لأن الشرط اللازم للابتداء ، وهو التحريف لم يحقق .

(٤) Stockwall (1977) Foundations of Syntactic Theory, pp. 23-4.

(٥) Radden, Gunter (1992) The cognitive approach to natural language, in Thirty Years of Linguistic Evolution: studies in Honor of Rene Dirven on the Occasion of his Sixtieth Birthday, edited by Martin Putz, Philadelphia; Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, p. 522.

(٦) Gully, Adrian (1995) Grammar and Semantics in Medieval Arabic: a Study of Ibn Hisham's "Mughniil-Labiib", England: Curzon Press, p. 242.

(٦) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف : وذلك أن المعنى ضربت زيدًا قائمًا ، أو أضرب زيدًا قائمًا ، فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه لتكون المبتدأ فيه بلا عيب^(١) .

ثالثا - مجالها :

إذا كان موضوع النظرية اللغوية ضبط اللغة أو تحديد الصحة اللغوية ، وكان أحد شرطي الصحة اللغوية تحقق الإفادة فإن النظرية اللغوية تدور في فلكين اثنين يتحقق من خلالهما الفائدة اللازمة لتحقيق الصحة اللغوية ، ويمثل هذان الفلكان مجالَي حركة النظرية اللغوية ، وهما : الاستعمال والنظام ؛ فلا تتحقق الإفادة إلا من خلال :

- ثبوت استعمال أهل اللغة وتواضعهم على الألفاظ والتراكيب حتى تكون لها دلالة .
- قيام وجه أو نظام ترد عليه المفردات والسلاسل اللغوية المستخدمة حتى يمكن أن يصاغ على شاكلته ، أو يمكن القياس عليها بالاصطلاح النحوي .

وتدور فروض النظرية اللغوية في أحد هذين الأمرين أو المجالين ؛ إذ تتصل الفروض العلمية بضبط الاستعمال أو تحقيق السماع ، ثم تتضاعف ، في الحقيقة ، فروض النظرية اللغوية في استنباط الأنظمة أو الأوجه المختلفة التي ترد عليها مختلف تراكيب اللغة وسلاسلها ؛ إذ تحتاج الأنظمة اللغوية المختلفة فروضًا نظرية مقابلة تضبطها وتصفها وتشرحها وتفسرها .

١ - الاستعمال (السماع)^(٢) :

لا تقوم فائدة إلا بالاستعمال ؛ فما يستعمله أهل اللغة ويصطلحون عليه هو الذي يكون مفيدًا دون غيره ، أي لا بُدُّ للغة من المواضع والاصطلاح أو التوقيفية لمن لا يقول بالمواضع .

ويتضح دور الاستعمال في تحقيق الإفادة في مقابلة الألفاظ المستعملة بالألفاظ المهملة التي لم يستعملها أهل اللغة ؛ إذ تحمل الأولى الدلالات ، وتكون ذات فائدة دون الأخرى التي لا تحمل دلالة ، وليس لها من ثمَّ فائدة .

(١) ابن عيش ، شرح المفصل ، ج١ ، القاهرة : إدارة المطبعة المنيرية ، ص ٩٦ .

(٢) مصطلحا السماع والاستعمال وجهان متقابلان للمادة اللغوية ؛ فهي بالنسبة للناطقين استعمالهم الخاص ، وهي للغيرين ما سيخونه من هذا الاستعمال . وقد برز مصطلح السماع عند اللغويين العرب لعنايتهم بالنقل والسماع ضبطًا للمادة اللغوية موضوع الاستشهاد ، على حين ركز اللغويون الغربيون على الاستعمال لعنايتهم بقواعد الاستعمال .

وتتضح عناية التراث العربي بتمييز المستعمل من اللغة عن غيره من حرصهم على بيان كل من المفردات والتراكيب المستعملة فهم :

- قد فرقوا بين مطلق اللفظ مستعملاً ومهملاً والكلمة التي تمثل اللفظ المفيد أو المستعمل فقط الذي أطلقوا عليه مصطلح الكلمة تمييزاً له عن مطلق اللفظ .

- قدّموا جهوداً رائدة في التحقّق من السماع لكل ما نقل من العربية عن العرب كما سيقف البحث معه عند تفصيل الحديث عن الاستعمال فيما بعد .

وقد قدم اللغويون العرب بخصوص السماع ، الذي يعد الركن الأول لتحقيق الاستفادة اللازمة للصحة اللغوية ، جهداً غير قليل على ما سيتم تفصيله بعد قليل .

ولا يخفى أن تحديد المستعمل دون المهمل في الألفاظ يتصل بعمل اللغويين المعجمي الذي ينهني على تسجيل ما ورد من ألفاظ في اللغة ، والمعاني التي ترد عليها هذه الألفاظ المستعملة .

على أنه تجب الإشارة إلى أنه يلزم اللغويين ألا يقتصروا في تحديد المستعمل من اللغة دون المهمل على تحديد المستعمل من الألفاظ في اللغة المعنية فحسب ، بل يلزمهم كذلك أن يحدّدوا المستعمل من التراكيب ؛ إذ إن صور التراكيب المحتملة نظرياً أكثر من صور التراكيب التي تستخدمها اللغة المعنية . وقد أشار بعض اللغويين إلى أن عدم الصحة النحوية لبعض التراكيب يمكن أن ترجع إلى تركيب صيغتين لا تركيبان معاً ، أو إلى تركيب قسمين من أقسام الكلام لا تركيبان معاً ... إلخ (١) .

ويعد تحديد المستعمل من صور التراكيب دون غيرها من عمل اللغويين المتصل بالنحو والتراكيب اللغوي .

وقد قدّم التراث العربي في مجال الاستعمال أو السماع مجموعة من الفروض العلمية ، فمن المقرر علمياً أن اللغويين العرب لم يألوا جهدهم في جمع المادة اللغوية اللازمة والكافية لبحث مختلف ظواهر اللغة ، بل إن موضوع النظر هو إسراف هؤلاء اللغويين العرب في جهودهم التي بذلوها وفروضهم التي وضعوها لتحديد اللغة التي يدرسونها .

والحق أن اللغويين العرب قد رأوا أن الراوي المثالي للغة هو من يملكها فطرة وطبعاً وسليقة . وقد اتخذ اللغويون العرب جملة معايير لضبط الراوي المثالي للغة ولضمان

(١) Stockwell (1977) Foundations of Syntactic Theory, pp. 7 - 24.

وجود الفطرة دون كآثر بأية عوامل مثلما تضع النظرية اللغوية المعاصرة عدة شروط للراوي للغة .

ولا تُخْرِجُ في الحقيقة المعايير التي اتخذوها للراوي للغة ، أو من يقبل الأخذ عنهم عن فروض علم اللغة الحديث ومسلماته ، ومن أبرزها :

- التسليم بالتطور اللغوي بالاحتكاك بالناطقين بغير اللغة المدروسة على الناطقين بهذه اللغة ، بل إن دراستهم للغة لم تصدر إلا عن هذا التسليم ، وهذا ما يكشفه موقفهم من تجنب من قامت لديهم بدايات صراع لغوي وهم من كانوا في موضع احتكاك بناطقين بغير العربية . ينقل السيوطي عن الفارابي ، يقول : « وبالجملة ، فإنه لم يُؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ، ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقيط ، ولا من قضاة ، ولا من غسان ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل انشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ، ولا النمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد قيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عُثمان لمخالطتهم للهند والفرس ؛ ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم » (١) .

- التسليم بالتطور اللغوي الداخلي ، أي دون احتكاك بناطقين بغير لغتهم ، ويظهر هذا التسليم من موقفهم في جمع اللغة من قبائل البادية التي ليست عرضة للاحتكاك اللغوي الأجنبي عند نهاية القرن الرابع الهجري ، ذلك أنهم أرادوا دراسة لغة القرآن التي نزلت في عصر محدد ، ولا يمكن أن تبقى لغة هذا العصر دون تطور داخلي حتى لو لم تتعرض لتأثير أجنبي .

ويؤكد تسليمهم بالتطور الداخلي الذي لا يخضع لتأثير خارجي تركبهم اللغة التي ثبت أن العرب كانوا يستخدمونها من قبل ينقل السيوطي في ذلك : « ومن أمثلة المتروك

(١) السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة : ١٩٧٦ م ، ص ٥٦ - ٥٧ ، والمزهر في علوم اللغة وأثرها ، ج ١ ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله ، القاهرة : دار التراث ، ط ٣ ، ص ٢١٢ .

قال في الجمهرة : كان أبو عمرو بن العلاء يقول : « مَعْضِي » ككلام قديم قد تُرك . قال ابن دريد : وكأنه أراد أَعْضِي هو المستعمل « (١) ، وكأنهم بذلك قد سَلُّوا بالتطور وصولاً إلى عصر الاستشهاد ، ثم بالتطور بعد عصر الاستشهاد .

ويشتمل السماع على جملة غير قليلة من الفروض العلمية التي تلزم دراسة اللغة والتي توجد نظائرها في النظرية اللغوية الحديثة على اختلاف تجلياتها . ويمكن مراجعة كثير منها في أعمال مستقلة شاملة قد أُؤتتُ بحثاً (٢) .

ولا يحتاج الباحث إلا استنتاج هذه الفروض ، وتوجيهها في ضوء النظرية اللغوية الحديثة بعيداً عن المبادرة بالنقد غير الموضوعي والرفض المسبق .

٢ - النظام :

تصل النظرية اللغوية بالنظام بالإضافة إلى اتصائها بالسماع أو الاستعمال ، أي أن الأنظمة اللغوية هي المجال الثاني الذي تتحرك فيه النظرية اللغوية ، وتقدم فيه فروضها العلمية المختلفة .

ويمثل النظام الوجه الذي تستعمل عليه التراكيب ؛ إذ ترد التراكيب على مجموعة محددة من الأوجه والقواعد يلزم تبيينها ؛ إذ لا يكفي أن نُحدِّد ما استعمل من التراكيب دون تحديد الوجه الذي استعملت عليه . ومن أمثلة الأنظمة التي ترد عليها تراكيب العربية ، كما يتصورها النحاة العرب ، وجه العمل ؛ إذ يمثل العمل نظاماً ترد وفقاً له أنماط تراكيب دون غيرها ، ومنها ، كذلك ، أوجه الإتياع والتخفيف والمناسبة ... إلخ ؛ إذ كل هذه الأنظمة أو الأوجه تحكم تشكيل صور التراكيب المختلفة وتكوينها . والأنظمة هي ما يَحْكُمُ تراكيب اللغة ، ويلزم اللغويين أن يضعوا له فروضاً أو نظريات تُطابقه . وكل ما بين الأنظمة والنظريات من فرق إنما هو كون الأنظمة هي تلك الأوجه التي ترد عليها أفراد الظاهرة وتَحْكُمُهَا ، والنظريات هي تلك الفروض الذهنية التي يَصْنَعُها العلماء في تحديدهم للأنظمة ، أي أن النظريات هي المقابل الذهني الذي يضعه العلماء للأنظمة التي تقوم في الظاهرة نفسها لا في عقول العلماء .

ولا يخفى أن النظام يرد فيما سوى الجانب المعجمي من اللغة ؛ إذ يقتصر الأمر في المعجم على مجرد استعمال كلمات مختلف الدلالات دون أن يكون وراء هذه

(١) السيوطي ، الموهب ، ج ١ ، ص ٢١٨ .

(٢) راجع ، مثلاً ، عيد د. محمد (١٩٨٨ م) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ؛ رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب ، ط ٣ .

الاستعمالات تعميمات ينبغي أن تتخذ أي دون أن يكون هناك أنظمة لغوية خاصة بالمعجم ، ومن هنا قامت مشكلة ترتيب المعجم التي دارت حولها كثير من الدراسات والبحوث التي تحاول أن تضع بناء للمعجم في ظل غياب نظام حاكم للمفردات في دلالاتها (١) .

ولا يخفى أن الصرف والنحو يشتملان على ما لا يشتمل عليه المعجم من الأنظمة الأمر الذي يدعو إلى مراجعة هذه الأنظمة وتبيين النظريات اللغوية المختلفة التي قُدمت لتفسيرها .

ويتناول البحث النظرية اللغوية العامة التي يشتمل عليها تراثنا اللغوي العربي في أصواته وصرفه ونحوه من خلال تصنيفها إلى نظريات سماع ونظريات نظام ، إذ إن من غايات هذا البحث ، على أية حال ، أن يحدد أمرين :

- مجموعة النظريات أو الفروض العلمية التي وردت في التراث العربي بخصوص جانب السماع الذي يلزم من أجل الصحة اللغوية .

- مجموعة النظريات التي تحكم أنظمة اللغة ، والتي نصّ النحاة العرب على أنها تحكم التراكيب الواردة في العربية واستنبطوها من هذه اللغة المسموعة .

وتتجلى نظريات السماع والنظام في مجموعة من الإجراءات ترد في كل منهما ، ويشير إليها البحث فيما يلي :

رابعاً - إجراءاتها :

تشتمل النظرية اللغوية على مجموعة محددة من الإجراءات المختلفة للتنظير ، أو بتعبير آخر ، مجموعة محددة من نماذج النظرية اللغوية . وتمثل هذه الإجراءات ، كما ينتهي إليه البحث ، في ثمانية إجراءات ، هي الجمع والوصف والمقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح والتفسير .

والحقيقة أن غلبة أحد هذه الإجراءات بشكل واضح في نظرية لغوية ما يمكن أن يؤدي إلى وصف هذه النظرية وفقاً له . بناء على ذلك ، يقال ، مثلاً ، للنظرية التي تعتمد بصفة كبيرة على التصنيف : النظرية التصنيفية .

وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المختلفة :

(١) ثمة بحوث مختلفة حول نظام المعجم ، انظر : عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢م) « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » ، جولية الجامعة الإسلامية العالمية ، العدد العاشر ، ص ١٣٩ - ١٨٢ .

١ - الجمع :

لا تخفى أولية إجراء الجمع في الدرس اللغوي وغيره ؛ إذ يفرض الوقوف على مادة الدراسة على نحو دقيق وكامل قبل البدء في معالجتها بأي إجراء آخر . والجمع والوصف في أصلهما إجراءان معرفيان لا تنظيريان ؛ بمعنى أن النظرية اللغوية تبدأ عملها الأكبر بعدهما لا معهما ؛ فما سوى جمع المادة ووصفها من قبيل النظرية اللغوية . وإن كان ذلك لا يمنع من أن تقوم أفكار تنظرية متصلة بهما ؛ فيجعلهما ذوي صلة بالنظرية اللغوية وفقاً لهذه الفروض .

٣ - الوصف :

لا يريد البحث الوقوف أمام مسحة الوصف التي صبغت الدرس اللغوي المعاصر بعد نشأة سريعة له ^(١) أخرجته من دائرة الدرس التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر ^(٢) وجعلته مقابلًا للدرس اللغوي التراثي الذي اتسم بالترعة المعيارية ، وإنما يريد هذا البحث الوقوف على الوصف بصفته أحد الإجراءات البارزة في الدرس اللغوي ، إذ ؛ يعني البحث الوصفي بجمع بيانات اللغة المدروسة وتنظيمها وتخييرنا بما يشبه كل شيء منها ^(٣) .
وتبين الوصف الخصائص المختلفة لوحدات اللغة من مفردات وتراكيب .

٣ - التحليل

قامت دراسات كاملة عن التحليل ^(٤) الذي يراه علم اللغة المعاصر « المنهج الرئيسي للدرس اللغوي كله ... وأنه المعيار المركزي للعلم » ^(٥) .

(١) Robins, R. H. (1967) A Short History of Linguistics, Bloomington and London: Indiana University Press, p. 199.

(٢) Joseph, John E. (1995) "Trends in Twentieth-Century Linguistics: An Overview", in Concise History of the Language Sciences, From the Sumerians to the Cognatists, edited by H. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 222.

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sprachwissenschaft, p. 53. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٤) يرجع هذه المصطلح ، في الحقيقة ، إلى الفلاسفة ؛ فقد ؛ صاغ كائط مصطلحي التحليل والتراكيب . يُعرف القضية التحليلية بأنها القضية التي يتضمن متدونها مضموناً غيرها .

Stanosz, Barbara (1986) analytic-synthetic , in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, edited by Thomas Sebeok (g. e.) Berlin, New York, Amsterdam: Mouton de Gruyter, pp. 28.

(٥) Hartmann (1963) Theorie der Sprachwissenschaft, pp. (15, 17. 1993) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 333.

ويمكن تبين أهمية التحليل في الدرس اللغوي ببيان قيام النحو على تحليل وحدته الكبرى ، وهي الجملة ، إلى وحدات صغرى تكونها ، وهي الكلمات . وقيام الصرف بتحليل الكلمات إلى الأجزاء الصرفية للكلمات ، أي المورفيمات التي تكون أصغر من الكلمات ، كالتعلقات الصرفية في العربية . ولا يخفى أن هذا التحليل يمثل العلم المركزي للدرس اللغوي نحوياً كان أو صرفياً أو غير ذلك^(١) . وسوف يُبين البحث كيف تُبنى التراث العربي بالتحليل على نحو رائد .

٤ - المقارنة :

يقوم الدرس اللغوي في بعض جوانبه على المقارنة ؛ فهي تمثل « سلوكاً إنسانياً نموذجياً لا يسأل فيه عن الموضوع فقط ، بل عن المشابهة والاختلاف »^(٢) . ومن هنا شاع هذا المنهج أو هذا الإجراء في دراسة اللغات المختلفة ؛ فيتم به « اختبار الوحدات (كالتونيمات والمورفيمات والتراكيب النحوية) من لغتين أو أكثر لتأسيس أسر لغوية وإعادة بناء صيغ ترجع إلى أصول عُلمياً »^(٣) .

٥ - التصنيف :

يتصل مفهوم التصنيف بإجراءات الوصف والتحليل والمقارنة ؛ إذ هو ما تنتهي إليه هذه الإجراءات المختلفة ، بل إن المقارنة بين اللغات توصف أحياناً بأنها تصنيف وفق السلسلة Genetic Classification ؛ حيث يشار إليه بأنه : « تصنيف اللغات وفق فرض الأصل المشترك »^(٤) .

وسوف يُبين البحث الموقع المتميز لإجراء التصنيف في التراث العربي ، وهو يبني على المقارنة ؛ إذ يتم تصنيف مفردات الظواهر المدروسة وفق أوجه الشبه والاختلاف التي تقدمها المقارنة .

والحق أن إهمال التصنيف يعني عدم تبين العلاقات القائمة بين مفردات الظاهرة كما

(١) لراجعة أصول التحليل النحوي لإحدى وثلاثين نظرية نحوية في اللغويات الحديثة في : عبد السلام

د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

(٢) Hartmann (1963) Theorie der Sprachwissenschaft, pp. 71f. Beaugrande (1991 [1993])

Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٣) Michelson, Karin (1992) "Comparative method," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, p. 274.

(٤) Dakubu, M. E. (1992) "Genetic Classification", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 2, p. 33.

يعني إهماله عدم اتضاح النظام العام الذي يجمع هذه الأفراد ، إذ كل ذلك ينبني على التصنيف الدقيق القائم على أوجه الشبه والاختلاف .

٦ - التعميم :

يلزم أن يقدم الدرس اللغوي تعميمات لما درسه ؛ إذ « يكتشف البحث اللغوي التعميمات التي تشترك فيها الأنماط الأساسية ، أو يؤسس تشابهات حقيقية (كما في علم اللغة العام لسوسير) ، أو يشرح بشكل عام السمات الضرورية »^(١) .
وتكتمل التعميمات في القواعد العامة التي تنطبق على كثير من الجزئيات والأفراد . وهي بذلك تختزل المادة اللغوية التي تكون نهائية في مجموعة نهائية وقليلة من القواعد والأنظمة .

ويتحقق التعميم من خلال القياس الذي يمثل : « عملية تاريخية تسقط حكماً عاماً لمجموعة من التعبيرات على مجموعة أخرى . ويستخدم مصطلح القياس ، أيضاً ، في الإشارة إلى اكتساب التعميمات النحوية عند المتعلمين الأطفال أو الراشدين ولأستخدام (إنتاج أو فهم) منظومات جديدة . أسهم هذا الأخير كلية في القياس . يصاغ اليوم القياس أحياناً كآلية تكميلية »^(٢) .

٧ - الشرح :

يقوم الدرس اللغوي بالشرح أيضاً ؛ إذ « ينشد الوقوف على أسباب ما يتحقق فعلياً في اللغة والنظر فيما إذا كان ينطوي على حالات عرضية »^(٣) .
يقول بعض اللغويين عن دور جهة الشرح في النظرية اللغوية : « إن مهام اللغوي هي :
(أ) وصف الصور التي تتحقق فيها اللغة .
(ب) تخصيص المدى الذي تكون فيه هذه الصور فطرية .
(ج) شرح الطرق التي تستخدم في الكلام والفهم .

(١) Hartmann (1963) Theorie der Sprachwissenscha, p. 53. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٢) Kiparsky, Paul (1992) "Analogy," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol 1, p. 56 .

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sprachwissenscha, p. 80 & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 6.

إن نظرية من هذا النوع هي نظرية للكفاية اللغوية» (١) .

٨ - التفسير :

يُضْطُّ المدرس اللغوي على أنه في عمله يفسر بحثًا « عن أسباب أعمق أكثر مما يُفَعَّلُ التعميم ، وهو معنيٌّ بشكل رئيسي بأحكام اللغة بصفتها ظاهرة » (٢) . ويستخدم لفظ أعمق للمقارنة بين الأسباب التي يكشفها الشرح ، وتلك التي يكشفها التفسير .

وتشبه العلاقة بين الشرح والتفسير تلك العلاقة التي تكون بين ما يثبتته النحو العربي من علل أوائل وهنل ثواني وثالثات ؛ إذ العلل الأوائل أشبه بالأسباب المباشرة للأحكام النحوية ، أما العلل الثواني والثالثات فأقرب إلى الأسباب الأعمق أو الأدق إذا ما سلّمنا بكثير منها لكونه جزءا من نظام اللغة .

ويمكن مراجعة ما يقوله ابن السراج بخصوص العلل النحوية المختلفة لتبيّن هذا الفرق المشار إليه ، يقول في ذلك : « واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا ؟ » (٣) . لا يخفى أن علة رفع الاسم بالفاعلية شرح مباشر لهذه الحالة الإعرابية ، أما أسباب رفع الفاعل ونصب المفعول بعده فهي تفسيرات أعمق غير مباشرة .

ويعني ذلك مقابلة الشرح والتفسير في التراث العربي لمفهوم التعليل الذي نال أشد ما وُجِّه إلى النحو العربي من نقد ابتدأ من ابن مضاء الذي يري ضرورة إسقاط العلل الثواني والثالثات (٤) وانتهاء بغير قليل من المعاصرين .

خاتمة - البناء العام للإجراءات :

يمكن توزيع إجراءات النظرية اللغوية على مجالها المتمثلين في جميع المادة اللغوية أو الاستعمال أو السماع ، أو كما يقول هارتمان Hartmann الحصول على مادة لغوية ، وفي النظام الحاكم لهذه المادة المسموعة ، أو معالجة المادة بتعبير هارتمان Hartmann .

(١) Sterelny, Kim (1992) "Explanation," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol 2, p. 3.

(٢) Hartmann (1963) Theorie der Sprachwissenschaft, p. 122. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(٤) ابن مضاء الأندلسي ، الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة : ١٩٤٧ م ، ص ١٥١ .

وقد قام هارتمان Hartmann بشيء من هذا ، وسوف يحاول البحث الحالي تصويره . ثم تقديم البناء الذي يراه مناسباً لهذه الإجراءات ، فهو يقرر ستة إجراءات للنظرية اللغوية لا ثمانية كما يرى البحث ، ويرى توزعها إلى ما يلي :

- أربعة إجراءات تتصل بجمع المادة اللغوية أو الحصول عليها وفق تعبيره ، وهي : نماذج الوصف والتحليل والمقارنة والشرح .

- إجراءان يتصلان بتقويم المادة اللغوية ، وهما : التعميم والتفسير أو التعليل .

أي تصنف إجراءات النظرية اللغوية في إطارين جمع المادة اللغوية السماع ، وتقومها أو معالجتها عند هارتمان Hartmann كما يلي :

ما يتصل بجمع المادة أو الحصول على المادة :

يراد بجمع المادة عند هارتمان Hartmann استقراء ما ورد من نماذجها وضّؤها بعضها إلى بعض ، كما يمكن الحصول على مادة أخرى من المادة المجموعة من خلال أشكال أخرى للخروج بمادة مما جُمع .

يقرر هارتمان Hartmann بصدد أشكال جمع المادة اللغوية وجود « أربعة أنماط ، هي : الوصف والتحليل والمقارنة والشرح »^(١) ، أي يرى أن الحصول على المادة لا يكون بالجمع فقط ، بل يرد بعض آخر من خلال وصف هذا المجموع وتحليله ومقارنته بعضه ببعض وشرحه .

وقد وقف التراث العربي على نمطين من أنماط الحصول على مادة لغوية ؛ إذ يتم ذلك بجمع اللغة من أهلها ، ثم بالحصول على مادة متقدمة من هذه المادة المجموعة كما يرى هارتمان Hartmann . يشير فخر الدين الرازي إلى نوعي تحصيل المادة اللذين يتشعلان في النقل والاستنباط من النقل ، يقول فيما ينقله عنه السيوطي : « الطريق إلى معرفة اللغة إما النقل المحض كأكثر اللغة أو استنباط العقل من النقل ، كما إذا نقل إلينا أن الجمع يدخله الاستثناء ، ونُقل إلينا أن الاستثناء إخراج ما يتناوله اللفظ ، فحينئذ يستدل بهذين النقلين على أن صيغ الجمع للعموم »^(٢) . أي يتم الحصول على المادة من تتبع قبائل الاستشهاد وجمع ما ورد عنه من مفردات وتراكيب أولاً ، ثم الاستنباط من هذه المادة المجموعة .

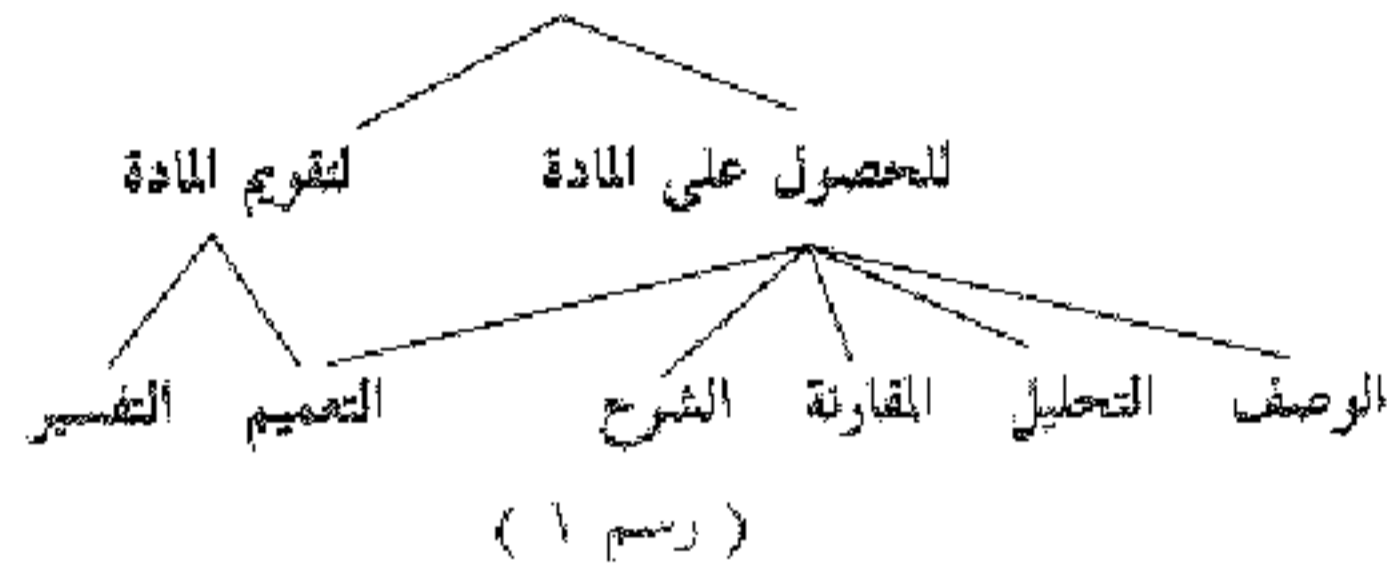
(١) Hartmann (1962) Theorie der Sprachwissenschaft, p. 59 & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 333.

(٢) السيوطي ، المزهر ، ج ١ ، ص ٥٧ .

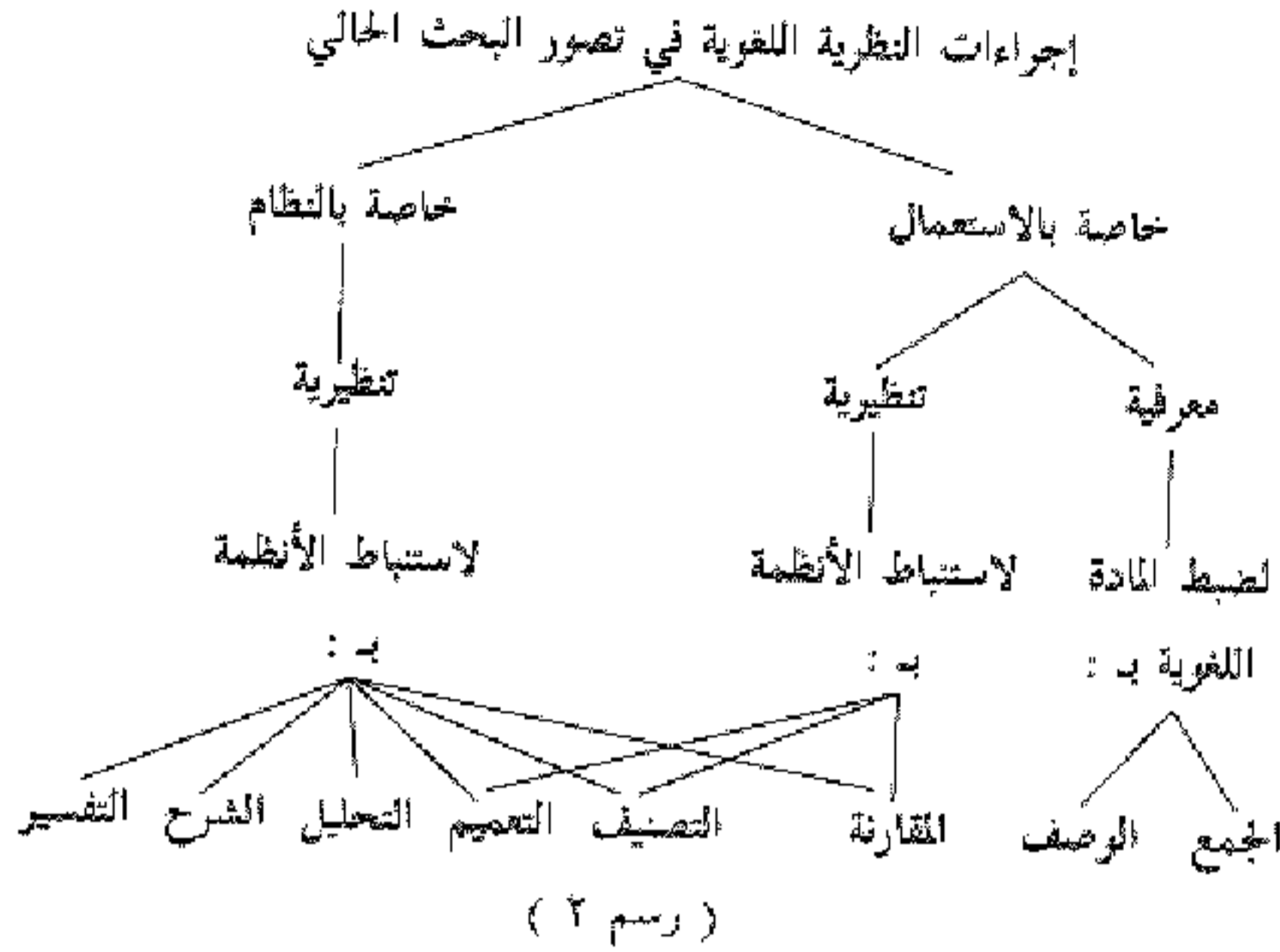
ما يتصل بتقويم المادة :

أدرج هارتمان Hartmann الإجراءات الباقين بعد إجراءات الحصول على المادة تحت تقويم المادة اللغوية ، وهما يمثلان في التعميم والتفسير كما سبقت الإشارة . ويعني ذلك أن هارتمان Hartmann يجعل إجراءات النظرية اللغوية الخاصة بالحصول على المادة ضئلي الإجراءات التي يجعلها لتقويم هذه المادة . ويمكن تقديم مخطط لإجراءات النظرية اللغوية عند هارتمان Hartmann وتوزيعها على جهتي الحصول على المادة وتقويمها كما يلي :

إجراءات النظرية عند هارتمان Hartmann



أما ما يراد بالبحث الخالي من توزيع لإجراءات النظرية اللغوية على كل من جمع المادة اللغوية وتقويمها فهو يختلف عن المخطط السابق على نحو واضح . ويمكن تمثيل تصور البحث لتوزيع إجراءات النظرية اللغوية على كل من جمع المادة اللغوية وتقويمها على النحو التالي :



ويفيد ذلك أن البحث الحالي يرى :

١ - أن مجموع إجراءات النظرية اللغوية العامة تتمثل في ثمانية إجراءات لا ستة كما عند هارتمان ، وهي : الجمع والوصف والمقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح والتفسير .

٢ - أن الفصل بين هذه الإجراءات مسألة بحث ودراسة فحسب .

٣ - إمكان تصنيف هذه الإجراءات وفق أكثر من معيار ، وذلك كما يلي :

أ - معيار علاقتها بالمعرفة والتنظير إلى :

● إجراءات معرفية تقتصر على تقديم معارف لنا ، كما في حانة جمع المادة اللغوية ووصفها إذا لم يقرنا بفروض ضابغة للجمع أو الوصف .

● إجراءات نظرية يوكل بها تصنيف المادة المجموعة واستنباط الأنظمة ؛ ومن ذلك نظريات المقارنة والتصنيف والتحليل والشرح والتفسير .

ب - معيار علاقتها بالسماع أو الأنظمة إلى :

● إجراءات خاصة بالاستعمال اللغوي ، أو مادة الظاهرة اللغوية « السماع » ، وتتمثل في : إجراءي الجمع والوصف اللذين مستقلان بالسماع ، وإجراءات المقارنة والتصنيف والتعميم التي تترد بين إجراءات السماع وإجراءات الأنظمة على حد سواء .

● إجراءات خاصة بالأنظمة اللغوية التي توجد في هذه المادة . وتتمثل في إجراءات التحليل والشرح والتفسير بالإضافة إلى إجراء التصنيف الذي سبقت الإشارة إلى قيامه في إجراءات السماع كذلك .

٤ - أن الإجراءات المعرفية ترد في جانب السماع دون جانب النظام .
٥ - أن الإجراءات النظرية ترد في جانب من السماع ، وتستقل بجانب الأنظمة أي يجعل النظريات تتصل مرة بالسماع في التصنيف ، وأخرى بالنظام في التحليل والمقارنة... إلخ .

٦ - إمكان تقسيم الإجراءات المتصلة بالسماع إلى نوعين : أحدهما معرفي يقوم بضبط المادة اللغوية ، وآخر تنظيري يقوم بتصنيفها .

٧ - إثباته إجراءي الجمع والوصف فحسب للنوع المعرفي من إجراءات السماع ، وهو ما حُجِرَ عنه في التراث اللغوي العربي بجمع المادة اللغوية . وقد صار هذا الأمر المصدر أو الأصل الأول للتقعيد اللغوي ، وهو أصل السماع .

٨ - أن هذا الإجراء المعرفي ، أي جمع المادة اللغوية ووصفها ، يُقَدَّمُ المادة الواقعية للظاهرة اللغوية ؛ فهو حصر للنماذج المختلفة التي تمثل ظاهرة اللغة المدروسة ، وقد أُريد به ضبط الاستعمال اللغوي المراد التنظير له وتقعيده .

٩ - إثباته إجراء التصنيف بوصفه إجراءً تنظيريًا من إجراءات السماع .

١٠ - يرى أن كل إجراءات النظام الموجود في المادة اللغوية إجراءات تنظيرية لا معرفية .

١١ - أن الإجراءات النظرية التي تقوم على استنباط الأنظمة تتمثل في التصنيف والتحليل والمقارنة والتعميم والشرح والتفسير ؛ لأن هذه الإجراءات تُقَدَّمُ مجموعة التصورات التي يفترضها اللغويون بخصوص المادة المسموعة .

١٢ - جعله إجراء التصنيف من الإجراءات التي ترد للتنظير للمادة اللغوية المسموعة مرة وترد مرة أخرى للتنظير للأنظمة التي تكون للمادة المسموعة .

١٣ - عدم إنكاره أن إجراءات المقارنة والتحليل والشرح التي يثبت هارتمان Hartmann كونها من إجراءات السماع ، أو الحصول على مادة لغوية obtaining data بتعبيره ، تُقَدَّمُ ، بلا شك ، مادة متقدمة تضاف إلى المادة التي يَتِمُّ جمعها من المتكلمين باللغة .

١٤ - تأكيدُه على أن طبيعة هذه الإجراءات أقرب ما تكون إلى معالجة المادة اللغوية منها إلى جمع المادة اللغوية ، فهي تقوم على استنباط الأنظمة أكثر مما تقوم على الإضافة إلى المادة ؛ إذ المادة التي تقدمها مادة ذهنية مستنبطة لا واقعية مجموعة ، بل إن إجراء التحليل مثلاً منهج ذهني يفترضه اللغوي في دراسته للظاهرة اللغوية .

إن البحث يرى أن الإجراءات التنظيرية تكشف طبيعة النظرية اللغوية العامة أكثر مما يفعله إجراء الجمع والوصف المُقرَّبان ؛ لأن التفاوت بين النظريات فيما يخص الجمع والوصف قد يكون بسيطاً فضلاً عن النظرية التي تبدأ ، في الحقيقة ، بعد مرحلة الجمع والوصف الأولي . على حين يتسع التفاوت بين النظريات اللغوية فيما يخص الإجراءات التي يتم بها استنباط الأنظمة اللغوية المختلفة . ومن ثمَّ يرى البحث أن تحديد النظرية اللغوية وتقديم خطوطها الرئيسية وتقويمها والمقارنة بين صورها المختلفة ينبغي أن يتم أولاً من خلال هذه الإجراءات التنظيرية المختلفة .

المبحث الثالث : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين

لا يخفى أن ما أنجزته الدراسات المعاصرة للتراث اللغوي العربي سواء على مستوى الدارسين العرب أم المستشرقين أم اللغويين الغربيين المعنيين بالنظرية اللغوية على اختلاف تجلياتها يتمثل في رصد الاتجاهات والمدارس النحوية مشهورة^(١) أو غير مشهورة^(٢) وأعلام النحو واللغة والظواهر والأنظمة النحوية المختلفة فضلاً عن تحقيق أمهات مصادر التراث العربي وغيونه .

وقد جاء في هذه الدراسات المعاصرة للتراث اللغوي العربي شيء من استنباط النظرية النحوية ، بصفة خاصة ، على استحياء ، وفي عدة صور ابتدائية لم تبرزها على نحو كافٍ^(٣) ؛ فقد ورد التنظير للتراث العربي ، وبخاصة النحو ، على النحو التالي :

(١) وتتمثل في مدارس البصرة والكوفة وبغداد ومصر والشام والأندلس . ولا يتناسب إحصاء هذه الدراسات هنا المقام ، وتكفي الإشارة إلى أبرزها بما يُقَدُّ علامة في الدرس التاريخي وهي دراسات : ضيف د. طوفي (١٩٦٨ [١٩٨٣]) للمدارس النحوية ، مصر : دار المعارف ، ط ٥ ، والخبزومي د. مهدي (١٩٥٣ [١٩٥٨]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، القاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي ، ط ٢ ، والسيد : د. عبد الرحمن (١٩٥٨ [١٩٦٨]) مدرسة البصرة النحوية : نشأتها وتطورها ، مصر : دار المعارف ، ومكرم ، د. عبد العال سالم (١٩٦٢ [١٩٨١]) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، القاهرة : دار الشروق ، والسيد د. أمين (١٩٦٢) الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو ، دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

(٢) بلغ الدرس المعاصر آخر الشوط ، فحاول إثبات ما احتمل فقط أن يُمَثَّل مدرسة نحوية ، وهذا ما تُورِّثه بحوث عن مدارس قامت بالمدينة ومكة أو بالحجاز مثل :

● بحث رافائيل تالمون Talmon عن المدرسة النحوية للقرن الثامن الميلادي في المدينة : جمع المادة المتاحة وتنقيحها ، وهو :

Talmon, Rafael (1985) "An eight century grammatical school in Medina: the collection and evaluation of the available material," in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. XLVII, Part 2, pp. 224-36.

● بحث ريتشارد مورتل Mortel عن المدارس في مكة خلال فترة القرون الوسطى : دراسة وصفية في ضوء المصادر الأدبية ، وهو :

Mortel, Richard T. (1997) "Madrasas in Mecca during the medieval period: a descriptive study based on literary sources," in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 60, Part 2, pp. 236-52.

(٣) ومن هذه الأعمال : فريجة ، أنيس (١٩٨١) نظريات في اللغة ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط ٢ ، وطهسان ، ريمون ، وطهسان ، دتير بيطار ، فنون التصعيد وعلوم الألسنة ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط ١ ، والموسى ، د. نهاد (١٩٨٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن : دار البشير ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م ، والملح ، د. حسن حميس (٢٠٠٠) نظرية التجليل في النحو العربي بين القدماء والحديثين ، عمان : دار الشروق .

- الإشارة العابرة إلى النظرية في النحو العربي مع قصر نظريته على نظرية واحدة تمثلت في نظرية العمل أو العامل . وقد تم ذكرها على جهة النقد لا العرض والتفصيل مما يجعل التعرض للنظرية من قبيل النقد أكثر من كونه تنظيراً للنحو العربي . وقد بدأت الإشارة إلى مفهوم العمل على أنه نظرية مع ثلاثينيات القرن العشرين ؛ إذ نُقِبَ كتاب إحياء النحو مفهوم العمل بالنظرية يقول عن النحاة : « ويعطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد نظرية العامل تكون عندهم هي النحو كله »^(١) .

وثمة إشارة أخرى إلى نظرية العامل في النحو العربي أعمق كثيراً مما سبق وهي في الحقيقة تنبئ على الفرق بين منهج المكونات النهائية ومنهج المكونات المباشرة لعند Wilhelm Wundt^(٢) الذي صار « سمة بارزة للبنىوية البلومفيلدية »^(٣) « شاع في البنىوية الأمريكية »^(٤) . والفرق بينهما يتجلى في أن منهج المكونات النهائية يحلل الجمل إلى وحداتها النهائية ، أي كلماتها ، دون بيان المُركِّبات التي تكون بين الجمل والكلمات ، ودون بيان أجزاء الكلمات ، على حين يُحلَّل منهج المكونات المباشرة الجملة إلى مركبات ، ثم المُركِّبات إلى كلمات ، والكلمات إلى أجزاء كلمات إذا كانت هذه الأجزاء ذوات دلالة صرفية . أي أنه يُبيِّن وحدات التراكيب الوسيطة بين الجمل والكلمات كما يُحلَّل الكلمات إذا كانت ذوات أجزاء تحمل دلالة ، أي يستمر التحليل اللغوي إلى أن يصل إلى « كل المورفيمات المنفصلة التي تدخل في تركيب

(١) مصطفى ، إبراهيم (١٩٣٧ [١٩٩٢]) إحياء النحو القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ط ٢ ، ص ٢٢ .

(٢) يُنسب إلى Wundt لاقتراحه أنه « في النصف الأول من القرن العشرين » .

McCawley, James D. (1986) "Syntax," in *Encyclopedic Dictionary of Semiotics*, edited by Thomas A. Sebeok, Berlin, New York, Amsterdam: Bloomfield (1933 [1935]) على أن تاريخه الحقيقي (1933 [1935]) كما أوضحت هاريس « فكرته الجوهرية » في بعض أبحاثه . Mouton de Grayter, Vol. 2, pp. 1061-71. يبدأ مع بلومفيلد Harris (1946) *Language*, London: George Allen & Unwin Ltd., pp. 161, 167, 209, 221 Hays, David (1964) "Dependency Theory: a formalism and some observations," *Language* 40, Number 4, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 511. "From morpheme to utterance," *Language* 22, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 161-183. & *Readings in Linguistics*, edited by Martin Joos, Chicago and London: the University of Chicago Press, Nida, Eugene A. (1948), "The analysis of grammatical constituents" *Language* 24, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 168 - 77, pp. 142-53. وقد خلقت . ١٤٢-٥٣ . ومن هنا تميَّزَت . Lyons (1968) *An Introduction to Theoretical Linguistics*, p. 212. معظم البنويين ؛ ثلاث مراحل لهذا المفهوم كما يرى ليونز .

(٣) Crystal, (1985) *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, UK: Basil Blackwell, p. 153.

(٤) Simpson, J.M. Y. (1979) *A First Course in Linguistics*, GB: Edinburgh University Press, p. 115.

ولا تقبل تجزئة أخرى» (١). وتمرّج تسميته بمنهج المكونات المباشرة إلى أن الانتقال بين الوحدات اللغوية يتم من الوحدة اللغوية المراد تحليلها إلى الوحدة التي تليها مباشرة . وقد تمّت ، على أية حال ، الإشارة إلى نظرية العامل في ضوء مناهج تحليل المكونات ؛ فقد بين بعض الدارسين أن نظرية العامل في الدرس اللغوي العربي تُبنى على تحليل المكونات النهائية الذي سيقت الإشارة إليه ؛ إذ يحلل الجمل إلى الكلمات دون الوقوف على وحدات وسيطة بينهما (٢) ، أو على وحدات أصغر من الكلمات ، ويُقابل تحليل الجملة في العربية بهذا تحليل المكونات المباشرة الذي يُقدّم في الرسم الشجري . يقول بيستون Beeston في إشارته هذه : «أخّر لغويو القرنين الثامن والتاسع العرب في وصف لغتهم وتحليلها عددًا من الأفكار المتقدّمة بشكل عالٍ في علم اللغة العام التي لم تكن معروفة كُليّةً في أوروبا إلى أن استبطنها لغويو القرن التاسع عشر بشكل مستقل . كان ، مثلاً ، المبدأ المسمى الآن تحليل المكون النهائي Ultimate Constituent Analysis أساسًا بالنسبة للنحاة العرب» (٣) .

– اتجاها اللغويات العربية المعاصرة في تقويمها للتراث اللغوي العربي اتجاهاً نقدياً على نحوٍ بارز بالحديث عمّا فيه من معيارية ومنطق وفلسفة بخلاف اتجاهات المستشرقين والمنظرين اللغويين الغربيين الذين يشتمون للتراث اللغوي العربي أوجه تفوّقٍ كبيرةً جدًّا أكثر من انتقاده ، فهم يرون ، مثلاً ، أنه «صياغة سريعة بشكل غير عادي ، أتبعها امتداد ثري وسريع على نحوٍ مُماثل في كل حقول الدرس اللغوي : الأصوات والصرف والنحو والدلالة وفلسفة اللغة . لقد تطوّر الدرس اللغوي عند العرب في ستة قرون في اتجاه أكثر تجانساً مع اللغويات الغربية فيما بعد النهضة منه مع لغويات القرون الوسطى

(١) Pei, Mario (1966) *Glossary of Linguistic Terminology*, New York: Columbia University Press, p. 284.

(٢) وقف اللغويون العرب ، في الحقيقة ، على مركبات الإضافة والنعت والعطف والبدال ... التي تتوسط بين الجملة والكلمة كما تم بيانه في بحث عبد الدائم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٨) «أنماط الوحدة التركيبية في العربية الشاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ولكن هذه الوحدات لم تمثل وحدة تحليل ؛ إذ لم يقف النحاة في إعرابهم للجملة على هذه المركبات بوصفها المكونات التي تتكون منها الجملة ، أو كما عبّر بعض الدارسين : «لم تُبن بوصفها وحدة وظيفية تامة ترد في مستوى تحليل بين الجملة والكلمة أخيراً تعيّن في النظر :

Saieiman, Yasir (1995) "Arabic linguistic tradition," in *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, edited by R.E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 1, pp. 194 - 02 & in *Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists*, edited by E. F.K. Koerner and R. E. Asher, UK: Pergamon, p.34.

(٣) Beeston, A. F. L. (1982) "Arabic language," in *Dictionary of The Middle Ages*, New York: Charles Scribner's Sons, Vol. 1, p.377.

في الغرب» (١) .

- ورود بعض المحاولات لاستنباط نظريات نحوية أخرى من التراث العربي ، وبخاصة في أعمال المستشرقين ، ومن قام بذلك كيس فرستيج Kees Versteegh في كتابه عن « Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking » العناصر اليونانية في الفكر اللغوي العربي » (٢) الذي تحدث فيه عن « The theory of grammatical categories نظرية الأجناس النحوية » (٣) ، و « Stoic Component in the theory of meaning العنصر المشائي في نظرية المعنى » (٤) ، ثم في ترجمته وتعليقه على كتاب « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي حيث جعل عنوانه « The Explanation of Linguistic Causes: Az-Zaġġāġi's Theory of Grammar Introduction, Translation, Commentary شرح العلل اللغوية : نظرية الزجاجي النحوية مقدمة وترجمة وتعليق » (٥) . وقد أدرج في كثير من فصول هذا الكتاب عنوان نظرية (٦) . كما عرض جهود الزجاجي في التعليل بصفاتها مرحلة في تطور النظرية اللغوية في بحثه عن « تطور النظرية اللغوية : جهود الزجاجي في التعليل اللغوي » The development of linguistic theory: Aġ-Zaġġi on linguistic explanation (٧) .

وقد تناولت دراسات تالمون Talmon الجانب النظري للنحو العربي أيضًا كما يظهر في كتاب « Arabic Grammar in Its Formative Age النحو العربي في طور التكوين » (٨) ، حيث يتحدث ، مثلاً ، عن « كتاب العين والنظرية النحوية المبكرة للعراق القديم » (٩) .

(١) Law, Vivion (1985) "Language and its Students: the History of Linguistics," in An Encyclopedia of Language, edited by N.E. Collinge, London and New York: Routledge, p. 825.

(٢) Versteegh, Kees (1977) Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking, Leiden: E.J.Brill.

(٣) Ibid., pp. 38 - 89.

(٤) Ibid, pp. 178 - 95.

(٥) Versteegh, Kees (1984) The Explanation of Linguistic Causes: Azzaġġāġi's Theory of Grammar, Introduction, Translation, Commentary, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

(٦) Ibid., pp. 72, 87, 95, 101, 109, 118, 121, 135, 139, 157, 216, 224, 231.

(٧) Versteegh, Kees (1997) "The development of linguistic theory: Aġ-Zaġġi on linguistic explanation," in The Arabic Linguistic Tradition, Series of Landmarks in Linguistic Thought III, London and New York: Routledge, pp. 64 - 75.

(٨) Talmon, Rafael (1997) Arabic Grammar in Its Formative Age, Leiden, New York, Keln: Brill.

(٩) Ibid, pp. 278 - 83.

أما جوناثان أوينز Jonathan Owens فقد وقف في كثير من أعماله على نظريات التراث العربي إذ تكلم في كتابه « Foundations of Grammar أسس النحو »^(١) عن مفهوم « التعليم [الوسم أو التمييز أو زيادة العلامة] في النظرية العربية Markedness in Arabic theory »^(٢) كما كتب ، على سبيل المثال ، عن « Themes in the development of Arabic Grammatical theory موضوعات في تطور النظرية النحوية العربية »^(٣) وعن « The structure of Arabic grammatical theory بناء النظرية النحوية العربية »^(٤) .

كما تعرّضت دراسة « 'I'rāb and Binā' from linguistic reality to grammatical theory الإعراب والبناء من الحقيقة اللغوية إلى النظرية النحوية »^(٥) للنظرية النحوية في التراث العربي . وقامت دراسة « Universal History of Linguistics: India, China, Arabia, Europe التاريخ العام لعلم اللغة : الهند والصين والجزيرة العربية وأوروبا » يعرض بعض جوانب هذا النظرية بعنوان « General Characteristics of the Arab Syntactic Theory سمات عامة عن النظرية النحوية العربية »^(٦) .

وجاءت دراسات عن جوانب خاصة في النظرية النحوية العربية ، كما في بحث « Elements Pragmatique dans la Theorie Grammatical Arab Post- Classique عناصر تداولية في النظرية النحوية العربية المتأخرة »^(٧) .

(١) Owens, Jonathan (1988) Foundations of Grammar, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

(٢) Ibid, pp. 199 - 326.

(٣) Owens, Jonathan (1990) "Themes in the development of Arabic grammatical theory," in Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April - May 1987, edited by Kees Versaegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 253 - 63.

(٤) Owens, Jonathan (2000) "The structure of Arabic grammatical theory," in History of the Language Sciences, Edited by Herausgegeben Von , Vol. 1, pp. 286 - 300.

(٥) Baalbaki, Ramzi (1993) 'I'rāb and Binā' from linguistic reality to grammatical theory," in Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April- 1 May 1987, edited by Kees Versteegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 17 - 33.

(٦) Itkonen, Esa (1991) Universal History of Linguistics: India, China, Arabia, Europe, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 132 - 45.

(٧) Larcher, Pierre (1987) "Elements Pragmatique dans la Theorie Grammatical Arab Post- =

وقد عرّضت « النظرية الصرفية في النحو العربي : دراسة في المفهوم والمنهج »^(١) نماذج النظرية الصرفية مع مقارنتها بما يُقَارَبُهَا من نظريات الصرف في اللغويات الغربية المعاصرة .

ملاحح دراسة النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين :

يمكن أن تُلَخَّصَ أبرز الملاحح في دراسة النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين في عدد من الأمور على النحو التالي :

أ - ورود إشارات نقدية سريعة عن النظرية النحوية في اللغويات العربية في القرن العشرين .

ب - اقتصار هذه الإشارات في لغويات القرن العشرين العربية على نظرية العامل دون غيرها مما تنطوي عليه النظرية التراثية للنحو العربي .

وقد كان ، في الحقيقة ، وصف مفهوم العامل بأنه نظرية شرًا على النحو لا لأن مفهوم العمل لا يمثل نظرية ، ولكن لأنه حرّم ما سواه من أن يوصف بكونه نظرية ، فحرّم غيره من المفاهيم التي تستحق الوصف بالنظرية من أن تُلقَّبَ بلقب النظرية . لقد صار كل حديث أو إشارة إلى نظرية النحو العربي ينصرف مباشرة إلى نظرية العمل .

ج - أن الوقوف على نظريات أخرى غير نظرية العامل في النحو العربي كان أبرز ما قدمته لغويات المستشرقين المعنيين بالتراث العربي .

د - أن رصد نظريات التراث العربي النظرية لم يحظ في عناية المستشرقين الذين عالجهوا بتقدميتها في إطار عام ، بل لم ترد دراسة لنظريات النحو أو الصرف الكاملة .

هـ - أنه لم يتم التأصيل لما يمكن أن يُعدَّ نظرية ، وما لا يُعدُّ ، كما لم يوضع إطار عام لنظرية من النظريات التي تمَّ التَّعَرُّضُ لها ؛ الأمر الذي جعل الباب مفتوحًا لمن أراد أن يضفي على عمله بعض الجدة بوصف ما يدرسه بالنظرية .

و - أن النظريات لم تأخذ في الأعم الأغلب عنوانًا بارزًا في دراساتهم ، بل جاءت في أثناء عرضهم لمفاهيم العلوم العربية وتصوراتها المختلفة .

= "Classique," in Studies in the History of Arabic Grammar II, edited by Versteegh and M. G. Carter, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, pp. 195 - 14.

(١) عبد اللطيف ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج ، جزيئات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت ، الحولية الحادية والعشرون ، الرسالة : ١٥٨ .

- ز - أن نظريات التراث اللغوي جديدة بدراسات جادة تستوفي ثلاثة شروط ، هي :
- أن تكون « نظريات التراث اللغوي صوتيًا أو صرفيًا أو نحويًا ... إلخ » هي العنوان العام الذي يقدم التراث النحوي من خلاله ، وذلك لإعادة تقديم التراث اللغوي العربي في صورة نظريات لغوية مثلما سبق تقديمه في صورة اتجاهات ومدارس لغوية .
- أن تستوفي النظريات اللغوية المختلفة لكل علم من العلوم العربية على نحو جامع .
- أن تقدم هذه النظريات في إطار عام يُبيِّنُ علاقتها بعضها ببعض .

المبحث الرابع : واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر

من أبرز ما يمكن تسجيله على واقع الدرس الصرفي العربي ما يلي :

- أن الدرس الصرفي العربي لم يلق ما نقيه النحو العربي من عناية من الدرس المعاصر ؛ بينما يتوزع الدرس اللغوي العربي القائم على المفاهيم اللغوية المعاصرة في تطبيقات للنظرية النحوية في طورها التحويلي التوليدي ، وفي بحوث في لغويات النص والخطاب ، يقف الصرفُ بنأى عن ذلك .

وبحسبنا أن نتبته إلى أن الجانب الصرفي من نظرية النحو التحويلي التوليدي ، على تضخم ما قُدّم في جانبها النحوي من البحوث والدراسات ، لم يجد له صدى في التطبيق العربي المعاصر يواكب ما قُدّم منه في الدرس اللغوي الغربي المعاصر الذي لا ننفي تأخره قليلاً عن الجانب النحوي من النظرية ؛ فقد أهملت النظرية التحويلية التوليدية الجانب الصرفي في أول أمرها ، ولم يتضح الجانب الصرفي للغة في معالجات النظرية إلا في طورها الثاني الذي تأخرت إليه بدايات معالجة الصرف في إطار النظرية التحويلية التوليدية ، يشير بعض اللغويين إلى تأخر بدايات إدراج الصرف ومعالجته في إطار النظرية التوليدية ، يقول : « على أنه إلى الآن ليس ثمة معالجة شاملة للصرف داخل الإطار التوليدي إلا ما كان من ماتيويس Matthews نفسه في عدد من المنشورات الحديثة . ينضوي الفصل الحالي ^(١) على تقرير مختصر وغير قنني جزئياً من اقتراحاته » ^(٢) .

- استتراف التفصيلات والأحكام لهذا الدرس الصرفي في جانب كبير منه على الأقل ؛ فجاء بعيداً عن معالجة المنهج والنظرية الصرفية التي تأتي تحلّف هذه الأحكام وتلك التفصيلات ، بل إن بعض الدراسات ، وهي « مناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجرة » تُقدّم فصلاً عن كل من السماع والقياس والعلل الصرفية والإجماع ^(٣) بوصفها مناهج صرفية .

- تأثر درسا الصرفي المعاصر بالدرس النحوي ؛ فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج

(١) يريد دراسة « تطورات حديثة في الدراسات الصرفية » لماتيويس التي يقدمها جون ليونز في كتابه أفلاك جديدة في علم اللغة .

Matthews, P. H. (1970) Recent Developments in Morphology, New Horizons in Linguistics, Edited by John Lyons. GB: Penguin Books.

(٢) Ibid., p. 96.

(٣) هداوي ، د. حسن (١٩٨٩) مناهج الصرفيين ومناهجهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، دمشق : دار القلم ، ط ١ ، الباب الأول .

عن الكتابة عن المدارس النحوية . وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو ، أو هي فرع عليها . من ذلك الحديث عن مذاهب الصرفيين من بصريين إلى كوفيين إلى بغداديين ، والحديث عن مسائل الخلاف الصرفية بين أعلام الدرس اللغوي على نحو ما يجري في الدرس النحوي (١) .

وينبغي علينا درعاً لحجج التنظير الصرفي نسخة صرفية للتنظير النحوي أن نتفهم اختلاف الظاهرتين الصرفية والنحوية قبل تقديم نظريتهما ، أي يجب علينا الاجتهاد في تنظير للظاهرة الصرفية بعيداً عن التنظير النحوي . فإذا كان للنحو نظرية العامل التي تحلل تركيب الجمل ، فينبغي أن يكون للصرف نظريته الخاصة التي تحلل تركيب الكلمات . وفي إطار البحث عن النظريات الصرفية لتحليل الكلمات التي تقابل نظريات النحو التي تحلل تركيب الجمل يرد حديثنا عن ثلاثة نماذج من النظرية الصرفية نتناولها في بحثنا .

وتلزمنا ابتداءً المبادرة إلى الإشارة إلى وجود جملة من الدراسات التي تبني على المفاهيم اللغوية المعاصرة في صرفنا المعاصر ، نحو :

- « دور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية » .

وتقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها (٢) .

- « اللغة العربية : معناها ومبناها » .

وتتكفل بتصوير متكامل للنظام الصرفي في العربية (٣) .

- « التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث » .

« ويُمثل محاولة أولية للكشف عن بعض خصائص النظام الصرفي العربي » (٤) .

- « المنهج الصوتي لبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي » .

ويُمثل هذا العمل دراسة لبنيّة الكلمات العربية صوتيًا ، وهي ترى أن التجديد لم يبتدئ

(١) سابق ، الباب الثاني .

(٢) عبد القوي ، د. أحمد عبد العظيم (١٩٧٠) دور الوحدات اللغوية في بناء الكلمة ، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة : مخطوطة رقم ٣٣٦ بكلية دارالعلوم .

(٣) حمدان ، د. تميم (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) الجكوش ، د. الطيب (١٩٧٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، دراسة : الشركة

الثقافية لفتون الرممم ، ص ٢٢ .

على النحو التام ؛ إذ لا ينبغي أن يُقتصر على تقديم « بضعة أمثلة أو بضعة مصطلحات أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية ... المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح »^(١) .

- « دور الصرف في منهجي النحو والمعجم » .

وهي دراسة ترصد توظيف القيم الصرفية في النحو والمعجم^(٢) .

(١) شاهين ، د. عيد الصبور (١٩٧٧) المنهج الصوتي لبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي ،

القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ط ١ ، ص ٢١٦ .

(٢) النذاع ، د. يوسف خليفة (١٩٨١) دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ليبيا : منشورات جامعة

قار بولس .

النظرية اللغوية

في التراث العربي

الفصل الثاني

النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

ويشتمل على مدخل وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طبيعتها .

المبحث الثاني : بناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي .

المبحث الثالث : تقويم بناء النظرية اللغوية العامة .

مدخل

يُنبئني هذا العمل على تصنيف النظريات اللغوية في تراثنا العربي إلى صنفين رئيسيين ، هما :

١ - النظرية اللغوية العامة ؛

نقصد بها تلك النظريات التي ترد في مختلف فروع الدرس اللغوي ، والتي لا يستقل بها درس لغوي واحد ، وهي تلك النظريات التي يتكفل بها هذا الفصل .

٢ - النظريات اللغوية الخاصة ؛

نقصد بها تلك النظريات التي تتوزع على فروع الدرس اللغوي ، فتخص كل مجموعة منها فرعاً من فروع الدرس اللغوي ، وذلك كمجموعة النظريات التي تخص الدرس الصوتي ، وتلك التي تخص الدرس الفونولوجي ... إلخ ، ويمكن تسميتها بفرع الدرس اللغوي الذي تخصصه كالنظريات الصوتية والفونولوجية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية ... إلخ .

وليس أدل على ضرورة اختلاف النظرية الصرفية عن النظرية النحوية ، مثلاً ، من عدم صلاحية نظرية العامل التي تُبيِّن العلاقات النحوية التي تكون بين كلمات الجملة لدراسة تركيب الكلمة إذ لا يوجد ابتداءً بين أجزاء الكلمات شيء يتصل بفكرة العامل والمصنوع .

وسوف يُتَكَفَّلُ كل فصل من الفصول التالية بمجموعة من مجموعات النظريات الخاصة .

كما تُنْقَسِمُ النظريات الخاصة إلى صنفين فرعيين ، هما :

١ - النظرية أو النظريات الأساسية ؛

نقصد بها تلك النظرية التي تعالج فرعاً من فروع الدرس اللغوي بشكل أساسي ، والتي تخضع لها معظم قواعد فرع الدرس اللغوي الذي تخصصه .

ب - النظريات غير الأساسية :

ونقصد بها تلك النظريات الأخرى التي ترد تكميلاً للنظريات الأساسية ، أو بديلاً عنها ، وذلك على ما سوف نبيّنه فيما يلي .

ويقني وجود نظرية لغوية عامة ونظريات لغوية خاصة أن هناك قَدراً مُشتركاً بين نظريات فروع الدرس اللغوي ، أي أن النظريات اللغوية تتفق في جانب ، وهو الجانب الذي تعكسه النظرية اللغوية العامة ، وتختلف في آخر ، وهو الذي تعكسه النظريات الخاصة لكل فرع من فروع الدرس اللغوي .

ويتمثل ، في الحقيقة ، الجانب الذي تشترك فيه النظريات اللغوية المختلفة فيما يتصل بمعالجة اللغويين للمادة اللغوية المسموعة ؛ إذ تتم معالجة أية مادة لغوية مروية تحت مفاهيم تتصل برّد بعضها تحت ما يُعرفُ باللحن والخطأ والتصحيح والتحريف والوهم ... إلخ كما يتم إخراج بعض المسموع المقبول من دائرة العربية المشتركة وقصره على العربية المقبولة الخاصة ، وذلك من خلال وصف بعض المسموع بأنه خاص بقبيلة « لهجة » ، ووصف بعض آخر بأنه خاص بلغة الشعر « ضرورة » . وأخيراً يتم القول بالشدوذ أو السماعية لما لم يستطعوا له قاعدة مُطَرِّدة . ويؤكد ذلك على أن مفاهيم اللحن والخطأ والتصحيح والتحريف والوهم واللهجة والضرورة وغير ذلك لا تقتصر على الدرس النحوي ؛ إذ تتزوّد ، أيضاً ، في الدرس اللغوي صوتياً وقانونياً وصرفياً ومعجمياً ودلالياً . كما يتمثل ما تُختلف فيه النظريات اللغوية المختلفة فيما يبقى بعد هذه المعالجة المشتركة التي تتردد في مختلف فروع الدرس اللغوي من أصوات إلى صرف إلى نحو ... إلخ ، وهي تلك المعالجة اللغوية التي تقوم باستنباط الأنظمة اللغوية .

ويلزم أن تختلف هذه المعالجة اللغوية من مستوى من مستويات الدرس اللغوي إلى غيره لضرورة اختلاف الأنظمة الصوتية عن الصرفية عن النحوية ... إلخ . يتم في هذه المعالجة اللغوية الخاصة بالنسبة للنحو ، مثلاً ، بيان ما يلي :

- النظام الأساسي للتفسير النحوي ، وهو نظام العمل .

- الأنظمة المُكَمَّلة التي تأتي لتطويع المادة المرورية لنظام العمل ، وهو ما يراه الباحث أنظمةً مُكَمَّلةً لنظام العمل ، كالحذف والتقدير والإضمار والاستتار والتضمين والقيابة والحمل على المعنى ؛ إذ لولا هذه الأنظمة أو المفاهيم لما جرت المادة المرورية على نظام العمل .

- الأنظمة البديلة التي تردُّ بدلاً من نظام العمل ، ومن ثمَّ تُعدُّ أنظمةً بديلةً عن العمل لا تُطوِّع المادة المروية لنظام العمل كما تفعل الأنظمة المكتملة ، وإنما تُستبدلُ بنظام العمل والعلاقات النحوية نظامًا صوتيًا يَحْكُمُ التركيب أو يَحْكُمُ ما ورد فيه من حركة على الحرف الأخير لبعض الكلمات ، كما هو الأمر مع أنظمة الإتياع والتخفيف والمناسبة ؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تقوم بإخضاع المادة المروية لقواعد نظام العمل وتفصيلاته وإنما تقترح التفسير الصوتي بديلاً حاكمًا للظاهرة اللغوية في التركيب .

ولا يخفى أن هذه المفاهيم ، التي يمكن أن نجدُها في النحو وتظهر في مختلف معالجاته ، لا نجدُها في الصرف أو في الأصوات . وهذا الذي جعل الباحث يرى ذلك من قبيل الجزء الخاص من النظريات اللغوية التي ترد في مستويات اللغة المختلفة .

وصفوة القول أن النظرية اللغوية في تراثنا اللغوي قد عرِّفت أمرين هما :

أ - الجزء المشترك الذي يرد في مختلف فروعها ، وهو ما نجدُه تحت ما أخذ عنوان الأصول النحوية من سماع إلى قياس إلى علل مع أننا نجدُها تتردد في مختلف فروع الدرس اللغوي .

ب - الجزء الخاص بكل مستوى لغوي ، وهو ما يظهر في النظرية النحوية بعينها ، أو في النظرية الصرفية فقط ... إلخ .

ويريد العمل الحالي بيان كُُلِّ من النظرية اللغوية العامة والنظريات اللغوية الخاصة ، ويقوم الفصل الحالي بمباحثه الثلاثة على رصد الجوانب المختلفة للنظرية اللغوية العامة في تراثنا العربي ، ويتمثل ذلك في بيان أهم جوانب هذه النظرية اللغوية العامة في التراث العربي ؛ إذ يناقش كلاً من طبيعتها وبنائها ، ثم يعقب ذلك بتقويم هذه النظرية اللغوية . ويمثّل هذا الأمر مساهمة أولية في عرض تراثنا اللغوي من خلال النظريات التي ينتمي إليها . وقد وضع نصب عينيه النظرية اللغوية العامة لأهمية البدء بالنظرية العامة قبل الحديث عن النظريات الخاصة المختلفة التي تندرج كل مجموعة منها تحت فرع خاص بها من فروع الدرس اللغوي .

ويرى العمل الحالي أن النظرية اللغوية العامة هي المدخل الطبيعي لفهم التنظير اللغوي العربي ، كما تُثبِّلُ الإطار العام الذي تحوِّك فيه الدرس اللغوي في التراث العربي على اختلاف فروعه من درس صوتي إلى صرفي إلى نحوي إلى دلالي إلى معجمي ... إلخ . وتؤكد أهمية استنباط التنظير النحوي في تراثنا من أن بلورة الجانب التنظيري

سيسهم في فهم ما ورد لدينا من نظريات لغوية واستكمالها .
 إن تراثنا اللغوي بحاجة إلى تمييز ما يتصل بالتعليم عما يتصل بالتنظير ؛ فهو بحاجة إلى إعادة تصنيف ونقل من مجرد فن يهدف إلى تعليم الناس اللغة إلى علم نظري يقف على قدم المساواة مع علوم الطبيعيات والرياضيات ، مثلما حدث « لفهوم النحو في الدرس اللغوي الغربي فيما بين منتصفَي القرنين الثاني عشر والثالث عشر » (١) . ويرجع التفكير في إعداد هذا البحث إلى مراجعة واقع دراسة التراث اللغوي العربي في القرن العشرين وتحديد ما يحتاج إليه من بحوث ودراسات .
 وقد رأى البحث بناء على ذلك أن درسا المعاصر يحتاج أن تضاف إليه دراسات تكمل ما تم إنجازه على نحو مختلف ، لا على محاكاة الأبحاث التي تم إنجازها من قبل ، وهو ما يراه البحث يتمثل في تقديم تراثنا اللغوي في صورة نظريات على النحو الذي يتم به تقديم النظريات في درسا المعاصر .
 وقد انطلق هذا العمل الحالي من واقع دراسة التراث العربي لحرصه على أن يكون إضافة وخطوة تالية لما تم إنجازَه بدراسة شيء تالي لدراسة الاتجاهات والمدارس النحوية واللغوية في التراث العربي ، وهو النظرية اللغوية الحاكمة لهذا التراث العربي . وهو ما يراه البحث الحالي مسؤولية الباحثين المعاصرين بعد أن تم بلورة التراث على النحو الذي يوضحه البحث فيما يلي :

(١) Covington, Michel A (1984) Syntactic Theory in the High Middle Ages: Medieval Models of Sentence Structure, Cambridge: Cambridge University Press, p. 19.

البحث الأول : طبيعة النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

لا تمثل النظرية العامة نظرية خاصة بفرع واحد من فروع اللغة كالنحو أو الصرف ، بل تستخدم على حدّ سواء لكل من الأصوات والصرف والنحو ... إلخ . وتكتسب النظرية اللغوية العامة طبيعتها من الإجراء النظري الأبرز فيها . ويرى البحث أن في النظرية اللغوية العامة في التراث العربي إجراءين بارزين على نحو خاص ، هما : التصنيف والتحليل ؛ مما يتسوخ وصف البحث لهذه النظرية اللغوية العربية بأنها تصنيفية تحليلية .

وسوف يقف البحث مع إجرائي التصنيف والتحليل هذين تفصيلاً بعد أن يتعرض لإجراء الوصف الذي نغاه بعض الدارسين عن تراثنا اللغوي العربي ، ولإجراء المقارنة التي تُقدّم مقدمة ضرورية للتصنيف ، كما سيناقدش البحث حقيقة النزعة الفلسفية في التراث اللغوي العربي ؛ إذ دار جدل طويل حول أثر هذه النزعة في تشكيل طبيعة النظرية اللغوية في التراث العربي .

ويعني ذلك أن البحث سيعالج خمس خصائص للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي ، هي النزعة الفلسفية والوصف والمقارنة والتصنيف والتحليل ، وهي خصائص لم يُفصل الحديث فيه بشكل كبير حتى خارج إطار علاقتها بالنظرية اللغوية . وسيحرص البحث على تفصيل الحديث فيها من خلال تطبيقات هذه الإجراءات في مختلف فروع اللغة كالأصوات والصرف والنحو .

أولاً - النزعة الفلسفية :

لا يخفى ما أُتهم به درسنا اللغوي من ميل إلى الفلسفة والمنطق مما لا يتَّعيلُ فيما يرى الباحثون المعاصرون بدراسة اللغة ؛ إذ يرونه غير لغوي . ويرى البحث بهذا الصدد أن النزعة الفلسفية التي أُتهم به درسنا اللغوي ضرورة علمية محضّة وذلك بناء على كون النظرية هي الفرض أو الفروض التي يقدمها العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه .

إن حُلّو العلوم من الافتراض الذي يحث على اللغويين العرب مستحيل وغير وارد ؛ إذ تصبح مجرد معارف سطحية ، تقتصر على الظاهر دون استكناه ما وراءه من أنظمة وقوانين .

كما يستلزم بساطة حُلّو العلوم من الافتراض خلوها ، من نُجج ، من النظريات ،

فلمست النظريات أكثر من الفروض النظرية التي يضعها العلماء لوصف الأنظمة وبيانها أو تفسيرها .

وإذا كان البحث قد انتهى إلى ضرورة الافتراض في الدرس اللغوي وغيره بناء على أن النظرية تمثل المقابل الذهني التجريدي الذي يقدمه العلماء للأنظمة التي تترد في ظواهر اللغة ، فإن بعض الباحثين الكبار قد عجز عن ضرورة هذا الافتراض في الدرس اللغوي ، وفي الدرس العلمي ، بصفة عامة ، قال في ذلك :

« فما ضيقنا بالنحو ؟ وإنما هو قانون اللغة التي قُدِّرَ علينا أن نتكلمَ به . وما جريرة النحاة فيه ؟ وما إساءتهم إلينا به ؟ وهو إنما أخذوه من العربية ، كما ألفوا أصحابها يتكلمون . أنطق بفلسفته ؟ وكيف وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة ، وأثرت فيه وصيغته بصيغتها ، وما كان ممكناً أن يسلم منها النحو وحده وإلا كان عجباً من العجب أو تلفيقاً من التلفيق يراد به إخفاء طابع الثقافة وسمة العصور في النحو خاصة » (١) .

ولا يلزم العلماء إلا الحرص على مطابقة فروضهم للأنظمة ما أمكن .

ويمكن التحقق من موافقة النظام من خلال إمكان تفسير أفراد الظاهرة وفقاً للفرض المقترح ، أي إذا انطبق الفرض على جميع الأفراد كان فرضاً صحيحاً مقابللاً للنظام . كما لا يلزم تفسير الظاهرة بنظرية واحدة ؛ إذ يمكن أن تشتمل على أكثر من نظام مما يستلزم تقديم نظريات بقدر ما فيها من أنظمة .

ويمكن التمثيل للنظرية في النحو العربي بنظرية العمل ؛ إذ تم الاتفاق في الدراسات المعاصرة على أن فرض العمل يمثل نظرية في النحو العربي .

وتشير بعض الدراسات إلى كون نظرية النحو تكاد تنحصر في نظرية العمل تذكر بدراسة أن « بين النحو ونظرية العامل شيئاً من الترادف » (٢) .

ويمثل هذا الفرض فعلياً نظرية لكونه فرضاً وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة الذي يشتمل على كلمات معينة ترد على ترتيب معين إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعض الكلمات تأتي عاملة بمعنى أنها مقتضية لغيرها ، وبعض آخر يرد وفقاً لهذا العمل أو الاقتضاء بورودها معمولة .

ولا يعني أن هذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام ، أو القانون الذي يحكم

(١) ناصف ، علي النجدي (١٩٧٩) سيوريه إمام النحاة ، القاهرة : عالم الكتب ، ص ٤٤ .

(٢) المذبح ، (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص ١٤٦ .

تركيب الجملة ، ولم تخرج عليه إلا حالات عُرِجَتْ في ضوء فروض أخرى مكتملة لهذا الفرض أو بديلة عنه كالأشتغال والتنازع والحذف والإضمار والتضمن ... إلخ .

ثانيا - النزعة المعيارية

يرصف التراث اللغوي العربي بقيامه على المعيارية وتختلف النزعة الوصفية عنه . ولا يتصور البحث تدافع المعيارية والوصفية ، إذ لا ترد المعايير أو القوانين والقواعد العامة في دراسة اللغة أو غيرها من العلوم إلا بعد وضف دقيق ومُنظَّم لها ، وأية معايير لا تبني على وصف صحيح تكون خطأ أو تكون ، على الأقل ، عُرْضَةً لذلك على نحو كبير ، كما أن الوصف الذي لا ينتهي بمعايير يُنتهي الظاهرة بلا دراسة حقيقية ؛ إذ ستختلج الدراسة من الكليات أو القواعد العامة والتفصيلية .

إن الاكتفاء بالوصف دون الانتهاء إلى معايير يُنتهي الدرس مجموعة أولية من الأوصاف دوئما تقديم تعميم بينها . ويمكن تمثيل العلاقة بين الوصف والمعيارية بالرسم التالي :

التعميم

الوصفية ← المعيارية

(رسم ١)

ويشيد البحث أن الوصفية والمعيارية إجراءان للبحث ينتقل من أولهما إلى الثاني من خلال ثالث هو التعميم الذي يعد أحد الإجراءات النظرية .

وقد رفض بعض المستشرقين وصف التراث اللغوي العربي بالمعيارية ، ورأى أنه يُقدَّم نموذجاً ثالثاً للدرس اللغوي ، هو النموذج التفسيري ، يقول عن وظيفة النحوي في تراثنا : « المهمة النهائية للنحوي هي أن يشرح للمؤمنين لماذا يتكلمون بالكيفية التي يتكلمون بها . من الواضح أنه لا يمكن أن يخضع مفهوم مهمة النحوي هذا للوصفية ، بل يمكن أن يكون من الخطأ عمداً النحاة معياريين أيضاً . المصطلح الوحيد الذي يغطي مفهومهم لوظيفة الدرس اللغوي هو التفسيرية » (١) .

وهو بذلك يجعل الدرس اللغوي ذا ثلاثة أصناف ، هي المعيارية والوصفية والتفسيرية ، وليس مجرد صنفين ، وهما المعيارية والوصفية بتصنيف دو سوسير الذي

(١) Versteegh (1984) The Explanation of Linguistic Causes: AzZağāgī's Theory of Grammar," p. 7 - 8.

ذات معظم اللغويين « بشكل شائع على أن يعدوا كتابه » Cours de Linguistique Generale محاضرات في علم اللغة العام أخذ التفاصيل « (١) الذي بدأت معه النزعة الوصفية في اللغويات المعاصرة .

أما ما يراه البحث الحالي فهو كون التراث اللغوي العربي ثنائياً في طبيعته ؛ حيث يراه تصنيفياً تحليلياً على حد سواء ، بمعنى أنه قام بالتصنيف والتحليل معاً . على أن التحليل قد استلزم في الوقت نفسه قدرًا غير قليل من التفسير الذي سيطر بشكل بارز ، أيضًا ، على درسا اللغوي .

ويقوم هذا التصور على أساس :

- قيام التراث اللغوي العربي في معالجته للمسموع بتصنيف هذا المسموع إلى عدة أصناف ، منها الضرورة واللهجة والسماعي والشاذ ، فضلًا عن حكمه على بعض المسموع بأنه من قبيل المصنوع . كما أن من أصناف المادة المسموعة المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر .

- قيامه في الوقت نفسه باستنباط عدد كبير من أنظمة المادة اللغوية المختلفة على ما سيبين البحث في جهة التحليل . وقد قدم مع الأنظمة التي قدمها تفسيرًا على نحو عالٍ . ولا يعني ذلك تخلف جهات الدراسة الأخرى بل لقد وردت فيه بشكل غير خاف أيضًا . ومن وجود إجراءات البحث المختلفة لديه ما قدمه من تعميم وتجريد لم تبلغه النظرية اللغوية حتى الآن كما في الميزان الصرفي الذي يبنى على فكرة الأصول الثلاثة للأفعال وزيادة حروف بعينها . يقول بعض الدارسين عن منهج الميزان الصرفي « واجه هذا وحده الأوروبيين لأول مرة بمفهوم صرفي ذي مستوى من التجريد أعلى بكثير جدًا من نموذجهم التراثي الخاص « الكلمة - التصريف » الذي تصوّروه إلى الآن » (٢) .

ثالثًا - نزعة المقارنة

قدّم الدرس المقارن تطويرًا مهمًا في « لغويات القرن التاسع عشر » (٣) . وهو لا يخرج

(١) Schegl, Henry G. (1986) "Structuralism," in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, by Thomas A. Sebeok (General Editor) Berlin: Mouton de Gruyter, p. 980.

(٢) Robins, R. H. (1988) "Appendix in History of Linguistics," in Linguistics: Cambridge Survey, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 475.

(٣) Chalker, Sylvia and Weiner, Edmund (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford: Oxford University Press, p. 74.

في اللغويات عما يكون له في غيرها ؛ إذ يدرس « التشابهات والفروق بين اللغات المختلفة ... وهو يُستخدَمُ للصلات التاريخية بين اللغات المختلفة » (١) . وتُسمى اللغويات التي تُعنى « يبحث التشابهات والفروق بين اللغات باللغويات المقارنة » (٢) . ويعنى الدرس المقارن ؛ مع دراسته للصلات التاريخية بين اللغات ؛ بالعلاقات التي بين اللغات والعلاقات التي بين اللهجات كذلك ، وذلك أن الدرس المقارن لا يقتصر على مقارنة اللغات بعضها ببعض ، وإنما يرد ، أيضاً ، للمقارنة بين لهجتين أو أكثر للغة ؛ أي يرد لوظيفتي المقارنة بين اللغات ، والمقارنة بين اللهجات (٣) .

ويقتصر هذا الفصل ، بالنسبة للمقارنة في النظرية اللغوية العامة لتراث العربي ، على ما قدّمه هذا التراث من مقارنات بين اللهجات وأصناف المادة المرورية وذلك كما يلي :

المقارنة بين صور اللغة (اللغة المشتركة واللهجات والضرورة) :

لم يقتصر اللغويون العرب على دراسة اللغة المشتركة ، وإنما تعرّضوا للهجات فصلاً لها عن العربية المشتركة أن تختلط بها ، أي أنهم درسوا ما عرضوا من لهجات في أثناء دراستهم للعربية المشتركة . وقد أفاد بعضهم كتابة عدد من اللغويين القدماء « كتباً تحمل عنوان « اللغات » أو عنواناً قريباً منه » (٤) .

ويُعنى هذا البحث من دراسة اللهجات في التراث العربي بتفسير ما صنعه اللغويون العرب بشواهد اللهجات من خلال النقاط التالية :

أ - لم تقتصر دراسة اللغويين العرب للشواهد على وصف شواهد اللهجات والضرورة بذلك ، بل دار للنحاة حديث غير قصير حول الشواهد كلها سواء أكانت قد صُنِّفَتْ ضمن شواهد اللغة الخاصة ضرورةً كانت أو لهجةً أم صُنِّفَتْ ضمن شواهد اللغة المشتركة ؛ فهم يُحلِّلون شاهد اللهجة أو الضرورة مثلما يفعلون مع شاهد اللغة المشتركة ؛ فيستنبطون نظامه أو القاعدة العامة له .

ب - أن تصنيف اللغويين العرب للشواهد يكونه لغة خاصة لهجة أو ضرورة كان

(١) Ibid., p. 74.

(٢) Herndon, Jeanne (1985) "Comparative and Historical Linguistics," in Language: an Introductory Readings, edited by Virginia P. Clark [et. al.], New York: St. Martin's Press, 4th edition, p. 582.

(٣) Anttila, Raimo (1972) An Introduction to Historical and Comparative Linguistics, New York: the Macmillan Company, p. 229.

(٤) راين ، تشيم (٢٠٠٢) اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية ، ترجمه وتقديم له وعلق عليه د. عبد الكريم مجاهد ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، ص ٤١ - ٢ .

يكفي لدراسة اللغة المشتركة التي هي موضوع دراستهم واهتمامهم ؛ إذ ذلك يفصل الشاهد أيا كان الحكم اللغوي أو القاعدة التي يشتمل عليها عن اللغة المشتركة . أي كان يقتضي ، في الحقيقة ، تصنيف اللغويين العرب للشواهد اللغوية أن يتركوا ما عدا شواهد اللغة المشتركة من الأصناف لاقتصار عنايتهم على اللغة المشتركة لكونها اللغة التي يلزم دراستها وتعليمها حفاظًا على معاني القرآن الكريم .

ج - أن بعض توجيهاتهم لشواهد اللهجات ترجع إلى عدم استقرارهم على تصنيفها باللهجة ؛ فهم يترددون بين كونه من قبيل اللهجة ومن قبيل الضرورة .

من ذلك عهدُ سيويه لإشكالك وسط الثلاثي المكسور والمضموم من اللهجات ؛ إذ « رآها لغة بكر بن وائل وأناس كثير من قميم ^(١) ، وعهدُ المرزباني له ضرورة ^(٢) . أي احتمال الشاهد كونه من اللهجة والضرورة اللتين هما صورتا اللغة الخاصة غير المشتركة . ومنه ، أيضًا ، توجيه شاهد حذف ياء المنقوص غير المتون على وجهي اللغة الخاصة باللهجة والضرورة معًا ، كما في قول خفاف بن ندبة :

كَنَوَاحِ رِيْشٍ حَمَامَةٍ تَجْدِيَّةٍ وَمَسْحَتٍ بِاللَّسْكِينِ عَضْفِ الْإِنْيَدِ

يوجهه سيويه على الضرورة ، فيجمله مما يحتمله الشعر ^(٣) ، ويرى الجوهري أن هذا : « لغة لبعض العرب يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام ، فيقولون في المهتدي المهتدي كما يحذفونها مع الإضافة » ^(٤) .

أ. أن بعض توجيهاتهم لشواهد اللهجات يرجع إلى عدم الاستقرار على كونه لهجة وليس من قبيل اللغة المشتركة ، وأن الحكم عليه باللهجة ليس إلا وجهًا من الأوجه المحتملة لوروده بالحكم اللغوي الوارد فيه ، وأنه يلزم توجيه الشاهد على الأوجه الأخرى ؛ إذ يجب تحديد النظام أو القاعدة العامة التي وردت في الشاهد حتى يتسنى إذا ما سقطت حقيقة كونه لغة خاصة لهجة أو ضرورة أن يكون ثمة وجهٌ يُحتملُ عليه . ومن ذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين الذي يعدّه سيويه ضرورة ، ويذكر النظام الذي يجيء عليه ، كما لا يقتصر الأعلام على تصنيفه بالضرورة ، بل يُوجِّهُه كذلك .

(١) سيويه ، الكتاب ، ج ٤ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ م ، ص ١١٣ .

(٢) المرزباني ، أبو عبد الله محمد ، الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء ، تحقيق علي محمد الجاوي ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥ م ، ص ١٤٧ .

(٣) سيويه ، الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٤) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة هـ دي ، مجلد ٢٠ ، ص ٣٠٣ .

يقول سيويه : « وزعم عيسى أن بعض العرب يثشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :
 فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُشْتَفِيٍّ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
 لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما
 قال رمى القوم . وهذا اضطرار » (١) .

ويقول الأعلام : « وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه
 بحذف التنوين الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربن . والوجه
 الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف باین مضاف إلى علم ،
 كقولك : رأيت زيد بن عمرو . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك :
 هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والسعوت كالثشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه » (٢) .
 م - أن دراستهم لشواهد اللغة الخاصة بالقبائل « لهجات » ترجع إلى نوع من
 المقارنة بين مختلف اللهجات في العربية . وهذه إحدى خيارات اللغوي . يشير بعض
 اللغويين المعاصرين إلى أن اللغوي مُحَيَّرٌ مع اللهجات بين أن يترك ما سوى ما يدرسه من
 اللهجات وبين أن يقارن بينها يقول :

« إن لغة عددًا من اللهجات ، يجب على الوصف أن يُعَيَّنَ اللهجة التي يدرسها ،
 لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، ولا تؤثر في الوضوح المشترك ، كالفروق التي بين
 فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian . الفرنسي الجنوبي ،
 إجمالًا ، لا يفرق بين piquait و piqu . سيكون هنا أيضًا للغوي الذي يصف الفرنسية
 المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه ، أو أن يلاحظ أن
 الفرق بين e / و / e / ليس عامًا .

إن أي مجتمع لغوي كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن يلزم الوصف إذا ما حدد
 ميدانه على هواه أن يقدم الفروق التي يسجلها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال ،
 إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استعمالين مختلفين » (٣) .

(١) سيويه ، الكتاب ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

(٢) الأعلام الشنتوري ، تحصيل غين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم معجزات العرب ، يهامل كتاب
 سيويه ، ج ١ ، القاهرة : طبعة بولاق ، ١٣١٦ هـ ، ص ٨٦ .

(٣) Martinet, André (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, with a forward by L.
 R. Palmer, translated by Elisabeth Palmer, London: Faber and Faber Ltd., pp. 38 - 9.

رابعا - النزعة التصنيفية :

يرد النموذج التصنيفي ، كما أشار البحث من قبل ، في كل من السماع الذي يتصل بالمستعمل من اللغة ، وفي النظام الذي تتضمنه المادة اللغوية المستعملة . وسوف يقفُ البحث مع النموذج الأكثر بروزاً في تراثنا اللغوي للتصنيف ، وهو النموذج المتمثل في تصنيف التراث للمادة اللغوية للمسوعة ، أو للشواهد اللغوية المختلفة . ولا يقتصر التصنيف في التراث اللغوي العربي على تصنيف الشواهد ، وإنما يرد على امتداد الدرس اللغوي كله ، ولكن البحث سيقصر على تصنيف هذا التراث للشواهد بوصفه نموذجاً للتصنيف المتميز في هذا التراث اللغوي الفريد . كما لا يستقل التصنيف ، في الحقيقة ، بمعالجة المادة المروية ، بل يشترك معه كل من الوصف والمقارنة ، ولكن تسميته بالتصنيف ترجع إلى أن التصنيف هو النتيجة المتحققة والأبرز .

تصنيف الشواهد اللغوية :

يمثل النموذج التصنيفي النموذج الأكثر بروزاً فيما يتصل بجانب السماع عند اللغويين العرب ؛ إذ عالج اللغويون اضطراب المادة المجموعة بافتراض وجود أصناف متعددة في المادة اللغوية ، ورفض كون هذه المادة من باب واحد . وقد قصّ اللغويون العرب على أن غرض التصنيف معالجة التناقضات التي تبدو في ظاهر اللغة ، ينقل السيوطي ، يقول : « قال ابن نون : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أنجرتي عما وضعت ما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ، قال لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ فقال : أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات » (١) . والحقيقة أن منطلق أبي عمرو منطلق لغوي سليم يُعصّن عليه علم اللغة الحديث الذي يهيد نحو ما قاله أبو عمرو يقول :

« ليست اللغات كما نعرف متطابقة بالضرورة على جميع الأراضي التي تتكلم عليها . إن الفروق التي توجد يمكن أن تكون عظيمة جداً مما يعرض جهود التواصل للخطر . نقول في هذه الحالة : إن لغة عدداً من اللهجات ، وإن الوصف يجب أن يُعصّن اللهجة التي يماحها ، لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقاً ، وهي لا تؤثر في الوضوح المشترك ، كالفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian الفرنسي الجنوبي إجمالاً لا يفرق بين piquis و piquis . سيكون هنا أيضاً

(١) السيوطي ، المزهر ، ج ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

للفقوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه أو أن يلاحظ أن الفرق بين /ق- / و /ع- / ليس عامًا . إنَّ أيَّ مُجْتَمَعٍ لغويٍّ كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن الواصف إذا ما أخذَ مَبْدَأَهُ على هواه عليه أن يُقدِّمَ الفروق التي يؤسِّسها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال ، إنه لا يستطيع أن يشكلم عن استعمالين مختلفين » (١) .

ويظهر تصنيف النحاة للشواهد من أحكامهم المختلفة على الشواهد اللغوية صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية .

وقبل استعراض تصنيف التراث العربي للشواهد اللغوية المختلفة نُؤكِّد على أن تصنيفهم للشواهد لا يقتصر على الشواهد الصرفية والنحوية فحسب ، بل يرد ، كذلك ، في الشواهد الصوتية وغيرها ، ومن ذلك تصنيف الأصوات في التراث اللغوي . يفيد ابن جني أن الأصوات العربية لا تُردُّ على باب واحد ، بل على مستويات من الفصاحة والحسن والرداءة والفرعية ، يقول : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تنفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يُؤخِّدُ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الحقيفة ، ويقال الحقيفة والهمزة الخفيفة وألف التفضيم وألف الإمامة والشين التي كالجيم والضاد التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ، ولا يُؤخِّدُ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والضاد التي كالسين ، والضاد التي كالشاء ، والضاد التي كالشاء ، والضاد التي كالجيم » (٢) . ولا يُهْتَنُّ في هذا المقام توجيه (٣) ما صنعه ابن جني ، بل القصد بيان ورود شواهد الأصوات على أصناف مختلفة وليست ذات صنف واحد .

والحقيقة أن تصنيف الشواهد في التراث العربي يُعدُّ تصنيفًا فريدًا ، وهو ، من ثم ، بحاجة إلى بيان تميِّزه الخاص وإبداعه . ويُؤكِّدُ على الحاجة إلى تفسير تصنيفهم الشواهد في التراث العربي وبيان النظام الحاكم له تضاعف الأصناف التي يقدمها والتي يريد

(١) Martinet (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, pp. 38 - 9.

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٤٦ .

(٣) راجع توجيه ذلك في : عبد الدائم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين النحويين العربيين التراثي والعربي المعاصر ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

الدارسون المعاصرون تحديدها على نحو قطعي ، يشير بعض الدارسين المعاصرين إلى ورود مصطلحات ومفاهيم كثيرة لأصناف الشواهد اللغوية في التراث اللغوي العربي بحاجة إلى تحديد ومعظمها من مصطلحات تصنيف الشواهد ومفاهيمه ، يقول : « في النحو العربي تتردد ألفاظ (القياس - المطرد - الغالب - الشائع - النادر - الشاذ - السماع ... إلخ) ، ومن المفيد قطعاً أن يكون عرف النحاة عن معناها محدداً ومتفقاً عليه ، فلا يترك ما تطلق عليه عرضة للارتجال والاجتهاد الشخصي » (١) .

وقد تمكّل تصنيفُ الدرس اللغوي المعاصر للمصطلحات التراثية للشواهد اللغوية في تصنيفي (٢) « القُصْحى واللّهجات » و « النثر والشعر » ، أو بتعبير آخر « السبعة والضرورة » دون بيان موقع هذه المصطلحات بعضها من بعض فضلاً عن موقع غيرها من المصطلحات منها ، أي لم يتم حتى الآن وضع منظومة شاملة تُبيّن موقع مصطلحات الاستشهاد بعضها من بعض .

معايير التصنيف :

يرى البحث أن المصطلحات المشار إليها لا تقوم على معيار تصنيف واحد ، بل ترجع إلى ثلاثة معايير في التصنيف ؛ فهي تنقسم إلى ثلاث فئات مختلفة من المصطلحات وفقاً لهذه المعايير وهي كما يلي :

الأول - معيار اللغة التي يمثلها الشاهد :

يقوم هذا المعيار على صنف المروري : هل يُمثّل شاهداً وجزءاً من العربية ، أم لا تثبت عربيته بشكل قطعي ؟ وإذا كان يُمثّل جزءاً من العربية فهل يرد من قبيل اللغة المشتركة أم يرد من قبيل اللغة الخاصة ؟ أي أن النحاة قد رأوا وجود اللغة المروددة وتقابلها اللغة المقبولة ، ثم صنّفوا اللغة المقبولة إلى اللغة الخاصة سواء أكانت خاصة بالشعر أم باللّهجات واللغة المشتركة .

ويعني ذلك أن المروريات تُتَقَسِّمُ وَفَوْقَ هذا المعيار إلى :

١ - اللغة المروددة ، وهي ما لا يُمثّل العربية ، ولا يُتَدَرِّجُ فيها بقيماً ، أو هي ما وُضِعَ خارج دائرة العربية ، ويشمل الشواهد التي وُصِفَتْ باللحن أو الغلط أو الوهم أو الخطأ أو الصنعة أو التحريف أو التصحيف وغير ذلك من المصطلحات التي تفيد خروج المروري

(١) عيد (١٩٨٨ م) ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص ٢٦٦ .

(٢) راجع عيد ، د. محمد (١٩٨١ م) السعري اللغوي للقصيح واللّهجات والنثر والشعر ، القاهرة : عالم الكتب .

عن دائرة العربية بكمالها . ومنه المتروك من اللغة ، يقول السيوطي : « ومن أمثلة المتروك قال في الجمهرة : كان أبو عمرو بن العلاء يقول : « مَضْنِي » كلام قديم قد تُرِكَ . قال ابن دريد : وكأنه أراد أمضني هو المستعمل » (١) .

٢ - العربية الخاصة ، وهي ما يرد في دائرة العربية الخاصة بالشعر « الضرورة » أو الخاصة بالقبائل « اللهجة » ولا يرد في اللغة المشتركة .

٣ - العربية المشتركة ، وهو ما ثبتت عربيته من الشواهد ، وتَحَقَّقَ كونه من اللغة المشتركة ، أي ليس لهجة ، ولا يرد خاصًا بالشعر .

ويعني ذلك أن النحاة قد وضعوا في قلب دائرة المرويات عن العرب ما جعلوه من قبيل اللغة المشتركة ، وجعلوا حولها هامشًا قصروه على اللغة الخاصة بالشعر أو باللهجات . ثم جعلوا من وراء ذلك ما ليس من العربية بشكل من الأشكال ، أو على الأقل لم تثبت عربيته فأخرجوه من دائرة العربية .

كما يعني ذلك أنهم جعلوا للعربية دائرة أخرجوا منها ما كان لحثًا وخطأً ووهيًا وخطأً وتصحيحًا ... إلخ ، وجعلوا هامش هذه الدائرة لما كان من قبيل اللغة الخاصة ، أما قلب الدائرة ومركزها فقد وضعوا فيه ما كان من قبيل العربية المشتركة .

وقد أفاد تصنيفهم هذا في معالجة الاضطراب الذي تكون عليه العربية لو جعلت كلها ضربًا واحدًا من الكلام . كما أن تصنيف فصحي ولهجات لا ينتقص مما هو لهجة ، بل لولا حجته لما احتيج إلى تصنيفه ، وهذا ما ينص عليه أبو عمرو بن العلاء ، ينقل السيوطي ، يقول : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وَصَّفتُ مما سَمَّيتُ عربيةً أَدْخَلُ فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : أحملُ على الأكثر ، وأسمي ما خالفتني لغات » (٢) . وهذا النصُّ يُفيدُ ما أفادوه علم اللغة المعاصر الذي يبدو كما لو كان ترجمة للنص العربي يقول بعضهم :

« إن لغة عددًا من اللهجات وإن الوصف يجب أن يُعَيَّن اللهجة التي يعالجها لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، وهي لا تؤثر في الوضوح المشترك . هذه هي الفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian . الفرنسي الجنوبي ، إجمالًا ، لا يُفَرِّق بين piquait و piquait .

(١) السيوطي : المزهر ، ج ١ ، ص ٢١٨ .

(٢) السابق ، ج ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

سيكون هنا ، أيضًا ، للغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه ، أو أن يلاحظ أن الفرق بين /-è/ و /-é/ ليس عامًا . إن أي مجتمع لغوي كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن الواصف إذا ما تحدد ميدانه على هواه عليه أن يُقدِّمَ الفروق التي يؤسسها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استخدامين مختلفين « (١) .

الثاني - معيار نسبة الشاهد بالنسبة للمادة المروية (يعكس علاقة الشواهد بالقاعدة) :

وصف اللغويون الشواهد بالاطراد والغلبة والشيوع والكثرة والقلّة والندرة ... إلخ ، وهي أوصاف ترجع إلى مدى شيوع الشاهد فيما روي عن العرب ويعكس في الوقت نفسه ما إذا كان الشاهد يرد بدون خلاف ، أو تنازعه شواهد أخرى نادرة أو قليلة أو كثيرة أو شائعة أو غالية .

يشير السيوطي إلى المراد من هذه المصطلحات المتعددة للشواهد ، فينقل لنا عن بعضهم ، يقول : « قال ابن هشام : اعلم أنهم يستعملون « غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطرًا » ، فالنادر لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبًا ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » (٢) .

الثالث - معيار وجود نظام وقاعدة في الشاهد وعدم وجود ذلك :

نم يقف التراث النحوي على مجرد تصنيف الشواهد وفق ما تُثبِّتُه من لغة عربية مشتركة أو خاصة أو عدم ثبوتها لأي من ذلك ، ووفق نسبة شيوعها ، بل زاد فقدم أصنافًا وفق اشتغال الشواهد على أنظمة وقواعد عامة وعدم اشتغالها ، وتُصنَّفُ الشواهد وفق هذا المعيار إلى ما يلي :

١ - قياسي ، وهو ما استنبط الحاجة له نظامًا ووضعوا له قاعدة عامة منتجة ، أي يمكن القياس عليها .

٢ - مسموع ، وهو مقابل القياسي - ويتم وصفه مرة بأنه :

(١) Martinet (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, pp. 38 - 9.

(٢) السيوطي ، المزهر ، ج ١ ، ص ٢٣٤ .

أ - سماعي ، وهو ما استنبط النحاة له نظامًا ، ووضعوا له قاعدة غير منتجة ، أي لا يمكن القياس عليها .

ب - شاذ ، وهو ما لم يقدر النحاة على استنباط نظام له ، أو وضع قاعدة سواء أكانت منتجة أو غير منتجة .

٣ - ضعيف ، وهو ما كان به نظام يمكن أن يقاس عليه على نحو ضعيف . أي يفصل الضعف بجانب النظام الموجود في الشاهد بمعنى وجوده مع إمكان القياس عليه . تكفي هذه الإشارة لبيان أن ثمة مصطلحات توضع لأصناف الشواهد ذات صلة بوجود نظام منتج « قياسي » أو غير منتج « سماعي » أو عدم وجود نظام البتة . والحقيقة أن هذا التصنيف ينبي ، كما لا يخفى ، على استنباط الأنظمة من المادة المروية وعدم استنباط أنظمة منها ، ولذلك يُفصلُ البحث فيما بعد الحديث عن هذه الأصناف ، ولا يخفى أن هذا التصنيف يُجيبُ عمَّا إذا كان الشاهد ذا نظام وقاعدة أم لا يخضع إلى نظام ما ، ولا إلى قاعدة معينة ، وعمَّا إذا كان ما له نظام يقاس عليه بقوة أو بضعف أم لا نظام له .

وتردُّ الأصناف التي تقوم على هذا المعيار ، في الأعم الأغلب ، في شواهد اللغة المشتركة ، أي ترد تصنيفًا متقدمًا للشواهد يتم بعد تصنيفها أولاً إلى شواهد لغة خاصة وشواهد لغة مشتركة .

وتلزم الإشارة إلى أن بين المعيارين الثاني والثالث علاقة ، إذ تصنيف الشواهد إلى سماعية وأخرى قياسية يرتبط إلى حد بعيد بنسبة شيوخه فما كان مطردًا وغالبًا وكثيرًا كانت قواعده قياسية ، أما ما كان من الشواهد نادرًا أو قليلًا ونحو ذلك كانت أحكامه سماعية أو كان شاذًا ، أي بلا قاعدة عامة . وهي علاقة تحتاج إلى مزيد من الدراسات لتحقق فرضية التوزيع هذه .

خامسنا - المنزعة التحليلية :

يردُّ النموذج التحليلي ، كالنموذج التصنيفي ، من النماذج الأبرز في تراثنا اللغوي ؛ حيث قدّم التراث اللغوي العربي نموذجًا متقدمًا جيدًا للتحليل اللغوي بعد أن قام بتصنيف المادة اللغوية ؛ فقد حلل المادة اللغوية التي تمثل اللغة المشتركة لاستنباط ما فيها من أنظمة لغوية ترد وفقًا لها .

وتُصنّفُ مهمّة التحليل بتجزئة التركيب إلى وحداته الصغرى لتحديد ما يتكون منه هذا

التركيب من وحدات صغرى وعلاقات تحكم هذه الوحدات الصغرى لتكوين التركيب .
ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على تحليل التراث اللغوي العربي :

١ - أن التحليل اللغوي في التراث العربي قد قَدَّمَ أصنافاً مختلفة للغة المشتركة القياسية ، أي قد تدخل تحليله وتصنيفه ، أو كان تحليله مقدمة لتصنيفه . وهذا تأكيد على عدم انفصال إجراءات الدرس اللغوي بعضها عن بعض ، وعلى قوة اتصال التحليل بالتصنيف تلك القوة تجعل بعض اللغويين يجعلونها عملاً واحداً ، ويربطونها في الوقت نفسه بالوصف ، يقول عن أول الإجراءات الخمسة لجمع المادة ومعالجتها : « التجزئة والتصنيف أهم إجراءين في البنيوية الأمريكية ... الهدف هو وصف متماسك لأقسام الكلام واحتمالات تركيبها معاً في جمل للغة معينة » (١) .

٢ - أن التراث العربي قد حَلَّلَ المادة اللغوية التي تعكس اللغة المشتركة وفق ثلاثة معايير ترد كما يلي :

المعيار الأول - وجود أنظمة أو عدم وجود أنظمة :

صنَّفَ اللغويون العرب المادة اللغوية التي ترد بنظام لغوي معين إلى صنفين ، هما :
- السماعي ، وهو خاص بالمادة اللغوية التي تشتمل على قاعدة أو نظام لا يقاس عليه . وهي تُكَلِّمُ مِنْ تَمَّ بِطَرَاةٍ غَيْرِ مُتَّجِعٍ .

- القياسي ، وهو خاص بالمادة اللغوية التي ترد وفق نظام لغوي يقاس عليه .
وقد قَدَّمَ تحليله وفق المعيار الأول الخاص بوجود أنظمة وعدم وجود أنظمة في صنفَي المسموع اللذين سبقت الإشارة إليهما (٢) ، وهما :

- الشاذ ، ويخص بالمادة اللغوية التي لا ترد وفق نظام لغوي معين .

- السماعي ، ويخص المادة اللغوية التي ترد وفق نظام لغوي لا يقاس عليه .

المعيار الثاني - كون هذه الأنظمة قياسية منتجة أو عقيمة غير قياسية :

ويقابل السماعي بهذا الشاذ باشماله على نظام بخلاف الشاذ الذي لا يتبع نظاماً لغوياً معيناً ، كما يقابل القياسي بعدم قياسية نظامه بخلاف القياسي الذي يتبع نظاماً يمكن القياس عليه .

(١) Wunderlich, (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, pp. 18 - 9.

(٢) يُكَلِّمُ هَذَانِ الصَّنَافَتَانِ جُزْئاً مِنْ تَصْنِيفِ التَّرَاثِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ لِلمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ ، كَمَا أَنَّهُمَا يَتَلَّانِ نَتِيجَةَ لِتَحْلِيلِ المَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ ، وَمِنْ هُنَا كَانَتْ ضَرُورَةُ الرُّقُوفِ عَلَيْهِمَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ كَلِّ مِنَ التَّصْنِيفِ وَالتَّحْلِيلِ .

المعيار الثالث - نوع الأنظمة القياسية :

كشفت التراث اللغوي في تحليله للمادة اللغوية عن عددٍ غير قليل من الأنظمة اللغوية التي ترد العربية وفقاً لها . والحق أن تراثنا اللغوي قد اشتمل في مختلف فروعِهِ على مجموعة واسعة من النظريات ، ولم يتم أي فرع على مجرد نظرية لغوية واحدة . وبيان هذه الأنظمة المختلفة في النقطة التالية .

٣ - أن التراث اللغوي قد وقف في تحليله للعربية على أربعة أنماط مختلفة من الأنظمة قدم لها أربعة أنماط من النظريات ؛ حيث يقوم بتحديد نظام أساسي للمستوى الذي يدرسه صوتياً أو صرفياً أو نحوياً ... إلخ ، ثم يُبيِّن ما يحويه من الأنظمة المكتملة له ، والتي تغطي مشكلات خاصة بتطبيق النظام الأساسي ، ثم يبيِّن مجموعة ثالثة من الأنظمة لا تكمل النظام الأساسي ، وإنما ترد بديلة لهذا النظام الأساسي ؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تتصل بالنظام الأساسي ، كما لا يمكن أن يعالج خروجها عن النظام الأساسي ومخالفتها له بنظام مكمل ، كما في الحالة السابقة عليها ، وإنما يلزم البحث عن نظام يحكمها مغاير للنظام الأساسي كلية . وأخيراً يقف التراث اللغوي العربي مع مجموعة رابعة من الأنظمة ليست أساسية ولا مُكَمَّلة للأنظمة الأساسية ولا بديلة منها ، وإنما تُمثِّل تداخلاً من الأنظمة المقررة .

يعني ذلك باختصار أن النظريات اللغوية على اختلاف فروع الدرس اللغوي تنقسم إلى قسمين عريضين ؛ إذ تتمثل نظريات كل فرع من فروع الدرس اللغوي في نظرية أساسية أو أكثر وجملة نظريات غير أساسية يمكن أن تُصنَّف بدورها إلى ثلاثة أصناف هي : النظريات التكميلية للنظرية الأساسية ، والنظريات البديلة منها ، والنظريات التي تتصل بتداخل الأنظمة اللغوية .

ويمكن استيضاح هذه الأنماط المختلفة من النظريات اللغوية من مراجعة أنماط النظريات الصرفية والنحوية والمعجمية فيما يلي من فصول .

المبحث الثاني : بناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

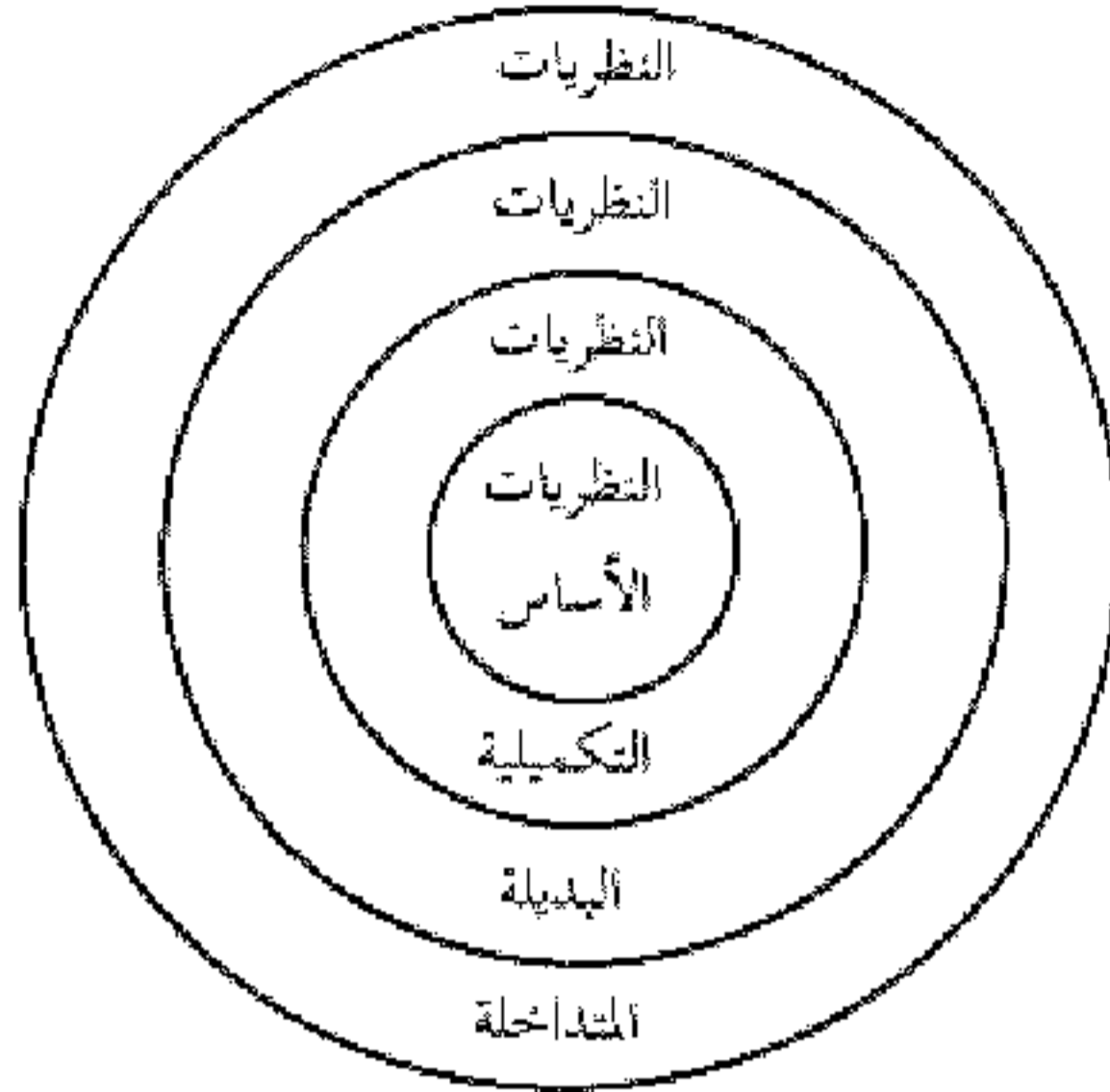
وقف البحث مع أمرين بارزين شكلا النظرية اللغوية في التراث العربي ، ودارت فيهما مختلف النظريات أو الفروض التي قدمها اللغويون العرب ، وهما التصنيف والتحليل . ويمكن تقديم البنية العامة للنظرية اللغوية في التراث العربي من خلال مخطط يُلخِّص ما تمَّ يتأه من فروض أو نظريات يشتمل عليها هذان الإجراءان ، وسوف يبدأ البحث بفروض التحليل ، ثم يُشبعه بفروض التصنيف ؛ لأنه يريد البدء من قلب النظرية اللغوية ومركزها ليتهي بمحيطها الخارجي وذلك على النحو التالي :

- مخطط لبناء نظريات التحليل اللغوي :

يمكن جمع مختلف الفروض والنظريات التي استخدمها التراث اللغوي العربي في تحليله لغة استنباطا للأنظمة اللغوية وتصويرها في مجموعة متداخلة من الدوائر تُمثِّل البناء العام للنظرية اللغوية ؛ إذ تُحدد مختلف الفروض وتُصوِّرُ موقعها بعضها من بعض . على أية حال يتَّمتل هذا المخطط فيما يلي :

- ١ - دائرة صفري في قلب المخطط تُمثِّل النظرية أو النظريات الأساس للغة .
 - ٢ - هامش أول يحيط بها ، وهو يُمثِّل النظريات التي تكمل النظرية الأساس ، وتعالج الخروج عنه ، وتُثبِّت الدائرة الصفري والهامش الذي حولها دائرة أكبر من السابقة ، ويحيط بها :
 - ٣ - هامش ثانٍ ، وهو يُثبِّت النظريات البديلة للنظرية الأساس . ويُثبِّت هذا الهامش مع الدائرة التي تسبقه دائرة يحيط بها :
 - ٤ - هامش ثالث ، وهو يُثبِّت النظريات المتداخلة .
- إن الدائرة الصفري تُخصِّص النظرية أو النظريات الأساس ، أما الهامش الذي حولها مباشرة ، فيخص النظريات التكميلية أو المعاونة ، ثم يُخصِّص التالي لتلك النظريات البديلة ، وأخيرا يرد الهامش الخاص بالنظريات المتداخلة .

مخطط لبناء نظريات التحليل أو فروضه



(رسم ٢)

- مخطط لبناء نظريات التصنيف اللغوي :

يمكن جمع مختلف الفروض والنظريات التي استخدمها التراث اللغوي العربي في تصنيفه للغة ، وتصويرها في مجموعة متداخلة من الدوائر تمثل البناء العام لنظرية التصنيف اللغوية ؛ إذ تحدد مختلف الفروض وتُصَوِّرُ موقعها بعضها من بعض . ويُعَمَّلُ هذا المخطط على أية حال فيما يلي :

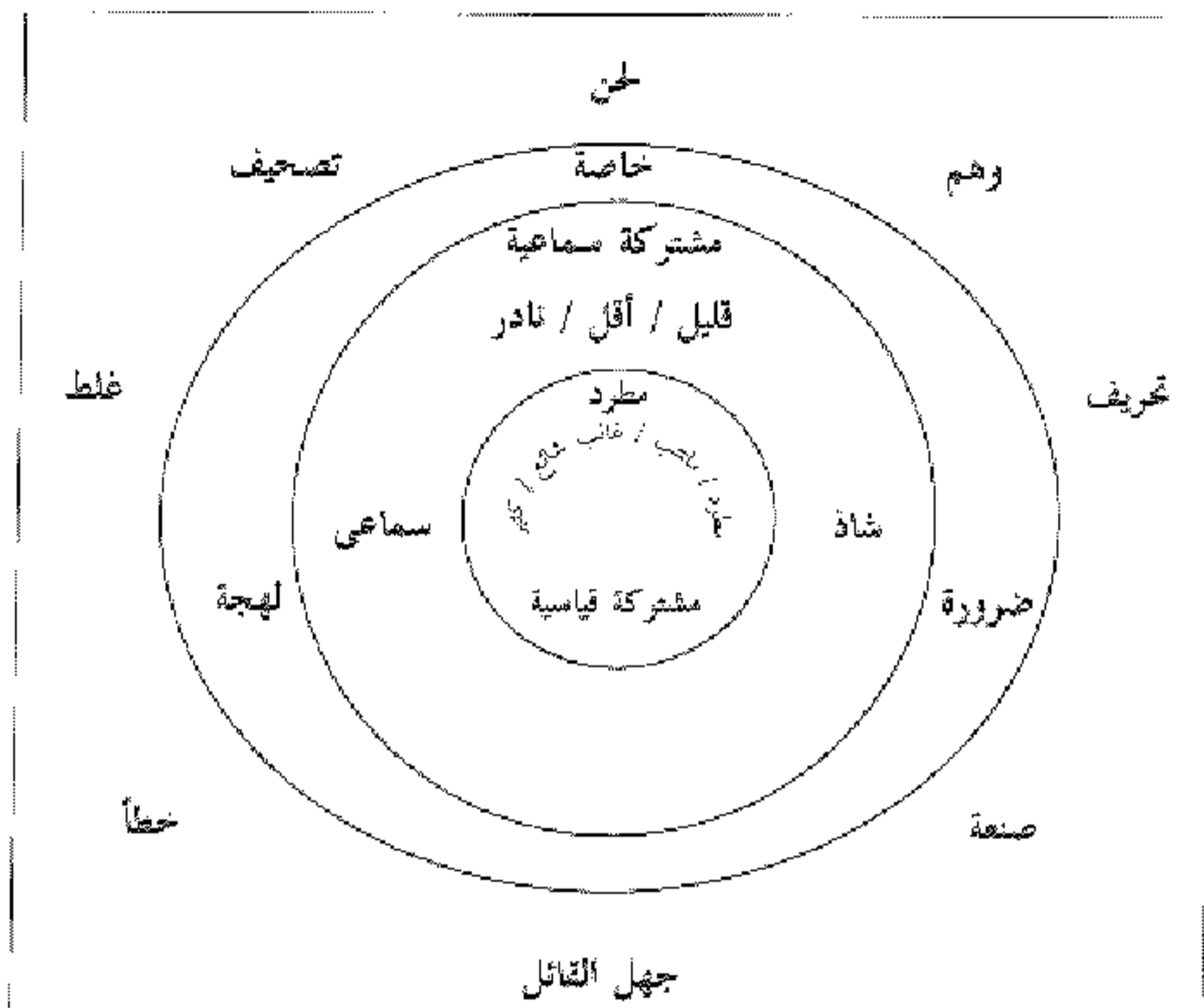
١ - دائرة صفري تُعَمَّلُ اللغة القياسية التي تم تحليلها وتصنيفها داخلياً إلى نظريات أساس وتكميلية وبديلة ومتداخلة على النحو السابق ، ولكنها بالنسبة للتصنيف تُعَمَّلُ مجرد دائرة واحدة قياسية .

٢ - هامش أول حولها يُعَمَّلُ اللغة غير القياسية سماعية أو شاذة ، ويحيط بها :

٣ - هامش ثانٍ يُعَمَّلُ اللغة الخاصة سواء أكانت خاصة بالشعر « ضرورة » أم خاصة بالقبائل « لهجة » .

وتنتهي بهامش اللغة الخاصة هذا دائرة العربية ، ولا يبقى إلا ما يحيط بالعربية مما ورد على غير جهة اليقين .

ويمكن تصويره في مجموعة الدوائر المتتالية :



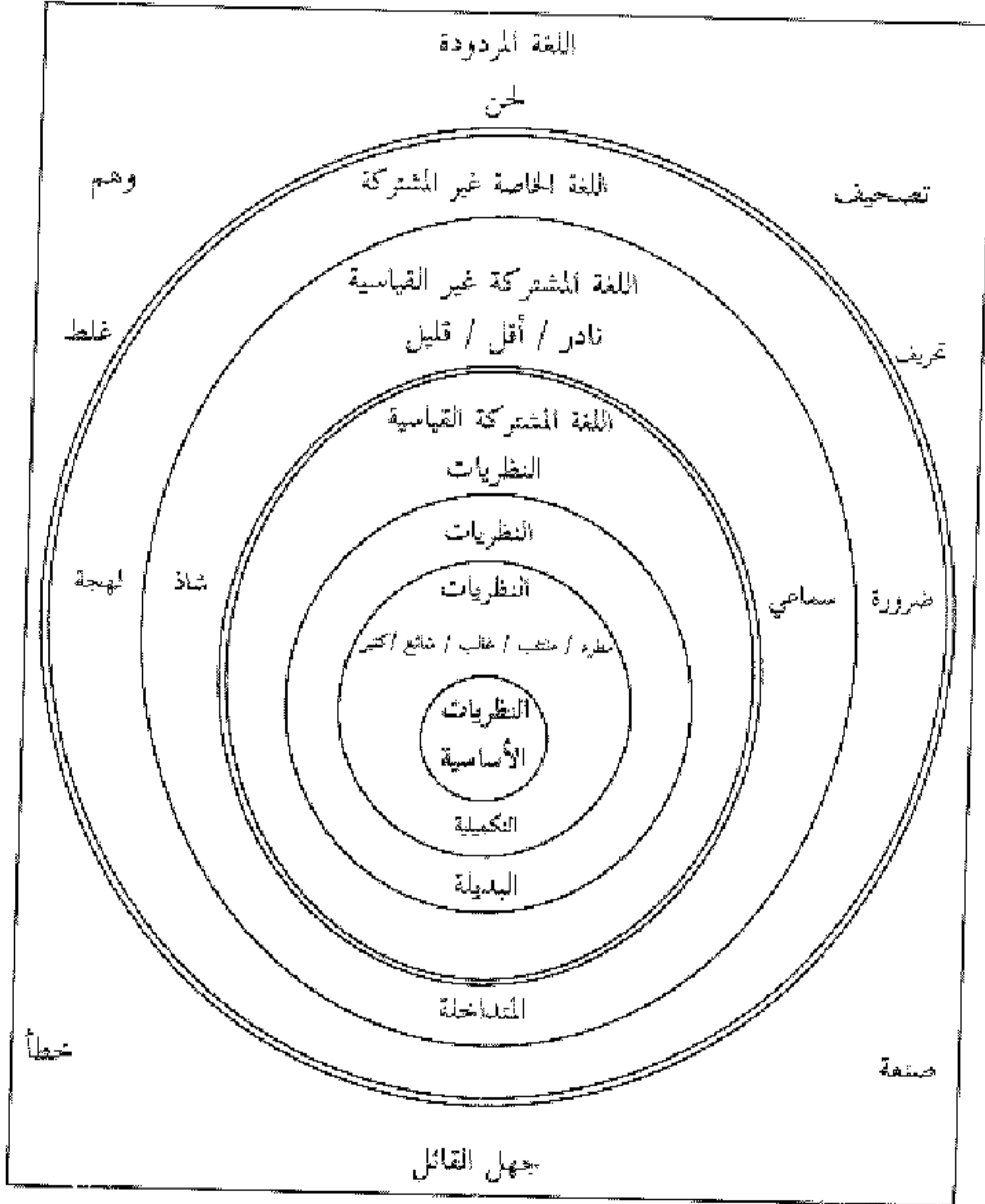
(رسم ٣)

- مخطط لبناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي :

- إذا تمَّ جمعُ نظريات التحليل والتصنيف معًا وتصويرها في مخطط بياني واحد تمثل ذلك البنية الكلية للنظرية اللغوية العامة في تراث العرب . وتلزم الإشارة إلى ما يلي :
- أن هذه الدوائر المتداخلة من تصور البحث وفهمه لترتيب النحاة لمختلف مفاهيمهم اللغوية التي يعتمدونها في دراستهم للغة .
 - أن دوائر النظريات الأساس والتكميلية والبديلة ونظريات تداخل تمثل اللغة القياسية .
 - أن أحكام الأقل والقليل والنادر يرتبط في الأعم الأغلب باللغة غير القياسية .
 - ورود أحكام المطرد والشائع والغالب في الأعم الأغلب في اللغة القياسية .
 - أن اللغويين قد عالجوا اضطراب المادة المرورية لهم من خلال التصنيف والتحليل ؛ إذ أخرجوا ما لم يتفقوا من عربيته ، وجعلوه خارج دائرة العربية لتمثُّل اللغة المردودة ، وتقوم بإخراج هذه اللغة المردودة دائرة العربية المقبولة ، ثم جعلوا هامشًا لدائرة العربية المقبولة لما كان لغة خاصة بالشعر « ضرورة » أو بالقبائل « لهجة » ، وتقوم بإخراج هذا

الهامش دائرة العربية المشتركة التي جعلوا لها هامشاً لما كان غير قياسي سواء أكان سماحياً أم شاذاً ، وترد معه أحكام أقل وقليل ونادر ، وبإخراج هذا الهامش تبقى دائرة العربية القياسية التي ترد وفق الأنظمة الأساس أو غير الأساس والتي تكون تكميلية أو بديلة أو متداخلة ، وترد أحكام مطرد ومثابرت وغائب وشائع وكثير مع هذه اللغة القياسية .

ويمكن تصوير البناء العام للنظرية اللغوية في التراث العربي كما يلي :



المبحث الثالث : تقويم بناء النظرية اللغوية العامة

يرجع بناء هذه الدائرة ، في الحقيقة ، إلى حاجة الدرس اللغوي إلى وضع المنظومة العامة التي تجمع مختلف مفاهيمه الكلية التي سُجِّلَتْ في هذا الرسم التخطيطي ، وهي : اللحن والخطأ والصنعة والجهل والتحرير والتصحيح والضرورة واللهجة واللغة الخاصة واللغة المشتركة من جهة ، والمطرود والمتلَبِّب والشائع والغالب والكثير والقليل والنادر من جهة أخرى ، فضلاً عن مصطلحات أخرى كالشذوذ والسماحي والقياسي التي ترجع إلى المعيار الثالث الخاص بوجود أنظمة وقواعد عامة في الشواهد وعدم ورود ذلك .
والحقيقة أن تصور البحث بخصوص المنظومة العامة للمفاهيم النحوية يَتَمَسَّكُ في النقاط التالية :

١ - أن التحليل والتصنيف قد وردا على نحو متميز في تراثنا اللغوي ، وهما مع غيرهما من إجراءات النظرية اللغوية بحاجة إلى دراسات متتابعة تربط بين عمل اللغويين العرب وبين طبيعة النظرية المعاصرة على اختلاف تحقيقاتها .

٢ - أنه إذا أُريد وصف النظرية العامة للتراث اللغوي العربي بشيء ، فإنما يمكن أن توصف بأنها تقوم التصنيف والتحليل . وهو ما قصد هذا البحث الوقوف أمامه على نحو مُفَصَّل ، ويأمل أن يعاود النظر فيه استجلاءً لجوانبه المتعددة التي لا يناسبها بحث واحد مفرد .

٣ - أن النحاة قدموا في دراستهم للشواهد نموذج تصنيف متقدماً ؛ حيث لم يجعلوا الشواهد متفكة في المستوى ، ولم يجعلوا شواهد المستوى الواحد على ضرب واحد ، وإنما جعلوها أصنافاً عدة .

٤ - أن هذا التصنيف يضع منظومة عامة جامعة للمفاهيم النحوية المختلفة التي لم تجمع مفا في إطار واحد ، وحسبنا أن تراجع ما قيل حول السماع أو الرواية في النحو العربي من مصطلحات نحو : المطرود والمتلَبِّب والغالب والشائع والكثير والقليل والنادر والسماعي والشاذ والقياسي ... إلخ .

٥ - أن ما يُقَدَّمُ هذا التصنيف من أصناف لا ترتد إلى معيار واحد ، بل إلى عدة معايير هي :

• معيار اللغة التي يمثلها الشاهد .

• نسبة شيوع الشاهد .

• ورود نظام وقاعدة عامة في الشاهد وعدم ورود ذلك .

٦ - أن المستويات المتداخلة المختلفة التي وضعها النحاة العرب للمادة اللغوية تتكامل فيما يلي :

• مستوى اللغة المرذودة :

- هو المستوى الخارجي الذي يُكْتَلُّ الهامش الخارجي للمادة اللغوية المجموعة كلها .
- يشتمل على ما ليس من العربية لكونه من قبيل اللحن أو الوهم أو الغلط أو الخطأ أو الصنعة أو التحريف أو التصحيف ، أو على الأقل لم تثبت عربيته على جهة القطع لكونه مجهول القائل .

- يدخل ما سواه في دائرة العربية .

• مستوى العربية المقبولة :

- يندرج تحت هذا المستوى مستويان فرعيان هما :

• مستوى العربية الخاصة :

- هو المستوى الخارجي للمادة اللغوية التي ثبت أنها من العربية .

- يشتمل على صنفين هما :

الضرورة التي تُعَدُّ لغة خاصة بالشعر .

اللهجة التي تعد لغة خاصة بالقبائل التي لا يستشهد بها النحاة ، أو يستشهدون بها في غير ما وردت به اللهجة من ظواهر غير مشتركة .

- يدخل ما سواها في دائرة العربية المشتركة التي تُكْتَلُّ المستوى الثاني من مستويي العربية .

• العربية المشتركة

- هو المستوى الذي يحيط به مستوى اللغة الخاصة بالشعر « ضرورة » أو بالقبائل

« لهجة » ؛ فقد أريد القول بالضرورة تقليل التناقض الظاهر في اللغة ، فتم نفي هامش ما

لم تثبت عربيته ، ثم أتبع بنفي هامش ما كان لغة خاصة غير مشتركة .

- يشتمل مستوى العربية المشتركة على مستويين فرعيين له ، هما :

• السماعية :

- توصف شواهده بالقلّة والندرة .

- يندرج تحت هذا المستوى صنفان ، هما :
- السماعي الذي وضعت له قاعدة لا يقاس عليها .
- الشاذ الذي ضبعت قاعدته ، ولكنها كالسماعي لا يمكن القياس عليه .
- القياسية :
- توصف شواهد بالاطراد والفلية والشيوع والكثرة .
- هي التي ضبعت قواعدها ويقاس عليها .
- يصنفها البحث بشكل أكثر تفصيلاً في حديثه عن معالجة النحاة العرب للنظام .
- ٧ - أن ترتيب المستويات في هذا التصنيف يتمثل في ورود مستوى اللغة القياسية في مركز الدائرة ، يحيط به مستوى اللغة السماعية بنوعها الشاذ والمسموع ، ويشكل كل من مستوى اللغة القياسية واللغة السماعية مستوى اللغة المشتركة ، ويحيط بهذين المستويين مستوى اللغة الخاصة بالشعر « الضرورة » أو بالقبائل « اللهجة » .
- ٨ - أن كلاً من الضرورة واللهجة في هذا التصنيف من باب واحد ، هو اللغة الخاصة لا المشتركة .
- ٩ - أن موقفهم من لغة الشعر « الضرورة » يتمثل في :
- عدّها نوعاً خاصاً من اللغة .
- رفضهم إخضاعها للقواعد والأحكام العامة للغة المشتركة .
- تقديم أحكام وقواعد عامة لها بشكل مستقل عن أحكام اللغة المشتركة وقواعدها .
- ١٠ - أن موقفهم من لغات القبائل « اللهجات » يتمثل في :
- كونها قسماً خاصاً من العربية .
- كونها النوع الثاني من اللغة الخاصة ، وتصبح به لغات العربية ثلاثاً : لغة مشتركة وثانية خاصة بالشعر « ضرورة » ، ثم ثالثة خاصة بالقبائل « لهجة » .
- عدم صلاحيتها للإخضاع لقواعد اللغة المشتركة .
- احتياجها إلى دراسة مستقلة لأحكامها وقواعدها تضع لها النظام اللغوي الذي تتبعه هذه اللغة .
- أن وصف ظواهر هذه اللغة الخاصة بالقبائل « اللهجة » ، وكذلك اللغة الخاصة بالشعر « الضرورة » في ضوء اللغة المشتركة فيه غير قليل من التحكم لاختلافها ؛ فهذا أشبه ما

يكون بأن تدرس لغة ما في ضوء قواعد لغة أخرى وأحكامها كدراسة الحبشية مثلاً في ضوء العربية مع التفرقة بطبيعة الحال .

١١ - أن هذا التصنيف لغوي خالص ؛ فقد حقق للنحاة ما أرادوه منه ؛ إذ إنهم أرادوا به ، في الحقيقة ، معالجة التناقض الظاهر أو الاضطراب الوارد في المادة اللغوية المجموعة أو المروية من خلال عمليات تصفية متتالية لا متوازنة ، أولها وضع هامش خارجي للمادة المروية يجمع ما ليس من العربية من لحن وخطأ وصنعة وتصحيف وتحريف . ولما لم تستقم المادة الباقية عمدوا إلى تصفية تالية بوضع هامش خارجي لما بقي بعد بإخراج ما كان من قبيل اللغة الخاصة بشعر أو نثر . ولما لم تستقم المادة الباقية التي تمثل اللغة المشتركة عمدوا إلى وضع هامش خارجي لها يتضمن ما كان سماعيًا منها سواء : كان شاذًا أم سماعيًا لا يقاس عليه . ولما لم تستقم لهم المادة الباقية ، والتي أصبحت تمثل اللغة القياسية بعد إخراج السماعي منها ، جعلوا قلب هذه المادة القياسية لما كان على نظام العمل الذي افترضوه للتركيب النحوي ، ثم وضعوا هامشًا حول مركز الدائرة لما كان قياسيًا على غير العامل نحو النيابة والتقارض .

١٢ - أنه يمكن تسمية هذه التصنيفات بمنهج الهوامش المتابعة ؛ نظرًا لأنهم عاملوا اضطراب المادة المروية من خلال صنع هامش بعد هامش حتى استقامت لهم القواعد على ما وضعوه من نظرية أساسية للتركيب النحوي ، مثلاً .

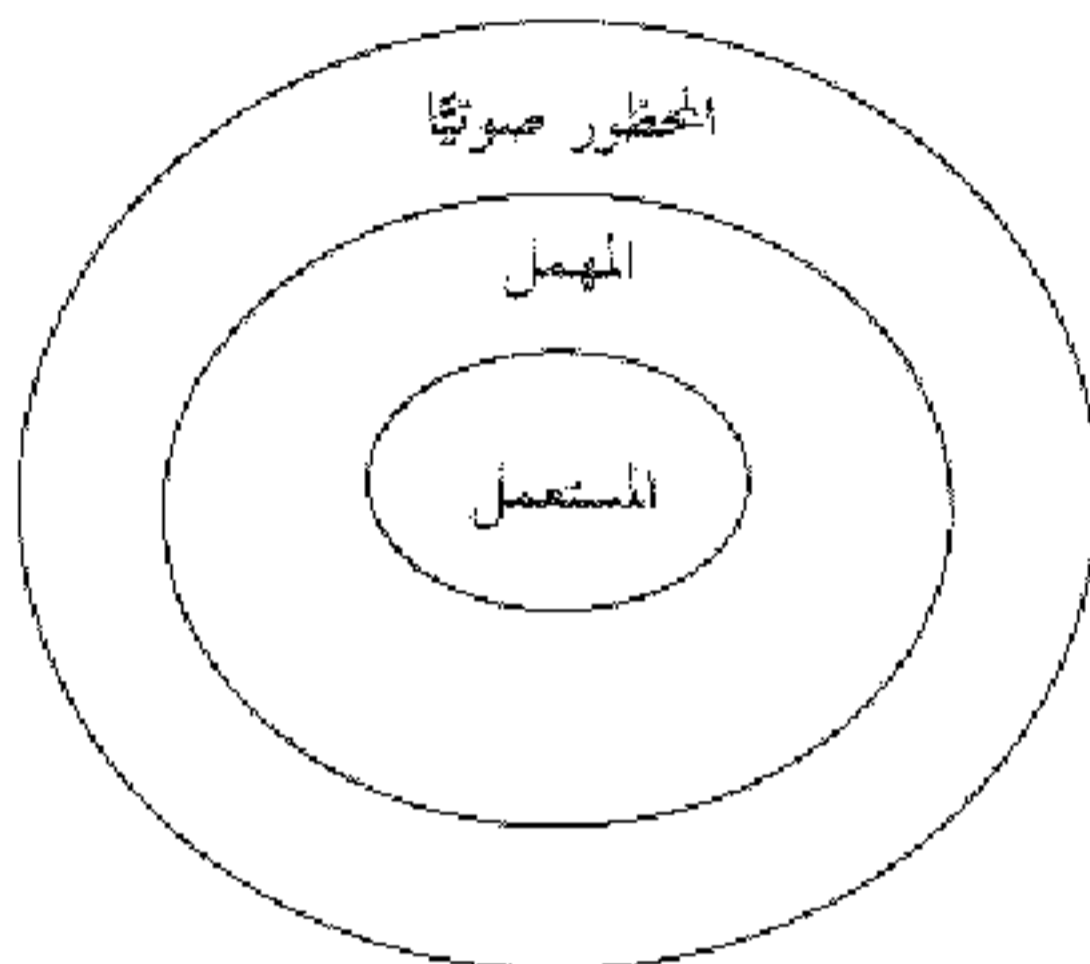
١٣ - أنه يمكن أيضًا تسمية هذه التصنيفات بمنهج التصنيفات المتابعة ؛ إذ تمت معالجتهم لتناقض المادة المروية بعمل عدة عمليات تصفية متتابعة .

أن إنكار هذا المنهج الذي اتخذوه اللغويون العرب يؤدي إلى قبول متناقضات غير قليلة في اللغة لا يستقيم معها تعميم ؛ بل إن عدم التسليم بهذا المنهج يؤدي بنا إلى تضييع التعميد وجعل اللغة على جهة السماع ؛ إذ لا تكاد تنخرم قاعدة في اللغة ، ومن ذلك قاعدتنا رفع الفاعل ونصب المفعول اللتان تبدوان أبسط القواعد وأثبتها في اللغة ؛ حيث ورد نصب الفاعل ورفع المفعول حال أمن اللبس كما في قولهم : حرق الثوب المسمار .

١٤ - أن هذا التصنيف ليس معياريًا بقدر ما هو تصنيفي ؛ إذ وصف بعض الشواهد بالضرورة لا يعني أن لغة الشعر دون اللغة المشتركة ؛ بل هذا الوصف لبيان المخالفة بين قواعد اللغة المشتركة وقوانينها ، وهو نص على عدم جواز معالجة لغة في ضوء لغة أخرى . كأنه ، في الحقيقة ، يُغلي تعميديًا لغة الشعر عن إخضاعها للغة المشتركة قسرًا ويُغلي تعميديًا كذلك ، لغات القبائل عن أن تحاكم بقواعد اللغة المشتركة وفي ضوء نظامها الخاص .

١٥ - أن درسا العربي يحتاج إلى إعادة تقويم ووصف بأنه تصنيفي أكثر من كونه درسا معياريا .

١٦ - أن مثل هذا التصنيف يرد في مختلف فروع الدرس اللغوي التي درسها اللغويون العرب من أصوات وحروف ونحو... إلخ . ويمكن التمثيل له بمثال من الدراسة المعجمية في التراث العربي يُمكن استعمالهم لمنهج الهوامش أو الصفحات المتابعة في بناء المعجم اللغوي للعربية . ويظهر مثل هذا التصنيف في تصنيف الخليل للمادة المعجمية إلى المسموع ثم المهمل ثم المحظور صوتيا . ويمكن رسم تصنيفهم هذا ^(١) على النحو التالي :



(رسم ٥)

١٧ - أنه قد تداخل التصنيف مع التحليل ، أو بتعبير آخر استُعمل التحليل مقدمةً نتج عنها تصنيف ؛ فقد تم تصنيف المادة المروية إلى مادة قياسية وغير قياسية سماعية أو شاذة بناء على تحليلها في ضوء وجود أنظمة أو عدم وجود أنظمة . والحقيقة أنه لا يستقل إجراء مفرد بالمعالجة اللغوية ، بل تتداخل الإجراءات في أثناء المعالجة ، ومن ذلك أن يشترك مع التصنيف ، في الحقيقة ، كل من الوصف والمقارنة ؛ إذ يحتاج التصنيف بيان الصفات والخصائص فيما يتم تصنيفه كما يحتاج ، كذلك ، إلى المقارنة بينها لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف التي يتم التصنيف في ضوءها . وترجع ، بالتالي ، تسميته

(١) تم تفصيل الحديث حول هذا التصنيف في : عبد السلام ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) ، نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام ، حولية الجامعة الإسلامية العالمية ، العدد العاشر ، ص ١٣٦ - ١٨٢ .

بالتصنيف إلى التغليب ، أي بسبب أن التصنيف هو النتيجة المتحققة والأكثر بروزاً .
 ١٨ - أن إجرائي التحليل والتصنيف قد عملاً مبدأ الانحراف المتدرج Gradiance الذي يسلم بعدم تجانس أفراد الظاهرة ما ، ويقرر تفاوت هذه الأفراد في امتلاكها لمختلف صفات الظاهرة . وقد قَدِّمَ علم اللغة المعاصر لهذا الانحراف تطبيقات متعددة كتفاوت الصفات في الإنجليزية في قبول خصائص الصفات ^(١) ، وتفاوت أفراد الحقل الدلالي الواحد في تحمُّل خصائص هذا الحقل ^(٢) مما جعل أفراد الحقل الدلالي الواحد ذوي عضوية متدرجة .

ويشبه هذه التطبيقات في تراثنا اللغوي تفاوت أقسام الكلم المختلفة في حمل خصائص الأقسام المختلفة وعلاماتها . لا تقبل ، على سبيل المثال ، كل الأسماء جميع علامات الأسماء من نداء وتثنية ودخول أل ... إلخ ، بل يقتصر الأمر ، كما يقرر تراثنا اللغوي ، على أن مجرد قبول اللفظ لعلامة واحدة كقبول بقائه من الأسماء .

(١) من اختلاف الصفات adjectives في الإنجليزية اختلاف الصفات happy, old, top, two, asleep في قبول خصائص الصفات مثل ورود هذه الصفات بعد فعل الكيونة be وورودها بين أداة التعيين a أو the والاسم الذي تنعته ، وورودها بعد لفظ very ، وقبولها للائحة -ly لعمَل الحال منها ؛ تقبل الصفة الأولى happy الخصائص الأربع المذكورة ، وتقبل الصفة التي بعدها هذه الخصائص الثلاث الأولى بحسب ، أما الثالثة فلا تقبل إلا الخصائص الأوليين ، وتقتصر الرابعة على قبول أولى الخصائص فقط .

الخصيصة الصفة	ورودها بعد فعل الكيونة b	ورودها بين أداة التعيين والاسم الذي تنعته	ورودها بعد لفظ - very	قبولها للائحة -ly لصياغة الحال
happy				
old				
top				
asleep				

: Crystal, David (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: نظر
 Cambridge University Press, p. 92.

(٢) مثلاً بعضهم يحقل الطيور التي رُجِّمَتْ في مستقرَّاتٍ مُتَشَرِّجَةٍ أو دوائرٍ متتابعةٍ وفقاً لتحميلها خصائص الطير ابتداءً من العصفور في مركز الدائرة ، ومروراً بالحمام والصقور في الدائرة الثانية ، ثم الذباب والنقار في الدائرة الثالثة ، وانتهاءً عن محيط الدائرة الخارجي بالتمامة والبطريق اللذين لا يحملان صفات الطير بنفس درجة حمل العصفور لها . انظر : O'Grady, William (1987 [1997]) Semantics: the analysis of
 meaning, Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by O'Grady, William [et. al.],

London and New York: Longman, 3rd edition, pp. 277 - 9.

إن فروض التحليل والتصنيف تحتاج إلى دراستها في مختلف فروع الدرس اللغوي في ضوء مبدأ الانحراف Gradiance الذي اعتمد عليه هذا البحث ، وذلك للوصول إلى مجموعة النظريات التي يشتمل عليها كل فرع من هذه الفروع اللغوية .

الظواهر الصرفية

في القرآن الكريم

الفصل الثالث

الظاهرة الصرفية وأنظمتها

- ويشتمل على مدخل ومبحثين :
- المبحث الأول : الظواهر الصرفية .
 - المبحث الثاني : الأنظمة الصرفية .

مداخل

يدور هذا الفصل حول أبعاد الظاهرة الصرفية وأنظمتها كما ترد في تراثنا الصرفي العربي . وهو ينطلق من أن الصرف العربي لم يرد على ظاهرة واحدة ، بل على جملة كبيرة منها تحرص النظرية الصرفية على دراستها واستنباط أنظمتها .

ويقف العمل في هذا الفصل على كل من :

- الظاهرة الصرفية الكلية في التصور العربي في مقابلة التصور الغربي .

وسوف يُبيّن موضوعها العام الذي يتمثل في ظاهرة التعدد التي سيقوم هذا الفصل بدراسة على المستوى الصرفي بشكل خاص مع إشارة سريعة إلى بعض تطبيقات ظاهرة التعدد على المستوى النحوي إذ تظهر للتعدد تطبيقات في الصرف أكثر مما تظهر به في النحو ، وقد رأها البحث الحالي أصيلة في الصرف وفرعية في النحو .

كما سيناقش موقف اللغويين العرب من بعض بنى الكلمات مثل بنى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وموقفهم من الجانب التكنولوجي للتراكيب الصرفية ، وكذلك ما يُعرف بمسائل التمرين .

- الظواهر الصرفية الفرعية من وحدات وتراكيب وعمليات وعلاقات صرفية .

ويقف البحث ، كذلك ، عند أنظمة الظاهرة الصرفية التي انتهى إلى أنها تتمثل في أنظمة الفرع والتشابه والتقابل على الرغم من أنها جميعًا تجتمع تحت ظاهرة التعدد ويُعالج من خلال نماذج الأصل والفرع المختلفة .

المبحث الأول : الظواهر الصرفية

أولاً - الظاهرة الصرفية الكلية :

نريد بالظاهرة الصرفية الكلية أنصرف كُله بوصفه مستوى لغويًا مقابلًا للمستويات اللغوية الأخرى .

وسوف ندرس من الظاهرة الصرفية الكلية كلاً من موضوعها وأساسها ، ونطاقها ونظمتها ، وذلك كما يلي :

أ - موضوعها العام وأساسها (التعدد) :

إذا كان من المقرر قيام الصرف على دراسة الاشتقاق والتصريف والتركيب مزجياً أو عديداً فإن ذلك يعني ما يلي :

أ - أنه يقوم بدراسة تغيير الكلمات صرفياً ، وهو التغيير الذي يقوم في صياغتها ؛ وأنه يخالف بذلك النحو الذي يقوم بدراسة تركيب الكلمات نحويًا .

ب - أن العلاقات التي يدرسها الصرف تتمثل في علاقات تغيير الصياغة وهي كما لا يخفى ، تختلف عن العلاقات التي يدرسها النحو ، والتي تتمثل في علاقات تركيب الكلمات نحويًا .

ج - أن أطراف العلاقة الصرفية تُمثلُ الأطراف المتقابلة لعملية التغيير الصرفي ، وهي تختلف عن أطراف العلاقة النحوية التي تتمثل في أطراف التركيب النحوية ، والتي يتشكل منها التركيب النحوي .

د - أن تقابل أطراف عملية التغيير الصرفي ينتج ظاهرة التعدد ؛ إذ نجد صيغاً صرفية قبل التغيير الصرفي تقابلها صيغ صرفية أخرى بعد التغيير الصرفي كصيغة المصدر في مقابلة صيغ الفعل ، والمشتقات التي تؤخذ بالاشتقاق من المصدر ، وكصيغة المفرد في مقابلة صيغ المثنى والجمع التي تؤخذ من المفرد بالتصريف . وهذا بخلاف النحو الذي يهتم بظاهرة التركيب النحوي الذي ينتج علاقات التركيب النحوية التي تقوم بين المفردات .

هـ - أن التعدد يُفسَّرُ بِجَعْلِ بعض الصيغ أصولاً وأخرى فروعاً ؛ مما يعني قيام التعدد متى قام تفسير الأصالة والفرعية ، وكان التعدد والأصالة والفرعية وجهان لعملة واحدة ؛ فالتعدد هو الظاهرة التي تقع في اللغة ، والأصالة والفرعية هي التفسير الذي يقدمه الصرفيون لهذه الظاهرة . ومن ثمَّ يلزمنا الانتباه إلى قيام التعدد كلما ورد ذكر للأصالة والفرعية .

نريد مما سبق أن نُؤكِّدَ على عدة أمور ، وهي :

- أن الدرس الصرفي يقوم بدراسة العلاقات الصرفية بين كلمات أُخذ بعضها عن بعض ، على حين يقوم الدرس النحوي في المقابل بدراسة العلاقات النحوية التي تكون بين الكلمات التي تُشكِّلُ تركيباً نحويّاً صحيحاً .

- أن الفرق الأساسي بين العلاقات الصرفية والعلاقات النحوية يتمثل في أن الأولى علاقات تغيير الصياغة تُسجَلُ الثابت والمتغير في صياغة الكلمات ، وتكون بين كلمات أُخذ بعضها من بعض بالاشتقاق أو التصريف ، أما الثانية فهي علاقات تركيبية تربط عناصر التركيب بعضها ببعض لتكوين المركب النحوي الصحيح ؛ إذ تكون العلاقات النحوية بين عناصر تركيب نحوي واحد وترابطها لِتُكوِّنَ منها تركيباً نحويّاً صحيحاً .

- أن ظاهرة التعدد هي الظاهرة الأساسية التي تشكل موضوع الدرس الصرفي ؛ فإن أُخذ صيغة من أخرى اشتقاقاً أو تصريفاً يستلزم صيغاً متعددة تنشأ بسبب هذا الأخذ . إن القول بالتعدد يحتاج إلى جمع أكثر من وحدة لغوية أو حتى أكثر من صورة للوحدة اللغوية معاً وافتراض علاقة بينها .

إن ظاهرة التعدد في اللغة تُمثل الظاهرة التي تقوم بدراستها بشكل رئيسي النظرية الصرفية نظراً لكون الصرف يقوم على دراسة الاشتقاق والتصريف اللذين ينتجان صيغاً بينها علاقات . وهو الأمر الذي سنفصل فيه القول في الحديث عن هذه النظرية الصرفية .

وتجلى ظاهرة التعدد في اللغة في عدد من وحدات اللغة ، وهي تحتاج إلى تفسير حين لا يعكس التعدد اختلافاً في المعنى ، يقول بعض اللغويين في ذلك : « ولسنا ندهش حين نجد تعدد الصيغة يقترن باختلاف المعنى ، أو حين تنتمي كل صيغة من تلك الصيغ المتعددة إلى بيئة معينة من بيئات العرب القدماء إلا أن هذا التعدد قد نجد في الصيغة رغم اتحاد المعنى » (١) .

ويتم تفسير التعدد بفرضية الأصل والفرع كما سنفصل القول فيه فيما بعد ، ومن ثم يلزم أن نلتفت إلى وجود التعدد متى ما ذُكِرَ الأصل والفرع .

وإذا كان التعدد يمثل ظاهرة الصرف الأساسية ، فإنه يرد أيضاً في مستويات لغوية أخرى . وفيما يلي بعض ما يرد في اللغة من تعدد يخص لتفسير الذي يتلصق بالعمل

(١) أنيس ، د. إبراهيم (١٩٦١ م) « صيغ جمع التكسير » ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ١٣ ،

الحالي :

أ - السمة اللغوية :

يرد التعدد على مستوى السمات اللغوية ، كسمتي التفخيم والإمالة ، وكسمتي الفك والإدغام إذ يُعَدُّ كُلُّ زَوْجَيْنِ سِمَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ . وبيان ذلك كما يلي :

- التفخيم والإمالة :

تُعَدُّ الإمالة فرقا على التفخيم ، يقول ابن الأنباري : « باب الإمالة : إن قائل ما الإمالة ؟ قيل : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء . فإن قيل : فلم أدخلت الإمالة الكلام ؟ قيل : طلبنا للتشاكل ؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر . وهي تختص ببلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم . وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك . فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ؟ قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف متقلبة عن الياء ، أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء ، أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة » (١) .

- الفك والإدغام :

يقرر اللغويون العرب أن الإدغام صورة لأخرى يفترضونها ، وهي صورة الفك ، إذ الفك هو صورة الأصل ، والإدغام هو الصورة الفرعية ، يقول ابن جني : « وإذا أوجب عليهم نحو قوله : وَإِنْ صَبَّيْتُمْ ، وَخَيَّحْتُ عَلَيْهِ ، وَصَبَّيْتُ الْبَلَدَ ، وَأَلَيْتُ السَّقَاءَ ، قَالُوا : خَرَجَ هَذَا شَاذًا لِيَدُلَّ عَلَى أَنْ أَصْلَ قُرِئَتْ عَلَيْهِ قُرِئَتْ ، وَأَنَّ أَصْلَ حَلَّ الْحَبْلِ وَنَحْوَهُ حَلَلٌ » (٢) .

ب - الوحدة اللغوية :

يرد التعدد في الوحدات اللغوية على اختلافها من صوتية إلى صرفية إلى نحوية ومن ذلك ما يلي :

- الوحدة الصوتية :

وردت للصوت الواحد عدة صور مختلفة ولم يقتصر الأمر على صورة واحدة ومن ذلك ورود صور فرعية لبعض الأصوات العربية ، نحو صور النون المختلفة ، إذ ترد على

(١) الأنباري ، أسرار العربية ، ج ١ ، تحقيق د. فخر صالح فدارة ، بيروت : دار الجيل ، ط ١ (١٩٩٥ م) ، ص ٣٤٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

أربع حالات ، يقول بعضهم عن النون : « ولها أربع أحوال إحداها الإدغام ... والثانية البيان مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ... إلا في لغة قوم أَلْحَفُوا مع الغين والحاء فقالوا منخل ومنفل والثالثة القلب إلى الميم قبل الباء ... والرابعة الإحفاء مع سائر الحروف وهي خمسة عشر حرفاً » (١) .

ومنها ، أيضًا ، ما يفيد ابن جني في نَصِّه عن أصوات العربية ، يقول : « وأعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تَتَفَرَّعُ عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً . وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفيفة والهمزة الخفيفة وألف التثخيم وألف الإمالة والشين التي كالجيم وانصاء التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين والضاد الضعيفة والضاد التي كالسين والضاد التي كالثاء ، والضاد التي كالثاء ، والثاء التي كالجيم » (٢) .

- الوحدة المعجمية :

يمكن الوقوف على صور مختلفة للجذر المعجمي الواحد في صورتين بأوزنين ، وتنتج الصور المختلفة للجذر عن أحد أمرين ، وهما : اختلاف موضع حروف الجذر بعضها من بعض ؛ إذ يمكن أن يَتَقَدَّمَ أصل على آخر بالقلب المكاني ؛ أو أن يتردد أحد الأصول بين عدد من الأصوات بالإعلال ، وبيان هاتين الحالتين كما يلي :

« تغير مواضع الأصول بعضها من بعض (تغير ترتيب الأصول : القلب المكاني) :

ومن ذلك ما نراه في جذر « ي أ س » ؛ إذ يرد الجذر على هذا الترتيب مرة ، ويورد مرة أخرى بترتيب « أ ي س » ، وذلك كما نراه في الكلمتين « يَيْسُ وأَيْسُ » اللتين يقرر الصرفيون لهما جذراً واحداً ، ويجعلونهما من أصل واحد لعدم أسباب يرونها .

« ورود اختلاف في جنس أحد الأصول (تغير أحد الأصول : الإعلال) :

كما في الجذر « ق و ل » الذي يرد عنه أو أصله الثاني على أكثر من صورة صوتية

فترد :

(١) الترمذيني ، انفصل في صنعة الإعراب ، ج ١ ، تحقيق د. علي بو ملحم ، بيروت : دار ومكتبة الهلال ط ١٩٩٣ م ، ص ٥٥٣ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٤٦ .

- واوًا ، كما في المصدر وجمعه والمضارع « قَوْل - أقْوَال - يَقُولُ » .
 - ألفًا في الماضي والمبني للمجهول من المضارع « قَالَ - يَقَال » .
 - همزة ، كما في اسم الفاعل « قَائِل » .
 - ياء ، وذلك في المبني للمجهول « قَيْل » .
- أي أن وسط هذا الجذر أو عينه تتردد بين أربعة احتمالات ، هي الواو والألف والهمزة والياء .

ولا يخفى أن المعجميين العرب يجعلون مثل هذه الكلمات جذرًا واحدًا أصلًا ، هو « ق و ل » ، ويجعل ما سواه ، وهو ما كان بالألف أو الهمزة أو الياء ، صورًا فرعية لهذه الصور الأربعة المختلفة ، فهم يَتَّفِقُونَ أن يكون ثمة أكثر من جذر مثل هذه الكلمات التي تشترك في دلالة معجمية واحدة .

ويعني ذلك أن وحدة الجذر قد تَعَدَّدَتْ صورها ، ولم ترد على صورة واحدة .

- الكلمات الوظيفية (الأدوات) :

ترد الأصالة والفرعية في الأدوات كذلك ؛ إذ تعد بعض الأدوات فروغًا على بعض ، يقول بعض اللغويين العرب : « لا إنما عملت التنصب لأنها نقيضة إنَّ ، لأن لا للنفي ، وإنَّ للإثبات ... إلا أن لا لما كانت فروغًا على إن في العمل ، وإن تنصب مع التثوين نصبت لا من غير تثوين لينحط الفرع عن درجة الأصل » (١) .

- الوحدة الصرفية :

يرد التعدد في الوحدات الصرفية سواء أكانت حروف زيادة أم صيغًا صرفية ، وذلك على ما يلي :

— حرف الزيادة ياخروف ، وذلك كما في تغير حرف الزيادة ، وهو التاء في نحو قولنا : اقتعد واژدهر واصطبر ... إلخ ، إذ ورد الزائد تاءً ودالًا وطاءً على الترتيب ، يتردد حرف الزيادة بين التاء والدال والطاء ... إلخ على الرغم من أن الصرفيين يرونه حرفًا زائدًا واحدًا قد أخذ صورًا مختلفة ، ولا يجعلون الزائد دالًا مرة ، وطاءً ثانية اعتمادًا على كون الدال والطاء لا تَرِدَانِ على نحو مطلق ، وإنما تَرِدَانِ في سياقات صوتية مُحدَّدة .

- حرف الزيادة بالتضعيف ؛ حيث يتغير حرف الزيادة تغيرًا واسعًا يجوز فيه كل

(١) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ ، ص ٣٦٧ .

أصوات اللغة ، وهو ما نلاحظه في نحو قولنا : فهِمْ وَقَدِّمْ وَكَلِّمْ ... إلخ ؛ إذ تَتَمَثَّلُ حروف الزيادة التي وردت بالتضعيف في الهاء والذال واللام على الترتيب . ولا يَتَّبِعُ حرفٌ في اللغة من أن يرد زائداً بالتضعيف حين يكون عيناً للكلمة أو لاماً .

- المصيغة الصرفية :

وذلك كما عد النحاة بعض الألفاظ فروغاً عن بعض كعدُّ المصدر أصلاً والفعل فروغاً عليه ، وعدهم المشتقات فروغاً على الفعل ... يقول النحاة في ذلك : « الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه » (١) . ويقولون : « اسم الفاعل فرع على الفعل » (٢) .

- الوحدة النحوية :

يقرر النحاة أن التراكيب التي تُعَدُّ وحدات نحوية ترد أصلية وفرعية . ومن ذلك حديثهم عن أصالة الجملة الإخبارية وفرعية جملة الاستفهام ، وعن أصالة الجملة المنبهة وفرعية الجملة المنفية .

يقول بعضهم في ذلك : « قالوا : ويدل على صحة ما ذكرناه أن حركات الإعراب تتفق مع اختلاف المعنى ، وتختلف مع اتفاق المعنى ؛ ألا ترى أن قولك : هل زيد نائم ، مثل قولك : زيد نائم في اللفظ مع اختلاف المعنى ، وقولك : زيد قائم مثل قولك : إن زيدا قائم في المعنى ؛ إذ كلاهما إثبات ، والإعراب مختلف ، والجواب : أما إعراب الفعل المضارع ففيه جوابان : أحدهما أن إعرابه يفرق بين المعاني ، أيضاً ، كما ذكرنا في المسألة قبلها ، والثاني أن إعراب الفعل استحسانٌ تشبیهه بالأسماء على ما ذكرناه هنالك . وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك ، فلا يلزم ؛ لأن هذه الأسماء فروع عارضة حملت على الأصول المعللة لضرب من التشبه » (٣) .

- أفراد الخبر :

يرد الخبر في الجمل الاسمية في العربية على أكثر من صورة ، وقد صَنَّفَ اللغويون العرب ذلك ، يقول بعضهم في أصالة أفراد الخبر وفرعية كونه جملة : « الأصل في الخبر أن يكون مفرداً » (٤) .

(١) السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٨ . (٢) السابق ، ج ١ ، ص ٥٩ .

(٣) العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، ج ١ تحقيق محمد خير الحلواني ، بيروت : دار المشرق العربي ، ط ١ ١٩٩٦ م ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٤) العكبري ، الباب ، ج ١ ، تحقيق د. عبد الإله تيهان ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٥ م ، ص ١٤٠ .

- الإضافة والإفراد :

بعد التركيب النحوي فرعاً على الإفراد في تصور اللغويين العرب ، يقول ابن جنى :
« كانت الإضافة فرعاً على الإفراد » (١) .

ج - المحكم النحوي :

توصف بعض الأحكام النحوية بأنها فروع على أخرى ، وذلك كما في الصور التالية :
- تحمّل اسم الفاعل للضمير .

يقول ابن الأنباري في الإنصاف : « أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير ، وإنما يضمّر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : ضارب وقتل والصفة المشبهة به ، نحو : حسن وشديد وما أشبه ذلك » (٢) .

- عمل إن :

ينقل ابن الأنباري رأي الكوفيين عن إن وأخواتها ، يقول : « أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل ، فهي فرع عليه » (٣) .

- عمل الحروف المشبهة بليس .

يقول ابن هشام : « فصل في ما ولا ولات وإن المفعلات عمل ليس تشبيهاً بها » (٤) .
والحق أن تحققات ظاهرة التعدد ونماذجها التطبيقية أكثر كثيراً من أن يمكن مثل هذا العمل أن يقف عليها إلا أنه سوف يقتصر على هذه الأنماط لكونها تحصل بمناهج معالجة خاصة يقدمها التراث اللغوي العربي والدرس اللغوي المعاصر .

٢. نطاقها :

نعالج بخصوص نطاق الظاهرة الصرفية الكلية أمرين ، هما : ما يقع ضمنها ، وما لا يتدرج فيها ، وذلك كما يلي :

(١) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٤٧٤ .
(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ ، ص ٥٩ .
(٣) السابق ، ج ١ ، ص ١٧٦ .
(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

أ - ما يندرج فيها :

لا تختلف حدود الظاهرة الصرفية في الصرف العربي عنها في نظيره الغربي ؛ إذ تقوم الظاهرة الصرفية في المدرس الصرفي العربي في تغييرات الكلمة التي تؤدي إلى تغيير المعنى ، كصيغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير ونحوها ، والتي لا تؤدي إلى تغيير المعنى ، كالأفعال والإبدال والقلب ونحوها .

ويشمل الصف الأول تغييرات الاشتقاق والتصريف وتركيب المزج أو العدد ، وهذا عين نطاقها في المدرس الغربي حيث « يُقسَّم الصرف تاريخياً إلى ثلاث مناطق متمايزة : التصريف والاشتقاق والتركيب » (١) .

ب - ما لا يندرج فيها :

مما يتصل بنطاق الظاهرة الصرفية التغييرات الفونولوجية والمبنيات ومسائل التمرين ، وهو من القضايا التي اُنْتُقِدَ بها الصرف العربي ، ومن ثَمَّ يحتاج موقفهم إلى تحقيق وتفسير علمي مقبول .

ويؤكد على ضرورة تفسير موقفهم الذي يتمثل في إخراج المبنيات من الصرف حقيقتان ، هما :

- أن المبنيات كالضمائر ونحوها تشتمل على تعدد ؛ إذ تُثَمَّةٌ ، في حالة ضمير الرفع فقط ، أكثر من ضمير للمتكلم : أنا - نحن ، وأكثر من ضمير للمخاطب : أنت - أنتي - أنتما - أنتم - أننَّ ، وأكثر من ضمير للغائب : هو - هي - هما - هم - هن . وكذلك الأمر في أسماء مبنية أخرى كأسماء الإشارة والموصول .

- أن التقابل بين أطراف العلاقة الصرفية في المبنيات كتقابل أنا ونحن ، مثلاً ، لا يختلف عن التقابل بين أطراف العلاقة الصرفية في غير المبنيات ، كتقابل رجل ورجال من حيث الدلالة .

وفيما يلي الحديث عن كل واحدة من ذلك :

(١) Anderson, Stephen R. (1988) Morphological Theory, in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1, Linguistics: The Cambridge Survey, edited by Frederick J. Newmeyer, p. 164. & Merriam Webster Editorial Staff (1960) "Morphology" In Websters' Third New International Dictionary of the English Language, Vol. II, Chicago: William Benton, Publisher, p. 1471.

★ التغييرات الفونولوجية :

لقد اتخذت التغييرات الفونولوجية من الظاهرة الصرفية موقعين :
- أحدهما تداخلت معها فيه لكونها ذات صلة بها ، كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام لاتصالها بتركيب الكلمات .

ولقد قَدَّمَهَا الصَّرْفِيُّونَ عَلَى الإشتقاق والتصريف بل قَصَرَ الصرف اصطلاحاً في بعض المراحل على هذه التغييرات الفونولوجية دون تغيير الإشتقاق والتصريف ، كما جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه ^(١) .

يشير بعضهم إلى هذا الأمر في حديثه عن حدِّ التصريف ، يقول : « وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني ، كالصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المُصَنِّفِينَ بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ^(٢) وهو ، في الحقيقة ، من التصريف ، والآخرون تغيير الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها ، لكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف » ^(٣) .

ولم يُعقِّدْ بعض الصرفيين كالمأزني أبواباً للمشتقات ، ولا للتكسير أو التصغير أو غير ذلك من التغييرات ذات الدلالة الصرفية ، بل جمع في صرفة أبواب أبنية الأسماء والأفعال ومسائل القلب والتضعيف في بنات الياء والواو . . . إلخ ^(٤) . ولم يخرج ابن جني في شرحه لتصريف المأزني عن تسجيل التغييرات الفونولوجية مع أنه نصَّ في مُقَدِّمَتِهِ عن علم التصريف والحاجة إليه على اشتمال التصريف على تغييرات الإشتقاق والتصريف ، يقول : « التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تُفَرَّفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الإشتقاق إلا به » ^(٥) . وقد جرى الميداني على هذه الشئفة في كتابه

(١) السيوطي ، همع الجوامع شرح جميع الجوامع ، ج ٣ ، تحقيق أحمد شمس الدين ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ص ٤٠٧ .

(٢) هو ابن مالك .

(٣) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للمبيني ، ج ٤ ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ١٩٣٨ م ، ص ٢٣٦ .

(٤) المأزني ، التصريف بشرح ابن جني المنصف تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ١٩٥٤ م .

(٥) ابن جني ، المنصف في التصريف .

« نزهة الطرف في فن الصرف »^(١) وابن عصفور في كتابه « الممتع في التصريف »^(٢) وكثيرون . أما ابن الحاجب فقد خرج عن ذلك ، فجمع بين نوعي ، التغيير في صرفه ، إذ تردد أبواب شافيته في الصرف بين تغييرات الاشتقاق والتصريف والتغييرات الفونولوجية ، فهو يسجل ، مثلاً ، في كتابه مباحث « أنواع الأبنية وحصر المزيد فيها والتصغير والمنسوب وجمع التكسير والابتداء (همزة الوصل) والوقف ... إلخ »^(٣) . وقد كان رصدهم لهذه التغييرات الفونولوجية لحفظ القوانين الصرفية العامة التي أثبتوها للأوزان الصرفية ، أي بهدف أطراد القوانين الصرفية ، ومد مظلتها لتشمل الجانب الصرفي من الظاهرة اللفوية كلها ، ويمكن أن نكتين كيف حفظت قواعد التغيير الفونولوجي قواعد الصرف من تأمل المثالين التاليين :

أ - حفظ الإعلال قانون أطواد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به ، فلولا القول بالإعلال لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر ق و ل يثبت معه ومع ق ا ل ومع ق ي ل ، وفي هذا نشيت ، آخر ؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جذور في وقت واحد بدلاً من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المنضبط بقواعد آخر .

ب - حفظ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة الافتعال لتاء بدلاً من إثباتها مرة لتاء ، كما في ارتحل ، وللطاء مرة ، كما في اصطبر ، وثالثة للدال ، كما في ازدهر . لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع التاء ، أي في افتعل وجعل الصور الأخرى فروغاً عليها ، ولولا ذلك نشيت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل ، وأثبتت لكل من التاء والصور الأخرى على حد سواء . وفي هذا ما فيه من افتقاء التنظيم الواجب لقواعد العلم .

ولو تأملنا قواعد التغييرات الفونولوجية قاعدة قاعدة لوجدنا أن كل قاعدة فونولوجية تمنع خرق قاعدة صرفية عامة محفوظة لدى الصرفيين العرب .

ولعل في هذا ما يدعو إلى ضرورة إجراء دراسة عن تردد التغييرات الفونولوجية في العربية بين القواعد الصرفية والقواعد الفونولوجية .

وقد جاء ذمّ الصرفيين بسبب من هذه القواعد الخاصة من حيث استحقوا المدح

(١) الميداني ، نزهة الطرف في فن الصرف ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط ١ ١٩٨١ م .

(٢) ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ١٩٧٩ م .

(٣) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهد ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ م .

والشأن ، إذ أرادوا طرد القواعد ، ومنع خرقها حفاظًا منهم على النظام ، ولو أهملوا هذه القواعد التي تعالج التغيرات الفونولوجية ، وجعلوها على ما يريد بعض المعاصرين فكانت الصورة أشد قلقًا ، والأمر أكثر نُبوًا ، إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذًا عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم .

الثاني - خروج هذه التغيرات عن آلة ضبط الظاهرة الصرفية ، وهي الميزان الصرفي الذي لم يعرض هذه التغيرات الفونولوجية فيه . ويمثل صنيع الصرفيين هذا وعيًا بكونه خاصًا بالتغيرات الصرفية فحسب . وما كان أولاهم بالخلط بين النمطين المختلفين من القواعد ، فقد كانوا يجمعون بين دفتي كتاب واحد قواعد علوم شتى .

* المبنيات :

تمَّ فصلُ المبنيات ، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة عن التنظير لظاهرة الصرفية . يقول الصرفيون في ذلك : « لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لدور تصرفها ، وكذا الأسماء العريقة في البناء كمنَّ وقرأ »^(١) . ويفصل بعضهم ما يتعلق به التصريف وما لا يتعلق ، يقول : « ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المربوب والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنية ، ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى »^(٢) .

ويرجع هذا الفصل في نظر البحث إلى :

أ - تسجيلهم في الصرف التغير الذي يقوم بالطريق الصرفي فقط ، كأن يكون من خلال تغير الوزن أو زيادة العلامة .

ولا يخفى أن الاختلافات بين أفراد المبنيات لا يتم عن طريق صرفي ؛ إذ لا تختلف أسماء الإشارة ، مثلًا ، على أساس تغير الوزن أو وجود علامة وغيابها .

ب - اقتصرهم على تسجيل ما له قاعدة مما يُخرِّج تغير المبنيات كالتصريف التي لا قاعدة لصياغة أفرادها .

ولا يُخرِّج الصرفيون هذه التغيرات لكونها تغيرات كبيرة أو كلية كما في « أنا - نحن » ، إذ يرد بعض تغيرات المبنيات أصغر حجمًا من تغيرات الأوزان كتغيير الفصح إلى الكسر لبيان الجنس في « أنت - أنتِ » .

(١) السابق ، ج ١ ، ص ٨ .

(٢) السيرطي ، صمغ المبرمغ ، ج ٣ ، ص ٤٠٧ .

ج - وصلدهم في مباحث نحوية تغييرات المبتدات التي لا ترد في الدرس الصرفي المستقل ، فأفراد الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات ترد في المقدمة النحوية التعريف والتشكير .

ويرى البحث ضرورة نقل معالجتهم لتغيير المبتدات إلى الدرس الصرفي المستقل إذ إنها تغييرات صرفية خالصة لكونها تقوم وفقاً للأجناس الصرفية التي تتمثل في الجهة والإعراب والجنس والعدد والشخص والزمن والصيغة (١) فتغييرات الضمير تأتي للشخص والجنس والعدد والحالة الإعرابية . فإذا خرجت من الصرف لكون طريقها غير صرفي وعدم انطوائها على قانون صرفي تخضع له فإنها تدخل فيه من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معان صرفية خالصة . ولا يقدر في تغييرات المبتدات أنه لا قانون لها يضبطها ، إذ يكفي هذه المبتدات أن تُدرج في جداول تصريفية تُبين التغييرات التي تقوم وتُخصّص لكل فرد منها المعاني الصرفية التي تثبت له .

* مسائل التمرين :

جاءت مسائل التمرين عندهم التماساً للرياضة بالميزان الصرفي والتدريب عليه . وهي « أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى حَرَبٍ فتبني منه مثل جَعْفَرٍ ، فتقول : حَرَبٌ ، ومثل قَمَطَرٍ فتقول : حَرَبٌ ، ومثل دِرْهَمٍ فتقول : حَرَبٌ » (٢) .

وتقوم مسائل التمرين بطلب الإتيان بكلمات على أوزان لم ترد عليها كطلب أسماء على وزن أفعال ، وطلب أفعال على وزن أسماء .

ويرجع ذلك لضرورة الاعتماد على التطبيق الدقيق لقواعد الميزان ولأحكام الإعرال والإبدال وغيرها من التغييرات الفونولوجية ، لأن مسائل التمرين بخروجها عن الوارد في اللغة تمنع المتعلم من الارتكاز على حصيلته اللغوية في تصريف المادة ، وتلزمه أن يجري على قوائيم التصريف التي يراد تدريبه عليها .

ثانياً - نوعاها (وينبغي أن تكون في نوعي القواعد التي تدرسها) :

ترد الظاهرة الصرفية على نوعين مختلفين من انظواهر ؛ إذ يرد جانب من الظاهرة الصرفية متصلاً بصيغ الكلمات وآخر بصور هذه الصيغ . وقد جعل الصرفيون لهذين

(١) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 93.

(٢) ابن جني ، المنصف شرح تصريف اللاتني ، ص ٢ - ٤ .

التوعين من الظاهرة نوعين من القواعد يضبطانها أحدهما قواعد أبنية الكلم والآخر قواعد حالات الأبنية .

والفرق بين قواعد الأبنية وقواعد أحوال الأبنية كالفرق بين نمطي القواعد المعروفين عند تشومسكي Chomsky في نظريته التوليدية بقواعد تركيب العبارة والقواعد التحويلية ، فجاءت القواعد الصرفية متصلة بذلك بأحد أمرين ، وهما :

أ - الأبنية (وقواعدها قواعد توليدية)

هي تلك القواعد التي نستطيع من خلالها صياغة الكلمات . ويُعبّر عنها بقواعد الأبنية ، كما ينص الصرفيون . يقول الرضي عن الأبنية وقواعدها : « العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع منها ، وأبنية الأمر ، وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرف بها أبنية الكلم ، لا أحوال أبنيتها » (١) .

والحقيقة أن ابن الحاجب يرفض القول بهذا النوع من القواعد ، ويرى أن الصرف كله قواعد لحالات الأبنية أو صورها المختلفة ، أي يرى أنه ما من بنية إلا وهي صورة لغيرها . يقول في تعريف الصرف : « التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب » (٢) .

ب - حالات الأبنية (وقواعدها قواعد تحويلية) :

يتمثل الجزء الثاني من الظاهرة الصرفية في أحوال الأبنية ، وهي التي تتّصل ، كما يقرر الصرفيون ، في الحذف والتقاء الساكنين والإعلال وغير ذلك . يقول الصرفيون في ذلك : « وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قل له » فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء ؛ لأن البناء على ما فسّرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين وهو إذا كان الساكنان من كلمة ، كما في « قل » من « قُول » (٣) . ويظهر بذلك أن الأحوال نوعان : أحدهما أحوال أبنية والآخر أحوال ليست أبنية ولا أحوال أبنية « وتتمثل هذه الأخيرة في « الوقف والتقاء الساكنين في

(١) الرضي شرح شافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ٤ - ٥ .

(٢) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهد ، ج ١ ، ص ١ .

(٣) السابق ، ج ١ ، ص ٥ .

كلمتين والإدغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة (١) لا أبنية ولا أحوال أبنية (٢) .
 وثمة مناقشة حامية بين الصرفيين حول وجود النوع الأول من الظاهرة ، وهو الأبنية
 وقواعدها في الصرف العربي ؛ إذ يقرر ابن الحاجب أن الصرف كله قواعد لأحوال
 الأبنية على حين يرى الرضوي ككثير من الصرفيين أن الصرف يشمل الأبنية وأحوالها .
 وسنُفَصِّلُ العمل هذه المسألة عند مناقشته لنظرية الصرف الأساسية .

ثانياً - الظواهر الصرفية الجزئية :

يتناول هذا المبحث ثلاثة تصورات أساسية تتصل بالظواهر الصرفية الجزئية ، وتتمثل
 في تصورات النظرية الصرفية لكل من الوحدة والتركيب والعملية ، وذلك على ما يلي :

١ - الوحدة :

أ - في الدرس الصرفي الغربي :

تُرَدِّدُتْ الوحدة الصرفية في الفكر اللغوي الغربي بين الكلمة والمورفيم (٣)
 morpheme (١٩٢٦) الذي يرجع إلى اللفظ اليوناني morph الذي يعني صيغة (٤) ؛
 فلقد أصبح « لدى معظم الناس إجابات جاهزة إذا ما سُئِلُوا : ما وحدات اللغة الدلالية
 الصغرى ؟ هي الكلمات » (٥) . وشاع بذلك أن « الكلمات هي وسائل المعنى وعناصر

(١) يكشف إخراجهم لتغيرات التوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما عن إخراجهم ما يتصل
 بال fonology من الصرف ؛ إذ لم يدرسوا التقاء الساكنين والإدغام إلا عندما كانا في كلمة واحدة بما يجعلهما
 مؤلّوفاً على بنية الكلمة الصرفية .

(٢) الرضوي ، شرح الشافية ، ج ١ ، ص ٤ .

(٣) جاء المورفيم في اللسانيات الأوروبية لسيما للكلمة بأن وقع على اللواحق ذات المعاني الوظيفية التي
 تدخل على الكلمة ؛ فلم يشمل الكلمة ذات المعنى المعجمي التي قيل لها semanteme . أما اللسانيات
 الأمريكية فقد شملت المورفيم ما كان له معنى وظيفي وما كان له معنى معجمي ، أي كلا من اللواحق
 والكلمات التي لا تقبل أن تحلّ إلى أجزاء ذات دلالات وظيفية ، انظر :

Greenberg, Joseph H. (1957) "The Definition of Linguistic Units," in Essays in Linguistics,
 Chicago: The University of Chicago Press, note 1 p. 18, Hamp (1966) A Glossary of
 American Technical Linguistics Usage, 1925 - 50, p. 31, Martinet, (1960 [1964]) Elements
 of General Linguistics, p. 110.

(٤) Merriam Websters' Dictionary (1960) "Morphology," Vol. II, p. 1471 & West, Fred
 (1975) The Way of the Language: An Introduction, New York: Harcourt Brace Jovanovich,
 Inc.

(٥) Guzman, Videa [et. al.] "Morphology: The Study of Word Structure," In O'Grady,
 William, Contemporary Linguistics: an Introduction, New York: St. Martin's Press, p. 112.

النماذج الدلالية»^(١) . أما اللغويون فقد تجزّوا في بداية الأمر على ما كان من غيرهم ؛ حيث « اتفق معظم اللغويين الغربيين ضميمةً إلى نهاية القرن التاسع عشر على أن الكلمة هي الوحدة اللغوية التي تحمل المعنى وهي الحاضرة مادياً في سلسلة الحديث »^(٢) . أما في القرن العشرين فقد تغير الأمر « فبينما يميل كثير من الناس متأثرين بالكتابة إلى الاعتقاد بأن الكلمات هي وحدات التركيب التحوي الأساسية . فإن اللغويين يميزون وحدة أصغر هي المورفيم »^(٣) .

وقد ورد المورفيم وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة مع الشكر اللغوي الأمريكي فلقد « شكّل المورفيم في اللغويات الأمريكية مع الفونيم وحدة التحليل الأساسية »^(٤) . وقد قام « في الأربعينيات والخمسينيات جدل ساخن بشكل كبير بسبب ما المورفيمات ؟ وكيف تُعرّفُ أحسن تعريف ؟ وما المعاني التي يمكن أن تستج من المورفيمات فيما يخص الجهات الأخرى للنظرية اللغوية وهلم جرّاً »^(٥) .

وقد جاء تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي بأن : « تُوصَلُ لغويون كثيرون ، وبصفة خاصة في أمريكا ، إلى أن الكلمة لم تكن ، أو على الأقل ليست بالضرورة ، الوحدة الأساسية للنحو ؛ بل يجب أن تبحث عن شيء آخر أصغر من الكلمة »^(٦) أن عناصر اللغة الدالة حقيقةً هي كل من الكلمات وأجزاء الكلمات ومجموعات الكلمات ، واقترح أكثر من ذلك ، وهو أنه ينبغي أن تحلل الكلمات singer و sings ... على أنها وحدات زوجية مركبة من جزئين^(٧) . ويصوغ ليونارد بلومفيلد الفكرة بصورة أوضح ... فيشير إلى أنه توجد صيغ لغوية لم تسمع من قبل (ولذلك لم تكن كلمات)

(١) Young, David J. (1984) *Introducing English Grammar*, London: Hutchinson, p. 15.

(٢) Ducrot, Oswald (1972 [1981]) "significatre units", in *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 199.

(٣) Comrie, Bernard (1996) "Language", Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia ©1993 - 1996. Microsoft Corporation.

(٤) Greenberg (1957) "The Definition of Linguistic Units", p.18.

(٥) Crystal, David (1971) *Linguistics*, England: Penguin Books Ltd., p. 187.

(٦) - لا يلزم أن يكون المورفيم أصغر من الكلمة ، بل يمكن أن تكون الكلمة مورفيمًا مفردًا ، فلا يكون جزءًا منها ؛ إذ قد تكون الكلمة من مورفيم أو أكثر
Kohn, Martha (1982) *Understanding English* كرون
Grammar, New York: Macmillan, Inc., p. 71, Richards, Jack [et. al.] (1985) *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, p. 184 & Owens, Robert E. (1988) *Language and Development: An Introduction*, 2nd edition, Columbus: Merrill Publishing Company, p. 15.

(٧) Sapir (1921) *Language*, New York: Harcourt, Brace & World., p. 25.

سماها الصيغ المقيدة bound forms... وقد عرّف الصيغ التي من هذا النوع بوصفها مورفيمات^(١). وتعريف المورفيم الدقيق هو « صيغة لغوية لا تحمل شيئاً صوتياً دلاليّاً جزئياً بأي صيغة أخرى »^(٢).

وقد عالج علم اللغة الحديث تحقّق المورفيمات الذي يتم فيما يعرف بالمورفات والأومورفات التي تعد أشكالاً مختلفة للمورفيم لا يقوم معها اختلاف في المعنى^(٣)، وقد أخذ ذلك عدة تصورات، فقد عبّر بعضهم عن الفرق بين المورفيم والأومورف بأن جعل المورفيمات تحريكات^(٤) أو أقساماً تنتمي إليها مجموعة من الأفراد « المورفيمات أقسام كالفونيمات، أفراد قسم المورفيم هي أومورفات في توزيع تكاملي كما أن أفراد قسم الفونيم هي أوفونات في توزيع تكاملي »^(٥). كما عبّر بعض اللغويين عن الفرق بينهما بأنه كالفرق بين الجوهر والشكل، يقول: « يمكن أن يُعبّر عن الفرق الذي حدد بين المورفات والأومورفات بتعبير الجوهر والشكل »^(٦). وقد قدّم، بناء على ذلك، تصوّر المتمثل في كون الكلمة تتكون من المورفات التي هي الجوهر أو المادة لا من المورفيمات التي تمثل الشكل لا الجوهر. يقول: « المورفيم ليس جزءاً من الكلمة بالمرّة، ليس له موضع في الكلمة. حين يمكن أن تُجزأ الكلمة إلى أجزاء فإن هذه الأجزاء يشار إليها على أنها مورفات morphs »^(٧).

كما عالج علم اللغة الحديث أمر التحقّق الصرفي للمورفيم وهو وسيلة وصف

(١) فضل بعض اللغويين الحديث عن السمات التي تتميز بها المورفيمات دلاليّاً وتوكيئياً وتفصل بها عن غيرها من الوحدات اللغوية كالتصنع والفريم وغيرها تنظر لي سمات المورفيم (1961) Gleason:

Introduction to Descriptive Linguistics.

(٢) Palmer (1971) Grammar, GB: Penguin Books, pp.110-1 Bloomsfield (1928) Language, London: George Allen & Unwin Ltd., P. 161.

(٣) Nasr (1980) Morphemics, in The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings, GB: Longman Group Ltd., p. 54 & Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, p. 9.

(٤) Chaiker, Sylvia & Weiner, Edmond (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford University Press, p. 248.

(٥) Tringotti, Elizabeth and Pratt, Macy Louise (1980) Linguistics for the Students of Literature, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, p. 92 & Dinneen, Francis P. (1967) An Introduction to General Linguistics, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 53.

(٦) Lyons, John (1968) An Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 180.

(٧) Ibid., P.180.

مألوفة لدى اللغويين ، هي التمثيل الصرفي لعنصر ما أو قسم ما ^(١) تدلن مباشرة إلى بانيني Panini « ^(٢) . وقد رآه إجازاً جيداً لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج . فلقد اخترع بالنسبة لهذه المشكلة الأخيرة النحاة الهنداكية وسيلة تسمى العنصر الصرفي « ^(٣) . وقد أقر علم اللغة هذا الاختراع فأستخدمه سوسير Saussure ^(٤) ، كما كان موضع إضراء بلومفيلد للنحاة الهنداكية ^(٥) ، كما يقرر بعض اللغويين أنهم « سعداء تمامًا بوضع المورفيم الصرفي بالنسبة للجمع المضاف في الروسية ... » ^(٦) . ولا يُستثنى من اللغويين الغربيين المعجبين بمفهوم المورفيم الصرفي هذا إلا نفر قليل حيث انتقله مباشرة بصورة فعالة نايدا Nida (١٩٤٨) ^(٧) ، وهاس Hass فيما بعد في دراسة شاملة (١٩٥٧) ^(٨) لسوء استخدامات الصفر في الأدبيات اللغوية « ^(٩) .

ب - في الدرس الصرفي العربي :

دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة ، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة ؛ وغاية ما هنالك أن لهم حديثاً عما يُعرف في درسا اللغوي بالعلامات وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالية على دلالة الكلمة وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان . ويلزم أن نشير إلى جملة الأمور التالية :

الأول - عدم عُنْفَلَة اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي يقوم كل واحد منها بمعنى ، فقد التفتوا إلى تركيب بعض الكلمات من جزأين وإن لم يجعلوهما عنى حد سواء ، فهم يرون أن كلمات مثل : حمامة ورجلان وبصرى والرجل ويضرب كل واحدة منها « كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ، فأعرب المركب إعراب

(١) يقوم التحقق الصرفي في عدد من الوحدات اللغوية كالفونيم والمورف والأداة وغير ذلك انظر Crystal : (1985) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 339.

(٢) Robins, (1968) A Short History of Linguistics, p. 148.

(٣) Dinneen (1967) An Introduction to General Linguistics, p. 268.

(٤) Saussure, Ferdinand de (1959) Course in General Linguistics, McGraw-Hill p. 186.

(٥) Bloomfield, L. (1935) Language, p. 209.

(٦) Alicerton, D. J. (1979) Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, London: Routledge & Kegan Paul, p. 222.

(٧) نشر هذا المقال مرتين - Nida (1948) "The Identification of Morpheme", Language, Vol. 24, pp. 414-41 & In Joos (ed.) (1958) Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies.

(٨) Hass, W. (1957) "Zero in Linguistic Description", in Studies in Linguistic Analysis, Oxford: Blackwell.

(٩) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p 100.

الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلام المذكورة ، وكذلك الحركات الإعرابية ^(١) ، كما يقول بعضهم عن تاء التانيث : « تاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم » ^(٢) . لقد رأوا أن علامتي التانيث والتثنية وباء النسب وأداة التعريف وباء المضارعة ليست من أصول الكلمات الداخلة عليها ، ولا من الزيادات الصرفية التي تُغيّر الوزن ، وأنها قد أضيفت إلى ما دخلت عليه معنى ، فصار معنى اللفظ مركباً لا مفرداً ، فلم يكن أمامهم إلا عدّها كلمات غير مستقلة لا إعراب لها . ويعني ذلك أن الصرفيين العرب لم يغفلوا عن تركيب اللفظة المفردة من داليتين إحداهما من الكلمة الأساس ، والأخرى مما دخل عليها مما لم يَرَوُه كلمة لعدم استقلاله ولانتفاء الإعراب عنه .

الثاني - وعيهم بطبيعة العربية التي تتَمَقَّلُ في افتراق اللفظ عن المعنى في جهة التركيب والإفراد ؛ حيث يمكن أن يرد اللفظ مفرداً على الرغم من تركيب معناه ، يتقل الرضي ما يقرره بعضهم ، يقول : « والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ ، فيقال : اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ؛ لأن الحد للثنيين ، وليس له أن يقول : إني أريد بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه ؛ لأن جميع الأفعال إذن يخرج عن حد الكلمة » ^(٣) . وقد حطّأ الرازي ، بناء على ذلك ، وصف الرمخشري المعنى بالإفراد ، قال : « قال الرمخشري في أول الفصل : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع . وهذا التعريف ليس بجيد ؛ لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع ، فهذا التعريف غلط ؛ لأنها دالة على أمرين حدث وزمان ... وسيب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ ، فَعَلَطَ وجعله صفة للمعنى » ^(٤) .

ويعني ذلك أن للعربية خصيصة متمثّلة اللغويين العرب من أن ينسبوا كل دلالة في اللفظ إلى جزء من أجزاء هذا اللفظ وهي تَرْكُيب المعاني دون تَرْكُيب في الألفاظ ، ويؤكد ذلك أن الوزن الصرفي يفيد معنى ينضاف إلى المعنى الذي يستفاد من الجذر

(١) الرضي ، شرح كافي ابن الحاجب ، ج ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ص ٥ .

(٢) ابن الأثيري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجتمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٥٧م ، ص ٣٧١ .

(٣) الرضي ، شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٤ .

(٤) فخر الدين الرازي ، مقالات الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ، وبهامشه تفسير أبي السعود ، ج ١ ، مصر :

دار الطباعة العامرة ، ص ١١ .

المعجمي ، وهو ، كما لا يخفى ، لا ينفصل عن الكلمة التي يعد قالبًا لها ؛ فليس ، من ثم ، شيئًا مستقلًا فضلًا عن أن يكون هذا الوزن وحده كلمة . كما أن أسماء الأفعال التي لا أوزان لها نحو : صه ومه ... إلخ تتركب من دلالاتي الحدث والزمن مع عدم وجود أجزاء صرفية يمكن تمييزها بعضها عن بعض . لقد فرَّق اللغويون العرب بين تركيب اللفظ وتركيب الدلالة ، وقد جاء المركب لديهم منحصرًا في خمسة أنواع ، يقولون : « المركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه ، وهو خمسة : مركب إسنادي كقام زيد ، ومركب إضافي كغلام زيد ، ومركب تعدادي كخمسة عشر ، ومركب مزجي كبعلمك ، ومركب صوتي كسيويه » (١) .

الثالث - رجوع إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة يمكن أن تُعالج باستقلال إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة يمتنع فصل بعضها عن بعض ؛ فوزن الكلمة ، مثلًا ، لا يمكن فصله عن جذر الكلمة مع أن كلاً منهما يُقدَّ عنصرًا من عنصري الدلالة الثابتة للكلمة . ويتقيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة ، كما يرجع إلى ورود معاني مركبة لا تركيب في ألفاظها ، كما في حالة أسماء الأفعال التي لا وزن لها ، وليس لها أجزاء صرفية ترجع إليها دلالاتها . إن كل اسم فعل يُقدَّ وحدة لفظية واحدة لا تقبل التجزئة لفظيًا ، وإن تعدَّد دلالة ، كهيئات وشتان اللذين يفيدان الحدث والزمن معًا .

الرابع - رجوع اتخاذهم الكلمة الواحدة الصرفية إلى أنهم أرادوا إيراد الوحدة الصرفية ؛ إذ يلزم اعتماد الكلمة أو مجزئتها وحدة صرفية . وقد اعتمدوا الكلمة وحدة صرفية متى رأوا أن جزء الكلمة لا يُطرَد وحدة صرفية ؛ إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة أجزاء تقابلها في اللفظ دائمًا .

الخامس - عدم صلاحية مفهوم المورفيم ولا منهج التحليل الهرمي (٢) للعربية لكونها لغة اشتقاقية لا إصاقية ؛ ومن ثمَّ لا يُشَلُّ غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز .

تعتمد العربية على القالب لأشتقاق كلماتها دون توظيف اللاصقة (الزيادة الصرفية)

(١) أحرجاني ، التعريفات ، ص ٢٢٣ .

(٢) سوف يرد حديث عن منهج التحليل الهرمي في هذا البحث عند معالجة المنهج الصرفي .

لاشتقاق الكلمات ^(١) فتزد الأفعال والمشتقات عاملة وغير عاملة عن طريق الوزن لا اللاحقة الصرفية ، ويستخدم تصريف الأسماء اللاحقة (العلامة) ، وذلك على ما يظهر من تأمل حالات التثنية وجمع التصحیح ، ويرد بعض من تصريف الأسماء من خلال الوزن كذلك ، كما في جموع التكسير . ويعني ذلك أن لاصقة الاشتقاق لا ترد في العربية مثلما ترد في الإنجليزية التي تجمع بين لاصقة الاشتقاق ولاحقة التصريف مثل وورد -er للاشتقاق (اشتقاق لفظ زال على فاعل الحدث) وورود لاصقة -s للتصريف (بيان لحالة الجمع) ^(٢) .

ويُفسر غياب لاصقة الاشتقاق في العربية عدم حديث اللغويين العرب عن اللواحق ؛ إذ رجع هذا الغياب إلى عدم صلاحية المفهوم للغة العربية التي تتميز بأنها اشتقاقية لا تصريفية . وهذا ما يقرره علم اللغة الحديث من أن مفهوم المورفيم لا يناسب إلا اللغات الإلصاقية ؛ إذ من المنتقد « أن النظرية النحوية الحديثة ، وبخاصة مدرسة لغوي ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian ، التي كانت فيها بدايات التحول التوليدي قد وُجّهت إلى لغات ما يُسمى بالنموذج الإلصاقى agglutinating : تلك اللغات التي يُجبر تصريفها من خلال اللواحق التي يمكن أن تُدخل مع المورفيمات في علاقة واحد إلى واحد » ^(٣) . وقد تساءل بعض اللغويين تشكُّكاً عن مدى صلاحية مفهوم المورفيم والتحليل الهرمي الذي يطرح في إطاره اللغات الإلصاقية ^(٤) .

السادس - اتخاذ الصرف العربي مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة ، ولم يتخذ مصطلح اللواحق ؛ لأنه ليس فيها ما يخرج عن طبيعة التعليم (زيادة العلامة) هذه ؛ إذ ليس منها ما يأتي مثلاً للاشتقاق كما في نموذج اللغات الإلصاقية . ويعني ذلك أن مصطلح العلامة يراعي طبيعتها ولا يمثل مخالفة لما وردت عليه الزوائد

(١) غياب لاصقة الاشتقاق عن اللغة العربية بانتفاء ورود جزء من الكلمة باستثناء العلامة التي لتصريف في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريباً . انظر في كيفية تحديد المورفيمات : A. Hockett, Charles F. (1958) Course in Modern Linguistics. New York: The Macmillan Company, pp. 123 - 124.

(٢) يمكن مراجعة حديث اللغويين عن لواحق الاشتقاق والتصريف الرئيسية في الإنجليزية وعن موقع لواحق التصريف من لواحق الاشتقاق في :

Nasr (1980) "The Major Grammatical Morphemes of English", In The Essentials of Linguistic Science, pp. 67 - 73 & Akmajian [et. al.] (1990) An Introduction to Language and Communication, 3rd edition, Massachusetts Institute of Technology, p.36.

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 96.

(٤) Palmer (1971) Grammar, p. 112.

الصرفية في اللغة العربية ، وأن العلامة كافية في العربية للقيام بالدور المنوط باللاصقة ؛ إذ ترصد زوائد التصريف التي تدخل على كلمات العربية ؛ وليس ثمة زوائد صرفية تخرج عن العلامة .

ولا مشاحة في المصطلح لوقوعه على مدلوله بلا زيادة ولا نقصان .

السابع - تسجيل تحقُّق العلامة في الصرف العربي بوصفه صوراً للعلامة مثلما سُجِّلَتْ تحققات المورفيمات بوصفها المورفيمات لها أو أشكالاً مختلفة منها . ويظهر هذا الأمر من أنهم يذكرون أداة تعريف واحدة مع أنها تتخذ شكلين مختلفين : القمرية التي تنطق فيها اللام ، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها ؛ مما يفيد أنهم لم يخرجوا عن الحس اللغوي الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وأفراده التي يتحقق فيها أو بين الجوهر وبين الشكل كما يفيد بعض النحويين .

الثامن - تفريقهم بين غياب العلامة الذي يمثل علامة وغيابها الذي لا يكون علامة على شيء فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه ؛ لأن ثبوتها يرد مقابلاً لهذا الغياب في حالة الرفع ، وكذلك يرون غياب علامة التأنيث عن الكلمة علامة على التذكير ، ثم يذكرون أن غياب العلامة قد لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السواء ، كما في حديثهم عما يستوي فيه المذكر والمؤنث يقول : « من ذلك قولهم : بعير ناحز ؛ إذا سعل فأشتمد سعاله ، وناقاة ناحز وبعير ضامر وناقاة ضامر »^(١) . وكما في حديثهم عن عدم دخول علامة التأنيث لبعض الصفات ، يقول بعضهم : « اعلم أن ناقاة إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التأنيث كقبيلك : رجل قائم وامرأة قائمة ، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخله هاء التأنيث كقبيلك : امرأة حائض وطالق وطامث وظاهر »^(٢) . وقد ذكروا كل الصفات التي لا تلحقها ناء التأنيث يروي صاحب اللسان عن النحوياني قوله : « ما كان على مفعال فإن كلام العرب والمجتمع عليه بغيرها في المذكر والمؤنث إلا أحرفاً جاءت نواذر قيل فيها بالهاء »^(٣) نحو : رجل معطاء وامرأة معطاء . وهم بذلك

(١) الأتباري ، أبو بكر محمد . كتاب المذكر والمؤنث ، تحقيق د. طارق عبد عون الخناني ، بغداد : مطبعة الخناني ، ط١ ١٩٧٨ م ، ص ١٦٤ .

(٢) السابق ، ص ١٣٩ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مج ٤ ، ص ٥٨٢ ، وانظر في ذلك ، أيضاً ، الجوهري ، الصحاح : ناح اللغة و صحاح العربية ، ج ٦ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ط٢ ١٩٧٩ م ، ص ٢٤٣١ .

لا يُسَجَّلُونَ مجرد غياب العلامة بوصفها مورفيما صرفيًا فحسب ، بل يفرقون بين نوعي غيابها : الدال وغير الدال . مثلما يقرر علم اللغة الحديث الذي يُؤكِّدُ على أن « الفرق بين الصفر واللا شيء هو بدقة مسألة أننا يمكن أن نرى الغياب سمة إيجابية »^(١) . إن تطبيق مفهوم نظام العلامات الذي يقدمه علم اللغة يفيد أن الصفر يكون فرقًا ذا دلالة إذا ما ورد في إطار نظام من العلامات^(٢) وذلك بشرط الأخذ بنظام التقابلات التي قدمها دو سوسير لا مجرد نظام الوحدات الدلالية^(٣) الذي توفَّر عليه بايك Pike .

ومما يلفت النظر بصدده غياب العلامة الدال أو ما يسمى بالمورفيم الصرفي أنه بينما استقبلت اللغويات البنوية مفهوم المورفيم الصرفي بهذه الحفاوة والتكريم ، كما أشرنا سابقًا ، لقي ما يقابله لدينا وهو العلامة السلبية أو غياب العلامة الدال ، وكذلك الاستتار والتقدير في النحو العربي انتقادًا عنيفًا واتهامات غير قليلة ؛ إذ العلامة السلبية في الصرف والاستتار والتقدير في النحو عند كثير من اللغويين العرب المعاصرين ليس إلا نوعًا من الافتراض والتعسف الذي ينبغي أن يدخل منه الدرس اللغوي الحديث . لقد رأى معظم اللغويين أن مفهوم المورفيم الصرفي فنية تسمح بمحدِّ مظنة القواعد الصرفية التي يقدمها مفهوم المورفيم ليصبح مفهوم المورفيم صالحًا لمعالجة الكلمات ذات المورفييمات المتمايزة والكنيمات التي لا تمتاز فيها المورفييمات بعضها عن بعض ، فقررُوا ، بصدده ذلك ، أن على منهج الوحدة - الترتيب IA^(٤) الذي يتبنى في معالجته الصرفية على مفهوم المورفيم أن يعتمد مفهوم المورفيم الصرفي فقد « اقترح بلوخ Bloch في مقال نُقِرَ ومُحكَّم (١٩٤٧)^(٥) أن الحل الأمثل لمنهج الوحدة - الترتيب IA أن تعالج الكلمة الكاملة sank بوصفها رمزًا للعنصر المعجمي sink وحده ، ومن ثمَّ يمكن أن يحقق الزمن الماضي بالصفر zero أو بالمورف الصرفي zero morph في نهاية الكلمة »^(٦) .

(١) Beaugrande (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, Note 3, p. 85.

(٢) Saussure (1959) Course in General Linguistics, pp. 120 - 122.

(٣) Pike, Kenneth (1967) Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior, The Hague: Mouton, p. 345.

(٤) سوف يأتي عرض هذا المنهج ضمن الحديث عن المنهج عند الحديث عن نتائج التحليل الصرفي مع بيان طبيعته المتمثلة في اعتماده في الوصف الصرفي للوحدات الصرفية على بيان الوحدات الصرفية (المورفييمات) وتسلسلها .

(٥) Bloch, J. (1947) "English Verb Inflection," Language, Vol. 23, pp. 399 - 418 & In Joos, no. (ed.) (1958) Readings in Linguistics.

(٦) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, New Horizons in Linguistics, GB: Penguin Books, pp. 99 - 100.

أما اللغويون العرب المعاصرون فلم يروا في العلامة السلبية والاستقرار والتقدير نوعاً من الفنيات التي تتخذ لظرد القواعد على أساس أن شمول القواعد وتغطيتها لأكثر قدر من الموضوع شرط ضروري في أي مجموعة من القواعد تطرح لمعالجة ظاهرة ما ، وقد فاتهم بذلك أن عدم القول بهذه الفنيات يورث الدرس اللغوي العربي اضطراباً وتشوشاً عظيمين .

٢. التركيب :

تتمثل أمماظ تركيب الكلمات في اللغة العربية في ثلاثة أمماظ وهي ترد على النحو التالي :

أ - تركيب بالعلامات :

يظهر ذلك في كلمة مثل : « الطالبان » تُركبت من مجموعة من العلامات الصرفية ، وهي عبارة عن أداة التعريف « أل » وتاء التانيث وألف ونون انتثية أضيفت على جذع الكلمة ، وهو لفظ « طالب » . ويرد هذا النمط من التركيب الصرفي في العربية في أكثر حالات تصريف الأسماء الذي يكون بالتانيث والتثنية وجمعي التصحيح والنسب .

ب - تركيب بالعمليات (بالتصريف) :

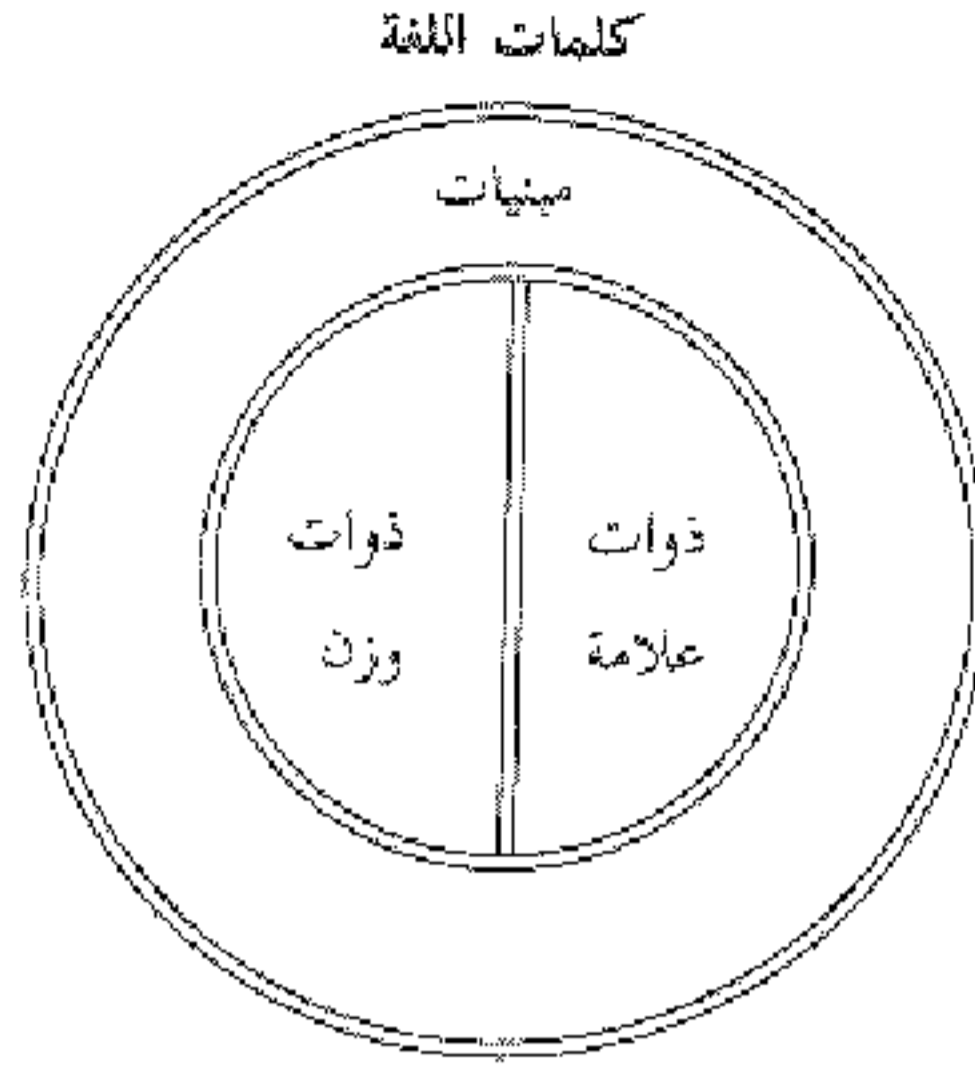
يظهر تركيب الكلمات صرفياً بالعمليات في كلمة مثل : « قاض » إذ وردت فيها جملة من العمليات الأولى الزيادة ، وتمثلت في زيادة الألف ثانية ، والثانية إعادة تحريك أصول الكلمة ، وتمثلت في فتحة للفاء وكسرة العين ، والعملية الثالثة هي الحذف ، وتمثلت في حذف لام الكلمة .

ويرد هذا التركيب في اللغة العربية مع المشتقات بالإضافة إلى بعض حالات تصريف الأسماء وهي جمع التكسير والتصغير .

ج - تركيب مطلق غير قياسي :

يظهر تركيب الكلمات بشكل مطلق في كلمة مثل أنا التي تتحول إلى نحن ، فلا نجد سلوكاً محدداً لتركيب أي منهما .

ويمكن أن يستفاد من إخراجهم لنسبتيات من الصرف ، وجعلها على محيط دائرة صرف ، وجعلهم في قلب دائرة الصرف الكلم ذوات العلامات أو ذوات الأوزان أن تصورهم للتركيب الصرفي لغوية يرد على النحو التالي :



(رسم ١)

يعني هذا المخطط أن التركيب الصرفي للعربية قد جاء كما تفيد النظرية الصرفية العربية على صور متعددة حيث ورد :

- التركيب الصرفي السماعي :

وهو ما يعكسه فصلهم للمبنيات والألفاظ غير المتصرفة وإخراجها من الصرف العربي . وموضع هذا من الصرف هامش الدائرة الصرفية ، أو خارج دائرة الصرف القياسي الذي يرد وفق قانون معين يمكن القياس عليه .

- التركيب الصرفي القياسي :

وهو ذلك التركيب الصرفي الذي تم ضبط قواعده وجاء مطبقاً .

٢ - العمليات الصرفية

ترد جملة من التغييرات الصرفية التي يلزم المدرس التصرفي رصدها وبيان قواعدها وذلك من خلال مناهج التحليل المناسبة لرصدها ، ويلزمنا أن نرصد هذه التغييرات قبل الحديث لاحقاً عن مناهج تحليلها .

يذكر بعضهم أنماط التغيير الصرفي ، يقول عن حد الصرف : « تغيير حروف الكلمة الأصول بزيادة أو نقصان أو إبدال للمعاني المطلوبة منها »^(١) . ويقول ثان : « إنما شئني

(١) العكري ، اللباب ، ج ٢ ، ص ٢١٩ .

تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة ، وتخصّصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير ، وهو ينقسم خمسة أقسام زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون وإدغام وله حد يعرف به ^(١) . ويعرض بعضهم للتغيرات التي تتم في الاشتقاق ، يقول : « المشتق إما بزيادة حرف أو حركة أو حركة وحرف وإما بنقصان حرف أو حركة أو حركة وحرف . فهذه ستة مع أفراد الزيادة وأفراد النقصان ، ثم ينضم إليها زيادة حرف مع نقصان حركة » ^(٢) .

ويشير آخر إلى اجتماع أكثر من تغيير في الكلمة الواحدة ، يقول : « خطاياكم هو جمع خطيئة ، وأصله عند الخليل خطائي؛ بهمزتين الأولى منهما مكسورة ، وهي المنقلبة عن الياء الزائدة في خطيئة ، فهو مثل صحيفة وصحائف ، فاستثقل الجمع بين الهمزتين ، فنقلوا الهمزة الأولى إلى موضع الثانية ، فصار وزنه فعالي ، وإنما فعلوا ذلك لتصيير المكسورة طرفًا ، فتقلب ياء ، فتصير فعالي ، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحة ، فانتقلت الياء بعدها ألفًا ، كما قالوا في ياء لهفي ويا أسفي ، فصارت الهمزة بين ألفين ، فأبدل منها ياء ؛ لأن الهمزة قريبة من الألف ، فاستكرهوا اجتماع ثلاث ألفات ، فخطايا فعالي ، ففيها على هذا خمس تغييرات تقدم اللام عن موضعها وإبدال الكسرة فتحة ، وإبدال الهمزة الأخيرة ياء ، ثم إبدالها ألفًا ، ثم إبدال الهمزة التي هي لام ياء . وقال سيويه : أصلها خطائي كقول الخليل إلا أنه أبدل الهمزة الثانية ياء لأنكسار ما قبلها ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، فانتقلت الياء ألفًا ، ثم أبدل الهمزة ياء ، فلا تحويل على مذهبه ؛ وقال القراء : الواحدة خطيئة بتخفيف الهمزة والإدغام ، فهو مثل : مطية ومطايا ^(٣) .

إن المراد بلفظ العملية الصرفية أو التغيير الصرفي تلك العمليات الصرفية التي تقوم في مختلف أنواع الكلمات ، وهي بحسب ما يرد في التركيب الصرفي العربي على النحو التالي :

- عمليات تتولّد منها أقسام الكلم المختلفة رئيسية أو فرعية ، كما في حالة الاشتقاق الذي يولد الأفعال والمشتقات المختلفة .

- عمليات تتعدّد بها صورة الكلمة ، كما في حالة التصريفات التي تنتقل به الكلمة

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٣ ، ص ٢٣١ .

(٢) ابن مالك ، مسألة في الاشتقاق ، تقديم وتحقيق محمد وجيه تكريتي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة ١٤ (١٩٩٠) ، عدد ٣٨ ، ص ١٢٧ .

(٣) العسكري ، النيبان في إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٣٨ .

من وجه التذكير إلى وجه التأنيث ومن وجه الإفراد إلى وجه التثنية أو الجمع ... إلخ .
- عمليات تتكثفُ بها الكلمات صرفيًا ، كما في حالة الإعلال والإبدال ونحوهما .
وهي ما يمكن تسميتها بالتغيرات الفونولوجية الصرفية .

- عمليات تَطَوَّرُ بها الكلمة فَتَتَغَيَّرُ صورتها ، وذلك كما في نماذج التطور التاريخي للكلمات ، وليس ثمة معالجة شاملة لها في الدرس اللغوي العربي إلا ما نجده في كتب لحن العامة . وسبب إهمال اللغويين العرب لهذه التغيرات الطبيعية المعيارية لدراساتهم ودراساتهم لستوى العربية الفصحى صيانة له من اللحن ؛ فلم يكن من المطلوب لديهم بحسب نظرهم عناية منهم باللحن .

وبيان هذه التغيرات الصرفية المختلفة كما يلي :

١ - تغيرات تقوم في المبيات ، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحوها ، وهي تغيرات لا يُرْصَدُ لها طريق صرفي معين تسلكه ، ولا قانون تخضع له ، فليس ثمة علاقة تغير صرفي قياسي بين أنا ونحن أو هو وهما وهم ... إلخ .

٢ - تغيرات بزيادة علامة ، وذلك كما في التأنيث والتثنية وجمعي التصحيح ونحوها ؛ إذ يكون المؤنث والمثنى وجمعا التصحيح بزيادة علامة للنوع أو العدد على الأصل ، نحو طالب - طالبة ، وفاهم - فاهمان - فاهمون ، وفاضلة - فاضلات .

٣ - تغيرات لهجية أو تاريخية ، كالقلب المكاني ، نحو : أيس وجيد وناء ونحوها .

٤ - تغيرات بالحذف ، وهي تتمثل في سقوط حروف المفردات عند تصريفها ؛ كسقوط الألف من كتاب عند جمعه .

٥ - تغيرات التعويض وهي تابعة لتغيير الحذف حيث يعرض في بعض الحالات عن الحرف المحذوف ، كما في المصدر عِدَّة الذي سقط منه فاءه وعروض عنها بالياء ، وكما في المصدر الأجوف غير الثلاثي إذا لزمته ألف في مصدره ، إذ لا يُجْمَعُ بين ألفين فتحذف عينه ، ويعرض عنها بياء ، نحو : إقالة واستقامة .

٦ - تغيرات بالتضعيف مثل فَهْمٌ وَفَهْمٌ وَالْحَمْرُ وَنَحْوُهَا .

٧ - تغيرات النقل^(١) أو إعادة انطبعت وفق باب آخر ، وهي أن ينقل الفعل من باب

(١) يراد بتغيرات النقل ما تنتقل به الكلمة من وزن إلى آخر ، كما في انتقال فَعِهَ إلى فَعَّه وفقه لإعادة صيرورة الفتحة ملكة أقرب إلى السجبة مع ضم العين ، وزيادة معنى المغالبة مع الفتح . ولا يراد في هذا السياق نقل الكلمة بوزنها المخصوص من دلالة صرفية إلى أخرى ، كالنقل من المصادر والأفعال والمشتقات وغيرها إلى العملية كما في : محمد ومحمود ونحو ذلك ، كما لا يراد به في هذا السياق النقل الخاص بنقل الحركة في الإعلال .

إلى آخر لإفادة الدلالة التي لهذا الباب الذي نقل إليه الفعل ، يقول الصرفيون العرب عن ذلك في باب فَعَلٌ يَفْعُلُ : « وما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ... وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلَبَ وخصم وكزم فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب » (١) .

٨ - تغييرات الزيادة ، وهي واسعة جداً وتصاحبها في أغلب الحالات تغييرات أخرى كإعادة الضبط . ولا تستطيع عدد الزيادة من باب العلامات الصرفية لعدم انضباط الزيادة بشكل قياسي ، وعدم اقتصار التغيير الصرفي على هذه الزيادة .

(١) لورضي : شرح الشافية ، ج ١ : ص ٧٠ .

المبحث الثاني : الأنظمة الصرفية

يلزمنا في بياننا لظاهرة التعدد التي تعد الظاهرة الصرفية العامة أن نُخدِّد الأنظمة المختلفة التي تشمل عليها هذه الظاهرة إتماماً لهذا البيان ، وتمهيداً لدراسة النماذج التي قدمتها النظرية الصرفية في معالجتها لهذه الظاهرة على اختلاف الأنظمة التي تشمل عليها ؛ فقد عالج اللغويون العرب ظاهرة التعدد في العربية من خلال نظرية صرفية شاملة عُرفَتْ في درسا اللغوي ، كما أشرنا من قبل ، بنظرية الأصالة والفرعية ، واشتملت على نموذج أساسي ، ونماذج أخرى تكملية للنموذج الأساسي ، أو بديلة عنه . وقد كان السبب في تعدد النماذج التي اشتملت عليها نظرية الأصالة والفرعية وجود أنظمة مختلفة لظاهرة التعدد التي تنكفل بها هذه النظرية .

وإذا وَفَّقْنَا مع تصوُّر الصرفيين العرب لأنظمة التعدد في العربية وجدناهم يصرحون بسوعين من الأنظمة ، هما نظاما الاشتقاق والتصريف ؛ إذ الاشتقاق يُؤلِّد تعدداً في الصيغ بأن يُؤجِّد مثلاً صيغاً للأفعال والمشتقات في مقابلة صيغة المصدر ، كما أن التصريف يُوجِّد ، مثلاً ، صيغاً للمثنى والجمع في مقابلة المفرد .

وقد نُصِّروا على علاقة الاشتقاق والتصريف بالأصل والفرع ، يحكي بعضهم عن علاقة الاشتقاق بالأصل والفرع ، يقول : « وقد قال الرماني ، الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق » (١) . كما لا يخفى نُصِّمهم على أن صور التصريف المختلفة فرع أصولها ، يقول بعضهم عن صورة التأنيث : « هذا باب التأنيث لما كان التأنيث فرع التذكير احتياج لعلامة » (٢) . ويقول بعضهم عن الجمع : « فإن قيل أولئست تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع ، وأن الجمع فرع على الواحد ، فكيف جاز للأصل ، وهو عطفاء ، أن يبنى على الفرع ، وهو عطاء ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء من قوله إن الفعل الماضي إنما يبنى على الفتح لأنه حمل على ألف التثنية ؟ » (٣) .

والحقيقة أن الاشتقاق والتصريف يرجعان إلى نظام واحد للتعدد ؛ إذ كلاهما يُشكِّلُ تعدداً بين وحدات لغوية متقابلة ؛ فالتعدد في الاشتقاق لوجود مصدر بإزاء فعل أو مشتق عام ، والتعدد في التصريف لوجود مفرد بإزاء مثنى أو جمع . والحقيقة أننا في هذا

(١) العكبري ، غلباب ، ج ٦ ، ص ٢١٤ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ٤ ، ص ٢٨٦ .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٩٤ .

العمل نريد أن نثبت التعدد بثلاث صور تَمَثَّلُ في التقابل الذي يرد في الاشتقاق ، والتصريف ، والتفرع الذي يُجْعَلُ لِوَحْدَةٍ واحدة ، وليس لوحدتين مختلفتين ، أكثر من صورة فرعية لها ، والتشابه الذي يجمع بين أكثر من وحدة لأشراك بينها في أمر أو حكم . إتينا لا نريد مجرد هذين الأمرين البارزين في الأصالة والفرعية ، وإنما أن نقف مع كل صور التعدد الصرفي : بصفة خاصة ، لنستنبط الأنظمة الثلاثة التي تحكمه .

إن مراجعة صنيع اللغويين العرب لظاهرة التعدد ، بصفة عامة ، يعكس أنظمة لغوية لها أكثر من مجرد الاشتقاق والتصريف المذكورين ، لظاهرة التعدد ليست من قبيل واحد ، ولا يحكمها نظام مفرد ، كما لا تقتصر على الاشتقاق والتصريف ، وهذا ما تظهره معالجتهم لها من خلال الأصالة والفرعية التي تقابل التعدد ؛ إذ يعالجون تحت التعدد ما يلي :

١ - الصور المتعددة للوحدة الواحدة .

٢ - تعدد الوحدات ، كالمفرد والنثية والجمع التي يجمعونها معاً فيقوم التعدد ، وكالتأنيث والتذكير اللذين يجمعونهما معاً كذلك .

٣ - تعدد أدوات الباب الواحد ؛ إذ يرد في الباب الواحد عدد من الأدوات يجعلون إحداها أم الباب بتعبير اللغويين العرب .

وتلزم الإشارة إلى أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر التعدد هو النوع الأول ، وهو ورود أكثر من صورة لوحدية لغوية معينة ، وهو الأمر الذي يمثل التعدد الحقيقي والمادي في اللغة الذي يرد بسبب وجود صور متعددة لبعض الوحدات . أما أن ينظر إلى الوحدات اللغوية المختلفة تماماً فتجعل من قبيل التعدد ، فهو ، في الحقيقة ، أمر ليس بوضوح النوع الأول ، أو هو بحاجة إلى صرف النظر عن تعدد صور الوحدة الواحدة إلى نوع آخر من التعدد ، وكذلك النوع الثالث من التعدد يحتاج إلى زاوية نظر جديدة ؛ إذ أدوات الباب ليست فروغاً لأداة واحدة واحدة مثلما تكون صور الوحدة الواحدة .

إن نظرية الأصالة والفرعية في التراث العربي تعكس أنظمة التعدد ، فستستخدم مصطلح فرع الذي يقابل مصطلح أصل في حالة الصور المتعددة للوحدة الواحدة ، وفي حالة التقابل بين وحدتين مستقلتين ؛ إذ يجمعون هذه الوحدات المتقابلة معاً ؛ فيقوم التعدد بها ، وفي حالة تشابه بعض الوحدات اللغوية ؛ إذ يجمعون الوحدات المتشابهة ، فيقوم التعدد بذلك .

إن نظرية الأصالة والفرعية في التراث العربي تعالج :

- التفرع الذي يتحقق في الصور المختلفة للصوت الواحد ، كصور النون المختلفة وفقاً

للإظهار والإحفاء والإدغام والقلب ، وكالتعدد الذي يوجد في نحو : « الشين - الشين التي كالجيم » وفي نحو : « الصاد - الصاد التي كالزاي » .

يقول ابن جني عن أصوات العربية : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تنفرع عنها ... وهذه الستة حسنة يُؤخذُ بها في القرآن وفصح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفيفة ، والهمزة الخفيفة ، وألف التفخيم ، وألف الإمالة ، والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف وهي فروع غير مستحسنة ولا يُؤخذُ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين ، والصاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والطاء التي كالتاء ، والياء التي كاليم » (١)

- التقابل الذي يتحقق في التعدد الموجود في نحو : « فاهم - فاهمان وفاهمون » وفي نحو : « فاهم - فاهمة » ، أي تعالج أصالة المفرد وفرعية كل من المثني والجمع عليه ، وأصالة المذكر وفرعية المؤنث .

ولا يخفى أن هذا التعدد يرد بملاحظة اشتراك الصيغتين في جزء منهما ، وافتراقهما في آخر ، إذ يتفق فاهم ، مثلاً ، مع كل من فاهمان وفاهمون في الجذع « فاهم » ، ويختلف عنهما بتخلف الوبادتين الواردتين فيهما ، وهما علامتا التثنية والجمع ، إذ ورد أولها بدون أية زيادة لتعدد مطلقاً .

- التشابه الذي يتحقق في التعدد الموجود في نحو الأدوات التي ترفع الاسم « كان وأخواتها » ، والأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر « إن وأخواتها » ؛ إذ اجتمعت على كل حكم من الحكمين المشار إليهما أكثر من أداة كما هو مقرر .

وفيما يلي بيان الأنظمة اللغوية الثلاثة التي ترد عليها ظاهرة التعدد في اللغة :

١ - تعدد صيغ الوحدة لا الوحدة نفسها :

يُمثَّلُ هذا النوع تعدداً لصور الوحدات ، لا تعدداً للوحدات نفسها ، وهو يُمثَّلُ :

أ - تعدد الفروع : (ينتج فروع وحدة واحدة) :

يُمثَّلُ تعدد صيغ الوحدة الواحدة صورة من صور التعدد اللغوي ، وهي تتمثل في وجود « صيغ متعددة تجمعها وحدة واحدة » ؛ فهي فروع للوحدة اللغوية ، ومن ثمَّ

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٤٦ .

يسميه البحث تعدد التفرع ، ويكون ذلك في التَّحَقُّقَات المختلفة التي ترد عليها الوحدة اللغوية الواحدة نحو :

- علامة الرفع التي تتحقق في أكثر من صورة تتمثل ، كما هو مقرر ، في الضمة والواو والألف وثبوت النون .

- صور النون المختلفة التي ينتجها كل من الإظهار والإخفاء والإدغام والقلب .

- ورود تاء الأفعال تاء مرة ، ودالاً أخرى ، وطاء ثالثة ... إلخ .

- ورود الفعل الواحد على أكثر من صورة بالواو والألف والياء والهمزة ، مثلاً ، كما في إعلال فعل القول الذي ترد عينه بهذه الأصوات الأربعة ، وذلك كما يتضح من تصاريفه المختلفة التالية : « يقول وقال وقيل وقائل » .

ويعني ذلك أن اللغويين يجمعون تحت الوحدة الواحدة مجموعة الصيغ المختلفة التي يمكن أن ترتد إلى هذه الوحدة . وهي ، في الحقيقة ، تُمثِّلُ فروع الوحدة الواحدة ، وهي تُثَبِّتُ كذلك تعدد صور فحسب ، أي لا يرد التعدد في أصل الوحدات ، بل تبقى الوحدة معاً واحدة .

والحقيقة أن هذا الجانب من ظاهرة التعدد ذو صلة بخصيصة الاقتصاد التي ينبغي أن تتوفر في اللغة ؛ وذلك حين تستخدم اللغة أكثر من صورة للوحدة الواحدة دون أن يكون بينها فرق دلالي يُقَصِّدُ إليه ؛ إذ يُذْهِبُ ذلك ، إن لم يتم تفسيره على نحو ما ، بأمر الاقتصاد على ما سيتم بيانه في تفصيل هذا العمل .

وتفسر نظرية الأصالة والفرعية في مثل هذا النوع تعدد الصور مع اتفاق الوحدة دلالة ووظيفة . كما يفسر الدرس اللغوي القريب هذا التعدد من خلال التفريق بين كل من الفونيم phoneme والألوفون allophone أو بين المورفيم morpheme والألومورف allomorph ونحو ذلك مما سيُوضَّحُ البحث في بيانه لطرق معالجة التعدد في النظرية اللغوية الغربية .

٢ - تعدد الوحدات نفسها لا صورها (ينتج تقابلاً أو تشابهاً) ،

يُثَبِّتُ تعدد الوحدات نفسها صورة أخرى من صور التعدد في اللفظة ، وهو يشمل على صورتين فرعيتين ، وهما :

ب - تعدد التقابل (ينتج فروع علاقة)

يُثَبِّتُ تعدد التقابل في وجود « وحدات مختلفة تجمعها علاقة واحدة » ، كأن تقابل

صيغ على طرفي علاقة الاشتقاق أو التصريف ، مثل : ورود المصدر أصلاً يقابله على طرف الاشتقاق الآخر الفعل ، ومثل : ورود المفرد أصلاً يقابله على الطرف الآخر من علاقة التصريف المثني والجمع . وكأن الفروع هنا فروع للعلاقة أحدها أصل ، والباقي فروع مقابلة لهذا الأصل ، وليست الفروع في هذه الحالة فروعاً لوحدة ، كما في النون التي ترد على فروع مختلفة من إظهار إلى إخفاء إلى إدغام إلى قلب ، كما سبقت الإشارة إليه . ولا يقوم التعدد هنا ب ورود صيغ مختلفة للموحدة الواحدة ، كما في النوع الأول السابق ، وإنما يرد التعدد في الوحدات نفسها ، إذ ترد الوحدات متعددة ، ويكون ذلك في الوحدات التي أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق ، كالفعل والمشتقات ؛ إذ يعد الأول أصلاً للثاني الذي يُعَدُّ فرعاً عليه ، أو في الوحدات التي يمثل بعضها حالة صرفية لبعض ، أي الوحدات التي تجمعها علاقة تصريف ، كالمفرد والمثنى والجمع ، إذ يُعَدُّ المفرد أصلاً ، على حين يعد الأخيران فرعين عليه ، وكالمذكر والمؤنث ، إذ يُعَدُّ الثاني فرعاً على الأول . ويعني هذا أن دراسة اللغويين للمصدر والفعل وجمعهما معا على طرفي علاقة الاشتقاق يراد به بيان ما بينهما من علاقة أخذ بالاشتقاق كالتالي بين : « كتابة - كُتِبَ » ، كما يُبيِّنُ جمع اللغويين للمثنى والجمع مع المفرد معا ، والحديث عن تعدد هذه الحالات الثلاث للوحدة الواحدة بيان علاقة التصريف التي تقوم بينها والتي تظهر بين « فاهم - فاهمة » أو بين « فاهم - فاهمان - فاهمون » .

ويتصل بهذا النوع من التعدد (التقابل بين طرفي علاقة صرفية ما كعلاقة الاشتقاق) ما يناقشه اللغويون العرب من مفهوم الأصل الافتراضي الذي يكون في الإحلال والإبدال والإدغام ، مثلاً .

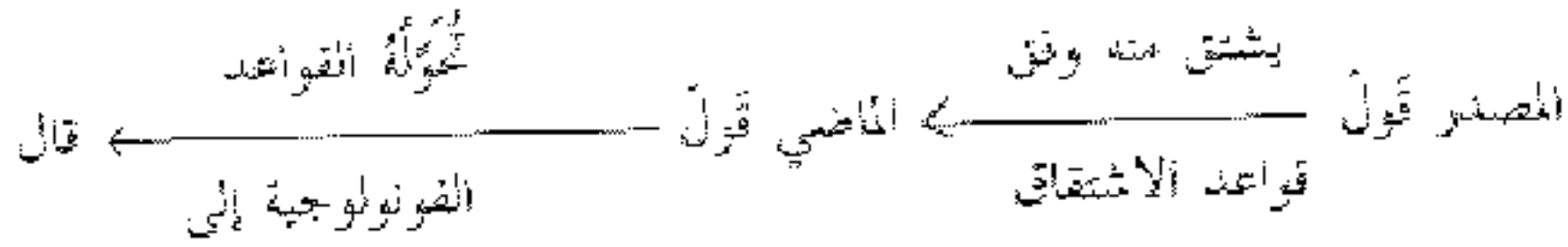
ويبيِّنُ ذلك في الحقيقة ، من وجود علاقتين أو عمليتين :

- إحداهما صرفية يقف على طرفيها المتقابلين المصدر « قَوْلٌ » أصلاً ، والصورة الافتراضية التي تقضي بها قواعد الاشتقاق للفعل الماضي الجرد الثلاثي ، وهي صورة « قَوْلٌ » .
- الثانية فونولوجية يقف على طرفيها المتقابلين صورة « قَوْلٌ » أصلاً مفترضاً أنتجته قواعد الاشتقاق وصورة « قال » المستخدمة في واقع العربية .

ويعني ذلك أن لدينا علاقتين فقط وثلاث صور ؛ إذ تعد صورة « قَوْلٌ » الطرف الثاني لعلاقة قواعد الاشتقاق الصرفية ، كما تعد صورة الأصل الافتراضي للعلاقة الفونولوجية التي ينتج منها الصورة الواردة في الاستعمال أي أن صورة « قَوْلٌ » قد تكررت في العلاقتين ، أو بتعبير آخر كان الحد الأوسط بين ما يشق منه « قال » وبين

« قال » نفسه .

ويمكن تصوير العلاقة بين هذه الثلاثية بالرسم التالي :



رسم ٢

على أية حال ، يعني تعدد التقابل أن اللغويين لا يقتصرون على جمع الصورة المختلفة للوحدة الواحدة ، وإنما يجمعون ، كما في هذه الحالة ، الوحدات اللغوية التي تجتمعها علاقة لغوية ما كالصريف أو الاشتقاق ، كما ذكر البحث آنفاً ، ولا يرون انفصالها أو استقلالها بعضها عن بعض تمامًا ، وإنما ينطلقون من تصور يقضي برجوع بعض الوحدات إلى بعض ويجعل بعضها صورًا لبعض .

يقرر بعض النحاة الفرق بين الصيغ الأصول والصيغ الفروع ، يقول : « أما حد الاشتقاق : فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني ، وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل بدور في تصاريفه على الأصل ؛ فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ، وتزم منه التعرض للفرع والأصل ، وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية ، والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضعا أوليا ، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال في ذلك الضرب ، مثلا ، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضَرِبَ يَضْرِبُ وضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ ففيها حروف الأصل ، وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزمت من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر » (١) .

ويعني النص السابق أيضًا أن سبب جعل بعض الوحدات فروعًا لبعض دورانها في تصاريف واحدة ، والاتفاق في المادة مع اقتصار الاختلاف على بعض التغييرات ... إلى آخر الأسباب التي يذكرها اللغويون العرب في الأصالة والفرعية .

وسوف يناقش البحث فيما بعد الأسس التي يتم عليها تصنيف الوحدات اللغوية إلى أصول وفروع .

(١) العكبري : المسائل الخلافية ، ج ١ ، ص ٧٤ .

وتفيد نظرية الأصالة والفرعية في مثل هذا النوع إثبات العلاقة التي بين الكلمات المختلفة . كما يترجم القول بالتعدد اللغوي في مثل هذه الحالة بسبب ملاحظة العلاقة التي بين هذه الوحدات ، أو افتراض كون الوحدات اللغوية المختلفة فروغاً على بعض ، بمعنى أن بعضها مأخوذ من بعض . ولا يخفى أن عدم جعل بعض الوحدات صوراً أو فروغاً لبعض ينفي القول بالتعدد ، إذ ستجعل كل وحدة رأساً بنفسها .

ويتضح هذا النوع من التعدد ، أيضاً ، في حديث اللغويين الغربيين في نظرية التعليم Markedness ؛ إذ ينصّون على أن التعليم يرد حيث ترد الزوجية ، أي حيث يرد فردان متقابلان أو أكثر ؛ إذ يمثّلان زوجين متقابلين أو أفراداً متقابلين ، يقول اللغويون عن ذلك : « الفكرة البديهية التي وراء مفهوم التعليم Markedness في علم اللغة هي أنه حيثما كان لدينا تقابل بين فردين أو أكثر (مثل التام perfective ، في مقابل غير التام imperfective) ، فإن الحالة - غالباً - هي أن يُشعر بأن فرداً من الفردين المتقابلين معتاد بشكل أكثر من الآخر أو أكثر طبيعية منه أو أقل تخصيصاً منه (أو أنه ، باصطلاح التعليم ، غير مُعلّم وما سواه مُعلّم) » (١) .

ويمكن التماس ما تعالجه نظرية التعليم Markedness Theory في نصوصهم التي تعني أنهم يعالجون أكثر ما يعالجه التراث العربي تحت الأصالة والفرعية ، يقول بعضهم : « يقال للصيغ الأساسية للأسماء والأفعال وكلمات أخرى يمكن أن تكون متصرفة : إنها صيغ غير مُعلّمة (مثل : look ينظر ، و table منضدة ، و nice لطيف) ، على حين يقال للصيغ المتصرفة منها ، (مثل : looked نظر ، و looks ينظر ، و tables منضدات ، و nicer ألطف) إنها صيغ معلّمة للمضي والجمعية وصيغة التفضيل وهلم جرا . بالمثل صيغة المبني للمعلوم صيغة غير مُعلّمة وصيغة المبني للمجهول صيغة مُعلّمة » (٢) . ويعني هذا أن التعدد الذي تعالجه هذه النظرية هو التقابل بين الصيغ والتراكيب المتقابلة نحو look في مقابل looked ، و looks ، ونحو table في مقابل tables ، ونحو nice في مقابل nicer .

ب - تعدد التشابه (ينتج فروغ باب أو حكم) :

يجمع اللغويون الوحدات التي تشترك في عمل واحد مقاً ، ولكنهم لا يجعلون بعضها فروغاً على بعض ، وإنما يجعلونها وحدات متوازية ، أو بتعبيرهم يجعلونها

(١) Comrie, Bernard (1976) Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems, Cambridge: Cambridge University Press, p. 111.

(٢) Chalker & Edmund (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 235

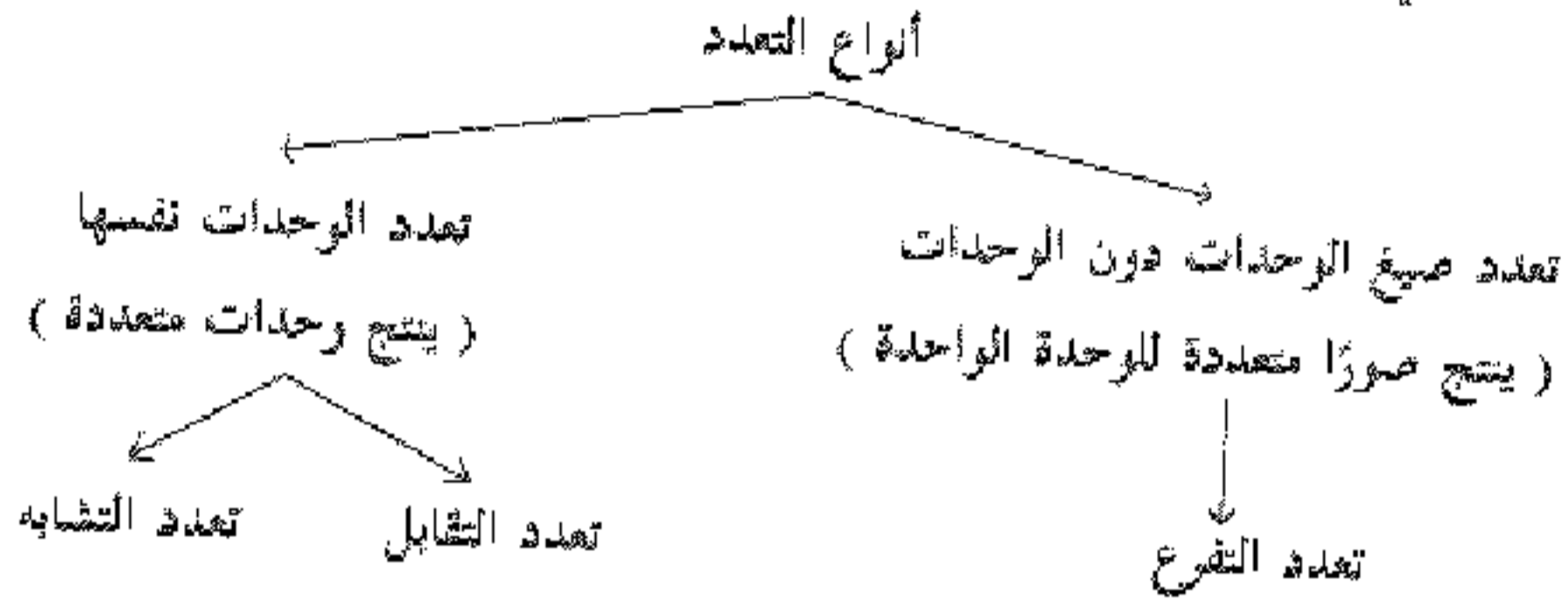
أحوال ، أي سواء في الحكم . لاحظ : مثلاً ، تسميتهم للأدوات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر « كان وأخواتها » ، وتسميتهم للأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر « إن وأخواتها » . وهم لا يفرقون بين هذه الوحدات المختلفة إلا بتمييز رأس الباب بتسميته أم الباب إشارة لما له من بعض تميز في الأحكام يتقدم بها على غيره ، كما لو كان أصل الباب . يقول بعضهم في كان وأخواتها : « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خبرها ، وهي ... كان ، وهي أم الباب وأمسى وأصبح وأضحى وظل ويات وصار ونيس ... » (١) . ويربط ابن هشام بين أم الباب والأصالة في حديثه عن أم الباب في نواصب المضارع وما تختص به نتيجة كونها أم الياب : « الناصب الرابع أن ، وهي أم الياب ... ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب ، فلا تعمل إلا ظاهرة » (٢) . والحقيقة أن تعبير أم الباب يشير إلى شيء قريب من الأصل دون أن يكون هو الأصل بعينه ، فهم لا يجعلونها أصلاً للباب ، ولا يجعلون ما دونها فروغاً ؛ إذ ليست هذه الوحدات مأخوذة بعضها عن بعض ، وكل ما شابهت فيه الأصل فقط بعض تميز في الحكم ، كما سبقت الإشارة إليه .

كما أن هناك مفهوماً آخر ذا صلة بالفرع ، وهو مفهوم النائب ؛ فهم يقولون بأن الكسرة نائبة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم ، كما يقولون بأن الفتحة نائبة عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف غير المحلى بال أو المضاف ، وهم لا يجعلونها فرعاً صريحاً ، والفرق بين الفرع والنائب هو أن النائب يسبق له استخدام قبل النيابة ، فلا يخفى أن الكسرة ترد علامة على الجر بالإضافة إلى استخدامها الظاهري ، والذي يمثل في ورودها علامة على النصب في جمع المؤنث السالم . وكذلك الأمر في الفتحة ؛ إذ يسبق لها استخدام أصلي ، وهو كونها علامة على النصب قبل استخدامها علامة على الجر في الممنوع من الصرف غير المحلى ولا المضاف . ويعني ذلك أن النائب يرد بالأصالة عن نفسه قبل وروده بالنيابة عن غيره ، أما الفرع فلا يسبق له استخدام مخالف لاستخدامه فرعاً على علامة أصلية . لاحظ أن الياء التي ترد علامة على النصب والجر في المنى وجمع المذكور السالم لا ترد علامة على حالة إعرابية أصيلة .

(١) ابن مالك ، أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : الشركة المتحدة ، ط ١١٣٨٣ هـ ، ص ٦١ .

صغيرة القول أن التماس التعدد لا يقتصر على التفرع أو وجود صور متعددة لوحدية واحدة أو تركيب مفرد على ما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى ؛ إذ إن التعدد يتحقق في اللغة ، كما يرصده اللغويون ، من خلال التفرع أو وجود صور مختلفة للوحدة ، ومن خلال تقابل الوحدات بعضها لبعض ، والتشابه الذي يقوم بين بعضها البعض ، أو بتعبير آخر من خلال فروع الوحدة الواحدة ، وفروع العلاقة الواحدة ، وفروع الباب الواحد . ويمكن تصوير أنواع العلاقة بين صور التعدد المختلفة التي تعالجها النظرية اللغوية في التراث العربي على النحو التالي :



(رسم ٣)

النظريّة اللغويّة

في الشّراب العربيّ

الفصل الرابع

النظرية الصرفية ومناهجها للتحليل

ويشتمل على مدخل ومبحثين :

المبحث الأول : النظرية الصرفية .

المبحث الثاني : مناهجها للتحليل .

النظرية
الصرفية
ومناهجها لتحليل

مدخل

إن البحث عن نظرية لغوية صرفية تعالج التركيب الصرفي في المقام الأول وتختلف عن النظرية النحوية يرجع إلى تسليمنا بضرورة أن تكون للصرف نظريته الخاصة به التي يلزم أن تختلف عن نظرية النحو العامة ، لأن موضوع الدراسة أو الظاهرة التي يتناولها العُلَمَانُ جِدُّ مختلفة ؛ إذ يقوم النحو على دراسة التركيب النحوي المتمثل في الجمل فضلاً عن النص الذي يُصَلِّح عن دراسة تركيب الجملة ، ويُجَبِّلُ فرعاً مستقلاً على حين يقوم الصرف على دراسة تركيب الكلمة .

ولا يخفى غياب الدراسات المعاصرة العربية التي تعالج مسألة التنظير في الدرس الصرفي ، أو حتى تعرض للنظرية الصرفية ، كما يقدمها الدرس الغربي ، ومن ثمَّ كان على هذا العمل أن يتلمس التنظير الصرفي في تراثنا ، وأن يقارن بينه وبين التنظير الصرفي في الدرس الغربي حتى تتضح معالمه في ضوء مقابله .

والحقيقة أن المقارنة بين المدرسين اللغويين التراثي العربي والغربي المعاصر تُثَلِّقُ نَفْسَهُ جَدَلٌ شديد بين اللغويين الذين يأخذون مواقف متقابلين . يقرر بعض اللغويين التشابه بين هذين المدرسين اللغويين من خلال بعض المفاهيم التي تتصل بالدرس الصرفي ، وتعالج ظاهرة التعدد كمفهوم الأصل والفرع ونظرية العلامة ، يقول : « إن أساس المفاهيم في الأصول النحوية الخاصة بالأصل والفرع وأساس مفهوم نظرية التعليم *Markedness* Theory شيء واحد في الحقيقة »^(١) على حين يرى بعضهم بخصوص المسألة نفسها « أنه لا يوجد تشابهات بين نظرية العلامة والأصل والفرع »^(٢) . وقد ناقش بعضهم الجوانب التي تمنع القول بالتشابه كما فعل فرستيج *Versteegh* في ترجمته لإيضاح العلل النحوية أو كما يطلق عليه اسم نظرية الرجاعي اللغوية^(٣) .

(١) Owens, Jonathan (2003) "Western Approaches to the Arabic Linguistic Tradition: a Critical Survey", p. 1.

(٢) Suleiman, Yasir (1999) The Arabic Grammatical Tradition: a Study in Tachil, Edinburgh: Edinburgh University Press, p. 27.

(٣) Versteegh, Kees (1995) The Explanation of Linguistic Causes, *AzZağgāgi's Theory of Grammar*: pp. 237 - 8.

والحقيقة أن ربط مفاهيم التعدد في التراث العربي بمفاهيم التعدد في الدرس اللغوي المعاصر يبرز على نحو كبير في الربط بين المفاهيم التي تطرحها نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي ، وتلك المفاهيم التي تطرحها نظرية التعليم *Markedness Theory* في الدرس اللغوي الحديث . وسوف يتضح من خلال هذا البحث أن كثيراً من المفاهيم اللغوية التي قدمها تراثنا في إطار ما عُرفَ بنظرية الأصالة والفرعية والتي نالت غير قليل من النقد بدعوى خروجها عن طبيعة اللغة إلى الفلسفة والمنطق ، سوف يتضح أن الدرس اللغوي المعاصر يستخدمها بشكل متطابق إلى حد غير متوقع على الإطلاق .

وما يريد أن يقف عليه هذا العمل بشكل أساسي هو الإطار الأوسع الذي تدور فيه ظاهرة التعدد التي تُمثَلُ موضوع الدرس الصرفي أو الظاهرة الأساسية له ، وهو ذلك الإطار الذي يجمع ، في الحقيقة ، المفاهيم اللغوية المختلفة المتصلة بظاهرة التعدد ، سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية ... إلخ ، كمفاهيم الأصالة والفرعية والتضعيف والقلب المكاني والإبدال والإعلال والوحدة المجردة وتحققاتها والتضعيف والمورفات القَلْبُ *Chameleon morphs* ... إلخ .

تُعَدُّ ، على أية حال ، ظاهرة تعدد الوحدات اللغوية من أبرز ما عُنيَ به الدرس اللغوي التراثي مثلما يُعنى بها الدرس اللغوي الحديث اليوم . وفيما يلي تحليل لنظرياتها في الدرس اللغوي العربي مقارنة بنظريات الدرس اللغوي الغربي المعاصر .

إن هذا الفصل يعرض المفاهيم اللغوية العربية والغربية التي تعالج مشكلة واحدة مما للوصول إلى مدى التشابه والتخالف بين المفاهيم المتقابلة أو المتشابهة .

وهو يقف مع نظريات ظاهرة التعدد على المستوى الصرفي بشكل خاص ، مع إشارة سريعة إلى بعض تطبيقات ظاهرة التعدد على المستوى النحوي ؛ إذ تظهر للتعدد تطبيقات في الصرف أكثر مما تظهر به في النحو ، وقد رأها البحث الحالي أصيلة في الصرف فرعية في النحو .

وقد أجاب هذا العمل لصاحبه عن سؤالٍ ملحَّ عن طبيعة النظرية الصرفية الأساسية . وكُنَّا ، في الحقيقة ، قد بدأنا دراسة التعدد في اللغة ، ثم بعد أن انتهى وجدنا أن التعدد هو الظاهرة الصرفية الأساسية الجامعة ، وأن معالجة هذه الظاهرة تمثل النظرية الصرفية الأساسية ، وأنها ترد في الأصوات والنحو بشكل فرعي وثانوي .

المبحث الأول : النظرية الصرفية

أولاً - فرضها العام :

أشرنا من قبل إلى أن موضوع الدرس الصرفي هو ظاهرة التعدد التي تنشأ من تغيير الصيغة لإنتاج صيغة من أخرى بالاشتقاق أو التصريف أو التركيب مزجياً أو عددياً .
وتبني النظرية الصرفية التي تدرس ظاهرة التعدد في الصيغ على أحد فروض ثلاثة تليها القسمة المنطقية ، وهي افتراض :

- أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر .
- أصالة جميع الصيغ .
- فرعية جميع الصيغ .

وقد وردت هذه الأوجه الثلاثة في الدرس الصرفي عربياً وغربياً ؛ إذ تم افتراض ما يلي :

١ - أن الصيغ لا علاقة بينها بمعنى أنها أصول جميعاً لم يُؤخذ بعضها من بعض ، ويعني هذا ، بساطة ، تقليص وظيفية الصرف ؛ إذ انتفاء كون بعض الصيغ فروغاً لبعض بالاشتقاق أو التصريف يعني انتفاء القواعد التي تبني على أخذ بعضها من بعض . وقد وجد هذا الفرض طريقه إلى الدرس اللغوي مع بواكير الدرس الوصفي ، ولكنه عاد فَعَدَلَ عن هذا الفرض .

٢ - أن الصيغ ذات علاقة من حيث إن بعضها قد أُخِذَ من بعض ، فالفعل والمشتقات تؤخذ من المصدر ، والمثنى والجمع يؤخذان من المفرد ، والمؤنث يؤخذ من المذكر ، وهذا يعني القول بأصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر . وهو الأمر الذي يشيع في تراثنا اللغوي ولا سيما الصرفي ، وفي بعض تطبيقات الدرس اللغوي الغربي ؛ إذ تنص على هذا الفرض كل من النظرية الصرفية في التراث العربي ، وهي نظرية الأصالة والفرعية ، ونظرية التعليم Markedness Theory بالنسبة للدرس اللغوي الغربي المعاصر .

٣ - أن الصيغ ذات علاقة ، ولكن بمعنى أنها فروع جميعاً ، أو أنها أصول نسبية لا أصول مطلقة ، بمعنى أن الماضي يمكن أن يكون أصلاً بالنسبة للمضارع ، ثم يكون المضارع أصلاً بالنسبة لاسم الفاعل ، وهكذا دواليك . وهذا ما قال به ابن الحاجب في نص فريد له .
ويمكن تفصيل القول في هذه الفروض الثلاثة التي ثبتت أصالة الصيغ جميعاً ، فنسفي العلاقة بينها ، أو ثبتت أصالة البعض وفرعية البعض الآخر ، أو ثبتت فرعية جميع الصيغ على النحو التالي :

١ - أصالة جميع الصيغ دون أخذ بعضها من بعض :

لا يرد هذا الموقف في الدرس الغربي المعاصر فقط ، بل يرد في كل من التراث العربي والدرس الغربي المعاصر على السواء .

يُخبر ابن حزم أبرز الذين تبنوا نفي فكرة الأصالة والفرعية في تراثنا اللغوي ، يقول : « قولهم كان الأصل كذا فاستثقل ، فتقبل إلى كذا شيء يعلم كل ذي جسد أنه كذب لم يكن قط ، ولا كانت العرب عليه مدة ، ثم انتقلت إلى ما سمع عنها بعد ذلك » (١) . والحقيقة أنه إذا كان ابن حزم يدور في إطار نفي فكرة الأصالة والفرعية فإنه لا يتعرض لمطلق الأصالة والفرعية ، بل يناقش فحسب تلك الأصول الافتراضية التي تُعد أصولاً للصيغ المستعملة ، ونفيه مثل هذه الأصول المفترضة ينفي على القول بانتفاء نطق العرب لها ، وهو الأمر الذي لا يشته النحاة ، يقول ابن جنبي عن الأصل المفترض : « فأما أن يكون استثميل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم أنصرفت عنه فيما بعد فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر » (٢) .

وقد ورد نفي الفرعية مطلقاً ، وجعل الصيغ كلها أصلية في الدرس اللغوي الغربي في المرحلة الوصفية المبكرة منه على أساس أن فكرة كون بعض الصيغ أكثر أساسية من بعض فكرة تطوي على مفاضلة ليست من طبيعة الدرس العلمي الدقيق ، وأن الدرس اللغوي ينبغي أن يتناول الصيغ على قدم المساواة ، وأن ينفي التعدد من أصله . لقد رأى الدرس الوصفي القول « بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتناهى مع المنهج الحديث ، فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات ، مثل نائب الفاعل ؛ لأن في ذلك تلميحا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعدما بُني للمجهول ، وليس ذلك كذلك » (٣) .

وقد انتقد الدرس الوصفي مفهومي الأصالة والفرعية لكونهما في تصوّره من قبيل الاعتباط أو التحكم كما تقرر بعض الدراسات الوصفية ، تقول عن ذلك : « يتطلب أحياناً اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين هي الأساس ؟ وأيهما المشتقة ؟ » (٤) . كما انتقدته بأنه « يحتكم إلى إحساس متكلميها الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية من غيرها ، مثل الزمن الحاضر ، وأن أخرى مشتقة » (٥) .

(١) ابن حزم ، التقريب لحد المنطق ، للدخيل إليه ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت : مكتبة الحياة ، ص ٦٨ .

(٢) ابن جنبي ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٥٩ .

(٣) حسان ، د. تمام (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة القاهرة : مكتبة الأنجلو انصرية : ص ١٨١ .

(٤) Palmer, Frank (1971) Grammar, GB: Penguin Book, p. 223.

(٥) Ibid, p. 224.

أما إثبات العلاقة بين الصيغ فلم يرد في الحقيقة على وجه واحد ؛ كما هو مشهور بين الصرفيين ؛ إذ يتخذُ الدرس الصرفي بشأن وجود ذلك موقفين ؛ وهما :

٢ - أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر :

وهو يتحقق في مذهب اللغويين الذين يقولون بالأصالة والفرعية من العرب ، وهو ، أيضًا ، المذهب الذي عدل إليه الدرس الوصفي المعاصر قبل بدء المرحلة التالية . يقرر بعض اللغويين عن تسليم الدرس الوصفي بفكرة التمدد وعدوله عن رفض القول بالأصالة والفرعية أنه قد ثبت أنه : « من المرهق ، إن لم يكن من المستحيل ، وصف العلاقة بين صيغتين لغويتين مختلفتين دون القول باشتقاق إحداهما من الأخرى ، أو اشتقاقهما من صيغة أساسية « تحتية » مشتركة ، ولم يُعَدَّ يشعر معظم اللغويين بأن ذلك معيب بأي شكل » (١) .

كما أن القول بأصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر مقتضى القول بنظرية العلامة في الدرس اللغوي المعاصر .

٣ - فرعية جميع الصيغ (أخذ كل صيغة منها عن غيرها) :

لا يقتصر القول بأخذ الصيغ بعضها من بعض على جعل بعضها أصولًا وجعل بعضها الآخر فروعًا ، بل ورد وجه ثانٍ لأخذ الصيغ عن غيرها وهو مذهب فرعية جميع الصور الذي يعني أن الصيغ جميعًا قد أخذت كل صيغة منها عن غيرها . ويعني هذا الفرض ، أيضًا ، التسليم بالأصالة التسمية ، بمعنى أن تكون صيغة ما أصلًا بالنسبة لأخرى فحسب ، وهو فرض مختلف عن الفرض الأصل المطلق الذي اختلف البصريون والكوفيون حول كونه المصدر أو الفعل . كما يعني هذا الفرض القول بوجود أكثر من أصل وعدم انتصار الأصل على أصل واحد فقط .

إن مقتضى هذا الفرض أن كل صيغة لغوية مأخوذة عن صيغة لغوية أخرى . وهو مذهب ابن الحاجب . وهو ، في الحقيقة ، بحاجة إلى دراسة وتحقيق ، إذ إنه مذهب لم يقل به أحد غيره ؛ كما أنه يُعَدُّ إضافة كبيرة إلى الدرس اللغوي تفيد أن تراثنا العربي قد قَدَّمَ رأيًا فريدًا في الاشتقاق لم يذكره اللغويون الآخرون ؛ فقد قدم الاحتمال الثالث للصيغ فتمت به ثلاثة احتمالات للصيغ ، هي :

(١) Lyons, John (1974) "Linguistics", In the New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton, Publisher, Vol. 10, p. 998. Matthews, P. H. (1970) Recent Developments in Morphology, in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, England: Penguin Books.

- أن بعضها أصول وبعضها الآخر فروع .

- أنها جميعها أصول .

- أنها جميعها فروع .

وإذا كان القول بأصالة جميع الصيغ يعد إضافة من إضافات الدرس اللغوي المعاصر على الرغم من العدول عنه فيما بعد ، فإن ما يُقَرَّرُهُ ابن الحاجب من فرعية جميع الصيغ لا يقل قيمة عنه ، وقد وضع له بعض الضوابط . وتفصيل هذا المذهب على النحو التالي :

يقول ابن الحاجب عن الصرف : « التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب » (١) . وهو بهذا يجعل قواعد الصرف قواعد حالات أبنية ، دون أن يجعل للأبنية نصيباً من القواعد ، أي أنه يرى أنه ما من بنية إلا وهي صورة لغيرها ؛ فليس ثمة أبنية أصلية لم تؤخذ عن غيرها في الصرف ، وهو ما عاد ليؤكد كده في أكثر من موضع . وقد اعترض عليه الرضي في شرحه مفيداً أن مقتضى كلامه نفي وجود صيغ أصلية في اللغة ، يقول الرضي في تعريف الصرف : « العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه ، وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم لا أحوال أبنيتها » (٢) .

ويتصل هذا الخلاف بمسألة الاشتقاق في اللغة وأخذ الكلمات بعضها عن بعض ؛ إذ لا يلزمنا بهذا القول بأن الفعل مأخوذ عن المصدر ، أو بأن المصدر مأخوذ عن الفعل ، أو بأنهما مأخوذان من المادة المعجمية . وذلك أن هذا الرأي يجعل كل صيغة من الصيغ اللغوية مأخوذة عن غيرها .

ويحتاج - في الحقيقة - فهم وجهة نظر ابن الحاجب إلى تغيير زاوية النظر كلية ويمكن توجيه رأيه على نحو سديد ؛ فلا يعقل أن يكون أصولي بقدر ابن الحاجب يرى رأياً تقوم عليه مثل هذه الاعتراضات المنطقية التي قدّمها عليه الرضي دون أن يكون له وجهة نظر خاصة يلزم استنباطها ويمكن تفهّم تصويره الخاص هذا .

وتتمثل زاوية النظر الجديدة التي يمكن رؤية ابن الحاجب من خلالها فيما يلي :

- الأول : فهم العلاقة بين الصيغ على شكل دائري أو حلقي وليس على شكل خطي ؛

(١) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، ج ١ ، ص ١ .

(٢) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ٤ - ٥ .

لأن فهمها على نحو تحصيلي يقوم عليه الاعتراض الذي يذكره الرخصي بقوله : « فإن أراد أن الماضي والمضارع مثلاً حالان طارئان على بناء المصادر فقيه يُعد لأنهما بناءان مستأنفان بعد هُذم المصدر ، ولو سألنا بذلك فبم عهد المصادر في أحوال الأبنية » (١) .
ومفاد كلامه أننا إذا تتبعنا الصيغ فجعلنا المضارع حالة عن الماضي والماضي حالة عن المصدر وصلنا إلى صيغة ليست حالة سابقة على أخرى ؛ إذ لا بد لنا من نقطة ابتداء وذلك على نحو ما يقرره الفلاسفة بشأن العلة الأولى التي لم تأت عن غيرها ، أي لا بد لنا من أصل أولٍ مطلق لا نسبي .

ويمكن تصوير هذا الاعتراض على النحو التالي :

المضارع ← جاء من الماضي ← جاء من المصدر ← مم جاء ؟

(رسم ١)

أما قبول هذا القرض أو المذهب فيحتاج إلى أمرين : هما : تصوُّر عملية الأخذ على نحو دائري أو حلقي ، وبيان قواعد هذا الأخذ .

إن وضع الصيغ في علاقة دائرية أو حلقية يعني اعتراض الصيغة الأولى التي لم تؤخذ عن غيرها . ويمكن تصوير علاقة الصيغ بعضها ببعض كما يلي :



(رسم ٢)

كما يمكننا ، بناء على هذا التصور الدائري أو الحلقي لصيغ اللغة ، أن نجس لكل مجموعة من الكلمات أخذ بعضها من بعض على أساس قواعد صياغة معينة أن لرسم لها حلقتها وأن نبيِّن مجموعة القواعد التي تحكم صياغة بعضها من بعض ، وذلك حتى نصل إلى مجموع الحلقات التي تدور فيها كلمات اللغة .

ويمكننا تصوير بعض الحلقات الفرعية التي تدور فيها كلمات اللغة بالحلقة الفعلية ، وهي الحلقة التي تدور فيها حالات زمن الأفعال الماضي والمضارع والأمر . وترد على النحو التالي :

(١) السابق ، ج ١ ، ص ٥ .

السلسلة الفعلية



(رسم ٣)

ويلزم : مع افتراض الدائرية أو الحلقية ، أن تثبت القواعد التي تحكم أخذ صورة من أخرى ، كأن تثبت القواعد التي يؤخذ بها الأمر من المضارع ، وتلك التي يؤخذ بها المضارع من الماضي ، وتلك التي يؤخذ بها الماضي من المصدر ... إلخ .

- الثاني : فهم الصور الفرعية على أنها التحققات المادية جميعًا بلا استثناء ، وجعل الأصل صيغة تجريدية لا مادية متحققة في اللغة .

ويعني هذا أن ابن الحاجب قد نفى عن أية صيغة موجودة في اللغة أن تكون أصلًا وجعل الأصل صورة تجريدية ترجع إليها العبيق المختلفة التي ترد في اللغة ، وذلك أقرب ما يكون إلى إطار مفهومي المورفيم والألومورف الذي يجعل المورفيم وحدة تجريدية غير قائمة في اللغة ، ويجعل تحققاتها المختلفة مجرد صور فرعية (ألومورفات) يتحقق من خلالها هذا المورفيم . ومن ذلك ، مثلاً ، أن يجعل مورفيم الجمع في الإنجليزية صورة تجريدية يندرج تحتها التحققات المختلفة له والتي تمثل في : /s/ في cats و /z/ في dogs و /n/ في oxen ... إلخ ،^(١) وهو التصور الذي حوِّز في أربعينيات القرن العشرين ، كما يقرر هاريس Harris (١٩٥٦)^(٢) وهوكت Hockett (١٩٥٨)^(٣) ، كما ناقش كثير من اللغويين جوانبه المختلفة كما في تايدا Nida^(٤) ومارتينييه Martinet .

(١) Matthews. P. H. (1992) "Morpheme", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York. Oxford: Oxford University Press, Vol. 3.

p. 3.

(٢) Harris, Zelig (1952) "Discourse analysis", Language Vol. 28, No. 3, pp. 1 - 30.

(٣) Hockett, Charles F. (1958) A Course in Modern Linguistics. New York: The Macmillan Company.

(٤) Nida, E. A. (1948) "The Identification of Morpheme", Language, Vol. 24, pp. 414 - 41 & In Joos, M. (ed.) (1958) . Readings in Linguistics. New York: American Council of Learned Societies, pp. 414 - 41.

ثانيا - نماذجها :

ثمة ثلاث نقاط يلزم الوقوف عليهما قبل استعراض مختلف النماذج التي تشمل عليها النظرية الصرفية في التراث العربي والتي اتخذت الأصل والفرع عنواناً عاماً لنظريته الصرفية ، وهي كما يلي :

الأولى - استخدام اللغويين العرب لمصطلحي الأصل والفرع مع الأنظمة الثلاث للعدد ، وهي التفرع والتقابل والتشابه التي سبقت الإشارة إليها في مبحث الأنظمة الصرفية .

الثانية - ورود عدة نماذج لنظرية الأصالة والفرعية وعدم اقتصرها على نموذج واحد مفرد ؛ فقد سجل الدرس اللغوي بالنسبة للتراث العربي في معالجته لتعدد الوحدات اللغوية صوتية أو صرفية أو نحوية عدة نماذج modulus تمثل معاً منظومة متكاملة أكثر منها متنافرة أو متعارضة أو حتى متطورة بعضها عن بعض ، وأبرز نماذج نظرية الأصالة والفرعية في نموذج الأصل والفرع ، ونموذج التضعيف ، ونموذج القلب المكاني ، ونموذج الإبدال ، ونموذج الإعلال .

ويمكن أن يُبيّن بإيجاز ، عدم تغطية نموذج الأصل والفرع لظاهرة التعدد في اللغة ببيان أمثلة لما يعالجه ، وأمثلة لما لا يعالجه ، وذلك كما يلي :

يُفسر نموذج الأصالة والفرعية :

- تعدد المصدر والفعل والمشتق بوصف الأخيرين صورتين فرعيتين جاءتا بالاشتقاق

من الأولى .

- تعدد المفرد والمعنى والجمع ، أي التعدد الناشئ عن التصريف ، والذي ترد فيه

وحدات متقابلة بعضها أصل وبعضها فرع .

- تعدد الصور الموجودة في صور صوت النون ، مثلاً ، والذي يتمثل في النون المظهرة

والنون المخفاة والنون المدغمة ... إلخ .

ولا يُفسر نموذج الأصالة والفرعية على سبيل المثال ما يلي :

- التعدد في الحرف المُضَعَّف ؛ إذ يمكن أن يكون المضعف أي حرف دون اختلاف

في المعنى التصرفي فتضعيف العين من الفعل الثلاثي فعل ينتج دلالة تكثير أو جعل ...

إلخ ، دون ارتباط بجنس الحرف المُضَعَّف وهو ما يُفسره نموذج التضعيف .

- التعدد في جنس الحرف الرائد بسبب الإبدال كتعدد تاء الافتعال ووردتها تاء ودالاً

وطاء مثلاً ، وهو ما يُفسره نموذج الإبدال .

- التعدد في جنس أحد حروف الجذر المعجمي الواحد ، وذلك كما في قول وقال وقيل وقائل .

- التعدد بين وجه وجاه ، وبين جذب وجهد ، وبين عس وأيس ، وهو ما يُفسّره نموذج القلب المكاني .

وسوف نعرض مخططاً لهذه النماذج المختلفة لبيان تصنيفها الذي نتصوره ، وموقعها بعضها من بعض بعد استعراضها جميعاً .

الثالثة - أن النماذج المختلفة لنظرية الأصالة والفرعية السابق استعراض أبرزها يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين من النماذج ؛ إذ تفيد مراجعة تطبيقات الأصالة الفرعية في التراث العربي أنها لم ترد كلها تحت الاسم الصريح « الأصالة والفرعية » فقط ، وإنما اتخذت بعض التطبيقات عنوان الأصالة والفرعية عنواناً صريحاً لها ، على حين اتخذت تطبيقات أخرى تندرج تحت معالجة الأصالة والفرعية عناوين مختلفة أخرى ، مثل : الإدغام والإعلال والإبدال والقلب المكاني وغير ذلك مما يمكن أن يُعدّ من تطبيقات مفهوم الأصل والفرع التي تتصل بمعالجة ظاهرة التعدد في اللغة . أي أن تطبيقات الأصالة والفرعية ترد على نوعين ، هما :

١ - تطبيقات أساسي صريح (نموذج الأصل والفرع) :

وهو يحمل عنوان الأصالة والفرعية بشكل أساسي وصريح ، ولا يرد ضمن تفصيلاته .

٢ - تطبيقات ضمنية غير صريحة ولا أساسية :

وهي نماذج تكميلية لنموذج الأصل والفرع الأساسي الصريح ، أو بديلة عنه ، وتتمثل في نماذج التضعيف والإعلال والإبدال والقلب المكاني .

وهي مجموعة التطبيقات التي تحمل عناوين أخرى ، إذ تعالج تحت عناوين التضعيف والقلب المكاني والإعلال والإبدال ، ولا يرد في هذه التطبيقات مصطلحاً الأصالة والفرعية إلا في تفصيلاتها .

وبناء على ذلك ، أفرد العمل التطبيق الصريح للأصالة والفرعية في التراث بالعربي ، وجعل له عنوان « نموذج الأصل والفرع » ، ووضع ما سواه تحت عناوينها القريبة الخاصة بها ، كنماذج الإدغام أو التضعيف والقلب المكاني والإعلال والإبدال .

ويتمثل الفرق بين هذين النمطين من تطبيقات الأصالة والفرعية فيما يلي :

- أن نموذج الأصل والفرع يستخدم لدى اللغويين في الدرس الصرفي مع التغييرات

الصرفية الحالية كالتصريف والاشتقاق ، حيث يستخدم مع تعريفات التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ومع اشتقاق بعض الصيغ من بعض أيضًا ، على حين يستخدم اللغويون النماذج الأخرى غير الأساسية مع تغييرات طارئة غير أساسية ، مثل : الإدغام أو التضعيف والقلب المكاني ، ومع تغييرات فونولوجية غير صرفية ، أي مع تغييرات أجنبية عن الصرف ، كتغييرات الإعلال والإبدال وغير ذلك مما يُعدُّ تغييرًا صوتيًا بطرأ على الصيغة التي تنتجها القواعد الصرفية ، فتحوّلها إلى الصيغ النهائية التي ترد عليها الكلمات .

- أن التفسير الذي يوضع للتطبيق هو أقرب التفسيرات له ، ويمكن أن توضع له تفسيرات أخرى ترتبط بالتفسير المباشر للتطبيق بعلاقة ما . ويتضح ذلك من ورود تفسيرات الإعلال والتخفيف والفرعية في الإعلال ، مثلاً . ولا يخفى أن تفسيرها المباشر هو الإعلال ، أما تفسيرات الإعلال الأخرى كتفسير التخفيف ، فهو تفسير أعلى يندرج تحته الإعلال ؛ إذ إن الإعلال من صور التخفيف . ويقيد تفسير الفرعية تصنيف الصيغ فحسب . ويعني ذلك أن ترتيب هذه التفسيرات يمثل في كون الإعلال تفسيرها الصوتي أو الفونولوجي الأقرب والمباشر لها ، وكون تفسير الفرعية تصنيفًا للصيغة فحسب دون بيان السبب ، ثم كون التخفيف غاية هذا التغيير الصوتي أو الفونولوجي .

إن الفروض التي يضمها اللغويون العرب لتفسير الظاهرة المفردة تتعدد بشكل كبير ، فقد نجد أكثر من تفسير للظاهرة الواحدة ، وهو الأمر الذي يدعونا إلى جمع التفسيرات الواردة في كل ظاهرة ، وبيان العلاقة التي بين هذه التفسيرات بعضها البعض ضمانًا لتحديد التفسير المباشر دون خلط بغيره ، وبيان العلاقة بين مختلف التفسيرات التي تُقدّم في الدرس اللغوي بعنفة عامة .

كان على أية حال تعدد التفسيرات هو الذي دعانا إلى مراجعة الصور المختلفة التي يمكن أن تتحقق فيها الأصالة والفرعية ، سواء أكانت تأخذ لقب الأصالة والفرعية أم تأخذ تفسيرًا فرعيًا آخر ، وإلى مقارنة التفسيرات التي يقدمها تراثنا اللغوي بالتفسيرات التي يقدمها الدرس اللغوي العربي بخصوص ظاهرة التعدد هذه .

تشير بعض الدراسات إلى هذا التحول ، وتؤكد على مشابهة درسا العربي في هذا الأمر للدرس التحويلي ، فتتصّل على أن التحويليين قد عرضوا « لقضية الأصالية والفرعية في مواضع مختلفة ، منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked . وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل ، وهي أكثر دورًا في

الاستعمال ، وأكثر تجرّداً ، ومن ثمّ أقرب إلى البنية العميقة . فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية ، مثلاً ، غير مُعلَّم (jump , love) على حين الماضي تلحقه علامة (-ed) = jumped, loved والمفرد غير مُعلَّم (book, boy) ، والجمع تلحقه علامة (s) = boys, books . وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع ، والمفرد أصل والجمع فرع (١) .
لقد قدّم الدرس اللغويّ الغربي عدداً من النظريات التي تقابل أو تقارب ما قدّمه الدرس اللغوي العربي ، وهي ، بصفة عامة يُكتمل بعضها بعضاً مرة ، ويرد بعضها بديلاً عن بعض . لقد سجّل الدرس اللغوي الغربي المعاصر عدداً من نظريات معالجة التعدد في اللغة أبرزها ما يلي :

- نظرية التعليم أو العلامة Markedness theory .
- صور الوحدات اللغوية : الألفوفونات والألومورفات ... إلخ ، الإيمك emic والإيتك etic .
- المورفات القُلب Chameleon morphs .

لا تُنكر أن اللغويين لم يُضصوا على ارتباط نظرية التعليم Markedness theory بكل من نظرية صور الوحدات اللغوية ، كالألفوفونات والألومورفات وغير ذلك إلا أن ما يشفع لقولنا بهذه العلاقة هو دوران هذه النظريات الثلاث حول معالجة ظاهرة واحدة ، هي ظاهرة التعدد اللغوي ، الأمر الذي يجعل من هذه النظريات بدائل لدراسة ظاهرة مفردة .
وفيما يلي بيان للنماذج المختلفة التي ترد عليها نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي مع مقارنتها بالنظريات الغربية انقابلة لها ، أي أن البحث سوف يزوج بين كل نموذج في التراث اللغوي العربي وما يقاربه أو يقابله من نظريات الدرس اللغوي الغربي المعاصر لتيسير المقابلة بين كل نموذجين متقابلين . وسيتيم عرضها من خلال النقاط التالية :

• التطبيق الأساسي الصريح (١. نموذج الأصل والفرع) :

ثبوته :

ورد القول بالأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي معالجة لتعدد صور الوحدة الواحدة . ولا يقتصر ، في الحقيقة ، مفهوم الأصالة والفرعية في تراثنا اللغوي على الدرس الصرفي فيه فحسب ، بل يتعداه إلى مختلف فروع الدرس اللغوي . وهو الأمر

(١) الراجحي (١٩٨٨) البحر العربي والنموس الحديث ، ص ١٤٤ .

الذي تثبته بعض الدراسات المعاصرة . تفيد هذه الدراسة أن النحاة العرب لما رأوا أن الحرف الواحد تتعدّد صيوره بحسب موقعه مما تجاوزته من الحروف كان عليهم أن يُخترعوا أصلاً لهذه الصور ، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولاً عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير كأثر الإدغام والإحفاء والإقلاب ... إلخ . وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيها وجمعها وتصغيرها ... إلخ اقترحوا لها أصلاً يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة . وحين رأوا أن الجملة لا تبدو ، دائماً ، على نمط تركيبى واحد اقترحوا لها أصلاً نمطيّاً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار ... إلخ «^(١) .

أما مقابل نموذج الأصل والفرع في الدرس الغربي فهو نظرية العلامة *Markedness* Theory التي تمثل عودة لمفهوم الأصالة والفرعية في الدرس التحوي المعاصر لأمرين ، هما : - قيامها على تفسير التعدد اللغوي الذي تفسره ، أيضاً ، نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي .

- اعتمادها على ما اعتمد عليه الدرس العربي من أسس كوجود علامة تُفَرِّق بين صيغ أصلية ترد بدون هذه العلامة ، وأخرى فرعية ترد بها .

إننا إذا ما انتقلنا إلى الدرس اللغوي الغربي نجد أن « مفهوم العلامة أدّى وراء هذا العمل المبكر دوراً صغيراً نسبياً في تطور النظرية اللغوية إلى ستينيات القرن العشرين »^(٢) . لقد عماد الدرس اللغوي من خلال مدرسة براغ ، ثم بعد ذلك في مرحلته التوليدية^(٣) ،

(١) حسان : ج . تمام (١٩٨١) الأصول : دراسة أيستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي والنحو - لغة

اللغة - البلاغة ، دار البيضاء ، ص ١٢٣ .

(٢) Kean, Mary Louise (1992) "Markedness: an Overview", International Encyclopedia of Linguistics, vol. 2, p. 390.

(٣) قُدّم فونولوجيا مدرسة براغ مفهوم التعليم لأول مرة في علم اللغة ، انظر على سبيل المثال تروبتسكوي Trubetzkoy (١٩٣٩) الفصل الثالث :

Trubetzkoy, N. S. (1939) Principles of Phonology, English edition, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

انظر مناقشة أحدث للتعليم في الفونولوجي : تشومسكي Chomsky و هال Halls (١٩٦٨) الفصل التاسع : Chomsky, Noam & Halls, Morris (1968) The Sound Pattern of English, New York: Evanston and London: Harper & Row, Publishers

قُدّم ياكوبسون Jacobson التعليم في مناقشة التفانيات النحوية والدلالية (١٩٣٢) .

وفى صورته الوظيفية^(١) ، كذلك ، إلى ما يقترب أكثر من مفهوم الأصالة والفرعية ، وهو مفهوم التعليم الذي يُرجعه بعضهم إلى القرن التاسع عشر ، يقول : « قَدَّمَ نيكولاى تروبتسكوي Nicolai Trubetzkoy ورومان ياكوبسون Roman Jakobson مصطلحي marked مُقَلَّم و unmarked غير مُقَلَّم صراحة على الرغم من أن الفكرة ترجع بعيداً في القرن التاسع عشر »^(٢) . ويقول الدرس الغربي المعاصر بمفهوم التعليم لما تَمَيَّز به بعض الصيغ من علامات لا تَحَقُّق في صيغ أخرى ، الأمر الذي لا يُسَوِّغ أن تكون الصيغ كلها فروغاً وأصلها صيغة تجريدية غير قائمة في اللغة .

وتُعَدُّ هذه النظرية صورة ثانية في الدرس الغربي المعاصر التي تعالج تعدد الوحدات اللغوية إذ يعالج الدرس اللغوي الغربي ظاهرة التعدد اللغوي أيضاً بمفهوم الوحدة المجردة وتحققاتها ، أو ما يقال له الإيمك emic والإيثك etic ، وبمفهوم المورف الثقلب Chameleon morphs . ويستفصل البحث الحديث عنهما بعد قليل .

أسسه :

ينطلق في الحقيقة رصد الدرس اللغوي العربي للمفهوم من عدة جوانب لغوية وليس مداره على الافتراض العقلي البحث كما تقرر بعض الدراسات التي تفيد أن الأصالة والفرعية 0 فرض عقلي اعتقد اللغويون بموجبه أن الكلمات لا تقف مع بعضها البعض على قدم المساواة ، بل هناك كلمات أصول وأخرى فروغ لها ، فالاسم هو الأصل ،

(١) يشير بعض اللغويين إلى أن مفهوم التعليم قد قَدَّمَهُ إلى النحو النظامي Systematic Grammar : هاليداي ١٩٦٧ ، ص ٢١ - ٢٥ . Halliday, M. A. K. (1967) Intonation and Grammar in . British English, The Hague: Mouton, pp. 21, 33 - 5.

ولغويي El-Menoufy 1969 : El-Menoufy A. M. B. S. (1969) a Study of the role of Intonation in the Grammar of English, unpublished Ph.D. thesis, London: University of London. Prakasam, V. (1987) "Aspects of word phonology", in New Developments in Systemic Linguistics, Vol. 1: Theory and Description, edited by M. A. K. Halliday and Robin P. Fawcett, London and New York: Frances Pinter Publishers, p. 281.

التعليم في إطار نظريات نحوية وفونولوجية مختلفة مثل أبحاث مؤتمر GLOW (١٩٧٩ م) التالية :

Basbøll, Hans (1979) "Remarks on Distinctive Feature and Markedness in Generative Phonology", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, pp.25 - 64. Chomsky, Noam (1979) "Markedness and Core Grammar", in Theory of Markedness in Generative Grammar, pp. 123 - 46. Lasnik Howard & Freidin, Robert (1979) "Core Grammar, Case Theory and Markedness", in Theory of Markedness in Generative Grammar, pp. 107 - 241.

(٢) Trask, L. R. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 167.

والفعل فرع ، والجمع فرع على الواحد ، والمقصود أصل والممدود فرع ، والمظهر أصل والمضمر فرع»^(١).

والحقيقة أننا إذا راجعنا تراثنا اللغوي وجدنا أن الجوانب التي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا في القول بالأصالة والفرعية لغوية في جانب كبير منها ، كما تفيد مقارنة جوانب الأصالة والفرعية بمفاهيم الدرس اللغوي المعاصر المتصلة بمعالجة التعدد اللغوي توافقهما إلى حد كبير . وتلزم الإشارة إلى أن الحديث عن الجوانب اللغوية لنموذج الأصل والفرع في التراث اللغوي العربي يعتمد على استنتاج التراث اللغوي العربي في حالات كثيرة ؛ إذ لا يُنْصَحُ اللغويون العرب على الأساس أو لا يربطون بينه وبين نموذج الأصل والفرع إلا في حالة العلامة ؛ إذ يشيرون في هذه الحالة فقط إلى أن الفرعية مرتبطة بالعلامة . أما ما سوى أساس العلامة من أسس القول بنموذج الأصل والفرع في التراث العربي فلا يتضح الأساس الذي يعولون عليه إلا من حدود الحالة التي يقولون فيها بالأصل ، وذلك كما في حالات قيام شرط خاص ، أو تعبير آخر توزيع مقيد لا مطلق ، وحالات السلوك اللغوي الخاص ، وعموم ظرف الآخر ، وعدم الشروع .

وتتمثل ، بصفة عامة ، هذه الجوانب اللغوية للأصالة والفرعية في درسا اللغوي فيما تَمَثَّلُ فِيهِ الجوانب اللغوية التي يقدمها الدرس اللغوي العربي في دراسته لظاهرة التعدد من أسس ؛ إذ ترد هذه الجوانب في الدرستين العربي التراثي والغربي المعاصر في أسس : العلامة والشرط والسلوك وعموم أحد الطرفين للآخر وشيوع الاستعمال التي تُفَرِّقُ بين بعض الصيغ وبعض ، وهي الأسس التي يعتمد عليها الدرس اللغوي العربي في القول بنظرية التعنيم Markodness Theory ، يقول بعضهم عن الصيغة المُعَلِّمَةِ التي تقابل الفرع في تراثنا اللغوي : « صيغة أو تركيب يعد أقل مركزية أو أقل طبيعية من الصيغة المتنافسة لها على أي من الأسس المختلفة ، كأن تكون أقل شيوعاً ، أو أن يكون توزيعها مقيداً بشكل أكبر ، أو أن تكون أصح في التعليم الصرفي ، أو أكثر خصوصية في الدلالة ، أو أن تدرك في اللغات بعامة »^(٢).

وفيما يلي استعراض هذه الجوانب أو الأسس والمعايير اللغوية التي يبنى عليها الحكم بأصالة صورة من صور الوحدة اللغوية وفرعية ما عداها من الصور مع مقارنة كل أساس

(١) شمس الدين ، د. جلال (١٩٩٤) التعنيل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ؛

دراسة ألسنتولوجية ، الإسكندرية ؛ مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص ٢٣٠ .

(٢) Trask (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 167.

بما يقابله أو يقاربه في الدرس اللغوي الغربي .

١ - العلامة اللغوية :

صَدَرَ اللغويون العرب في جعل المفرد أصلاً دون المشي والجمع وجعل المذكر أصلاً دون المؤنث عن أساس وجود العلامة وانتفاؤها .

يُصْنَعُ اللغويين العرب على رجوع الفرعية في تصورهم اللغوي الدقيق إلى وجود العلامة ، يقول أحدهم : « ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة ؛ لأنه يفهم عند الإطلاق ؛ إذ كان الأصل . ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بد من علامة تدل عليه » (١) . ويقول آخر : « الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الأفراد » (٢) . كما يؤكد ثالث تفريق العلامة بين الأصل والفرع ، يقول : « أصل الاسم أن يكون مذكراً والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه » (٣)

وعلى الرغم من انتقاد درسا التراثي بتصنيفه الصيغ اللغوية بالاعتماد على العلامة ، فإن الدرس اللغوي الغربي المعاصر قد اعتمد في تصنيفه للصيغ على العلامة ، كذلك ، وزاد أمرها تفصيلاً ؛ فقد اعتمد على أساسين للعلامة ، هما وجود العلامة وانتفاؤها ، وعند العلامات وبيانهما كما يلي :

- وجود العلامة وانتفاؤها :

جعل الدرس اللغوي الغربي ما لم ترد له علامة أصلاً وما كان ذا علامة فرعاً . يقول بعضهم عن الفرق بين الصيغ المُعَلِّمَة وغير المُعَلِّمَة : « يشير هذا الفرق ، في معناه الأعم ، إلى وجود سمة لغوية في مقابل غيابها . توجد مثلاً علامة شكلية تُعَلِّمُ الجَمْعُ في معظم الكلمات في الإنجليزية ؛ ومن ثَمَّ يكون الجَمْعُ مُعَلِّمًا marked والمفرد غير مُعَلِّم

(١) ابن عيش ، شرح مفصل الرمخشري ، ج ٥ ، ص ٨٨ .

(٢) السيوطي ، الأسماء والنظائر ، ج ٢ ، تحقيق د. عبد العال سالم بكرم ، بيروت : دار الرمالة ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٨٤ .

(٣) ابن عقييل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط ١ ١٩٦٥ ، ص ٤٢٩ .

« unmarked »^(١) . ويُفسَّرُ جَعْلُ ما ليس له علامة أصلاً بأن « المرء يفضل بالفطرة التحليل الذي يُشتقُّ لفظ dogs وفقاً له من لفظ dog لا العكس . نقول بتعبير آخر : إن dogs جمع للمفرد dog بدلاً من أن نقول : إن dog مفرد للجمع dogs »^(٢) . يقول بعضهم : « يقال لخاصية ما إنها مُعلَّمة بالنسبة لأخرى إذا ما كانت علامة صرفية تعرضها في اللغة المدروسة . الخ جمع cats في الإنجليزية مُعلَّم بهذا المعنى بالنسبة لعلاقته بالمفرد cat من خلال وجود اللاحقة s »^(٣) . يقول بعضهم : « يُعدُّ أحد الأفراد حاملاً لصفة ما ، أي مُعلَّماً بها ويُعدُّ الآخر مُقتبِراً إليها ، أي غير مُعلَّم بها »^(٤) .

- عدد العلامات الواردة في الكلمات :

جعل اللغويون الغربيون ما كانت علاماته أقل عدداً الصيغة الأصل ، وما كانت العلامات اللغوية فيه أكثر عدداً فرعاً . يقول بعضهم في ذلك : « على سبيل المثال ، الأقسام غير المُعلَّمة تميل إلى أن يكون لها علامات صرفية أقل مما يكون للأقسام المُعلَّمة »^(٥) . ويضيف بعضهم يقول : « من المتفق عليه ، بشكل عام ، أن الصوائت الأمامية المدوَّرة أقل طبيعية (في إطار النظرية الفونولوجية المعاصرة أكثر تحليفاً) من الصوائت الخلفية المدورة »^(٦) .

٢ - الشرط اللغوي (التوزيع المقيد) :

يحكم اللغويون بأصالة ما يرد مطلقاً ، وفرعية ما يتقيد بشرط ما ، فما كان توزيعه في التركيب اللغوي مطلقاً أصل ، وما كان توزيعه مقيداً فرع . ويتضح هذا من نص النحاة على فرعية ما يرد خاصاً بسياقات معينة في مقابل الأصل الذي يرد مطلقاً غير مقيد . لقد أسس اللغويون العرب على وجود شرط أو قيد مع بعض صور التوسعات دون بعض كون بعضها أصلاً ، وهو ما يَرُدُّ بلا قيد وكون بقيةها فرعاً ، وهي ما تتطلب شرطاً أو قيداً زائداً .

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 188.

(٢) Ibid, p. 188.

(٣) Bauer, Laurie (1988) Introducing Linguistic Morphology, GB: Edinburgh University Press, p. 128.

(٤) Robins, R. H. (1964) General Linguistics: An Introductory Survey, London and New York: Longman, p. 123.

(٥) Comrie, Bernard (1976) Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems, p. 114.

(٦) Sampson, Geoffrey (1980) Schools of Linguistics: Competition and Evolution, London: Hutchinson, p. 29 - 30.

وأوضح ما يكشف عن أن وجود سبب أو شرط للصورة يستلزم فرعيتها ما يقوله بعضهم عن الإمالة : « وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك . فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة : قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تُعْرَضُ للحرف في بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف متقلبة عن الياء أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة » (١) .

كما يمكن التماس هذا الموقف مع حديثهم عن إبدال تاء الافتعال طاء مرة ، وزائياً أخرى . يقولون بانقلاب الطاء عن الدال في صيغة « افعل » لا بانقلاب التاء عن الطاء ؛ لأن ورود التاء في الصيغة غير مشروط ، أما ورود الطاء فمشروط . يفسرون ورود الطاء يقولون : « إذا كان فاء افعل أحد الحروف المطبقة المستعلية ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ؛ لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مجهورة مُطَبَّقة ، فاختاروا حرفاً مستعلياً من مخرج التاء ، وهو التاء فجعلوه مكان التاء ؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والطاء في الإطباق » (٢) .

كما يفيدون انقلاب الزاي عن التاء ، وليس انقلاب التاء عن الزاي « إذا كان فاء الافتعال أحد ثلاثة أحرف : الزاي والدال والذال قلبت تاء الافتعال ذالاً ، وأدغمت الدال والذال فيها نحو : أذان وأذكر » (٣) .

ويتضح هذا الأساس ، بشكل أكبر ، في الدرس اللغوي الغربي ، يشير كريستال Crystal في بيانه للأسس التي يبني عليها تصنيف الصيغ إلى صيغ أصلية وصيغ فرعية ، أو بتعبير علم اللغة المعاصر صيغ غير مُعَلَّمة وصيغ مُعَلَّمة ، يقول : « عندما يكون توزيع فرد من زوجين متبديلاً حثارة بالثرد الآخر ؛ يقال للوحدة المقيدة مُعَلَّمة » (٤) . ويقول ماثيوس Mathews في تصنيفه لبعض التراكيب النحوية بأنها أصل ، وتصنيفه ما سواها بأنها فرع : « يكون في حالات كثيرة أحد البدائل مُعَلَّماً أكثر ، بمعنى أنه يميل إلى أن يُسْتَحْدَمَ في سياقات معينة أو في أساليب معينة » (٥) . كما يقيد بعضهم أنه « يمكن أن

(١) الألبازي ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ص ٦٠٦ .

(٢) الرضوي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ج ٣ ، ص ٢٢٦ .

(٣) السابق ، ج ٣ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 188.

(٥) Matthews, P. H. (1981) Syntax, Cambridge: Cambridge University Press, p. 260.

يقال لتقسم ما إنه غير مُعَلَّم ، إذا ما كان له توزيع أوسع من توزيع قسم آخر ^(١) .

٤ - السلوك اللغوي :

يرى اللغويون العرب أن اختلاف بعض الصور في سلوكها اللغوي يُسَوِّعُ جعل أحدها أصلاً وما سواه فروغاً عليه ، وهو ما يظهر من تعبيراتهم المختلفة التي تبرز التفاوت في السلوك اللغوي بشكل أوجب القول بالتمييز بين الأفراد بجعل أحدها أصلاً وما سواه فروغاً .

وقد رصد اللغويون العرب التفاوت بين الأصل والفرع في السلوك اللغوي على ما يظهر من تعبيراتهم المختلفة نحو قول بعضهم : مثلاً : « الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع » ^(٢) . وقوله : « يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » ^(٣) . وكذلك : « الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول » ^(٤) . وكذلك : « والفرع دائماً أضعف من الأصل » ^(٥) .

ومن تطبيقات ضعف الفرع عن الأصل في العمل قول بعض اللغويين عن الاسم والفعل : « الفعل يُخَبَّرُ بِهِ لا عنه ، والاسم يُخَبَّرُ بِهِ وَعَنْهُ ، والأدنى فرع على الأعلى » ^(٦) وكذلك قول ابن هشام عن أحكام الصفة المشبهة : « معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول : « زيدٌ وَجْهُهُ حسنٌ » ينصب الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زيدٌ أباه ضاربٌ » ، وذلك لضعف الصفة لكونها فرعاً عن فرع ؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه قوي لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل » ^(٧) .

ولا يخفى أن قوة الأصل وضعف الفرع في انْتِصَرَفِ والعمل صورة من صور التوزيع المطلق والتوزيع المقيد التي يَنْصُرُ عليها الدرس اللغوي الغربي ؛ إذ يعني كون الفرع أضعف من الأصل في العمل أنه لا يعمل حيث يعمل الأصل مطلقاً ، وإنما يعمل في

(١) Bauer (1988) *Introducing Linguistic Morphology*, 1988, p. 178.

(٢) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ٢ ، ص ٦١٢ .

(٣) السابق ، ج ٢ ، ص ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) السابق ، ج ١ ، ص ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .

(٥) السابق ، ج ١ ، ص ١٧٦ .

(٦) العكبري ، الباب ، ج ١ ، تحقيق غازي مختار طلبات ، دمشق : دار الفكر ، بيروت : دار الفكر

العاصر ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، ص ٥٠١ .

(٧) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص ٢٧٩ .

بعض المواضع دون بعض .

٤ - عموم طرف لغيره :

يظهر هذا الأمر من نصّ اللغويين العرب على عموم الأصل للفرع في الدلالة ، ومن ثمّ جواز ردّ الفرع إلى الأصل لا العكس ، يقول ابن جني : « والصوت مذكر لأنه مصدر بمنزلة الضرب ، والقتل والغدر والفقر ، فأما قول ررشد بن كثير الطائي :

يا أيّها الرّاكبُ المُزجِي مُجَيِّئُهُ
سَائِلُ يَبِي أَسِيدِ ما هذه الصوت

فإنما أتتْ لأنه أراد الاستغاثه ، وهذا من قبيل الضرورة ، أعني تأنيث المذكر ؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن النشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، فقلبتْ بهذا عموم التذكير ، وأنه هو الأصل الذي لا يتكبير » (١) . كما يقول : « وتذكير المؤنث واسع جدًا ، لأنه رد فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب » (٢) .

أما علم اللغة المعاصر فينصّ على كون الصيغة غير المُعلّمة (الأصل) تُعمّ الصيغة المُعلّمة (الفرع) في الدلالة ، يقول بعضهم : « مثلًا الكلمتان « dog كلب » و « bitch أنثى الكلب » ، من وجهة النظر الدلالية ، كلمة غير مُعلّمة وكلمة مُعلّمة للتقابل بينهما في الجنس . كلمة « dog كلب » غير مُعلّمة أو محايدة دلاليًا لإمكان وقوعها على كل من الذكور والإناث ... لكن كلمة « bitch أنثى الكلب » مُعلّمة لتقيدها بالإناث ، ويمكن أن تُستخدَم في مقابل الطرف غير المُعلّم ... معنى هذا أن تقول : إن الطرف غير المُعلّم له دلالة أعم » (٣) . ومن قبيل العموم والخصوص في مثل « طويل - قصير » أن الطرف غير المُعلّم « طويل » هو الذي يستخدم في صياغة السؤال عن الصفة المتدرجة أو وصفها كأن يقال : ما طُول الرجل ؟ ولا يقال : ما قِصْرُه ؟ وكأن يقال : طُول الرجل خمسة أقدام ، ولا يقال : قِصْرُه خمسة أقدام . يقول بالمر Palmer : « يكون أحد الطرفين في كل زوجين غير معلّم بحيث إنه يستخدم واحد فقط للسؤال عن الصفة المتدرجة أو وصفها » (٤) .

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ١١ - ١٢ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ٤١٥ .

(٣) Lyons, John (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 79.

(٤) Palmer, Frank, (1976) Semantics: an Outline, Cambridge: Cambridge University Press, p. 80.

٥ - الشبوع :

يرى بعض اللغويين أن الشبوع أحد المعايير التي يحكم بها على صور اللفظ الواحد بكون أحدها أصلاً والبقية فروعاً ، ومن أمثلة ذلك : ما يفيد الصرفيون من أن كون أحد الألفاظ مبدلاً عن غيره وليس أصلاً بنفسه يستفاد من : « قلة استعمال اللفظ الذي فيه البديل ، يعني إذا كان لفظان بمعنى واحد ، ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر ، فإن كان أحدهما أقل استعمالاً من الآخر فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالاً بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالاً ، كما ذكرنا في أول الكتاب في معرفة القلب والشعالي والشعالب بمعنى واحد ، والأول أقل استعمالاً من الثاني » (١) . ومن ذلك : عُذُّ بعض اللغويين فروعاً للموحديات تأسيساً على قلبها وندرتها ، يقول ابن جنى عن بعض فروع الأصوات : « وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة غير متقبلة » (٢) . ويشير بعضهم إلى أن تحديد الزائد والأصلي يمكن أن يرجع إلى كثرة ورود الحرف زائداً ، يقول في ذلك : « الحكم بزيادة الواو أولى لكثرة زيادتها ومثله عرقوة » (٣) .

وقد قام اندرس اللغوي الغربي بالاعتماد على فكرة الشبوع في إثبات كون بعض الصيغ غير مُعَلِّمٍ وبعضها مُعَلِّمٌ ، فما كان شائعاً بين اللغات فهو الصيغة غير المُعَلِّمة (الأصل) ، وما كان قليلاً أو نادراً أو خاصاً بعدد محدود من اللغات كان الصيغة المُعَلِّمة (الفرع) . إلا أنه قد قال بشبوع الصيغ على مستوى اللغات ، وليس فقط في اللغة الواحدة كما هو الحال في تراثنا اللغوي . يقول بعضهم عن الصيغة المُعَلِّمة : إنها « الأقل تكراراً عادة ، لكنها ليست نادرة » (٤) . يقول بعضهم : « يعني انطرف المُعَلِّم أن الوحدة تظهر أقل تكراراً من نظيرتها غير المُعَلِّمة ، وأنها تظهر بشكل أندر من الوحدة غير المُعَلِّمة في اللغات التي توجد فيها الوجدتان غير المُعَلِّمة والمُعَلِّمة » (٥) .

(١) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ج ٣ ، ص ١٩٧ - ٨ .

(٢) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٤٦ .

(٣) السكري ، اللباب ، ج ٢ ، ص ٢٥١ ، وانعقوة : فيما يرويه ابن منظور عن ابن شيبان : كل أكمة

منقادة في الأرض كأنها بشوة غير مستغيلة ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٤) Halliday, M. A. K. (1973) Explorations in the function of Language, London: Arnold, pp. 58ff., 79 & Beaugrande, (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 237.

(٥) Jenson, John J. (1990) Morphology: Word Structure in Generative Grammar, Amsterdam: John Benjamin Publishing Company, p. ٤.

● التطبيقات غير الأساسية : (٢ - ٧ النماذج الضمنية غير الصريحة) :

نماذج التضعيف والمورفيم القلب والقلب المكاني والوحدة وتحققاتها والإبدال والإعلان
تمثل النماذج الضمنية غير الأساسية للأصالة والفرعية في كل من التضعيف والقلب
المكاني والوحدة المجردة وتحققاتها والإعلان والإبدال التي تعتمد على تفسير أقرب لها
من الأصالة الفرعية . وقد أشرنا إلى أنها تُعدُّ نماذج تكميلية للنموذج الأساسي للأصل
والفرع وبديلة عنه ، وتمثل النماذج التكميلية في النماذج الصرفية ، أما النماذج البديلة
فهي التي تخرج من النموذج الصرفي إلى النموذج الفونولوجي .

ويُرد نوعا التطبيقات غير الأساسية على النحو التالي :

● النماذج التكميلية (٢ - ٥ النماذج الصرفية) :

يُرد نموذجان صرفيان تكمليان غير أساسيين للأصالة والفرعية في التراث العربي وهما
التضعيف والقلب المكاني ، كما يرد في الدرس اللغوي انغربي نموذجان صرفيان يتصلان
بمعالجة التعدد ، وهما نموذج المورفيم القلب ونموذج الوحدة المجردة وتحققاتها أو المورفيم
والألومورفات ، ويمكن تحقيق علاقة هذه النماذج المختلفة بنموذج بالأصل والفرع على
النحو التالي :

١ - نموذج التضعيف :

يستخدم الصرفيون العرب هذا النموذج للإشارة إلى ورود زيادة لا ترتبط بحرف
بعينه ، وإنما مع أي حرف من حروف الكلمة ؛ إذ يمثل التضعيف صورة ثانية من صور
ورود أكثر من شكل للوحدة اللغوية الواحدة ؛ حيث يتم التضعيف في أي من أصول
الكلمة أيًا ما كان همزة كان أو باء أو غير ذلك . ولو قال النحاة عن نموذج التضعيف
بأنه زيادة حرف لكان معنى ذلك ألا يتخلف حرف من أن يكون هو هذه الزيادة .
وقد عالج اللغويون العرب تعاور جميع حروف الهجاء على المُضَعَّف ، فقالوا بأنه نموذج
آخر من زيادة الكلمة لا يتمثل في زيادة حرف بعينه ، وإنما في تكرار أحد أصول الكلمة .
وهو ، في الحقيقة ، يعالج مشكلة اتفاق الدلالة الصرفية المستفادة من زيادة التضعيف
على الرغم من تغير الحرف الزائد بالتضعيف ، إن تكرار الباء يؤدي صرفيًا ما يؤديه تكرار
الدال أو تكرار السين أو غيرها فيما لو جاءت عين الفعل باء أو دالًا أو سينًا ، الأمر الذي
تصنّف معه الصرفيون بانقول بأن الزيادة في مثل ذلك زيادة تضعيف أو تكرار لأصل من
أصول الكلمة ، لا زيادة حرف بعينه فإرًا من اختلاف الحرف الزائد مع ثبات الدلالة

الصرفية الاستفادة من مثل هذه الزيادة .

لقد انتبه الصرفيون العرب إلى أن جنس الزيادة مُتَغَيِّرٌ بحسب عين الفعل ، مثلاً ، ولاحظوا في الوقت نفسه أن طبيعة الزائد واحدة ، وهي أن الزائد من جنس العين ، فجعلوا ذلك نمطاً خاصاً من الزيادة ، وهو الزيادة بتكرار العين ، وجعلوا تكرار العين هو مُرَدُّ الدلالة الصرفية الطارئة ، وليس الحرف الزائد نفسه ، وذلك ليكون مرد الدلالة الصرفية الواحدة شيء واحد ، وهو تكرار العين ، وليس شيئاً مختلفاً وهو الحرف الزائد نفسه .
ومنهج التضعيف في الحقيقة يحل المشكلة التي عالجها الغربيون بمفهوم المورف الثُلب أو الحِرْبَاء الذي يأتي بيانه فيما يلي :

٢ - نموذج المورف الثُلب Chameleon morph :

وَقَدْ أَدْرَسَ الْعَرَبِيُّ مَفْهُومَ الْمَوْرِفِ الثُّلْبِ أَوْ الْحِرْبَاءِ CHAMELEON MORPH كَمَا نَحْنُ نَعَالِجُهُ ظَاهِرَةً عَدَمَ انْحِصَارِ الْمَقَاطِعِ أَوْ الْحُرُوفِ الَّتِي تَكَرَّرُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ . وَهِيَ يُسْتَعْمَلُ مُعَادِلًا لِاسْتِخْدَامِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ مَفْهُومَ التَّضْعِيفِ الَّتِي سَبَقَ بَيَانَهُ .
لقد عالج الندرس الوصفية المعاصر شكلاً آخر من أشكال التعدد في الوحدات اللغوية ، فقد لاحظ هاريس Harris^(١) وهوكت Hockett^(٢) تكرار المقاطع أو الحروف لصياغة صور مختلفة للفظ ، وهو ما يعرف بظاهرة Reduplication التضعيف ، ويظهر في لغة التاجالوج Tagalog^(٣) . وقد سماها هوكت Hockett في بعض مقالاته^(٤) بالمورفات الثُلب أو الحِرْبَاءِ chameleon morphs لتعدد أشكال المورف الواحد بعدد المقاطع التي تكرر في اللغة في هذا التضعيف . لاحظ مثلاً « أن المقطعين المضاعفين la و bu (المكتوبين بالبنط السميك) في فعين من لغة التاجالوج Tagalog : انفعال

(١) Harris, Zellig (1942) "Morpheme alternants in linguistic analysis", Language 18, pp. 169 - 180.

(٢) Hockett (1950) "Palping Morphophonemes", Language 26, pp. 63 - 85.

(٣) ويقال لها ، كذلك ، اللغة الفلبينية Filipino اللغة الرسمية للفلبين ، إذ يتحدثها عشرة ملايين بوصفها لغة أصلية ولغة ثانية ، وهذه اللغة الأصلية لأغلب منطقة الشمال الكبيرة من الجزر الفلبينية ، وهي إحدى لغات الأسرة اللغوية « مالايو - بولينيزية Malayo-Polynesian » التي تسمى كذلك بأسماء الأوسترونيزية Austronesian ، وتعني « الجزيرة الجنوبية » ، إذ الاسم من الجذر اللاتيني austro « جنوبي » ، والكلمة اليونانية nesis « جزيرة » .
انظر : Béanier, Niko. (1996) "Malayo-Polynesian Languages", In Grolier Multimedia Encyclopedia :
Uack, Richard. (1993 - 1996) . "Manila", In Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia © 1993 - 1996.

(٤) Ibid., pp. 63 - 85.

maglalakbay يسافر (مُؤَكَّدًا) من maglakbay ، والفعل pagbubuksan يفتح (مُؤَكَّدًا) من pagbuksan ، وليس لهما أجزاء صوتية مشتركة ، لكنهما ، على الرغم من ذلك ، يفتلان العنصر الصرفي نفسه المؤكَّد « (١) .

٤- نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها :

تدوم الإشارة إلى أن حديث اللغويين العرب عن الأصل والفرع يتصل أيضًا بمعالجة الصور المتعددة من الوحدة الواحدة ، أي بمعالجة التفرع ؛ إذ يجعلون للأصوات العربية فروعًا يشتونها على أسس مختلفة ، كأساس شيوخ الاستعمال وقلته ، كما يظهر في نص ابن جني : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والمشرين قد تلحقها ستة أحرف تنفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يُؤخذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ... وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذُ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة غير مُتَقَبَّلَةٌ » (٢) .

أما الدرس اللغوي العربي فيُفَرِّدُ لهذا النوع من التعدد مفهومًا منفصلًا يُكَمِّلُ نظرية التعليم Markedness Theory ؛ إذ لا يقوم الدرس اللغوي العربي بدراسة التحققات المختلفة للوحدة الواحدة في إطار نموذج نظرية التعليم Markedness Theory ، وإنما في إطار النموذج التالي نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها ، وذلك كما يلي :

لقد أقرَّ الدرس اللغوي العربي المعاصر في المرحلة الوصفية مفاهيم لا تختلف كثيرًا عن مفهومي الأصل والفرع ، وهما مفهومًا الوحدة المجردة وتحققاتها اللذين يمكن بيانهما على النحو التالي :

- الوحدة اللغوية المطلقة أو المجردة -eme (الوحدة اللغوية الأصل) :

هي وحدة تجريدية لا تتحقق في اللغة بصورة واحدة ، وإنما ترد من خلال تحققات مختلفة ، ومثال ذلك النون التي تتحقق في العربية بصورة الإخفاء أو القلب أو الإدغام ... إلخ ، وليس ثمة في العربية نون إلا مُتَحَقِّقَةٌ في واحدة من صورها المختلفة .

يقول اللغويون عن مفهوم الإمك « Fmic المأخوذ من نحو : phoneme فونيم و morpheme مورفيم ... تشير -eme إلى وحدتين لغويتين صغيرتين متساويتين » (٣) ،

(١) Anderson, Stephen R. (1992) A Morphous Morphology, Cambridge: Cambridge University Press, p.59.

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٤٦ .

(٣) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 108.

نحو النون في مقابلة الميم أو الباء أو غير ذلك من الأصوات اللغوية ، أي أنه لا يستخدم مع النون مصطلح فونيم phoneme إلا إذا أردنا الصوت في مقابلة غيره من الأصوات . وأكثر ما يعيننا من هذا المفهوم أنه يتحدث عن وحدة مجردة غير متحققة بشكل مستقل ، وإنما تتحقق من خلال الصور المختلفة التي تتخذها ، أي أن هذا المنهج لا يختار صورة من الصور ويجعلها الصورة المجردة ، وإنما يجرد من مجموع ما له من صور صورة ذهنية يجعلها أشبه بالأصل على خلاف النحاة العرب الذين يختارون صيغة من الصيغ الواردة للوحدة فيجعلونها الأصل لحلوها من العلامة والشرط وعدم الشروع بالنسبة إلى غيرها ، ولحلها من السلوك اللغوي الأدنى من الصيغ الواردة لنفس الوحدة .

- تحقيقات الوحدة اللغوية (صور الوحدة اللغوية « الفروع ») :

تصدر دائماً تحقيقات الوحدات اللغوية المجردة بالسابقة allo- وتُكْتَلُ أي تحققي من تحقيقات الوحدة اللغوية صوتية أو صرفية . يقول اللغويون عن مفهوم allo- : « سابقة تستخدم في اللغويات ، بصفة عامة ، للإشارة إلى أي صورة من صور الوحدة اللغوية يمكن أن تلاحظ ولا تؤثر على طبيعتها الوظيفية في اللغة (١) .

تُقدُّ ، بناء على ذلك ، الفروق بين التون المتخفاة والتون المدغمة والنون المظهرة ... إلخ فروقاً بين ألو فونات allophones أو صوراً لصوت واحد هو النون تكون هذه الفروق لا تؤثر على وظيفتها في اللغة ، بمعنى أننا لا نخرج بها من النون إلى صوت آخر بخلاف الفروق التي بين النون والميم والباء التي يتم من خلالها الانتقال من صوت إلى آخر . إن الدرس اللغوي الحديث لم يُرد أن يجعل صور الوحدة اللغوية الواحدة وحدات مختلفة ، واحتفظ لها بحقيقة كونها صوراً لغوية مختلفة لوحدة واحدة . وقد قرَّر في ذلك تصوُّره الذي يتجلى في نظره الوحدات الصرفية مثلاً على أنها مورفات مرة وألومورفات ثانية ومورفيمات ثالثة .

يقال للألومورف مورفا Morph وهو مصطلح يرجع إلى هوكت Hockett الذي استخدمه لأول مرة (٢) ، ويعني به : « التحقيق الحقيقي (المادي) لأي مورفيم (تجريدي) ... وهو أي صورة منطوقة لمورفيم تجريدي (٣) . والفروق الدقيقة بين الألومورفات والمورفات

(١) Ibid, p. 13.

(٢) Hockett, Charles F. (1947) "Problems of morphemic analysis", Language 23, pp. 321 - 43 & Joss, M. (ed.) (1958) Readings in Linguistics, pp. 321 - 4.

(٣) Chalker, Sylvia & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 248.

أن الأومورفات لا ترد إلا إذا كنا بصدد « تصنيف المورفات التي تُفككُ الكلمات بصفتها أومورفات مورفيم واحد »^(١) ، أي أنها هي الصور المتعددة التي يتحقق بها المورفيم الواحد .

ولا يخفى أن تطبيقات مفهوم التحقق المادي للوحدة « allo- » ترد في مختلف صور الوحدة اللغوية كالصوتية allophone والصرفية allomorph والدلالية alloseme والكتابية allograph ... إلخ ، وذلك مثلما ورد الحديث في التراث اللغوي العربي عن الفروع في الأصوات والصرف وغير ذلك .

إن ما يراد بالمورفيم هو الوحدة الصرفية الجامعة للصور المختلفة ؛ ولذلك تُقدُّ وحدة تجريدية تجمع هذه الصور ، أي تنطوي تحتها مجموعة الصور (الأومورفات) التي يتحقق فيها المورفيم . مثل علامة جمع المذكر في العربية :

- إذا نظرنا إلى الواو والنون في كلمة نحو « مسلمون » على أنهما يمثلان جزءاً من الكلمة يفيد دلالة الجمع كانت الواو والنون معاً مورفاً .

- إذا نظرنا إلى الواو والنون على أنهما يمثلان صورة مقابلة لصورة الياء والنون كانت الصورتان أومورفين لعلامة الجمع .

- إذا نظرنا إلى الجمع بوصفه يرد في صورتين مختلفتين كان مجموع هاتين الصورتين مورفيم الجمع .

لقد لجأ المدرس اللغوي إلى فكرة التحقق المادي allo- لمعالجة التراث العربي تحت مفهوم الفرع ؛ إذ كلاهما يُفسَّرُ الفروق بين الوحدات التي لا تخرج بها الوحدات عن طبيعتها ، أي أن هذه التحقيقات أشبه بالفروع في العربية .

والفرق الذي ينبغي الالتفات إليه هو أن جعل جميع التحقيقات المادية صوراً فرعية دون أن تكون إحداها أصلاً يستلزم غياب الأسس التي قال كل من اللغويين العرب والغربيين بالأصالة والقرعية اعتماداً عليها أي تُعدُّ كل الصور فروعاً إذا لم يرد لواحدة منها أساس من الأسس التي تجعل بها الصورة أصلاً لغيرها .

٥ - القلب المكاني :

يُمثَّلُ مفهوم القلب المكاني منهجاً لمعالجة تعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير موضع أحد أصوله ، كما في جذب وجذب ورأى ورأى وناء ووجه وجاه

(١) Bollinger, Dwight & Sears, Donald A. (1981) Aspects of Language, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., p. 43.

ويش وأيس .

وقد حفظ هذا المفهوم الجذر الواحد من أن يجعل جذرين دون ضرورة إلى ذلك ، ذلك أن كلاً من رأى وراء تؤديان دلالة واحدة ، ولا تتصرف راء مثلما تتصرف رأى . وقد استدل الصرفيون العرب على كونه جذراً واحداً لا جذرين بعدد من الأمور ، يقول بعضهم في ذلك : « ويعرف القلب بأصله كناء بناء مع النأي ، وبأمثلة اشتقاقه كالجاء والحادي والقيسي ، وبصحته كأيس ، وبقله استعماله كآرام وآدر ، وبأداء تركه إلى همزتين عند التحليل نحو : جاء ، أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو أشياء فإنها لفعاء » (١) .

● النماذج البديلة (٦ - ٧ النماذج الفونولوجية) :

يتمثل النموذجان البديلان غير الأساسيين للأصانة والفرعية في كل من الإعلال والإبدال . ويمكن تحقيق علاقتهما بنموذج الأصل والفرع على النحو التالي :

٦ - الإبدال :

ينص اللغويون العرب على علاقة الإبدال بالأصانة والفرعية ، يقول ابن جني : « التاء في القسم ... بدل من الواو فيه ، والواو فيه بدل من الباء ، فلما كانت التاء فيه بدلاً من بدل ، وكانت فرع الفرع اقتصت بأشرف الأسماء وأشهرها » (٢) . ويروي عن : « الأصمعي يقال للصبيا مير وهير وأير وإير ، وذكر ابن السكيت هذه اللفظة في باب الإبدال ، ولم يقل أيهما الأصل وأيهما الفرع . والقول في ذلك عندي أن يقضي بكونهما أصليين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب » (٣) . ويمثل الإبدال مفهوماً فونولوجياً بمعالجة اختلاف صور الحرف الزائد مع ثبات دلالاته ؛ إذ يرد تاء مرة ودالاً ثمانية وطاء ثلاثة ... إلخ دون أن تختلف الدلالة الصرفية التي تؤديها هذه الزيادة الصرفية ، أي أن الانتقال من التاء إلى الدال أو الطاء ، مثلاً ، في صيغ الافعال لا يُخرج التاء عن أداء وظيفتها وكأنها المورفات لا مورفيمات وفق مفهوم الدرس اللغوي الغربي المعاصر .

وقد لاحظ الصرفيون العرب أن الدال والطاء وما يرد بدلاً من التاء يختص كل واحد منها بسياق فونولوجي خاص كأن تأتي الدال إذا كانت فاء صيغة الافعال المتقدمة عليها

(١) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، ص ٢١ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٣) السابق ، ج ٢ ، ص ٥٥٣ .

« أحد ثلاثة أحرف الزاي والذال والذال ... وأحرف الثلاثة مجهورة والثناء مهموسة فقلبت الثناء دالاً ؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر والثناء في الخرج ، فتوسط بين الثناء وبينهما » (١) . كذلك تأتي الظاء إذا كانت فاء صيغة الافتعال المتقدمة عليها « أحد حروف الإطباق المستعملية ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ؛ وذلك لأن الثناء مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مجهورة مُطَبَّقة ، فاخترتوا حرفاً مستعملياً من مخرج الثناء ، وهو الطاء وجعلوه مكان الثناء ؛ لأنه مناسب للثناء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق » (٢) . على حين ترد الثناء إذا خلا الفعل من السياقات الفونولوجية الخاصة .

لقد رأى الصرفيون أنهم أمام تغيير فونولوجي لوحد صرفية واحدة ، فجعلوا الوحدة التي ترد في غير السياقات الصوتية الخاصة أصل الوحدة ، وهي الثناء ، كما لا يخفى ، وجعلوا ما يرد في سياق فونولوجي خاص صوراً لهذه الوحدة الأصل أو فروغاً لها أو مُبدلاتٍ منها بالتعبير الصرفي التراثي .

أما إخراج الإبدال من الميزان الصرفي وعدم تمثيل الميزان الصرفي له فيرجع إلى وعي اللغويين العرب بأن الإبدال من قبيل التغييرات الفونولوجية لا الصرفية ، ومن ثم لم يكن له مكان في الميزان الصرفي الذي هو آلة لضبط الظاهرة الصرفية ببيان التغييرات الصرفية لا الفونولوجية .

لقد « حفظ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة الافتعال للثناء بدلاً من إثباتها للثناء مرة ولذال ثانية ولطاء ثالثة ، كما في ارتحل وازدهر واصطبر على الترتيب . لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع الثناء أي في افتعل وجعل الصور الأخرى فروغاً عليها ، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل ، وأثبت لكل من الثناء والصور الأخرى على حد سواء . وفي هذا ما فيه من افتقار التنظيم الواجب لقواعد العلم . والحقيقة أن منهجي الإعلال والإبدال قد كان حظهما من انتقاد المعاصرين غير قليل ؛ الأمر الذي يجعلنا نشبت في هذا المقام أنه « قد جاء ذمّ الصرفيين بسبب من هذه القواعد الخاصة من حيث استحقت المدح والثناء ، إذ أرادوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظاً منهم على النظام ، ولو أهملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية ، وجعلوها على ما يريد بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقاً والأمر أكثر بُشواً ؛ إذ

(١) الرضوي ، شرح الشافية ، ج ٣ ، ص ٢٢٧ .

(٢) السابق ، ج ٣ ، ص ٢٢٦ .

« القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذاً عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم » (١) .

إن جملة المناهج العربية التي استخدمت في تفسير التعدد في العربية تفيد أن التراث العربي قد قَدِّمَ منظومة متكاملة من المفاهيم النحوية في إطار معالجته لهذه الظاهرة ، وأن هذه المفاهيم قد غطت جميع جوانب ظاهرة التعدد في العربية ، وأنها ، أيضاً ، لم تكن متعاقرة على الظاهرة ؛ وإنما متكاملة بمعنى أن كل واحد منها قد جاء يفسر جانباً من جوانب الظاهرة دون أن يتداخل مع غيره من المناهج في دراسة جانب واحد من الظاهرة .

٦ - الإعلال :

يمثل مفهوم الإعلال جزءاً من الإبدال ؛ إذ يختص بإبدال حروف العلة ، ويُمَثَّلُ بهذا منهيها لمعالجة تعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير جنس أحد أصوله على اختلاف الكلمات الواردة من الجذر كما في الألفاظ : قول - يقول قال - يقال قيل قائل ؛ إذ تَغَيَّرَ في هذه الألفاظ ، كما لا يخفى ؛ جنس العين ، فقد جاء واواً وألفاً وياءً وهمزةً كما تُبيِّنُ مراجعة هذه الألفاظ . وليس بين هذه الكلمات فرق في الدلالة المعجمية مطلقاً ، وإنما الفرق الدلالي بينهما يمثل في اختلاف الدلالة الصرفية الذي يرجع إلى اختلاف الأوزان التي ترد عليها هذه الألفاظ .

وترجع تسميته بالإعلال إلى مراعاة الوصف الأقرب ، إذ الصورة المُصَحَّحة الافتراضية والصورة المعلقة للكلمة تقابل الأصل والفرع .

ويعني اتفاق هذه الألفاظ في الدلالة المعجمية أحد أمرين : إما رجوعها إلى جذر واحد أو رجوعها إلى عدة جذور ذات دلالة واحدة ، أي بينها علاقة دلالية كالترادف . وتحقيق هذين الاحتمالين ينتهي إلى أن الاتفاق في الدلالة المعجمية يرجع إلى الأمر الأول ، وهو اتفاق الجذر فيها . ولا يصلح ، في الحقيقة ، احتمال اتفاق الدلالة المعجمية لرجوعها إلى ألفاظ ذات دلالة معجمية واحدة ؛ لأن بعض الجذور ترد على دلالات معجمية أخرى ، كما في الجذر « ق أ ل » والجذر « ق ي ل » أما « ق أ ل » ، فإنه لا يصلح أساساً لأن يكون جذراً لعدم ورود الألف أصلاً في جذر من الجذور .

يفيد ، على أية حال ، الأخذ بمفهوم الإعلال « حفظ قانون اطراد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به ، فنولا القول بالإعلال لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر « ق و ل »

يثبت معه ومع كل من « ق ا ل » و « ق ي ل » و « ق ا ل » على الفترض أن هذه الثلاثة الأخيرة جذور أيضاً لها المعنى المعجمي الذي يكون للجذر « ق و ل » . وفي هذا تثبتت آخر ؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جذور في وقت واحد بدلاً من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد آخر ^(١) .

أما إخراج الإعلال من الميزان الصرفي وعدم تمثيل الميزان الصرفي له ، فيرجع كما يرجع إخراج الإبدال من الميزان الصرفي إلى وعي اللغويين العرب بأن الإعلال من قبيل التغييرات الفونولوجية لا الصرفية ؛ ومن ثمّ ليس له مكان في الميزان الصرفي الذي هو آلة لضبط الظاهرة الصرفية ببيان التغييرات الصرفية لا الفونولوجية . لقد أخرجت تغييرات الإبدال والإعلال من الميزان « بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية » ^(٢) . وما كان أولاهم بالخلط بين النمطين المختلفين من القواعد ؛ إذ كانوا يجمعون أكثر من معلّم بين دفّتي كتاب واحد ، كما هو الأمر ، مثلاً ، مع الكتاب لسبويه الذي جمع المباحث الصوتية والصرفية مع المباحث النحوية ؛ الأمر الذي يدعو بشكل كبير إلى تداخل مفاهيم العلوم واضطرابها . وبحسبنا أن تذكر ؛ أن الفونولوجيا التوليدية ، كما طورها تشومسكي وهال ؛ قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية ^(٣) .

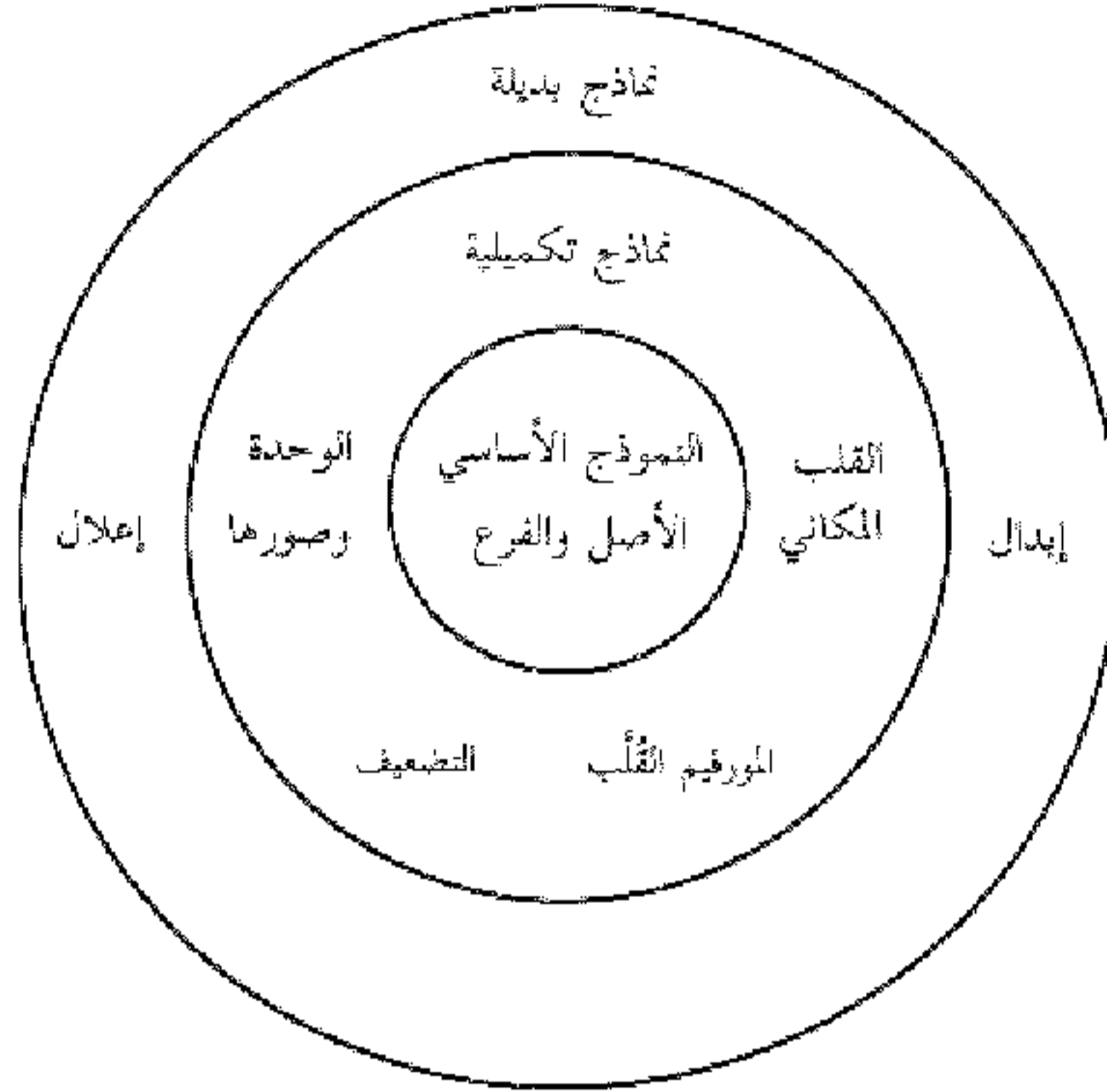
(١) السابق ، ص ١١٨ .

(٢) عبد الدايم (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية الحادية والعشرون ، الرسالة ، ١٥٨ ، ص ٥٦ .

(٣) Fadgc, E. C. (1970) "Phonology", in New Horizons in Linguistics, p. 12.

ثالثاً - مخطط نماذج النظرية المصرفية :

يمكن بعد استعراض مختلف نماذج النظرية المصرفية أن تقدم مخططاً يكشف عن تصنيف هذه النماذج وموقع بعضها من بعض على النحو التالي :



(رسم ٤)

- يُبين هذا المخطط انقسام أنماط النظرية المصرفية إلى ثلاثة أنماط ، وهي :
- النموذج الأساسي ، وهو يمثل في نموذج الأصل والفرع .
- النماذج التكميلية ، وهي نماذج صرفية تكمل نموذج الأصل والفرع .
- النماذج البديلة ، وهي نماذج فونولوجية ترد بدلاً من النموذج المصرفي لتفسر التعدد تفسيراً فونولوجياً لا صرفياً ، كما هو الشأن مع النمطين السابقين .

المبحث الثاني : مناهج النظرية الصرفية للتحليل

يمكن أن نقرر ابتداءً أن في الصرف العربي ثلاثة نماذج للتحليل ، إذ يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات ، ويُلجئون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم ، ويعتمدون إلى الموازين الصرفية ^(١) لضبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير والتصغير .

أما الصرف الغربي ففيه ثلاثة مناهج لمعالجة الظاهرة الصرفية قد عرفها هذا الدرس ، وقد عرض لها هوكيت Hockett في مقال له بعنوان « Two Models of Grammatical Description » ^(٢) ، وهي تتمثل في منهج « الكلمة - التصريف Word Paradigm » ، ويرمز له اختصاراً بمنهج WP ، وبعد أقرب ما يكون إلى التراث الغربي القديم ؛ حيث يعالج الصرف في إطار الوحدة التقليدية التي تقررت له وهي الكلمة لا المورفيم الذي استُحدثت بآخرة . وبعد هذا المنهج أقرب صورة لنموذج الجداول التصريفية العربي . ويعرف المنهج الثاني الغربي بمنهج « Item- arrangement الوحدة - الترتيب » ، ويرمز له اختصاراً بمنهج IA والمنهج الثالث بمنهج « Item- Process الوحدة - العمل » ويرمز له اختصاراً بمنهج IP . ويعتمد هذان الأخيران على مفهوم المورفيم الذي يمثل الوحدة الصرفية لهذين المنهجين . وعليك التراث العربي ثلاثة مناهج للتحليل تقابل هذه المناهج ، وهي :

أولاً - منهج العلامة .

ثانياً - منهج الميزان الصرفي .

ثالثاً - منهج جداول التصريف .

وفيما يلي حديث عن هذه النماذج الثلاثة التي استخدمها اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية ببيان أبعادها وتطبيقاتها ومقابلها في الدرس الغربي ومعالجتها . إن مراجعة النماذج التي استخدمها الصرفيون العرب ومناهج الغرب تفيد ما يلي :

- أن النموذج العربي من النظرية الصرفية قد جاء نموذجاً متكاملًا يعتمد على ثلاثة أنماط مختلفة للتحليل الصرفي تستخدم متضافرة ، وهي ، كما أشرنا جداول التصريف والعلامة والميزان الصرفي ؛ فلا يخفى أن نماذج الجداول التصريفية والعلامة والموازين

(١) يفضل البحث تسميتها بالموازين الصرفية لكونها تأتي على أكثر من صورة وهي الوزن الصرفي العام ووزن الوزن أو وزن العمية الذي يحنق في أوزان تصغير وصيغ منتهى الخصوع .

(٢) Hockett, C. F. (1954) "Two Models of Grammatical Description", Word 10, 210 - 33. Reprinted in Joos (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

الصرفية متكامل فيما بينها وتتضافر لتغطية عملية التحليل الصرفي للغة العربية ؛ إذ تقوم معاونة على دراسة التغيرات الصرفية في اللغة العربية . ويعني ذلك أن هذه الصور ليست مناهج متخالفة متعاقبة ، حيث لا يتناقض استخدام إحداها مع استخدام الآخرين . إنها مجرد صور مختلفة ورد عليها المنهج الصرفي العربي ، أما الصور الثلاث الواردة في الدرس الغربي فهي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي في الدرس الغربي ، وليست معاونة لتغطية عملية التحليل الصرفي كما هو الأمر في العربية ؛ إذ يتنافى استخدام الواحد منها مع استخدام أي من الآخرين .

لقد اتَّخَذَ اللغويون العرب نموذجاً متكاملًا لم يقتصر على معالجة الوحدة الصرفية وتتابعاتها فحسب كما يفعل منهج الوحدة - الترتيب ، ولا على مجرد معالجة الوحدة - التغيرات كما مع منهج الوحدة - العمل ، ولا على بيان الجداول التصريفية للوحدات كما في منهج الكلمة - التصريف ، وإنما يعالج ذلك كله .

- إن استخدام الصرفيين العرب لهذه الأنماط الثلاثة قد جرى بحسب الحاجة إليها ، حيث لم يستخدموا أيًا من هذه الأنماط إلا فيما اقتضته طبيعة ما يحلونه من الكلمات . إذا كان الصرفيون العرب قد سَلَّمُوا بفرضية أخذ بعض الصيغ عن بعض ، أي بنظرية الأصالة والفرعية ، أو حتى بفرعية جميع الصيغ ، وهي النظرية التي ذهب إليها ابن الحاجب ، فإنهم قد فَعَلُوا ما يستلزمه هذا أو ذاك من ضرورة وضع مناهج أو آلات لتحليل عملية الأخذ وضبطها ووضع قواعد الأخذ والانتقال من صورة إلى أخرى . وقد قَسَّمْنَا مناهج التحليل الصرفي على أساس الفرضية الأساسية لهذا العمل والتي تتمثل في ورود نمطين من النظريات والمناهج في تراثنا اللغوي يتمثل أولهما في النمط الأساسي ، على حين يتمثل الثاني في النمط غير الأساسي والذي قد ينقسم بدوره إلى تكميلي للنمط الأساسي أو بديل عنه .

وفيما يلي بيان النمطين الأساسي وغير الأساسي من مناهج التحليل الصرفي في تراثنا العربي .

أولاً - (١ - ٣) مناهج التحليل الأساسية :

تتمثل مناهج التحليل الصرفي الأساسية في ثلاثة أنواع مختلفة من مناهج ضبط التغيير الصرفي أو آلاته التي تمثل مناهج مختلفة للتحليل الصرفي أتاحت ضبط التغيير الصرفي وتحليله بشكل دقيق .

١ - منهج العلامة :

- فكرته :

يمثل هذا المنهج أحد النماذج الأساسية لتحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي ؛ إذ يقوم الصرفيون العرب من خلال هذا النموذج برصد التغييرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف ، كالتأنيث بالهاء أو الألف ، والتنثية بالألف والنون أو الياء والنون وجمعي التصحيح .

ويتميز هذا النموذج بأنه لا يقتصر على رصد العلامة التي تضاف لإفادة الوجه التصريفي المراد ، بل يرصد مع بيان العلامة التغييرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة ، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التنثية ، مثلاً ، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التنثية ، مثلاً . يقول اللغويون العرب في مصاحبة التغيير الفونولوجي لعلامة التنثية أحياناً : « الاسم المُتَمَكِّنُ إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصاً لحقته علامة التنثية من غير تغيير ، فتقول في رجل وجارية وقاضي : رجلان وجاريتان وقاضيان » (١) .

ونحن في هذا المنهج نقف مع مورفيمين متساينين في توالي محفوظ ، هما جذع الكلمة والعلامة الصرفية .

- تطبيقاته :

يرد منهج التحليل هذا لاستغراق العمليات الصرفية التصريفية ، أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة ، كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث ، ومن الأفراد إلى التنثية أو الجمع ، كما يرد كذلك في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب . يُسجّل بعضهم الزيادة الصرفية التي تفيد التأنيث وصورها ، يقول : « التأنيث يكون على ضربين : بعلامة وبغير علامة ، فعلمة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين : فأحد اللفظين التاء تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة ، والآخر الألف ، أما الهاء فتأتي على سبعة أضرب » (٢) .

نقد تحدث اللغويون العرب مع التأنيث عن علامة تلحق الكلمة ، كما تحدثوا عن تغييرات هذه العلامة الفونولوجية ببيان صورتي نُعَلِّقُهَا ، وكذلك تحدثوا كما يكشف

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٤٠٧ .

هذا النص القصير عن أفراد العلامة التي تتناوب على الكلمات لأداء معنى التأنيث ، ولذلك يُعدُّ حديثهم عن العلامة أقرب ما يكون إلى فكرة تجزئة الكلمة وبيان ترتيب أجزائها ، تلك الفكرة التي يعتمد عليها مقابله الغربي منهج الوحدة - الترتيب . ويقول اللغويون العرب في تطبيقات نموذج العلامة في الشبهة بدون تغيير ومع التفسير : « الاسم المتسكن إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصاً لحقته علامة الشبهة من غير تغيير ، فتقول في رجلٍ وجارية وقاضٍ : رجلان وجاريتان وقاضيان » (١) . ويقولون في زيادة ياء النسب : « إذا أريد إضافة شيء إلى بلدٍ أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياءً مشددة مكسورة ما قبلها ، فيقال في النسب إلى دمشق دِمَشْقِيٌّ ، وإلى تميم تَمِيمِيٌّ ، وإلى أحمدٍ أَحْمَدِيٌّ » (٢) . وقد نصَّ اللغويون على أن النسب أشبه ما يكون بالتأنيث من حيث كونه زيادة علامة على آخر الكلمة ، يقول بعضهم في تعريف النسب ونوعيه : « الاسم المنحرف بآخره ياءً مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث ، وذلك نحو قولك هاشمي وبصري وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي ، فكذلك النسب فالحقيقي ما كان مؤنثاً في المعنى ، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب ، نحو كرسي وبردٍ » (٣) .

لقد تحدَّث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة ، ولم يبيِّنوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية ، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ، ولم يُستجَلُّوا الأفراد في جداول تصريفية ، لقد وَصَفُوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة ، فتكسَى لهم إمكان الحديث عن جذع للكلمة دخلته لاصقة ، أي علامة بتصير الصرفيين العرب ، وكأننا مع العلامة مع مورفيمين متتاليين في توالي محفوظ ، هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية .

وقد أشرنا من قبل إلى أن سبب تسمية العرب لها بالعلامة يرجع إلى أن هذه المورفيمات تأتي لتعلِّم الحالة الصرفية للكلمات ، فهي تأتي للتأنيث والشبهة والجمع ، ونحو ذلك من الحالات الصرفية ، ولا تأتي العلامات الصرفية في العربية لاشتقاق كلمة من أخرى كما في الإنجليزية التي ترد مورفيماتها الصرفية لكل من الاشتقاق والتصريف .

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٢) السابق ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٣) الرمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص ٢٥٩ .

- مقابله الغربي : منهج الوحدة - الترتيب (IA) :

كان هذا المنهج هو « المفهوم الذي ساد منذ منتصف الأربعينيات »^(١) ؛ فقد اُتضح سابقا مفهوم من هذا النوع في عمل هاريس Harris (١٩٤٢)^(٢) وقد أُعيد بكتابات بشكل أخف بوضوح في المقررات الدراسية الأمريكية الرئيسية التي بدأت من ١٩٥٧ (هوكت Hockett (١٩٥٨)^(٣) ص ١٢٣ وما بعدها ، وهيل Hill (١٩٥٨)^(٤) ص ٨٩ وما بعدها ، وجليسون (١٩٦١)^(٥) ص ٥١ وما بعدها ، وهال Hall (١٩٦٤)^(٦) ص ٢٢ وما بعدها)^(٧) .

كما أنه يُرافق بصورة رئيسة ؛ لكن ليست كلية ، مع النظرية التطبيقية للغة^(٨) التي اقترحها لامب Lamb (١٩٦٦)^(٩) وجليسون Gleason أيضا (١٩٦٤)^(١٠) ؛^(١١) .
ويمثل على أية حال منهج الوحدة - الترتيب هذا « نموذجا يستخدم في الصرف

(١) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 97.

(٢) Harris, Z. S. (1942) "Morpheme alternants in linguistic analysis", Language, 18, pp. 169-80, reprinted in Joos, Martin M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

(٣) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics.

(٤) Hill, Archibald A. (1958) Introduction to Linguistic Structure: From Sound to Sentence in English, New York: Harcourt, Brace & World.

(٥) Gleason, H. A. (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 51 ff.

(٦) Hall, Robert A. (1964) Introductory Linguistics, Philadelphia: Chilton.

(٧) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 99.

(٨) نظرية عامة للتحليل اللغوي ترجع في بعض من مبادئها إلى نظرية هيلمسليف الجيومترية التي تعد تحليلا لغويا رياضيا ؛ ين تعد « ثمره النظرية الجيومترية » Lamb ؛ in The New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Henningway Benton, Publisher. Lamب أكثر تشويقا من عمل هيلمسليف الخاص ؛ Sampson, Geoffrey (1980) Schools of Linguistics: Competition and evolution, p. 168. كذلك يرتد بعض مبادئها إلى مدرسة براغ ؛ حيث « تُشتق بعضا من سماتها من نظرية براغ ... وتقاوم هذه النظرية النظرية الخطية السائدة لتتوزع يوما بعد يوم بعرض الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتعلق فيها مستوى ما يتحقق بتكوين عند مستوى آخر ؛ Robins (1968) A Short History of Linguistics, p. 226.

(٩) Lamb, S. M. (1966) Outline of Stratificational Grammar, Washington DC: Georgetown University Press.

(١٠) Gleason, H. A. (1964) "The Organization of Language: a Stratificational View", MSL, Monograph Series on Language and Linguistics, Georgetown University, Washington DC 17, pp. 95 - 75.

(١١) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 100.

لتحليل الكلمات ، وأحياناً في النحو لوحدة نحوية أكبر من الوحدة الأساس [كالمركب الاسمي والمركب الفعلي] ، وتُرى الكلمات في هذا المنهج تحطاً من سلاسل (« ترتيبات ») للمورفات morphs ^(١) .

ولا يخفى أن الوحدة التي تتراد في مثل هذا المصطلح هي تلك الوحدة الصرفية دون غيرها من الوحدات اللغوية .

ويرجع اتخاذ لفظ الوحدة للإشارة إلى هذه الوحدة الصرفية بدلاً من كل من الكلمة والمورفيم إلى :

- أن الكلمة ليس لها ترتيب في إطار الصرف ، بل يكون الترتيب المراد في الصرف لعناصرها .

- أن المورفيم ليس الوحدة التي يقع لها الترتيب ؛ إذ يقع الترتيب للعناصر التي تقوم في الكلمة فعلياً ، وهي ، كما لا يخفى ، ليست المورفيمات نفسها ، بل الصور التي تحقق فيها المورفيمات ، وهي ما يقال لها المورفات ذلك المصطلح الذي استخدمه هوكيت Hockett لأول مرة ^(٢) .

أما الترتيب الوارد في مصطلحه ، فهو تلك العلاقة التي يسجلها بين الوحدات التي يعالجها ، وهي علاقة التسلسل البسيط ؛ إذ هو يعالج التركيب الداخلي للكلمات بوصفه مجموعة المورفات التي تتوالت بشكل تحطلي لتكوين الكلمات ؛ فهو بذلك يرصد الوحدات التي تعرف بالمورفات ، وكذلك العلاقة بين هذه المورفات الممثلة في « التسلسل البسيط هكذا في مثالنا المورفيم farm ، يتقدم المورفيم الثاني -er ويتقدم هذا المورفيم الثاني المورفيم الثالث : الجمع » ^(٣) .

وتكتمل فكرته في الاعتماد على تجزئة الكلمة إلى عناصرها التي لها دلالة ، ثم بيان العلاقة القائمة بين هذه العناصر .

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 166.

(٢) Hockett, C. F. (1947) "Problems of morphemic analysis", Language Vol. 23, pp. 321 - 4), reprinted in Joss, M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

ويراد به « التحقق الخفقي (الحادي) لأي مورفيم (تجريدي) » (Chalder, & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 384. وتسمى هذه الوحدات الصرفية مورفات قبل التصنيف والمورفات بعد تصنيفها بوصفها تحفقات مورفيم معين ، أي أفرادها التي ينحلق من خلالها ؛ إذ نحن « نصنف المورفات معاً بصفتها المورفات لمورفيم مجرد (Bollinger, Dwight & Sears, Donald, A. (1981) Aspects of Language, p. 43

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 98

على أنه يلزم الفصل بين تغيير العلامة نفسه والتغييرات الفونولوجية التي تصاحبه والتي تتمثل في الإغلال بالحذف أو القلب ؛ إذ توثق تغييرات التثنية وجمعي التصحيح المقصور والممدود تغييرات تؤثر على صيغة الكلمة التي تخضع لتغير العلامة الصرفي . ويأتي ذكر الصرفيين العرب لهذه التغييرات الفونولوجية من باب الاستطراد بذكر ما يستدعيه التغيير الصرفي من تغيير فونولوجي ومن جهة أن هذه التغييرات الفونولوجية تؤثر على صيغة الكلمة .

وقد اتخذَ هذا العمل لهذا المنهج لقب منهج العلامة بدلاً من لقب منهج الوحدة الترتيب لأمرين هما :

- أن مصطلح العلامة مصطلح عربي تراثي يعكس موضوعه ، ولا يُضِلُّنا عن الموضوع أما تعبير الوحدة - الترتيب فيجعل الأمر يبدو كما لو كان شيئاً آخر غير ما عالجَه الصرفيون تحت مفهوم العلامة .

- اتصال التغييرات الفونولوجية بتغير العلامة الصرفي في بعض أصناف الكلمات بخلاف الأمر مع منهج الوحدة - الترتيب الذي يقتصر على دراسة ما تم التغيير فيه صرفياً بواسطة اللاصقة دون أدنى تغيير آخر ، بل إن ورود بعض التغييرات بجوار اللاصقة هو الذي دعا اللغويين الغربيين إلى البحث عن مناهج بديلة .

- معالم معالجته :

يُمْكِنُ تَبَيِّنُ معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ - أنه قد أدرك انفصال التغييرات الفونولوجية عن التغيير الصرفي المتمثل في اتخاذ العلامة ؛ ومن ثم لم يجد حرجاً في بقاء صلاحية العلامة لرصد التغيير الصرفي مع رصد ما يصاحبها من تغييرات فونولوجية على حين أن منهج الوحدة - الترتيب يقتصر على رصد الزيادة الصرفية ، بل يُقَدَّرُ ورود تغييرات مع الزيادة الصرفية شيئاً خارجاً عن منطق هذا المنهج يدعوا إلى البحث عن منهج آخر يديل عنه .

٢ - أنه لا يساوي بين الكلمة الأساس ، أي الجذع ، وما يزيد عليه من علامات ؛ فهو يجعل الوحدات الصرفية كلمات وعلامات تلحقها ، ولا يتجاهل الفرق بين هذين الصنفين ، كما هو الأمر مع منهج الوحدة - الترتيب الذي يجعلها جميعاً وحدات ، لاحظ تعبيره الوحدة - الترتيب الذي يعكس قيامه على فكرة المورفيم التي قررها بلومفيلد وجعلها « جزء الكلمة الذي يتشابه مع آخر صوتياً ودلالياً »^(١) . وهو يتصل بالصورة

(١) Bloomfield (1935) Language, p. 161.

التي يتحقق فيها - أي المورف - أكثر مما يتصل بالوحدة المجردة وإن استخدم مصطلح المورفيم في هذا المنهج أحياناً تبسيطاً أو مجازاً .

٣ - أنه قد استخدم في درسا العربي لمعالجة الجانب الإلصاقى الذي يرد في العربية ، إذ إن طبيعتها الأساس هي الطبيعة الاشتقاقية ، وليس لها من الطبيعة الإلصاقية إلا الجزء الذي يتحقق في العلامات .

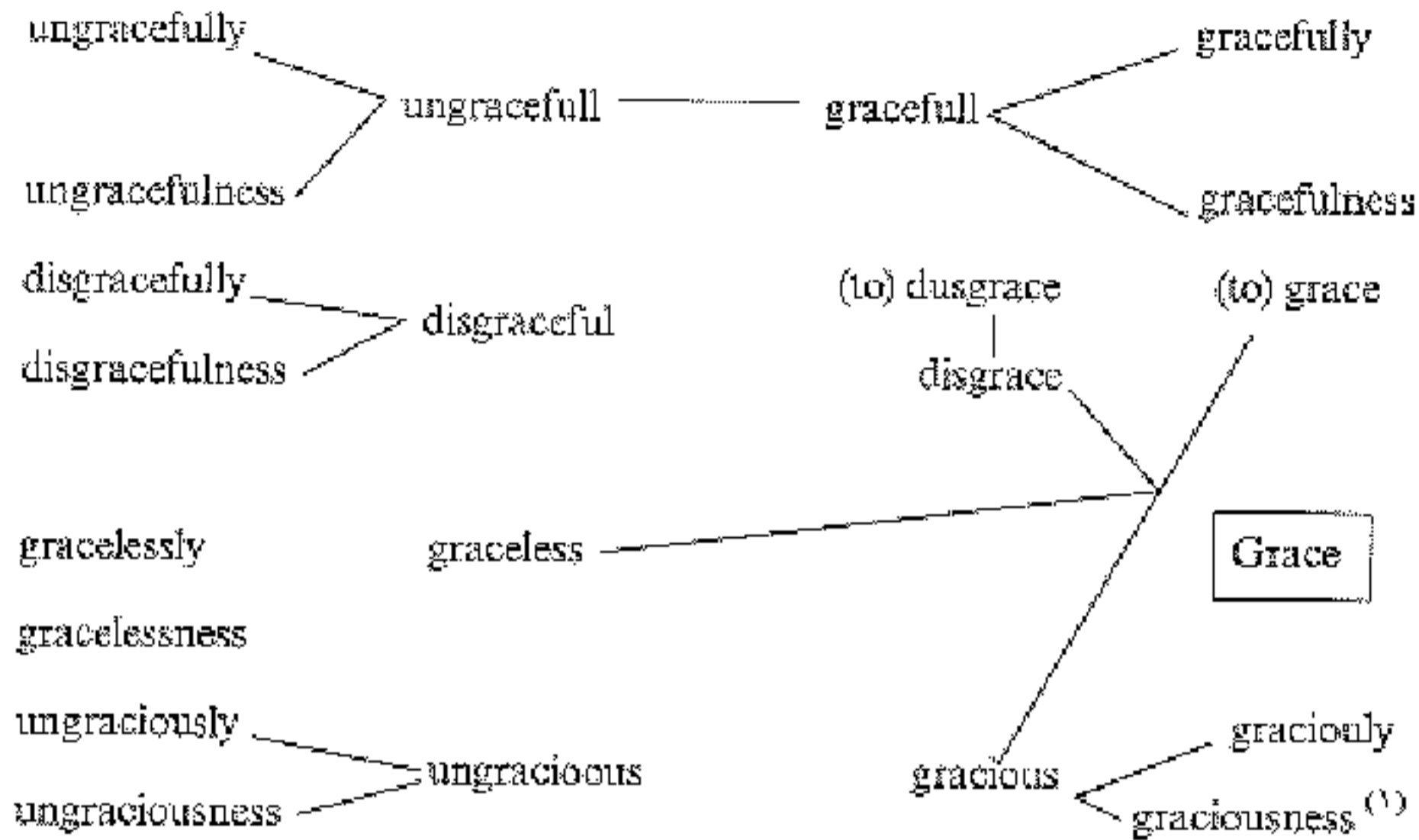
٤ - أن منهج الوحدة - الترتيب يرى أن الكلمة تتكون من مورفات لا مورفيمات على أساس أن الوحدة التي تقوم في الكلمة ليست الوحدة المجردة التي هي المورفيم ، بل ما يتحقق فيه هذه الوحدة .

٥ - أن منهج الوحدة - الترتيب يرجع إلى اعتماد مفهوم التحليل الهرمي لتركيب اللغة ؛ حيث أدت متابعة التحليل الهرمي الذي ؛ يستخدم في الصرف كما يستخدم في النحو ؛ (١) لتحليل التركيب اللغوي إلى الوقوف على عناصر دلالية في الكلمة اتخذ الدرس اللغوي انعاصر لها مصطلح المورفيمات ، ولعل هذا ما جعل هوكت Hockett يشعر أن منهج الوحدة - الترتيب جديد نسبياً (٢) .

٦ - أن مثل هذا المنهج أنسب ما يكون للغات الإلصاقية التي يصلح لها هذا التحليل الهرمي ، ويبدو ذلك من تأمل طبيعة التركيب في اللغة الإلصاقية التي يمكن أن يجلبها لنا المثال المصور التالي فهذا المثال يكشف عن كفاءة اللاصقة في اشتقاق الكلمات ؛ إذ تقدم اللواحق اثنتي عشرة صورة للكلمة .

(١) Lyons, John (1981) Language and Linguistics: An Introduction, Cambridge: Cambridge University Press, p. 119.

(٢) Atkinson, Martin. [et. al.] (1982 [1985]) Foundations of General Linguistics, p. 140.

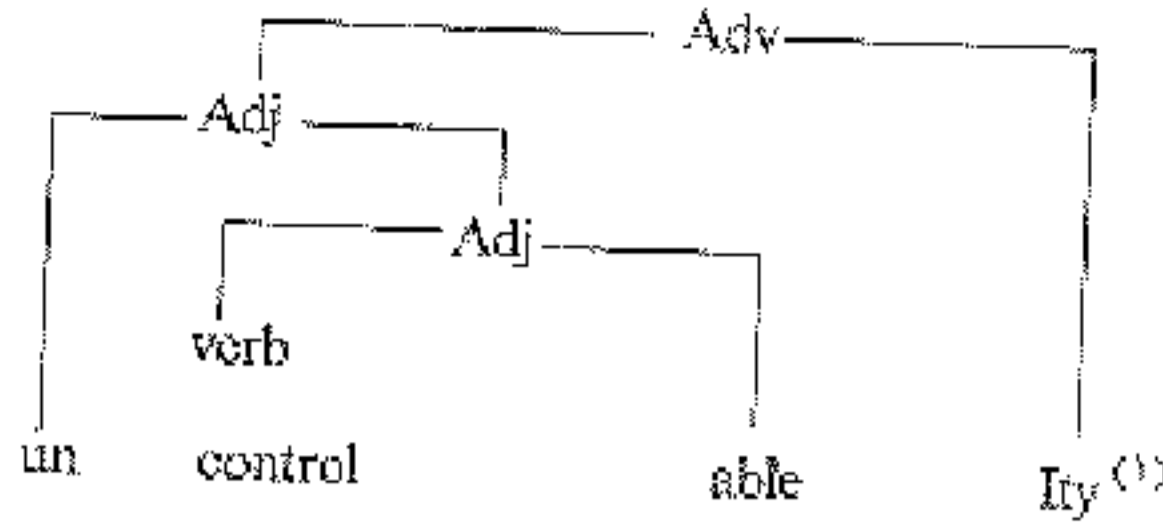


(رسم ٥)

وتتجلى مناسبة هذا المنهج للغات الإلصاقية بأننا إذا تناولنا أي صورة من اشتقاقات الكلمة وجدنا أنها تتكون من مورفيمات ؛ وأن مورفيماتها « مرتبة ... فإن لها في الواقع سلسلة خطية مقيدة » (١) ، فأبي صورة تتكون من سلاسل من العناصر المتتالية . على أنه يمكن مع اللغات الإلصاقية هذه التي يناسبها منهج « الوحدة - الترتيب » أن تُحلَّل تحليلاً أفقياً أو هرمياً ؛ إذ يمكن مع أي صورة بما سبق أو مع لفظ uncontrolably ، مثلاً ، أن ترى مجموعة المورفيمات un + control + able + ly ولا يخفى أن التحليل الأفقي لا يُظهِر أكثر من مجرد الأجزاء وعلاقة التسلسل القائمة لهذه الأجزاء ، ولا يبدو معه موضع التجزئة بخلاف التحليل الهرمي الذي يتيح تحديد موضع التجزئة كما يبدو في الرسم الشجري التالي :

(١) Crystal, David (1995) The Cambridge Encyclopedia of the English Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 198.

(٢) Finggan, Edward & Besnier, Niko. (1989) Language: Its Structure and Use, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich Publishers, p. 96.



(رسم ٦)

إذ يتضح أن لاحقة Adverb "ly" دخلت على الوصف Adjective الكبير uncontrollable الذي تكون بدوره من وصف Adjective صغير مع سابقة الضم

. * un *

٧ - أنه اقتضى أن يتحدث الصرفيون عن المورف الصرفي ^(١) الذي يعني الحائة التي لا يكون للوحدة الصرفية (المورفيم) أي تحقق مادي، وذلك ليعالجوا من خلاله الجمع الذي لا يفترق في صيغته عن مفرده بشيء، يمكن تسجيله مورفاً لمورفيم الجمع، وذلك كما في لفظ sheep الذي يستخدم لكن من المفرد والجمع بلا أدنى فرق صوتي.

٨ - أنه قد اقتضى من بعض اللغويين ^(٢) افتراض أن يكون الإحلال من صور المورفيم (المورفا) ليتمكنوا من الحديث عن مورفيم للمفرد يستبدل بأخر للجمع في الكلمات التي يفترق مفردها عن جمعها بتغير عنصر صوتي كما في feet و foot اللتين رأوا فيها الصائت (a) في المفرد قد استبدل بالصائت / i : / في الجمع، وهو أمر متقد وعلى أية حال بأن الإحلال عملية لا جزء، ولا نستطيع أن نضيف الإحلال إلى جذع، وبالأحرى، نؤمن نُجِلُّ الجذع، أو بتعبير آخر: إن الإحلال والطرح بالنسبة لهذه المسألة ليسا شيئين يُضافان بل هما عمليتان بديلتان عن الإضافة ^(٣).

٢ - منهج الميزان الصرفي :

- فكرته :

قام المدرس اللغوي العربي في حياته الصرفي منذ سيويه على رصد الجذور التي

(١) Ibid., p. 99.

(٢) وهو يرجع إلى بانيني، وقد دار سومير حول مفهومه: كما اتاه بلومفيلد. انظر البحث، ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) مثل جليسون وغيره. Gleason (1961) Introduction to Descriptive Linguistics.

(٤) Alferton (1979) Essential of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, p. 223.

تشكل أساس الكلمات ، مع إتباع رصد هذه الجذور باستعراض مجموعة الأوزان التي تصب فيها هذه الجذور وبيان طرق توليد هذه الأوزان وما أكثر ما نجد في النصوص اللغوية العربي إحصاء للأوزان ، يروي بعضهم في ذلك عن ابن القُطّاع في كتابه الأبنية : « قد صَنَّفَ العلماء في أبنية الأسماء والأفعال وأكثروا منها ، وما منهم من استوعبها . وأول من ذكرها سيوريه في كتابه ، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة ، وعنده أنه أتى به ، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيوريه وزاد عليه اثنين وعشرين مثلاً . وزاد أبو عمرو الخرمي أمثلة يسيرة ، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة ، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر . والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة » (١) .

كما أحصى بعضهم طرق توليد هذه الأوزان ، فذكر أربعاً وعشرين منها : « المشتق إما بزيادة حرف ، أو حركة ، أو حركة وحرف ، وإما بنقصان حرف أو حركة ، أو حركة وحرف . فهذه ستة مع إفراد الزيادة وإفراد النقصان ، ثم تَنْصِبُ إليها زيادة حرف مع نقصان حركة » (٢) .

ويعد الميزان الصرفي قريب الصلة بمنهج الوحدة - التغيير الذي يقوم على رصد تغييرات الكلمة حين تحول إلى أخرى اشتقاقاً أو تصريفاً .

منهج الوحدة - التغيير يحلل اشتقاق men من man على هذه الصورة أي أن الوحدة

P

$man \longrightarrow men$

(رسم V)

man تأخذ تغييراً أو عملية ما $process$ ، وهي التي رُمز لها بحرف P لاشتقاق الوحدة الثانية men .

(١) السيوطي المظهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج ٢ ، ص ٤ .

(٢) ابن مالك ، مسألة في الاشتقاق ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة ١٤ (١٩٩٠) عدد ٣٨ ،

فَاع

قضى ————— قاضٍ

(رسم ٨)

وَيُحَلَّلُ منهج الميزان الصرفي اشتقاق قاضٍ ، مثلاً ، من قضى بيان أنه على وزن « فاع » ، فنستفيد من ذلك أن لدينا ثلاثة تغييرات هي : إعادة ضبط الأصول وزيادة الألف وحذف لام الكلمة .

على أن الميزان يَتَّفِقُ على منهج الوحدة - التفسير كثيراً من حيث إنه حين يرصد التغييرات يسجلها بصورة تجريدية متميزة تلتخص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه التي قام فيها التغيير .

كما بعد ذرة الصرف العربي هذا النموذج نموذج للميزان الصرفي القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة ، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى ، وهو يمثل عملاً عربياً خالصاً لا يشترك معهم فيه أحد بل مثل عملهم هذا تحدياً للعقلية الغربية التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد ، يشهد بعض اللغويين على ذلك ، يقول : « أسس في القرن الثامن سيويه مؤلف أول نحو تام للغة » الكتاب « الوصف الصرفي لها الذي بقي فعلياً منذ ذلك الحين ، وهو يُرَدِّي إلى تحديد الجذور المعجمية الثلاثية غالباً للأفعال مثبتاً أنها تمثل أساس مجموعة كبيرة من صيغ الاشتقاق والتصريف ... وأجته هذا وحده الأوربيين لأول مرة بمفهوم صرفي ذي مستوى تجردي أعلى كثيراً من نموذجهم التقليدي الذي تصوّروه حتى الآن في الكلمة والتصريف كلية » (١) .

- تطبيقاته :

يقوم نموذج الموازين الصرفية على رصد تغييرات الاشتقاق ؛ إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات . ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضية ومضارعة وأمرًا ، والمشتقات عاملة وغير عاملة . كما يقوم على طائفة قليلة من تغييرات التصريف لا الاشتقاق كما في صيغ جمع التكسير وبناء الفعل للمعلوم والمجهول ؛

(١) Robins (1988) "Appendix: History of Linguistics", in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics, p. 475.

ولا يخفى أن الجمع يعد وَجْهًا تصريفيًا للاسم ، كما أن الفعل يأتي تصريفيًا على وجهين بحسب بنائه هما البناء للمعلوم والبناء للمجهول .

- مقابله الغربي : منهج الوحدة العملية Item U Process IP :

ورد مصطلح هذا المنهج عند هوكت Hockett حيث « اقترح مصطلحي الوحدة - الترتيب (IA) Item- Arrangement والوحدة - العملية (IP) Item- Process »^(١) . على أن هذا المنهج أقدم من منهج الوحدة - الترتيب ؛ إذ يرجع في التطبيق إلى لغويات القرن التاسع عشر ؛ فإن « له تراثًا طويلًا مشتقًا ووفقًا لهوكت Hockett من المنهج اللغوي التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر ، على حين شِعِر أن منهج الوحدة - الترتيب IA في هذا الوقت جديد نسبيًا »^(٢) . وهو يمثل مع منهج الكلمة - التصريف الذي سَنَقَّأُولُه بعد هذا المنهج ؛ منهجين بديلين [منهج الوحدة - الترتيب] أُعْطِيَتْ لهما عناية أقلّ نوعًا ما في الفترة المتقدمة مباشرة [على منهج الوحدة - الترتيب]^(٣) . ومع أن منهج الوحدة - العملية IP أقدم زمنيًا من منهج الوحدة - الترتيب IA إلا أنه عاد بديلًا عن منهج الوحدة - الترتيب IA الأحداث منه وقد « اكتسب في السنوات الأخيرة تأكيدًا ، وبخاصة بين النحاة التوليديين الذين يُكَبِّرُ ، بالنسبة لهم ، رؤية كُلِّ قاعدة بوصفها إعادة كتابة عملية »^(٤) . بل « إن الإثمار الحقيقي لمنهج الوحدة - العملية IP يرجع علاوة على ذلك إلى عمل المدرسة التوليدية في العقد الماضي [الستينات] ... ومن الواضح أن مفاهيم الوحدة - العملية جزء أساسي مما صار معروفًا بالفونولوجيا التوليدية »^(٥) .

ويعني ذلك أن هذا المنهج يعد منهجًا جديدًا قديمًا ؛ إذ « أصبح منهج العملية اليوم شائعًا مرة ثانية »^(٦) .

ويمكن أن يُحدَّد هذا النموذج بأنه « نموذج من الوصف يستخدم في التصرف لتحليل الكلمات . تُرى العلاقات بين الكلمات في هذا المنهج بوصفها عمليات اشتقاق ؛ مثلاً الوحدة : look ؛ مشتقة من الوحدة : take ؛ بعملية تتضمن تغيير حركة . يمكن تطبيق

(١) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223

(٢) Atkinson [et. al.] (1985) Foundations of General Linguistics, p. 140.

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 97.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223.

(٥) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

(٦) Palmer (1971) Grammar, p. 121.

هذا الاسم عند بعض اللغويين على أي منهج يستخدم عمليات اشتقاق في صياغته مثل النحو التوليدي ، على أن استخدامه الأصلي كان في الصرف ^(١) .

- معالم معالجته :

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ - أن نموذج الموازين الصرفية يتفق والتركيب اللغوي للعربية ؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر ، فلا يصلح لها منهج الكلمة - التصريف ؛ لأن هذا المنهج يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية ، ولا يخفى أن المفردات التي تخضع للميزان الصرفي متضاعفة بشكل يستحيل معه أن توضع في جداول تصريفية ؛ إذ يلزمنا أن نأتي بالفعل ونضع بإزائه ما يرد له من صور ، فنقول مع كل فعل ؛ مثلاً : كتب يكتب يكتب كتابة كاتب مكتوب ... إلخ . ولا يخفى كيف يستحيل أن نقدم جداول للكلمات العربية ، وأن تجريد نموذج الميزان أيسر وأقرب مأخذاً . وهذا يجعلنا نشير إلى خطأ الكتب التعليمية التي تقدم تصريفات الكلمة العربية للدارسين غير العرب في جداول ، وليس في قواعد ميزان بدعوى تفرد هؤلاء الدارسين على مثل هذه الجداول التصريفية ، وهذا الأمر وإن ناسب لغة الدارسين لا يراعي الطبيعة القياسية للاشتقاق في العربية ، ويعقد فهم النظام الصرفي واستيعابه .

ويرى البحث أن منهج الكلمة - التصريف لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية ، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ... إلخ ؛ لأنها تنحصر في أفراد معدودة ، وليس لها طريق صرفي تأتي منه كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبظ تغييرها .

وكذلك بسبب اشتقاقية اللغة العربية يتفوق نموذج الموازين الصرفية على منهج الوحدة - الترتيب الذي لا يصلح لها إلا في حالة العلامة التي درسوها على نحو قريب من منهج الوحدة - الترتيب كما يتبين في موضعه .

٢ - تفوقه على منهج الوحدة - التغيير أو العملية في أمور ، هي :

- أ - نُقْده على العمليات نفسها بخلاف النموذج الغربي الذي لا يُبين طبيعة العملية .
- ب - قدره على بيان العمليات المركبة لا عملية واحدة مفردة كما هو الأمر مع التقابل الغربي .

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 166.

ج - رصدته تلك التغييرات بصورة تجريدية متميزة تلتخص في بيان الجوانب الصرفية لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات ، فتكشف المقارنة بين الوزنين عن الوجد الذي قام فيه التغيير .

٣ - اشتماله على صنفين من هذا المنهج يمثلان قمة العبقرية العربية في التجريد ، وهما :

- أن نموذج الموازين الصرفية في العربية كان وظيفيًا حيث جاء على ثلاثة أنواع ، وهي :

أ - الوزن العام (وزن الكلمات) :

وهو الذي يُعرَّف بالوزن الصرفي ، ويكشف عن مختلف جوانب حروف الكلمة الصرفية : عددها وضبطها وترتيبها ونوعها أصالة وزيادة وحذفها وبقائها .

ب - وزن الأوزان (وزن العمليات) :

وهو يرد فيما عرِف بمصطلح صيغ منتهى الجموع وصيغ التصغير .

ولا يخفى أن صيغة منتهى الجموع تجمع تحتها مجموعة من الأوزان ، وكأن صيغة منتهى الجموع وزن لأوزان الجموع التي لا تقبل جمع الجمع ، فصيغة منتهى الجمع تكفي بيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف . وهذا ما جعلنا نقول : إنه أشبه بوزن الوزن ، وليس وزنًا للكلمة ، فحين نقول : إن أفاضل وشواعر وشمائل وغيرها على صيغة منتهى الجموع لا نكون قد وزنًا للكلمات نفسها ، وإنما وزنًا للأوزان أفاعل وفواعل وفعائل ، ورأينا أنها تشترك في كون ألف الجمع ثالثة ، وأن ما بعدها حرفان . كما يمكن أن نقول : إننا وزنًا عملية الجمع نفسها ؛ لأننا بيّنا ما حدث للوصول إلى الجمع الذي لا يقبل جمع الجمع . ويعني ذلك أننا يمكن أن نسمي مثل هذا الوزن بوزن العملية الصرفية ، وهي الجمع ؛ فهو ليس وزنًا للكلمات كما ظهر لنا .

ولا يخفى أن أوزان التصغير ليست وزنًا حقيقيًا للكلمات المُصَغَّرَة ، فحين نرى أن الكلمات أحنيد وشؤيهر ومُضَيَّب ، مثلًا ، على وزن التصغير فَعْيَعِل لا نكون قد وزنًا هذه الكلمات التي تختلف فيما بينها من حيث أصالة الحروف وزيادتها ، وهو الأمر الذي لا يكشفه هذا الوزن . وإنما بيّنا خطوات التصغير التي تتمثل في ضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة ثالثة وكسر ما بعدها . ومن ثم رأينا أن تكون أوزان التصغير وزنًا للعملية الصرفية ، وليس للكلمات ، أو هي وزن للأوزان التي يتم تصغيرها بإجراءات واحدة . ويعني ذلك أن موازين الصرف العربية الثلاث قد جاءت مناسبة بلا تزويد ولا نقصان .

٤ - رُفِعَ للدلالات الصرفية للكلمات مثل الجمل والتعريض والصيرورة والمشاركة والمطاوعة ونحو ذلك بمجموع ما ترتبط به ، وهو وزن الكلمة . ولا يمكن ربط هذه

الدلالات بمجرد الزيادات التي في الكلمة لأنها لا ترتبط بها وحدها .
 إن اللغات الاشتقاقية كالنسيج المحكم الذي يتكون من عقد مركب بعضها فوق
 بعض ؛ فلا يمكن أن يفارق بينها إلا بالتضحية بالنسيج كله . ويشكك ما سبق في أهلية
 هذا المنهج لكل اللغات (١) .

ويمكن أن يُفَرَّقَ بين طبيعة التركيب في كل من اللغتين الإلصاقية والاشتقاقية بأن
 تجعل اللغة الإلصاقية ترتيبية والثانية تركيبية استنادًا إلى الفرق بين الترتيب والتأليف ؛
 « فالفرق بينهما أن الترتيب يعتبر فيه أن يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم
 والتأخر سواء أخذ بالمعنى اللغوي ، وهو جعل كل شيء في مرتبه ومحلّه كترتيب
 المجلس والعسكر ونحوهما ؛ أو بالمعنى الاصطلاحي ، وهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث
 يطلق عليها اسم الواحد ؛ ويكون لبعضها على بعض نسبة بالتقدم والتأخر ، كترتيب
 أجزاء الحد الذي يقدم فيه الجنس نكونه كالمادة على الفصل نكونه كالصورة ، ويطلق
 على هذه الأمور المرتبة اسم الواحد ، أي الحدو ، يرادفه التأليف بخلاف (التركيب) ،
 وهو ضم عدة أمور بحيث لو ذهب جزء منها لذهبت حقيقته وماهيته ، فلم يعتبر في
 مفهومه النسبة المذكورة ؛ فهو أعم من الترتيب مطلقًا » (٢) .

ولا يخفى أن اللغة الاشتقاقية حين تتألف أجزائها قد لا يُمكنُ الفصلُ بينها كما يبدو
 من امتناع الفصل بين الوزن والمادة اللغوية التي ضُبِّتُ فيه ، فأصبحت بذلك متفقة مع
 مفهوم التركيب الذي لا يكون معه فصل الأجزاء بعضها عن بعض ، وذلك بخلاف
 اللغة الإلصاقية التي هي مجموعة من اللواحق رُتِّبَتْ فيما بينها ، فهي بذلك تتفق
 ومفهوم الترتيب .

٥ - تفريقه بدقة عالية بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية ؛ فلم يسجل
 الميزان تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين
 هذين النمطين من التغييرات ، وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية .
 ويعد نموذج الميزان في هذه النقطة أرقى مما وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تفرق
 بين ذلك ، يقرر اللغويون « أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال قد
 انتقدت لفشلها في التفرقة بين القواعد الصوتية والصرفية » (٣) .

(١) Atkinson [et. al.] (1982 [1985]) Foundations of General Linguistics, p. 141

(٢) النجفي ، المتحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية ، حيدرآباد الدكن : ط ٢٠١٣هـ ، ص ٤٥ .

(٣) Fudge (1970) Phonology, In New Horizons in Linguistics, p. 12.

تأقل : مثلاً ، وزن الكلمات (قال - ازدهر - رد) (١) .
 جاء الأول قال على وزن فعلن ؛ لأنه رأى انقلاب قول إلى قال تغييراً صوتياً لا صرفياً
 وإن أدى إلى تغيير شكل الفعل لأنهم :
 - لو اعترفوا بالألف القائمة وجعلوا الفعل على وزن فعلن لاحتاجوا إلى ادعاء أصالتها
 مع أنها لا توجد إلا في الحالات التي تكون فيها متقلبة عن واو أو ياء .
 - ولو قالوا بزيادتها لادعوا بذلك أن الفعل ثنائي قد زادت عليه الألف وليس في
 العربية ما يريد فكرة الثنائية بهذه الصورة على الأقل ، ولجعلوا في العربية زيادة لغير سبب
 نقضي أو دلالي .

كما أنهم جعلوا المدال في ازدهر صورة صوتية ثناء الافتعال لما رأوا أن المدال لا ترد
 في مقام الافتعال إلا في سياق صوتي يسمح بالقول : إنها محولة عن تاء ، فرأوا أن
 الافتعال له حرف واحد يحول إلى صور صوتية مختلفة : دال أو طاء ، مثلاً ، بشروط
 معينة .

وكذلك لم يبنوا بالميزان تغيير الإدغام ؛ لأنهم رأوه تغييراً خاصاً بالثلاثين ، كما في
 رد ، أو بالثلاثين ، وفيه يحول أحدهما إلى الآخر ، كما في اذارك من تذارك بإبدال
 التاء دالاً وإدغامها في المدال الثانية . وقد رأوا اقتصر الإدغام على حالات المشين

(١) اختار البحث من الأوزان التي وُجِّهَتْ عليها هذه الكلمات وأمثالها تلك الأوزان التي راعت الكلمات
 قبل تغييرها ، فأخرجت من الميزان تغيير الإحلال ، ووزنت قال على فعلن ، وأخرجت من الميزان تغيير الإبدال
 ووزنت ازدهر على فعلن ، وتغيير الإدغام ووزنت رد على فعلن . ويرجع تفضيلنا لهذه الأوزان إخراجها
 التغيرات الصوتية من الميزان الذي استنتج لتحليل الصرفي لا الصوتي . ولا يغيب عنا أن صرفياً العربي قد
 اشتمل على عدة توجيهات لأوزان هذه الكلمات ، فلم يتفق الصرفيون على وزنها . من ذلك ما يناقشه
 الرضي في شرحه الشافية تعليقا على قول ابن الحاجب في الميزان الصرفي : « ويعبر عن التاء بلفظه إلا البديل
 من تاء الافتعال ، فإنه بالتاء » (ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، ج ١ ، ص ١٠ ، وهذا مما لا يُستلزم ، بل
 تقول : اضطرب عنى وزن الفطعل ، وفُحِّطَ وزنه فَعَلُطُ ... فيعبر عن كل الزائد لتبدل منه بالتبدل لا بالتبدل
 منه . وقال عبد القاهر في المبدع عن الحرف الأصلي : « يجوز أن يعبر عنه بالتبدل ، فيقال لي قال : إنه عنى
 وزن قال ١٠ . هـ . قال الرضي في شرح الشافية : « إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إما للاستقلال ، أو
 للتبني على الأصل . (الرضي ، شرح الشافية ، ج ١ ، ص ١٨ - ١٩) . كما أنه لا يفتننا في هذا المقام
 تنوع التوجيهات الأخرى الواردة عن المدرسين المعاصرين التي يمكن مراجعة طرف منها في بحث الكوش
 (١٩٧٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات ؛ وذلك لأنصرف الجهد في هذا المقام إلى بيان الحسن
 اللغوي المرغف الذي صدر عنه الصرفيون الذين أخرجوا التغيرات الصوتية من الموازين الصرفية ، فوزنوا هذه
 الكلمات وأمثالها دون تعرض لما طرأ عليها من إحلال أو إبدال أو إدغام .

والمقارنين دليلًا على أن هذا التغيير صوتي فأخرجوه من الرصد الصرفي بالميزان .

٦ - صُدورُه عن كفاية عالية في التمييز بين العناصر الصرفية النحوية في التركيب اللغوي ؛ إذ إنه الوحيد القادر على التفريق بين الواو لافعل المضارع في المضارع الواوي اللام المسند إلى نون النسوة « يعفون » ، والواو ضميرًا في « يعفون » المضارع المسند إلى واو الجماعة ، كما أنه يُفَرِّق بين حالتي الفعل هاتين بين النون ضميرًا في الأولى والنون حرفًا للإعراب في الثانية . ويضع ذلك من جعله الفعل في حالته الأولى على وزن يَفْعَلْنَ ، وفي الثانية على وزن يَفْعُونَ . ولو حاولنا أن نجد وسيلة أخرى لوصف هذا التركيب تفرق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية لما وسعنا الحيلة .

أما أهم ما يُسَجَّل على النموذج الغربي الوحدة - العملية IP فهو ما يلي :

- ١ - قيامه برصد شتى التغييرات الصرفية التي تتمثل في عمليات الاشتقاق والتصريف والدمج والنحت ... إلخ ؛ فهو يعكس مصطلحات متعددة مهمة في اللغويات المعاصرة ؛ مثلًا : الاشتقاق قاعدة إعادة الكتابة ، النحت ... ، والتسمية ، والبناء للمجهول « (١) » .
- ٢ - انتقاده باستخدام مصطلحات لا يتفق عليها جميع اللغويين ؛ « فقد اعترض لغويون كثيرون على مصطلحات مثل الحركية dynamism والتغيير change والتفاعل interaction وهلم جرا التي تم بها هذا التعميم » (٢) . وإن صار ثمة « قبول لمفهوم التغيير في بعض الحالات » (٣) .

٣ - عدم قيامه بأكثر من وضع القاعدة التي تُخَيَّر في ضوئها التركيب الصرفي دون أن يضع لذلك نموذجًا تجريديًا كما هو الأمر في نموذج الموازين الصرفية .

ويعني ذلك أنه لا يستلزم تجزئة الوحدة الصرفية (الكلمة) للوصول إلى وحدات صرفية أصغر تقابل كل وحدة واحدة منها دلالة من دلالات الكلمة المركبة ، أي « أنه يتفادى مشكلة تخصيص أجزاء المعنى بما يقابلها من الأجزاء الفونولوجية (نكن من هذا تجنب للمشكلة) » (٤) فهو غير مقيد بتحديد مورفيمات الكلمة وتعيينها للدلالات الموجودة لعنايته برصد التغيير وضبطه ؛ إذ يرى « بعض العناصر (التركيب ... إلخ) نتيجة تغيير يعمل في عنصر آخر في اللغة ؛ وقد تكون عملية التغيير حقيقية ؛ كما في

(١) Ibid., p. 246.

(٢) Ibid., p. 106.

(٣) Palmer (1971) Grammar, p. 121.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 224 & Palmer (1971) Grammar, p. 122.

العمليات المقررة في التغيير الدياكروني (التاريخي) « (١) .

٤ - خروج عن إطار الوحدات وترتيبها في المعالجة إذ إنه لا يقوم كمنهج الوحدة - الترتيب « بافتراض وجود مورفات وترتيبها في طرق خاصة وفقاً لقواعد اللغة الفنية « (٢) ؛ فهو « لا يميز فقط وجود العناصر والترتيبات الخطية لها عند مستوى أعلى من الكلمة ، بل يميز أيضاً العمليات النحوية داخل الكلمة التي تعمل في الجذر لإنتاج صيغة منه « (٣) ، إنه يفترض خضوع الجذر لعمليات تنتج الصور المختلفة منه ، فهو يعالج ، مثلاً « الفعلين take و bake بدلاً من القول بتكونهما من مورفيمي الجذر والاصفة (كما في منهج الوحدة الترتيب IA) يعالجهما بتقرير أن لهما جذرين أحدهما لعملية أسماها صياغة الفعل الماضي « (٤) أي لا ضرورة لوجود مورفيم لكل عنصر دلالي في الكلمة .

٥ - معالجته « لنموذجي الأفراد التمايزة والأفراد غير التمايزة كليهما « (٥) على أساس أنه لا يجرى الكلمة إلى عناصر يتقابل كل واحد منها دلالة من دلالاتها ؛ فهو يعتمد على مفهوم التغيير ، وليس بحاجة إلى تحديد عناصر صرفية لدلالات الكلمة .

٦ - تميزه بالبساطة وعدم التخطيط ، فلا يقول بالتشذوذ ؛ إذ نكل مسألة لديه قاعدة تغيير لا يلزم أن تطرد مع قاعدة تغيير آخر . إن « كل ما علينا أن نفعله هو أن نكتب قواعد بسيطة تحول صيغة إلى أخرى . لم نعد بحاجة إلى مناقشة ما مورفيمات took ؟ نكتب فقط قاعدة لتغيير حركة take إلى took في الماضي . (ويمكننا علاوة على ذلك أن نكتب قاعدة عامة عن مثل تغييرات الحركة التي تشمل / shake / shook و / forsake / forsook) . ليس ثمة شيء خطأ مع تغيير / ei / إلى / u / في منهج العملية « (٦) .

٧ - اعتماده على فكرة الأصل والفرع ، ولذلك « يمتثل أحياناً اختيارات اعتبارية عن أي الصيغتين أساس وأيهما مشتقة « (٧) ، كما « يحتكم إلى إحساس متكلميها الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية ، مثلاً ، الزمن الحاضر وأخرى مشتقة ، نكن الاختيار صعب ... إن صعوبة منهج الوحدة العملية IP كدقة صعوبة تحديد قاعدة

(١) Ibid., p. 246.

(٢) Atkinson [et. al.] (1985) Foundations of General Linguistics, p. 140.

(٣) Ibid., p. 140.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223.

(٥) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

(٦) Palmer (1971) Grammar, p. 122.

(٧) Ibid., p. 223.

نحوية محددة لإعادة الكتابة» (١).

٩ - أن تفضيل التوليديين له يرجع إلى أن قواعد إعادة الصياغة التي يقوم عملهم عليها تُعدُّ عمليات بالمفهوم الذي يرد لها في هذا المنهج ؛ بل إن « كل قاعدة من قواعد إعادة الصياغة يمكن أن تُرى بالنسبة لهم عملية » (٢).

١٠ - انتماء إلى اللغويات التاريخية ؛ إذ استخدمه علماء اللغة التاريخيون الذين ازدهرت أعمالهم في القرن التاسع عشر ، ولذلك يعيب عليه اللغويون « أنه يقدم البيانات في تفسير تاريخي بجلاء » (٣).

٣ - منهج جداول المبنيات التصريفية

- فكرته

يقوم هذا النموذج على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن أوجه التصريف شخصيًا ونوعًا وعددًا ، وذلك كأن نجمع صور الضمير وفق الشخص متكلمًا ومخاطبًا وغائبًا ، ووفق النوع تذكيرًا وتأنيسًا ووفق العدد إفرادًا وتثنيةً وجمعًا ، ووفقًا لما يرد له من المواقع الإعرابية من رفع أو نصب أو جزم ، وقد ورد في الصرف العربي إحصاء الصيغ المختلفة للضمير ؛ مثلًا ، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة ، يقول بعض النحاة عن ضمير الرفع المنفصل مخصصًا كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه ؛ « وهو اثنا عشر : أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم المشارك أو للعظيم نفسه وأنت للمخاطب ... » (٤).

ولا يخفى أن التغييرات التي ترد مع الضمائر ونحوها من المبنيات لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيهما ؛ فهي لا تنضبط بعلامة أو وزن ما مما يستلزم تسجيل صورها التصريفية في جدول يجمعها .

ويعني هذا أن نموذج الجداول التصريفية يصلح في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وغيرها من المبنيات بجمع أفراد هذه الأصناف المختلفة وتسجيلها مع ما يقابله من الدلالة .

(١) Ibid., p. 224.

(٢) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 224.

(٣) Ibid., p. 223.

(٤) ابن عقيل - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج ١ ، ص ٩٧ .

- تطبيقاته :

يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات المبنيات من ضمائر وأسماء إشارة وأسماء موصولة وأسماء شرط وأسماء استفهام ؛ حيث يجمع أفراد هذه الأصناف ويُسجّل صورها مع ما يقابل كل صورة من الدلالة .

وقد ورد من تطبيقات الجداول التصريفية في نظرية الصرف العربية ؛ مثلاً ، إحصائهم لصيغ الضمير المختلفة ، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة يقول بعضهم عن ضمير الرفع المنفصل مخصصاً كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه ؛ « وهو اثنا عشر ؛ أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، وأنت للمخاطب ... » (١) .

- مقابله الغربي : منهج الكلمة - التصريف WP - Word - Paradigm :

ترجع تطبيقات هذا المنهج الكثيرة إلى التراث الغربي أما أديباته النظرية فهي حديثة ، بل إن هوكت Hockett الذي كتب في مقاله الحيوي (٢) عن المناهج الثلاثة : الوحدة - الترتيب IA ، والوحدة - العملية IP ، والوحدة - التصريف WP « كان هو نفسه على وعي بصورة باهتة فقط بانسمات الرئيسية لهذا المنهج الأخير على الرغم من أن هذا هو الإطار الذي يُبسّط فيه كثير من التراث النحوي الغربي » (٣) .

وقد « استخدم منذ أواخر الخمسينيات على الأقل » (٤) في الدرس اللغوي الحديث . وقد اتخذَ البحثُ لنموذج الصرفيين العرب مصطلحاً مخالفاً لمصطلح المنهج المستخدم في الغرب لتمييز المنهجين على مستوى الاصطلاح .

ويُرجع استخدام لفظ الكلمة في المصطلح المُتخذ له إلى أنه لا يُنظر في المورفيمات ، بل قد تكون العناصر التي تُسجّل في إطار هذا المنهج أصوات لا مورفيمات . كما أنه مُعيّن بصورة أساسية بتلك الكلمات التي لا يمكن الحديث معها عن عناصر لها يُقيدُ كل واحدٍ منها دلالة من دلالات هذه الكلمة . لقد استخدم لفظ الكلمة لقيام هذا المنهج على تسجيل الصور المختلفة للكلمة بإزاء المعاني التي ترد لها .

(١) ساي ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(٢) Hockett (1954) "Two Models of Grammatical Description", Word 10, 210 - 33, Reprinted in Joss, M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

(٣) Ackema (1985) [et. al.] Foundations of General Linguistics, p 140.

(٤) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

ويُقصد « نموذج الكلمة - التصريف نموذجاً صرفياً ثالثاً اقترحه روبنس Robins (١٩٥٩) وماتيويس Mathews (١٩٧٠ و ١٩٧٤) ، ويرى الكلمة وحدة أكثر أصولية من المورفيم أو المكوّن formative ، وهو أقل ميلاً من نموذج الوحدة - العمل IP إلى إظهار العلاقات الصوتية الدلالية ، ويقنع أنصار هذا النموذج بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية موضحين أي الأجزاء الفونولوجية الكلمية يحقق أي الأصناف ... وهو يدرك مشكلة التصنيف » (١) .

- معالم معالجته :

يمكن تمييز معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

- ١ - عدم مناسيته إلا لفئات قليلة من تركيب الكلمات العربية ، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة ، وليس لها طريق صرفي ترد من خلاله ، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها .
- ٢ - إخراج ما ورد له من تعبيرات في الدرس العربي من الدرس الصرفي ، أو بتعبير أدق ، جعلها على محيط دائرة الصرف في العربية . ولا يخفى إخراج الصرفيين لها من الدرس الصرفي لعدم وجود طريق صرفي تتم من خلاله ، وليس لها كذلك قانون صرفي عام تخضع له ، وهي من الصرف لأن الدلالات التي تأتي من ورائها دلالات صرفية كالشخص والنوع والعدد . ونرى أن تكلفت ذلك كافٍ لجعلها على محيط دائرة الصرف .
- ٣ - ورود تطبيقاته قليلة قلة النماذج العربية التي تحتاج إليها ، ويعني ذلك أنهم كانوا ذوي حسن لغوي مرهف في توظيف هذا النموذج .
- ٤ - تأكيد قلة تطبيقات هذا النموذج العربي وضعف وجوده على حقيقة عدم تأثر الوجه العربي من النظرية اللغوية في جانبها الصرفي بالنموذج التراثي الغربي ؛ إذ لو كان التأثير قائماً لاعتمد العرب في دروسهم الصرفي على نموذج الكلمة - التصريف بصورة كبيرة كالتراث الغربي الذي اعتمد عليه بصورة كلية (٢) .
- ٥ - أنه يُنظر كالجُمود منهجاً يفصل الألفاظ السماعية عنى ما ينبغي البحث .

(١) Ailerton (1979) Essential of Grammatical Theory, pp. 224 - 225.

(٢) Robins, (1988) "Appendix: History of Linguistics", in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics: The Cambridge Survey, p. 475.

- ٦ - أن الوحدة المعتمدة في الدرس الغربي التي يعالجها هي الكلمة لا المفرد .
- ٧ - أنه لا يقوم على تجزئة هذه الوحدة الصرفية التي يعالجها (الكلمة) وتخصيص عناصرها بإزاء دلالتها المختلفة ، بل يقوم « بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية »^(١) . بل له « في أفضل حالاته فصل أولي بين الجذع ونهايات »^(٢) . ويمكن التمثيل على ما أفاده منهج الجداول الصرفية من عدم صلاحية العلامات المتميزة في التحليل الصرفي بذكر نهايات المفرد والجمع التي ترد في الإيطالية ؛ إذ ينتهي المفرد والجمع كلاهما بنهايات متفقة الأمر الذي يشكك في مبدأ النهايات المتمايزة ...

المفرد Singular	الجمع Plural
donna	donne
monte	monti
ragazzo	ragazzi
dito	dita
امرأة	نساء
جبل	جبال
ولد	أولاد
إصبع	أصابع

توجد ثلاث حركات تظهر في صيغ الكلمة المفردة (a و e و o) ، وثلاث حركات تظهر في الجمع (a و o و i) . بتعبير آخر تقاطع المجموعات «^(٣) . إن اشترك الوجه التصريفي كالأفراد ومقابلة كالجمع في نهايات واحدة يكشف عن عدم صلاحية عدد هذه النهايات علامة على أحد الوجهين دون الآخر .

ثانياً - مناهج التحليل غير الأساسية :

لم تقتصر النظرية الصرفية العربية في تحليلها للتركيب الصرفي على هذه المناهج الأساسية الثلاثة ، وإنما قدّمت جملة أخرى من مناهج التحليل الصرفي ، فقد استخدم اللغويون العرب مناهج تكمل ما يخالف المناهج الأساسية لتحليلهم ؛ وهي مناهج العلامة والأوزان والجداول التصريفية ، كما استخدموا مناهج بديلة عن هذه المناهج الأساسية . وتشتمل المناهج غير الأساسية للتحليل الصرفي فيما يلي :

(١) Ibid., p 224.

(٢) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 109.

(٣) Ibid., p. 107.

• المناهج التكميلية :

استخدمت النظرية الصرفية عدة مناهج تكميلية لبعض ما خرج على منهجي العلامة والميزان الصرفيين الأساسيين ، وتتمثل هذه المناهج فيما يلي :

٤ - الاسمية :

يمكن تسجيل مثل هذا النهج من خلال مراجعة ما تقدّمه النظرية الصرفية العربية في تحليلها لأقسام الكلم التي عرفت باسم الجمع واسم المصدر واسم الفعل .
ويظهر ذلك من أن هذا المصطلح أو هذا المفهوم يستخدم عندما تتخلف الشروط اللازمة لإجراء العملية الصرفية كالجمع أو صوغ المصدر أو اشتقاق الفعل ؛ حيث يقال اسم جمع ما دلّ على الجمع وتخلّفت عنه بعض شروط الجمع ، نحو :
- أن يتخلّف المفرد الذي يمكن أن يكون الجمع قد أخذ منه نحو : قوم ونساء وإبل ونحو ذلك مما لا واحد له من لفظه .

- أن يتخلّف الوزن القياسي الذي يكون عليه جمع الواحد ، مثل : ركب وصخب .
ويفيد مفهوم الاسمية في مصطلح « اسم جمع » أن الصرفيين العرب قد جعلوا دلالة هذه الكلمات على الجمع من قبيل الوضع المعجمي ، أي من جهة أن اللغة وضعت لها ألفاظاً ، ولم تستمدّها من المفردات بالعملية الصرفية المعروفة بالجمع .

كما يفيد مفهوم الاسمية هذا في مصطلح « اسم مصدر » ما يفيد في مصطلح « اسم الجمع » ؛ إذ يفيد أن اللغة قد وضعت ألفاظاً على معنى المصدر دون أن تكون بينها وبين أفعالها علاقة اشتقاقية قياسية . لاحظ ، مثلاً ، أن اسم المصدر « عطاء » الذي يقع على معنى المصدر « إعطاء » ، والذي يرتبط بالفعل المزيد بالهمزة « أعطى » لا يشتمل على هذه الهمزة الرائدة . أي أن مفهوم الاسمية قد جاء ليعالج مشكلة لفظية تتمثل في غياب همزة من بنية ما يدل على المصدر .

٥ - منهج الإلحاق :

يوظف منهج الإلحاق في حالتين مختلفتين ، هما :

أ - الملحق بالمشي أو بجمع المذكر السالم أو بجمع المؤنث السالم ، وهي مما ترد صياغتها عن طريق العلامة الصرفية . فالنشية والجمع السالم للمذكر أو للمؤنث كل ذلك يصاغ عن طريق زيادة في آخره .

ويعني ذلك : أن مفهوم الإلحاق قد ورد لعلاج ما يخالف القواعد المنضبطة التي

يرصدها منهجاً العلامة الصرفي والميزان الصرفي ؛ حيث يقول اللغويون العرب بالملحق بالمتنى والملحق بجمع المذكر السالم والملحق بجمع المؤنث السالم مع ما ظهره أنه من قبيل التثنية أو جمع التصحيح ، وليس ، في الحقيقة ؛ كذلك لتختلف بعض الشروط التي تضبط زيادة العلامة ، فزيادة علامة التثنية تستلزم وجود جذع تزيد عليه العلامة ؛ كما في رجل - رجالان ؛ ومن ثم يُعدُّ كلا وكلتا من الملحق بالمتنى لا من المتنى ، وكذلك الأمر فيما تزيد عليه علامة جمع التصحيح مما ليس له مفرد من لفظه ؛ أو مما قَمَّه بعض شروط زيادة العلامة عنيه ، يقول بعض النحاة في ذلك : « فما لا واحد له من لفظه ، أو واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به فاعشرون وبابه ، وهو ثلاثون إلى تسعين ، ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال عشر ، وكذلك أهون ملحق به ؛ لأن مفرده ، وهو أهل ، ليس فيه الشروط المذكورة ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك أولو ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد ، وعليون اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة لكونه ما لا يعقل ، وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث ، والسنة جمع سنة ؛ والسنة اسم جنس مؤنث ، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط » (١) .

وبعني هذا أن مفهوم الإخفاق يستخدم في إحدى حالات ، هي :

- غياب الجذع أو اللفظ الأصل الذي نصوغ منه الفرع ، كما في لفظي كلا وكلتا ؛ إذ لا واحد لهما من لفظهما .

- امتناع تصريف اللفظ المنصوغ منه كما في « هذان » و « اللذان » ؛ إذ الأصل فيهما البناء وعدم التصريف ؛ فليس لهما أن يثنيا صرفياً ، بل الأصل أن ترد التثنية عند طريق الجدول الصرفي ، بمعنى أن تضع اللفظة للمثنى لفظاً منفصلاً عن لفظ المفرد مثلما وضعت للجمع لفظاً منفصلاً عن لفظ المفرد في نحو « هؤلاء » و « الذين » على الترتيب .

- تختلف الشروط اللازمة للصياغة ، كما في أهلون وعالمون مما ليس من قبيل العلم أو الوصف اللذين يجوز فيهما جمع المذكر السالم .

ب - الأوزان الملحقة بالرباعية ؛ حيث توصف الأوزان الزائدة التي تنقص مبدأ « كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى » لعدم اشتغالها على معاني زائدة تقابل ما زاد من الحروف .

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٦٣ .

ولا يخفى أن منهج الإلحاق في هذه الحالة يكمل منهج الميزان الصرفي من جهة تفسيره الأوزان الطارئة التي يفترض ورودها ليلحق اللفظ بغيره في الوزن .
يعني كل ما سبق أن مفهومنا الاسمية والإلحاق كليهما قد جاءا : بناء على ذلك ، في النظرية الصرفية العربية لمعالجا بعض مشاكل الصياغة أو الدلالة التي تخرج عن قواعد العلامة الصرفية أو قواعد الميزان الصرفي ، ومن ثمّ كان تصنيفهما ضمن المناهج التكميلية للمنهجين الأساسيين في الصرف العربي : العلامة والميزان الصرفيين .

٦ - منهج القلب المكاني :

يستخدم اللغويون العرب منهجًا ثالثًا ، هو منهج القلب ، في تحليلهم لبعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الميزان الصرفي ، وذلك كما في :
- الألفاظ أيس وجاء وأشياء ... إلخ .

لا يخفى ما في هذه الألفاظ ونحوها من خروج عن قواعد الميزان ؛ إذ يتخلف عن الأول أيس ، مثلاً ، التصريفات الأخرى فليس له مضارع ولا مصدر ... إلخ ، كما أن ثمة مخالفة في اللفظ الثاني أشياء ، وتمثل هذه المخالفة في امتناعها من الصرف مما يقتضي القول بقلبها عن شيء بوزن فعلاء لتكون مختومة بناءً تأنيث ممدودة اقتضت منعها من الصرف . أما مخالفة في أيس فتتمثل في كونها قد جاءت على التصحيح مخالفةً بذلك قواعد الإعلال التي تقضي بأن تُعَلَّ لِشَحْرِكِ الياء وانفتاح ما قبلها .
إن القول بالقلب المكاني هو الذي يفسر عدم ورود تصريفات أخرى للفعل الماضي أيس ، ويفسر امتناع أشياء من الصرف ، ويُستوعب ورود أيس على التصحيح مع أن حقه الإعلال وفق قواعد الإعلال الخاصة .

● المناهج البديلة :

يستخدم اللغويون العرب جملة مناهج أخرى مخالفة للمنهجين الأساسيين اللذين يستخدمونهما في تحليلهما للتركيب الصرفي في العربية ، ومن هذه المناهج التي يستخدمونها بالإضافة إلى المنهجين الأساسيين والمناهج التكميلية ما يلي :

٧ - منهج الإعلال :

يستخدم اللغويون منهج الإعلال في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الوزن الصرفي ، وذلك كما في نحو : إيمان ودعاء وقال ... إلخ .
لا يخفى أن في هذه الأمثلة خروجاً على قواعد صياغة الكلمة من حيث الأوزان ؛ إذ

يرد حرف معجمي في كل لفظ منها على نحو غير مُطَّرِد مع أن الأصل وضع جذر واحد في مختلف الأوزان لصياغة كلمات ذوات دلالات صرفية مختلفة .

ويعني ذلك : أن الجذر المعجمي الذي يستخدم في الأوزان الصرفية لكلمات هذه المجموعة ونحوها قد جاء متغيراً بمعنى أن بعض حروفه يتقلب ، وذلك كما في ألف « قال » إذ ترد واوًا في المصدر « قول » والمضارع « يقول » ، وترد ياء في المنى للمجهول « قيل » ، وترد همزة في اسم الفاعل « قائل » ، مما يعني أن عين الكلمة حرف متقلب غير ثابت حيث يتردد بين الواو والياء والهمزة والألف .

وقد أخضع الصرفيون تقلب جنس هذا الحرف وأمثاله لجملة من القواعد الخاصة التي جمعوها تحت ما يُعرف بقواعد الإبدال في العربية ، فهي من ثم ، مجموعة قواعد لمعالجة بعض ما يخرج عن قواعد الميزان الصرفي .

٨ - منهج الإبدال :

يستخدم اللغويون بالمثل منهج الإبدال في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الوزن الصرفي ، وذلك كما في نحو : ازدهر واصطبر ... إلخ . ولا يخفى أن في مثل هذه الألفاظ خروجاً على قواعد صياغة الكلمة من خلال الوزن الصرفي كذلك ، إذ نجد حرفاً من حروف الزيادة الصرفية في كلمات هذه المجموعة يرد متغيراً كذلك ؛ إذ ثمة دال لا تنتمي إلى حروف الزيادة الصرفية التي يجمعها الصرفيون في قولهم : سألتمونيها ، والدال ، كما لا يخفى ؛ ليس من حروف الجذر المعجمي الذي أخذت منه كلمة ازدهر . ونجد كذلك حرف الطاء في كلمة « اصطبر » ، وهو مما لا يُعدُّ من حروف الزيادة الصرفية « سألتمونيها » ، كما أنه ليس من حروف الجذر المعجمي للكلمة اصطبر .

وقد قال اللغويون العرب بأن تاء الأفعال التي تُعدُّ من حروف الزيادة الصرفية قد صارت دالاً وطاءً في الكلمتين وأشباههما .

وقد أخضع الصرفيون تقلب تاء الأفعال هذا وأمثاله لجملة من القواعد الخاصة التي جمعوها تحت ما يُعرف بقواعد الإبدال في العربية ، فهي ، من ثم ، مجموعة قواعد ثانية لمعالجة بعض ما يخرج عن قواعد الميزان الصرفي .

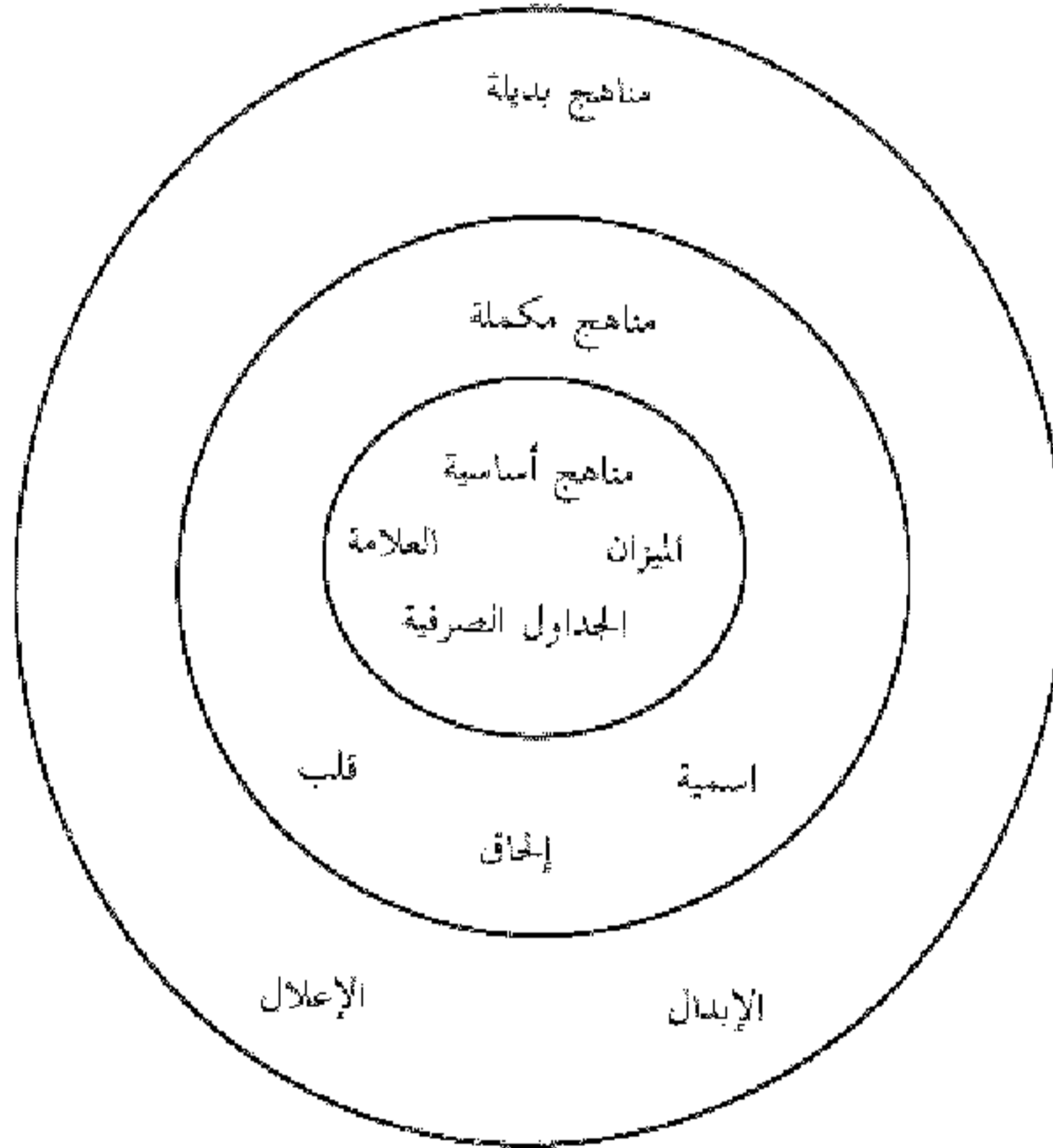
وبصفة عامة ، تختلف المناهج البديلة هذه عن اتباع التكميلية التي تم عرضها في المجموعة الأولى من مناهج التحليل الصرفي غير الأساسية فيما يلي :

- أن المناهج البدئية تفتن مناهج معترضة على المنهجين الأساسيين المتمثلين في العلامة والميزان الصرفيين تنبعهما من أن يقررا في اللفظ .

- أن هذه المناهج غير ذات صلة بمنهجي العلامة أو الميزان ؛ إذ تخضع لقواعد مختلفة كلية عن قواعد الميزان الصرفي وهي القواعد الفونولوجية التي تحكم السلاسل الصوتية في العربية على نحو ما هو مقرر في قواعد الإعلال والإبدال .

ثالثا - البناء العام لمناهج التحليل الصرفي :

يفيد تأمل النماذج المختلفة التي استخدمتها النظرية الصرفية العربية في تحليلها للتركيب الصرفي في العربية أنها يمكن أن تُعرض وفق أصنافها في المخطط التالي :

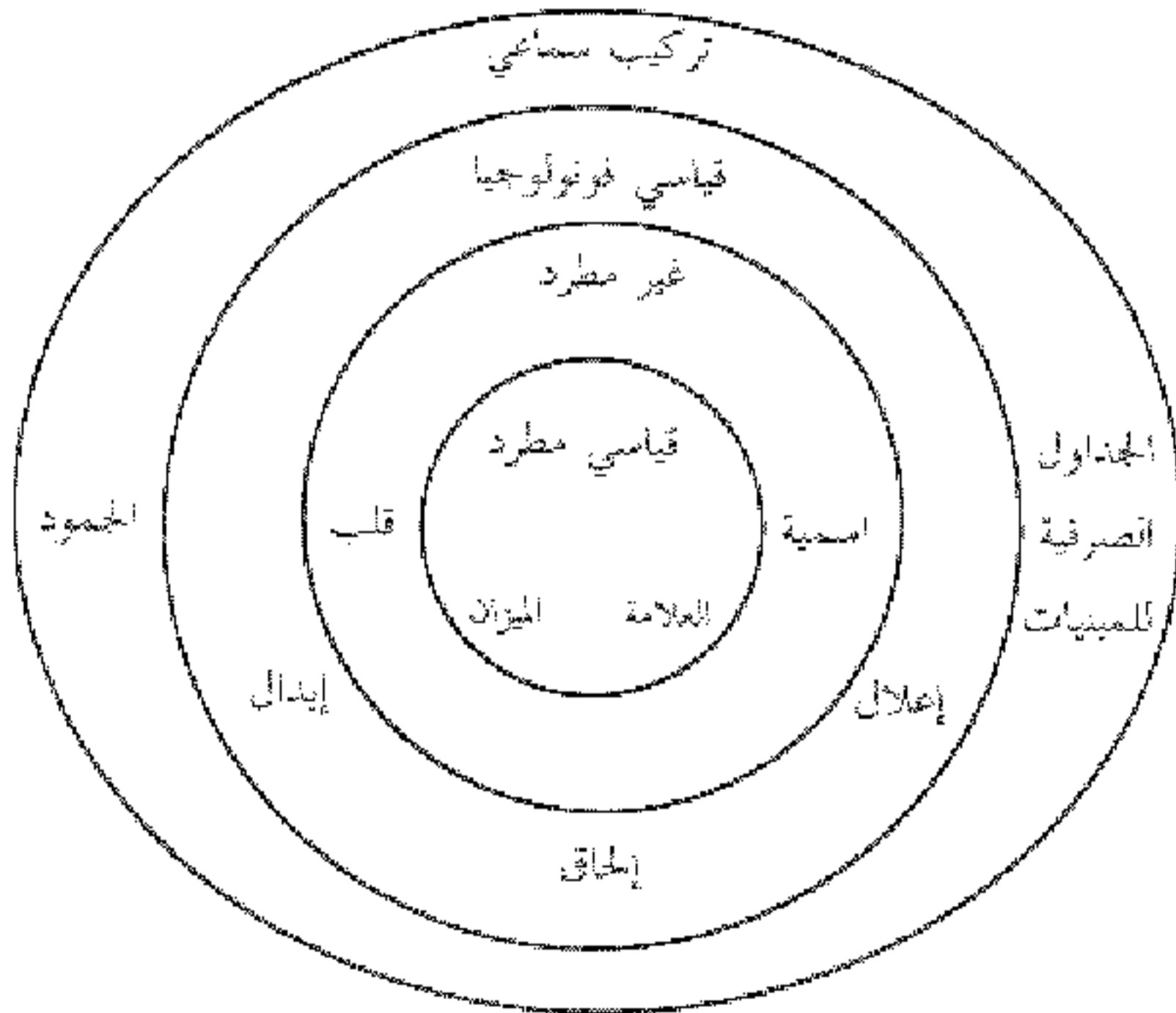


(رسم ٩)

أما إذا عرضناها وفق أنماط التراكيب التي تحملها فإنها تتخذ موقفاً آخر ، إذ تكون

على النحو التالي :

- يرد منهجا العلامة والميزان في قلب الدائرة لتمثيلهما المنهجين الأكثر شيوعا واستخداما لاستخدامهما لغسوم التركيب ، أي مع الكلمات القياسية الأوسع ورودا .
- يرد منهج الجداول الصرفية على هامش دائرة الصرف من جهة أنه يعالج الكلمات التي ليس لها طريق صرفي معين ، فلا تخضع لقواعد العلامة أو الميزان .
- وينضاف إلى منهج الجداول الصرفية منهج الجمود ؛ إذ يقول الصرفيون بالجمود للجامد الذي لا تتحكم صياغته قواعد صرفية معينة .
- ويرد هامش حول قلب الدائرة يضم : المناهج الصرفية التي تكمل المناهج الأساسية وهي الاسمية والإخاق والقلب ، ويرد بعده هامش المناهج الفونولوجية الذي يضم منهجي الإحلال والإبدال .
- ويرجع التفرق بين هذين النمطين غير الأساسيين إلى عدم خروج النمط الأول من إطار القواعد والقوانين الصرفية بخلاف الثاني الذي يعتمد على التفسير الفونولوجي .
- ويمكن إعادة عرض مناهج التحليل وفقا لهذا على النحو التالي :



خاتمة

يتمثل أهم ما ينتهي إليه هذا الفصل في مناقشته لتطبيقات الصرف التي تعالج ظاهرة التعدد والمناهج التي تعتمد عليها للتحليل فيما يلي :

أ - بيانه عدم اقتصار الدرس اللغوي على مجرد إثبات الأصالة والفرعية في اللغة ونقيهما عنها فقط ؛ إذ يجرى أن إثبات هذه الفكرة ونقيها قد جاء على صور ثلاث ، وهي :

- الصورة المقررة والشائعة في تراثنا اللغوي التي تجعل بعض الصيغ أصولاً لبعض ، وهي الصورة التي رجع إليها الدرس الغربي قبل نهاية المرحلة الوصفية .

- صورة لم يقف معها البحث اللغوي المعاصر ، وهو ما يجعله هذا البحث بشكك كبير ، وتتمثل فيما يقدمه ابن الحاجب من جعل الصيغ كلها فروعاً .

- الصورة المشهورة والمأثورة عن الدرس اللغوي الوصفي المبكر التي تقضي بأصالة كل الصيغ .

ب - طرحه لتصورين جديدين يمكن من خلالهما فهم ما يقوله ابن الحاجب من فرعية الصيغ اللغوية المختلفة ، وقد تمثل هذان التصوران في :

- تصور الحليّة أو الدائرية في علاقة الصيغ بعضها ببعض ؛ وذلك لئلا يقوم الاعتراض بالدور .

- تصور الصيغة الأصلية صورة افتراضية تقرب من مفهوم المورفيم الذي يمثل صورة ذهنية مجردة تتحقق من خلال الأومورفات التي تمثل تحققاتها المادية .

ج - تحليله لظاهرة التعدد في اللغة وبيانه لأنظمتها الثلاثة التي تتحقق من خلالها ، وهي :

- فروع الوحدة اللغوية الواحدة .
- فروع العلاقة اللغوية الواحدة .
- أفراد الباب أو الحكم الواحد .

د - تقديم نماذج من تحقيقات ظاهرة التعدد في اللغة .

هـ - تصنيفه لأنظمة التعدد في اللغة إلى أنظمة التفرع والتقابل والشابه .

و - بيانه لمختلف تطبيقات الأصالة والفرعية وتصنيفه لها إلى تطبيقات صريحة ونموذج الأصل والفرع ؛ وتطبيقات ضمنية غير أساسية ولا تحصن بشكك رئيسي

مصطلحي الأصالة والفرعية ، وإنما تحمل تفسيرات أخرى تسبق تفسير الأصالة والفرعية .
ز - تصنيفه للنماذج الضمنية غير الصريحة إلى نماذج صرفية تكميلية وأخرى
فونولوجية بديلة .

ح - ربطه بين نظريات التراث اللغوي العربي ونظريات الدرس اللغوي المعاصر فيما
يتصل بالظاهرة مع مقابلة النصوص بعضها ببعض .

ط - ربطه نظريات الدرس اللغوي التي تدرس التعدد بعضها ببعض على الرغم من
عدم مناقشة الدرس اللغوي الحديث لارتباط هذه النظريات بعضها ببعض ؛ إذ تُقدّم ،
فيما أعلم ، كما لو كانت نظريات منفصلة بعضها عن بعض ، وكأنها لا تعالج ظاهرة
واحدة على نحو متكامل أو متعاقب .

ي - بيانه لعدة أمور من أبرزها ما يلي :

- عدم مناسبة مفهوم المورفيم للغة العربية بسبب أنها ليست لغة إصاقية تعتمد على
الواصق ، وإنما لغة تصريفية .

- وعي الصرفيين العرب بالعناصر الصرفية التي تتكون منها الكلمات ، حيث تحدثوا
عن العلامات التي تُقدّم جزءًا من الكلمة .

- السبب الذي جعل الصرفيين العرب لا يُقدّمون العنصر الدلالي الأصغر من الكلمة
الوحدة الصرفية الصغرى ؛ إذ يرجع ذلك إلى تقدّم فصل بعض العناصر ذات الدلالة في
الكلمة ، فلا يمكن ، مثلاً ، فصل الوزن الذي يعد دلالة صرفية عن غيره من عناصر
الكلمة الأخرى .

- تفریق الصرفيين العرب بين التركيب على مستوى اللفظ والدلالة .

- تفسير تسمية اللغويين العرب للعلامة بهذا الاسم دون اللاصقة .

- وعي اللغويين العرب بغياب العلامة وتفریقهم بين غيابها حين يكون دالاً وغيابها
حين لا يكون دالاً . وقد أكد البحث بذلك على أن الدرس الصرفي العربي قد قام على
أدق التصورات اللغوية .

ك - تأسسه مناهج التحليل الصرفي في الوجه العربي من النظرية الصرفية ؛ وقد تبين
لّه أنه يمكن تمييز ثلاثة نماذج في التحليل الصرفي استخدمها الصرفيون العرب ، وهي
متضافرة فيما بينها للقيام بتحليل تراكيب الكلمات العربية . وقد سمي هذه النماذج
الثلاثة بنموذج الجداول التصريفية ونموذج العلامة ونموذج الميزان الصرفي .

ل - مخوضه لمناهج التحليل الصرفي التي عرفتها النظرية الصرفية في وجهها الغربي
 تاريخاً أو معاصراً ؛ فقد بين من هذه المناهج ما يُعرف بنموذج الكلمة - التصريف Word
 Paradigm WP - وما يعرف بنموذج الوحدة - الترتيب Item - Process IA ، وما
 يعرف بنموذج الوحدة - العملية Item - Arrangement IA .
 م - موازنة هذه المناهج بما يقابلها من نماذج التحليل الصرفي في الدرس الصرفي
 الغربي .

ن - بيان ما يلي :

- حسن استنباط اللغويين العرب للنماذج الثلاثة وحسن توظيفهم لها ؛ إذ لم
 يستخدموا أيّاً منها إلا فيما تقتضيه طبيعة التركيب الصرفي للكلمة العربية ووفق ما
 تقتضيه الحاجة بلا زيادة أو نقصان .

- براعة اللغويين العرب في استنباطهم ثلاثة أنماط من الميزان الصرفي هي الميزان
 الصرفي العام ووزن الأوزان أو وزن العمليات الذي يمثل في كل من صيغ منتهى
 الجموع وأوزان التصغير ؛ إذ يرجع استنباطهم لهذه الأنماط الثلاثة إلى حرصهم على أن
 يقوم كل واحد منها ببيان الجهات اللازمة دونما نقصان أو تزئيد .

- اقتضاء الوزن الذي ترد عليه الكلمات في العربية ؛ ويمثل دالة صرفية لنموذج
 الميزان الصرفي ؛ حيث لا يمكن أن تقدم أوزان الكلمات من خلال نموذج آخر .
 - كشف الميزان الصرفي عن دقة اللغويين العرب في التمييز بين التغييرات الصرفية
 والتغييرات الفونولوجية .

- كفاية الميزان الصرفي بانفراده دون غيره من نماذج التحليل الأخرى في التفريق بين
 العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التراكيب اللغوية .
 - كفاية نموذج الميزان الصرفي في تكفيّله باستغراق تغييرات التركيب الصرفي
 للكلمات التي لا يستغرقها منها الجدول التصريفية والعلامة .

س - تورّع التغييرات الصرفية التي ترد لتركيب الكلمات في العربية على مناهج
 التحليل الصرفي الثلاثة ، فخصص بنموذج الجدول التصريفية تغييرات المبنيات ونموذج
 العلامة بعض تغييرات التصريف كالتثنية وجمع التصحيح ونموذج الميزان البعض الآخر
 من تغييرات التصريف كجمع التكسير وتغييرات الاشتقاق .

النظير العمومي

في القرآن العربي

الفصل الخامس

نماذج النظرية النحوية

ويشتمل على مدخل وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الظاهرة النحوية .

المبحث الثاني ، الأنظمة النحوية .

المبحث الثالث : النظريات النحوية .

مدخل

نتناول في هذا الفصل كلاً من الظاهرة النحوية وأنظمتها ونظرياتها المختلفة والنماذج التي شُوِّطَتْهَا مختلف هذه النظريات .

ويقف حديثنا عن الظاهرة النحوية مع تصوُّر النحاة للظاهرة النحوية ، وهو الأمر الذي لا يعكسه مفهوم النحو عندهم بشكل كبير ، وإنما يلزم أن يُسْتَبَطَّ من معالجتهم النحوية مختلف جوانب الظاهرة النحوية في العربية . وسوف يعرض هذا الفصل ، كذلك ، للجدل الذي دار حول تصور النحاة للظاهرة النحوية وما تَخَّجَّعَتْهُ مِنْ تَعْرِيفٍ للنحو . ويقف ، كذلك ، مع الوحدة النحوية وتصنيف النحاة لها .

كما يُنَاقَشُ العمل الأنظمة النحوية التي تُثَمِّلُ القوانين الكلية الحاكمة للظاهرة النحوية ، والتي تندرج تحتها مختلف قواعد التركيب النحوي للعربية .

ويناقش العمل كذلك النظريات النحوية التي استُخْدِمَتْ في تحليل التركيب النحوي سواء أكانت أساسية أم تكميلية لها أم بديلة عنها .

ويتم ذلك بطريق موجزة تُشير إلى المفاهيم التي يرى الباحث أنها تُثَمِّلُ النظرية الأساسية للنحو ، وتلك التي يرى أنها تُثَمِّلُ النظريات التكميلية ، وتلك التي يرى أنها تُثَمِّلُ النظريات البديلة . ولن يُسْتَعْرَقَ في تفصيلاتها لكثرة ما كُتِبَ عنها ، الأمر الذي يقصر حاجتها في تصنيف المفاهيم إلى نظريات أساسية ، وثانية تكميلية لها ، وثالثة بديلة عنها .

ويلزم أن نشير إلى أمرين ، هما :

- أن هذه النظريات إنما هي صنيع النحاة أنفسهم ، وأن ما يقوم به هذا البحث هو مجرد استنطاق التراث بها ، وبيان موقعها بعضها من بعض ، وذلك بتنظيمها وتصنيفها ، كما ذكرنا إلى نظريات أساسية وتكميلية وبديلة . ويعني ذلك أن هذا الفصل مجرد استنطاق لما سجله تراثنا اللغوي ببراعة ودقَّة فائقتين ، وهو لا يتدَّعي لنفسه أكثر من الانتقال بمفاهيم التراث من صورة المفاهيم التي لَمْ تُجْمَعْ في إطار واحد ، ولا يُنْشَأُ علاقة بعضها ببعض إلى صورة أكثر وضوحاً وتنظيماً من خلال ما يلي :

- النقاط هذه المفاهيم المشتتة في مختلف مسائل النحو ، وفصلها عما سواها من

مسائل النحو وقواعده .

- تصنيفها وفق طبيعتها إلى أصناف يتصل أولها بالظاهرة ، وثانيها بالأنظمة ، وثالثها بالنظريات ، ورابعها بالمناهج .

- جمع ما يتصل بالنظرية معاً بناء على وظيفته التي يؤديها في تفسير الظاهرة ووصف نظامها .

- تلقيب هذه المفاهيم بالنظريات ، بناء على ما هو مقرر للنظرية بصفة عامة ، ووفق وظيفتها في درس النحوي بصفة خاصة .

- تقديمها في إطار منظومة شاملة تُبيِّن موقع كل مفهوم من الآخر .

ويشبه الانتقال من الصورة الأولى التي وردت عليها المفاهيم النحوية المختلفة في تراثنا إلى هذه الصورة التي رسمها هذا العمل وقُصِّل الحديث فيها انتقال تحاة القرن الرابع الهجري بصورة العلل والتفسيرات اللغوية المختلفة من ورودها متتالية غير مجموعة إلى صورة أخرى أكثر اكتمالاً يَسَطُّ فيها التحاة الحديث عن هذه العلل وهنئذوها وأُفْرَدُوا لها كتباً مستقلة .

وسوف يَكْرُضُ هذا الفصل من العمل للمفاهيم الخاصة بتصنيف المادة النحوية المروية إلى مادة مردودة وأخرى مقبولة ، وإلى مادة سماعية وشاذة ، وأخرى قياسية بشكل مختلف عن تعرضه لها في الفصل الأول ؛ وذلك لأنه سيقدم نماذج نحوية لهذه المفاهيم ، كما سيعالجها في إطار المناهج التي اتبعتها التحاة في معالجتهم للمادة النحوية . وقد كان يناقشها في الفصل الأول الخاص بالنظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي بشكل عام يقع على تطبيقاتها في مختلف فروع الدرس اللغوي أيا كان نوعها صوتياً أو صرفياً أو نحوياً ... إلخ .

وفيما يلي ورقة مع أبرز جوانب الظاهرة النحوية وأنظمتها ونظرياتها ومناهجها .

المبحث الأول : الظاهرة النحوية

يُعَدُّ التَّصَوُّرُ الصَّحِيحُ لِلظَّاهِرَةِ النُّحَوِيَّةِ الْأَسَاسِ الْإِلْتِزَامُ لِتَصَوُّرِ نِظَامِهَا ، وَبِنَاءِ نَظَرِيَّةٍ لَهَا تَعَكِّسُ هَذَا النِّظَامَ الَّذِي بِحُكْمِ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ ، وَتَحْدِيدِ مَنَهْجِ مَعَالَجَتِهَا .

وَإِحْتِقَاقُهُ أَنَّهُ يَكْتَفِي الظَّاهِرَةُ النُّحَوِيَّةُ غَمُوضًا أَكْبَرَ مِنَ الْغَمُوضِ الَّذِي يَكْتَفِي كُلًّا مِنَ الْأَنْظِمَةِ وَالنَّظَرِيَّاتِ وَالْمَنَاهِجِ النُّحَوِيَّةِ . وَهُوَ غَمُوضٌ يَرْجِعُ إِلَى أُمُورٍ تَتَمَثَّلُ فِيهَا بِأَنَّهَا :
أ - غِيَابُهَا عَنِ تَعْرِيفَاتِ عِلْمِ النُّحُوِّ بِشَكْلِ كَبِيرٍ .

ب - كَثْرَةُ مَا تَتَطَوَّرُ عَلَيْهِ مِنْ مَفَاهِيمٍ وَقَضَايَا تُجْعَلُ مِنَ الصَّعْبِ الْإِمْسَاكِ بِشَيْءٍ جَامِعٍ يُمْكِنُ أَنْ تُقَرَّرَ أَنَّهُ هُوَ الظَّاهِرَةُ النُّحَوِيَّةُ الشَّامِلَةُ الَّتِي تُصَدَّرُ عَنْهَا جَمِيعُ هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ وَالْقَضَايَا الَّتِي يَعْجُ بِهَا الدَّرْسُ النُّحَوِيُّ .

ج - عَدَمُ اِهْتِمَامِ الدَّرْسِ النُّحَوِيِّ التَّرَاثِيِّ وَالْمَعَاوِرِ بِبَلُورَتِهَا وَتَوْضِيحِهَا رِغْمَ كَوْنِهَا أَسَاسَ الدَّرْسِ النُّحَوِيِّ .

وَقَدْ تَمَّ انْتِقَادُ النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ بَيَانِ كُلِّ مِنَ الظَّاهِرَةِ وَالْأَنْظِمَةِ وَالنَّظَرِيَّاتِ وَالْمَنَاهِجِ النُّحَوِيَّةِ . وَإِحْتِقَاقُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَّبِعِيَ انْتِقَادَ الدَّرْسِ النُّحَوِيِّ وَمَحَاوَلَاتِ تَجْدِيدِهِ عَلَى تَصَوُّرٍ وَاضِحٍ وَدَقِيقٍ لِهَذِهِ الْمَفَاهِيمِ ، وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ لُغَوِيِّنَا الْمَعَاوِرِينَ إِلَى ضَرُورَةِ تَحْدِيدِ النَّظَرِيَّةِ النُّحَوِيَّةِ قَبْلَ انْتِقَادِ مَا أَلْبَسَ عَلَيْهِ مِنْ دَرْسٍ لُغَوِيِّ يَقُولُ : « إِنْ أُمِّي مَحَاوَلَةٌ نَقْدِ الْفِكْرِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ دُونَ اِكْتِشَافِ نَظَرِيَّتِهِ الْأَصِيلَةِ الَّتِي مَحَاوَلَةٌ مَحْفُوفَةٌ بِالْمَخَاطِرِ ، بَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْمَغَامِرَةِ الَّتِي تَنْتَظِرُ حُكْمَ التَّارِيخِ » (١) .

كَمَا أُورِثْنَا ، فِي الْحَقِيقَةِ ، عَدَمَ وَضُوحِ الظَّاهِرَةِ النُّحَوِيَّةِ وَبَلُورَتِهَا بِشَكْلِ قَاطِعٍ عَدَمَ وَضُوحِ النِّظَامِ النُّحَوِيِّ وَالنَّظَرِيَّةِ النُّحَوِيَّةِ ؛ إِذِ النِّظَامُ النُّحَوِيُّ لَيْسَ أَكْثَرَ مِنَ الْقَانُونِ الْعَامِ الْخَاطِمِ لِلظَّاهِرَةِ النُّحَوِيَّةِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَا بُدَّ لَنَا مِنْ تَحْدِيدِ الظَّاهِرَةِ النُّحَوِيَّةِ حَتَّى نُحَدِّدَ نِظَامَهَا أَوْ مَجْمُوعَةَ الْأَنْظِمَةِ الْخَاطِمَةِ لَهَا .

وَيَلِزَمُ أَنْ نَشِيرَ قَبْلَ مَرَاجَعَةِ تَعْرِيفَاتِ النُّحُوِّ فِي التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ إِلَى أَنَّهُ قَدْ دَارَ جَدَلٌ كَبِيرٌ حَوْلَ مَقْهُومِ النُّحُوِّ فِي التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ، وَحَوْلَ تَصَوُّرَاتِ النُّحَاةِ الْعَرَبِ لَهُ وَمَا اسْتَبْتَحَ ذَلِكَ مِنْ نَتَائِجٍ تَمَثَّلَتْ فِي تَمْدِيدِهِمُ النُّحُوَّ عَلَى صِبْوَرةٍ تَعْلِيمِيَّةٍ تَهْتَمُّ بِالْإِعْرَابِ أَكْثَرَ مِمَّا تَهْتَمُّ بِغَيْرِهِ مِنْ جَوَانِبِ اللُّغَةِ وَرِسْمَاتِهَا ، وَلَا نُرِيدُ أَنْ نَقِفَ مَعَ النُّصُوصِ الَّتِي تَعَكِّسُ هَذَا الْمَوْقِفَ إِذْ هُوَ مِنَ الشُّيُوعِ يُمْكِنُ لَا نَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَحْقِيقٍ ، وَمِنْ الْعَمُومِ بِحَيْثُ لَا يَقْتَضِيهِ

(١) خليل د. حلمي (١٩٥٨) العربية وعلم اللغة البنيوي ، الإسكندرية : دار لمعرفة الإسلامية ، ص ١٩٧ .

على واحد أو عدد قليل من الدارسين ، بل يتردد لدى كثيرين ممن تعرّضوا لتجديد الفكر النحوي . كما أن تعبير موقف كثير من أصحابه يُقدّم وُجْهًا لعدم الإصرار على ربطه بهؤلاء الذين عدّلوا غير قليل منهم عنه . ولا أجد لهذا العمل أن يستعرض العمل جملة المطاعن التي قدمتها الأعمال الأخرى حول الظاهرة النحوية في التراث العربي فضلًا عن أن يقتصر على ذلك .

وقد انبى ، على أية حال ، هذا الجدل على أساس قدره هؤلاء الدارسون يتمثل في أن مفهوم النحو يعكس بالضرورة تصور النحاة للظاهرة النحوية ، وهو الأمر الذي نريد أن نثبته ابتداءً أو أن نثبته حتميته على الأقل .

وفيما يلي بيان للظاهرة النحوية من خلال تحقيق علاقتها بمفهوم النحو ، وكما توضح في الموضوعات النحوية نفسها .

١ - الظاهرة النحوية في التراث والدرس المعاصر :

أ - في التراث :

يُلزَم أن نُفَصِّلَ أولاً بين حدود الظاهرة النحوية ومفهوم النحو ؛ إذ لا تُطابق الظاهرة النحوية بالضرورة مفهوم النحو ، وقد لا يُصْبِحُ مفهوم النحو بها ؛ إذ يتردد ضبط العلوم بعامة بين ضبط الظاهرة التي تدرسها ، وبين بيان الجهود التي يُقدّمها العلماء ليُضبط هذه الظاهرة .

ويمكن أن نلتصم تردّد العلم بين الظاهرة والجهود المُقدّمة حولها في تعريفات العلماء له ، يقول بعضهم في ضبط العلم : « والمعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك ، ولهذا المعنى متعلق وهو المعلوم ، وله تابع في الحصول يكون به وسيلة إليه في البقاء وهو الملكة ، فأطلق لفظ العلم على كل منها إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجازاً مشهوراً » (١) . كما يقول أيضاً : « والعلم يطلق على ثلاثة معان بالاشتراك : أحدها يُطلق على نفس الإدراك . وثانيها على الملكة المسماة بالعقل في الحقيقة ، وهذا الإطلاق باعتبار أنه سبب للإدراك فيكون من إطلاق السبب على المسبب . وثالثها على نفس المعلومات ، وهي القواعد الكلية التي مسائل العلوم المركبة منها ، وهذا الإطلاق باعتبار متعلق الإدراك إما على سبيل المجاز أو النقل » (٢) . ويُلاحظ بعضهم دلالات العلم : « قد تفرّز عند

(١) الكفري ، أبو البقاء ، الكليات ، تحقيق د. عدنان شويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،

ط ٢ ١٩٩٨ ، ص ٦١١ .

(٢) السابق ، ص ص ٦١٥ - ٦١٦ .

العلماء أن لفظ العلم يُطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يُتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ^(١) .

ويعني ذلك : أن العلم قد يَكُونُ هو الظاهرة نفسها ، أو بتعبير العلماء المعلوم أو نفس المعلومات ، وهو ما تمّ تضييقه وقصره على الأصول والقواعد الخاصة بالظاهرة المدروسة . كما قد يكون العلم هو الجُهد الذي يُقدّم حول الظاهرة ؛ إذ يكون أيضاً هو الصورة الحاصلة في العقل للظاهرة ، وقد يكون الملكة التي تستحضر بها الظاهرة .

وقد أثبت بعض الدارسين تَرَدُّدَ ضبط النحو بين الظاهرة وبين الجهد المُقدّم حولها ؛ إذ يشير إلى موقفين في ضبط النحو ، يرجع أولهما إلى ضبط شيءٍ مُتَّصِلٍ بالظاهرة النحوية ، كما يرجع ثانيهما إلى ضبط الجهود التي تتصل بضبط هذه الظاهرة . يقول عن ذلك : « أولهما : أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة يكتسب في الطفولة المبكرة عادة ، ويُستخَرُ لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها . والثاني : أن النحو نظرية يقيسها اللغوي مقترحاً بها وصفاً لسليقة Competence المتكلم ^(٢) .

لقد ذكروا أن ضبط النحو تمثّل مرة في نظام من الأحكام ، وتمثّل أخرى في النظرية التي يُقدّمها اللغويون ، وهذا ما يُفيد التردّد في ضبط النحو بين ظاهريته وبين الجهد المُقدّم حولها أو العلم الذي يقوم بدراستها ، فوصف النحو بأنه النظرية يتّجه إلى العلم الذي يدرس الظاهرة لا إلى الظاهرة التي يتكفّل بها العلم .

وإذا كان الضبط يهدين الأمرين مقبولاً بشكلٍ ما ، فإنه لم يقع بالصورة التي تُريدها عنى الظاهرة النحوية التي تملك النظام النحوي الذي يدعو الدارسين إلى استنباط نظريته ؛ حيث نَهَدَفُ هنا إلى التفريق لغرض الدراسة والتحليل بشكلٍ يحاسب بين الظاهرة النحوية والنظام النحوي والنظرية النحوية والمناهج النحوية ، وهي الأمور الأربعة التي تتكفّل بها مباحث هذا الفصل .

لقد سبق لنا أن فرّقنا ، بشكلٍ عامٍّ ، بين الظاهرة والنظام والنظرية في الفصل الأول الخاص بالمفاهيم النظرية ممّا يعني أنّه لا حاجة بنا إلى إعادته ، ونكتفي بأن نشير إلى أن

(١) محمد نور الحسن وزميلاه ، تحقيقهم لكتاب شرح شافية ابن الحاجب للرضي ؛ بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ ، هامش ١ ، ص ٢ .

(٢) الموسى د. نهاد (١٩٨٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن : دار البشير للنشر والتوزيع ، ص ٥٣ .

النظام أقرب إلى الظاهرة من النظرية من حيث إنه القانون الحاكم لها ، وهو يقابل المادة نفسها ، أي أنه إذا كانت الظاهرة تشتمل على مادة تتحقق فيها ، فإنها تُشتمل في الوقت نفسه على قانون عام أو مجموعة من القوانين التي تحكم هذه المادة . أما النظرية فهي ما يُقدّمه الدارسون لضبط هذا النظام ووصفه ، ومن ثمّ فإن النظرية تقوم في أذهان الدارسين لا في الظاهرة نفسها ، وإن كانت صحة النظرية تستلزم أن تكون مطابقة لهذا النظام .

وصفوة القول في علاقة الظاهرة بالعلم : أنه قد يشتمل تعريف العلم على حقيقة الظاهرة التي يدرسها ، وقد يتصرّف التعريف عن ضبط الظاهرة المدروسة نفسها إلى بيان الصورة القائمة في أذهان العلماء عن الظاهرة ، والتي تمثل في النظريات التي يقدمونها لضبط الظاهرة ووصفها .

ويلزم ، بناء على ما سبق ، أن تُشير إلى أن استمداد تصوّر الظاهرة النحوية من خلال تعريف النحو ومفهومه في تراثنا يُعدّ استمداداً قاصراً يقتضي أن يتبعه استمداد لتصورات الظاهرة النحوية من خلال الموضوعات التي يُقدّمها الدرس النحوي وجهات اللغة التي يتكفل بها هذا الدرس .

وإذا وقفنا مع تعريفات النحاة للنحو وجدنا أن أبرز حُدّ للنحو يُوجع إليه الدرس العربي المعاصر هو حدّ ابن جني الذي يُقرّر فيه أن النحو هو « اتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالنشبة والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شدّ بعضهم عنها رُكّباً به إليها » (١) .

ولا يخفى ، في الحقيقة ، أن التعريف يقف مع شمول النحو لمجموع جهات العربية ؛ فالنحو موافقة سمات العربية المختلفة ، وهو ما يُعبّر عنه بقوله اتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالنشبة والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك .

ويتأكّد عدم اقتضار الأمر عند ابن جني في ضبطه للنحو على سمة الإعراب من انتقاله من سمة الإعراب إلى سمات العربية الأخرى كالعدد والتصغير ... إلخ .

ويمكن أن نأتنس إلى عدم اقتضار النحو على ظاهرة الإعراب من تسمية علماء العربية له بالعربية وبعلم العربية . أي أنهم إذا كانوا قد أطلقوا على النحو مصطلح الإعراب

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ص ٣٤ .

لبروز الإعراب بوصفه خصيصة لفظية للتركيب النحوي تعكس بشكل أساسي علاقات التركيب ؛ فإنهم أيضًا قد أطلقوا عليه مُصطلحَي العربية وعلم العربية من جهة بروزه وأهميته بالنسبة لفروع الدرس اللغوي الأخرى .

إنَّ مراعاة مقابلة النحو بالإعراب مرة وبالعربية أخرى تدعونا لأن نُعيدَ تقييم مفهوم النحو في تراثنا ؛ فليست مُرادفة النحو للإعراب أكثر من بيان أبرز جوانبه وأخصيها ؛ كما أنَّ مُرادفة النحو للعربية ليست أكثر من بيان قيمة النحو بين علوم العربية . ويُمكنُ أن تُخفَّف مُرادفة النحو بالعربية من مُرادفة النحو بالإعراب ؛ فالحقيقة أنه إذا كان وقوع مصطلح الإعراب على علم النحو يُمثي باقتصار النحو في تصورنا التراثي على ظاهرة الإعراب بشكل خاص ، فإن مصطلح العربية يُعيدُ الأمر إلى نصابه ، إذ يقال للنحو علم العربية لأهميته في ذاته ولأهميته لغيره من بقية علوم العربية .

ولا ينبغي ، بناءً على ذلك ، أن نركنَ إلى ورود مصطلح الإعراب علمًا على النحو كله ، وأن نُقرِّر ، بناءً على ذلك ، أن هذا الأمر يعكس التصور التراثي للظاهرة النحوية . ويُمكنُنا ، في الحقيقة ، أن نَيفَ على مفهوم النحو في تراثنا من خلال مراجعة عموم الدرس النحوي الذي يبرهن طبيعة الظاهرة النحوية بشكلٍ أدقِّ مما يفعل حُدُهم بالعلم .

إننا إذا تجاوزنا ضيقَ النحاة لعلم النحو ومصطلحه ووقفنا مع المادة النحوية التي يُقدِّمونها وما يعالجونه في النحو ظهرَ لنا عدم إغفال النحاة لأي جانب من جوانب اللغة ، وأنهم لم يتركوا سِمةً من سمات العربية إعرابًا وترتيبًا وتعيينًا ومطابقة ... إلخ ، إلا وقد أولواها عنايتهم وأثروا ضيقها دون تقصير ؛ بل إننا إذا راجعنا موقف النحاة من الظاهرة النحوية في ضوء معالجتهم لها وجدنا أنهم لم يتركوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب ، بل أدركوا أيضًا كل السمات اللغوية وغير اللغوية التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللغوي . لقد قرروا أن سمات الرتبة والعدد والمعنى والإشارة والحال تُشدُّ في بيان المعنى النحوي مُشدِّ الإعراب إذا ما غاب وتُغني عنه . يقول ابن جني في ذلك : « باب القول على الإعراب هو الإيابة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى إنك إذا سمعت « أكرم سعيد أباه » و « شكَّر سعيدًا أبوه » عَلِمْتَ برقع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرِبًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه ، فإن قلت : فقد تقول : « ضرب يحيى بشرى » فلا نجدُ هناك إعرابًا فاصلاً ، وكذلك نحود ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يُخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع

التصريف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : « أكل يحيى كمثري » لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك « ضربت هذا هذه » و « كَلَّمْتُ هَذَا هَذَا » ، وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصريف ، نحو قولك : أكرم البشريين والبشريين وضرب البشريين البشريين ، وكذلك لو أومأت إلى رجل و فرس ، فقلت : كَلَّمْتُ هَذَا هَذَا فَلَمْ يُجِبْهُ لَجَعَلْتَ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ أَيُّهُمَا شِئْتَ لِأَنَّ فِي الْحَالِ بَيَانًا لِمَا تَعْنِي وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَوَلَدَتْ هَذِهِ هَذِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ حَالِ الْأُمِّ مِنَ الْبِنْتِ مَعْرُوفَةٌ غَيْرَ مَنْكُورَةٍ (١) .

ويطرح هذا النصُّ تصورًا متكاملًا للنحاة العرب عن السمات اللغوية التي تستخدم قرائن على المعنى النحوي إذ نلاحظُ في نص ابن جني ما يلي :

١ - أَنَّهُ جَعَلَ الْإِبَانَةَ عَنِ الْمَعْنَى بِالْأَلْفَاظِ لَا بِعَلَامَةِ الْإِعْرَابِ فَقَطْ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُ « الْإِعْرَابُ هُوَ الْإِبَانَةُ عَنِ الْمَعْنَى بِالْأَلْفَاظِ » . ويعني هذا أَنَّهُ يجعل الإبانة بعلامات الإعراب والتنوع ودلالات المعنى والحال والإشارة وترتيب عناصر الجملة .
ويفيد هذا الأمرُ أَنَّ ابن جني يُثَبِّتُ بيان المعنى النحوي بسمات اللغة المختلفة فضلًا عن المعنى والحال .

٢ - أَنَّهُ يُثَبِّتُ تَكَامُلَ هَذِهِ السَّمَاتِ لُغَوِيَّةً وَحَالِيَّةً وَتَضَامُرَهَا وَعَدَمَ اقْتِصَارِ الْأَمْرِ عَلَى عِلْمَةِ الْإِعْرَابِ .

٣ - أَنَّهُ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ السَّمَاتِ النُّحَوِيَّةِ ؛ إِذْ جَعَلَ أَصْلَ الْإِبَانَةِ لِلْإِعْرَابِ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ وَرَائِهِ سَمَاتِ الْعَدَدِ وَالتَّنَوُّعِ وَالمَعْنَى وَالحَالِ وَالإِشَارَةَ وَمِنْ وَرَائِهَا سَمَةُ الرُّتْبَةِ . ويظهر ترتيب هذه السمات من أننا لا نبحث عن سمات أخرى حتى نفتقد سمة الإعراب النحوية ، ولا نلجأ إلى الرتبة حتى نفتقد سمة الإعراب وسمات العدد والتنوع والمعنى والإشارة والحال .

وإذا أردنا بيان هذه الأنواع الثلاثة وتسميتها وفقًا لمراد ابن جني ، فيما نكتسره ، فإننا يمكن أن نجعل الدوالَّ على المعنى النحوي كما يلي :

أ - الدالُّ الأساسي لبيان المعنى النحوي :

تتمثلُ السمة الأساسية لبيان المعنى النحوي في علامة الإعراب ؛ إذ هي أصلُ الإبانة لا تبحثُ عن غيرها إذا ما وُجِدَتْ .

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٥ .

ب - الدوال التكميلية :

وهي التي يُلجأ إليها عند غياب الدال الأساسي ، وهي سمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال ، وهي سمات نحوية تكميلية غير أساسية في بيان المعنى النحوي .

ج - الدال البديل :

وهو دال الرتبة الذي يُعَدُّ للملجأ الأخير إذا ما فقدنا كلاً من الدال الأساسي المتمثل في الإعراب والدوال التكميلية المتمثلة في العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال .

والحقيقة أن وصف هذه الأنواع الثلاثة من الدوال بالأساسي والتكميلي والبديل يرجع إلى طبيعة الاعتماد عليها ؛ إذ نحن لا نلجأ إلى الدال المكمل إلا إذا أُفْتُقِدَ الدال الأساسي ، ولا نلجأ إلى الدال البديل إلا إذا أُفْتُقِدَ كل من الدال الأساسي والدال التكميلي .

وقد سَمَّيْنَا الرتبة دالاً بديلاً لأننا نرى أنه يُفْتَرَقُ عن الأولين الأساسي والتكميلي في أقرهم ، وهو أنه يقوم بوظيفة بلاغية في المقام الأول ، وقد استعير للدلالة النحوية عند غياب الدوال النحوية ، ومن ثم لا نبادر إليه قبل أن نستغني عن كل الدوال الممكنة الأخرى . ولا يخفى أن دال الرتبة يفقد وظيفته البلاغية عندما يردُّ لبيان المعنى النحوي فلا تتكلم عن قيمة التقديم البلاغية للفاعل على المفعول أو للمبتدأ على الخبر عندما يكون ذلك للفرق بين الفاعل والمفعول أو بين المبتدأ والخبر .

وقد وصف ابن جني هذا الدال بقوله ما يقوم مقام بيان الإعراب .

ولا نريد أن نستغرق بيان اعتماد نحائنا على السمات لغوية وغير لغوية في تحديد المعنى النحوي وعدم اقتصارهم على الإعراب فحسب ؛ فهو واضح في تعريفاتهم للأبواب النحوية وبيانهم لشروطها وأحكامها .

ب - في الدرس المعاصر :

لقد ناقش اللغويون العرب المعاصرون ما رأوه هم من خضير النحاة للنحو في العلامة الإعرابية ، وقَدَّمَ بَعْضُ زُوَادِنَا اللغويين تَصَوُّراً شامِلاً مخالفاً لما رَأَوْهُ من انحصار النحو العربي في تراثنا في العلامة الإعرابية . وقد كان تَصَوُّرُ القرائن النحوية أُوْرز هذه التصورات التي قُدِّمَتْ في إطار تجديد الدرس النحوي .

وسوف نُقَدِّمُ أُورز تَصَوُّرٍ في الدرس المعاصر للظاهرة النحوية ، ثم نُعَقِّبُهُ بتصوير ثانٍ ثم نضع أسسه دون تطبيقات وتفصيلات تعمل على توضيحه ، ونختم بتقديم التَّصَوُّرِ

الذي يَرْتَضِيهِ العمل الحائلي للظاهرة النحوية .

نقد كان أبرز عمل أراد الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها . ولا نكاد نجد كتاباً غيره يَتَعَرَّضُ للظاهرة النحوية ولتنظير النحوي على هذا النحو الشامل .

وقد وَرَدَ تَصَوُّرُهُ للظاهرة النحوية في حديثه عن النظام النحوي الذي يُعَدُّ أمراً مُخْتَلِفاً عن الظاهرة النحوية بصفته النظام أو القانون الحاكم لها ، ولكنَّ الحديث عنه يُمكنُ أَنْ يَكْشِفَ عن تَصَوُّرِ الظاهرة لديه . يقول عن النظام النحوي للعربية : « يُتَّبَنَى على الأسس الآتية :

١ - طائفة من المعاني النحوية العامة التي يُسْمَوْنَها معاني الجمل أو الأساليب .
٢ - مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمنفعية والإضافة ... إلخ .

٣ - مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عن تركيبها لبيان المراد منها . وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضاً) ، وهذه العلاقات في الحقيقة فرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمنفعية .

٤ - ما يُقَدِّمُهُ علم الأصوات والصرف لعلم النحو من فرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصططحنا من قبل على تسميته مباني الفرائن اللفظية .

٥ - القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سَبَقَ وبين بقية أفرادهِ » (١) .
ويُتَخَصَّصُ من هذا النصُّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ لِلظَّاهِرَةِ النحوية خمسة جوانب تتصل ثلاثة منها بالدلالة ، وهي : المعاني النحوية العامة ، والمعاني النحوية الخاصة ، والعلاقات التي تكون بين المعاني الخاصة ، ويتصل الجانب الرابع منها بالجانب اللفظي للغة ؛ إذ يمثل في الفرائن اللفظية . أما الجانب الخامس فيجعلُه للتقابل الذي يقوم بين فرد يتسمى إلى أحد الجوانب الأربعة السابقة وغيره .

ولا يخفى ما في هذا التصور من مخالفة لتراث النحوي العربي ، وترد الخفاضة في المقام الأول من حيث غياب التَّصَوُّر العام في حديث النحاة العرب ونصوصهم ، فليس ثمة نصٌّ مِنْهُمْ عَلَى جوانب الظاهرة النحوية على الرغم من إحاطتهم بجميع جوانبها في

(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها مصر ، ص ١٧٨ .

درسهم للتركيب النحوي للعربية بصورة تجعل الدارس يؤمن بأنهم قد صَنَعُوا عَمَلٌ يَصُوِّرُ
لظاهرة النحوية واضح في أذهانهم ودقيق في أحكامه ومتكامل في بنائه على الرغم من
عدم نصحهم عليه . أي أن المخالفة لا تنفع في إطار وجود هذه الجوانب وغيابها في التراث
النحوي ، وإنما تتصل بالإطار الذي وضعه فيها فإن التراث النحوي إذا كان يعرف قيمة
العلامة الإعرابية والصيغة الصرفية والرتبة والمطابقة وغير ذلك بما أنه دور في التركيب
النحوي للعربية ، وإذا كان يُسَجِّلُ العلاقات النحوية العامة والخاصة ، فإنه لا يرتبها على
هذا النحو الذي يرتبها عليه عمل اللغة العربية معناها ومبناها ، كما لا يُنصُّ على ترتيب
آخر يُقدِّمُهُ بهذا الخصوص .

أما الرؤية المعاصرة الثانية للظاهرة النحوية فترد في القسم الثاني من دراسات في علم
اللغة وهو يرى « أن النحو يبحث في أربعة جوانب متصلة غير منفصلة هي :

١ - الاختيار أو الانتقاء selection أو choice . ٢ - الموقعية word-order

٣ - المطابقة concord أو الارتباط الداخلي . ٤ - الإعراب » (١) .

والحقيقة أن النص على جانب الاختيار أو الانتقاء يرجع إلى فكرة العلاقات الرأسية
للكلمات التي قال بها سوسير Saussure في تصنيفه لعلاقات الكلمات إلى علاقات
رأسية وأخرى أفقية . وهذا الجانب يعطي للتركيب بعداً رأسياً ينضاف إلى بعده الأفقي
المعارف عليه . وهو يتصل بعمل المتكلم الذي يقوم بالاختيار ، ويبقى عمل النحوي معه
تمثلاً في رصْدِ العلاقة التي بين اللفظ الذي اختاره المتكلم وبين غيره من الألفاظ التي
يمكن أن تشغل الموقع ، أما الرتبة أو الموقعية والمطابقة والإعراب فهي من السمات اللغوية
التي يلزم رصدها في أثناء رصدنا لجوانب التركيب المختلفة ، والتي التفت إليها ابن جني
في نغمته الذي ذكرناه من قبل .

وأمام غياب النص على تصور متكامل للنحو في تراثنا اللغوي وغياب المحاولات
الأخرى التي تُعيد دراسة التركيب النحوي للعربية وتُقدِّمُ تنظيراً له يقتصر عملنا
بخصوص الظاهرة النحوية على تقديم تصوُّره الخاص بها من خلال النص على أبرز
المعايير اللازمة لبناء مثل هذا التصور وتقديم عدد من الملاحظات التي يرى ضرورة
تسجيلها بخصوص بناء التصور العام للظاهرة النحوية وتقديم تصور ، وذلك فيما يلي :

تتمثل أبرز المعايير التي يرمى العمل الحالي ضرورة مراعاتها عند تقديم تصور عام

(١) بشر ، د. كمال (١٩٦٩) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، القاهرة : دار المعارف ، ص ١٣٩ .

للظاهرة النحوية فيما يلي :

- ١ - الشمول ويجمع أطراف الظاهرة النحوية بشكل كامل ومنتظم .
- ٢ - مراعاة أوجه الشبه والاختلاف معاً وعدم الاقتصار على تسجيل أوجه الاختلاف ؛ إذ يُؤدّي ذلك إلى تشييق الجوانب الرئيسية وتقديم أقسامها الفرعية جنباً إلى جنب مع الجوانب الفرعية .

كما تتكثّل الملاحظات التي يريد العمل الحالي أن يُسجّلها بخصوص بناء تصوّر عام للظاهرة النحوية فيما يلي :

- ١ - أن العلاقات لا تُغيي شيئاً مخالفاً للمعاني علاقة الإسناد بين كلمتين تُغيي ما يُغييه الإسناد الذي استُفيد من تركيب الكلمتين معاً على جهة الإسناد ، كما تُغيي علاقة الإضافة معنى الملكية أو الجنسية أو الظرفية تبعاً لعلاقة الاسم المُضاف بالمُضاف إليه . كما لا تُفصّل دلالة الفاعلية عن دلالة الإسناد فالفاعلية ناتجة عن علاقة إسناد فعل أو ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ للفاعل ، وتولّد علاقة الاسم بالفعل أو ما يعمل عمله ما كانت الفاعلية . وكل ما هنالك من فرق بين الفاعلية والإسناد هو أن الإسناد علاقة تتمثل في علاقة الفعل المبني للمعلوم بالفاعل ، أو في علاقة الفعل المبني للمجهول بنائب الفاعل ، أو في علاقة الخبر بمبتدئه ؛ أي أن الفاعل ليس أكثر من تطبيق من تطبيقات الإسناد . وهذا يعني أننا نرى أن معاني الأبواب النحوية نتيجة لعلاقات هذه الأبواب غيرها من أطراف التركيب ، وأنها مِنْ تَمَّ لا تَحْتَلِفُ عن العلاقات .
- ونرى ، بناء على ذلك ، أن العلاقات النحوية هي المعاني النحوية ؛ وأنها ، مِنْ تَمَّ ، لا تحتاج أن تُفَرّد وأن تجعل أحد جوانب الظاهرة النحوية .

- ٢ - أن القيم الخلافية أو التقابيل بين العناصر يتصل بالمعنى إذا لم يكن هو معناها عند كثير من الوصفيين ؛ فقد رأى سوسير Saussure ، مثلاً ، بخصوص دلالة الوحدات أن الوحدات نفسها « ليس لها دلالة أو قيمة إيجابية ، بل تتولد قيمتها من مخالفة الوحدة لغيرها » (١) ، كما قرر فirth أن الوحدة النحوية تكسب قيمتها من علاقتها بالوحدات أو الأصناف الأخرى (٢) .

(١) Joseph (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences, p. 232. & Levin, Samuel R. (1969) "Foreword", Analytic Syntax, by Otto Jespersen, New York: Holt Rinehart and Winston, Inc. p v.

(٢) Catford J. C. (1969) "J. R. Firth and British Linguistics", in Linguistics Today, Edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books Inc. Publishers, p. 224.

ويعني ذلك أن التقييم الخلافية أو التقابل بين العناصر صورة من صور الحديث عن المعنى النحوي لا شيء منفصل عنه .

٣ - أننا لسنا بحاجة إلى أن نُشَقِّقَ المعنى فَنَتَحَدَّثَ عن معانٍ نحوية عامة وأخرى خاصة ؛ لأننا لسنا بصدد تصنيف المعاني النحوية ، وإنما بصدد تقديم العناصر أو الجوانب العامة للظاهرة النحوية التي يمثل المعنى النحوي أحدها ؛ ومن ثمَّ تَكْفِينًا للإشارة إلى أنه أحدها . والحقيقة أنَّ الحديث عن تَوْعِينٍ من المعنى النحوي يُدْكَرُ مَعًا مَعَ غيرهما من جوانب الظاهرة النحوية يعني أننا رفعا القسمين الفرعيين للمعنى ووضعناهما جنبًا إلى جنب مع الجوانب الرئيسية الأخرى . وهو أمر يتصل بأساس مهم للتصنيف يتمثل في ضرورة مراعاة أوجه الشبه والاختلاف عند التصنيف ؛ فقد قام بينهما شبه يقتضي جمعهما معًا ، وهو كونهما مَعْنِيَيْنِ نحويَيْنِ ، كما قام اختلاف بينهما يتمثل في أنَّ أَحَدَهُمَا عَامٌّ وَالْآخَرُ خَاصٌّ ، وهذا لا يَسْتَمِخُّ بِأَكْثَرِ من جعلهما قسمين فرعيين للمعنى النحوي . إنَّ مُرَاعَاةَ الْفَرْقِ بينهما تَجْعَلُ مِنْهُمَا شَيْعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، كما أنَّ مُرَاعَاةَ الشَّيْءِ تَجْعَلُ مِنْهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا ؛ أما مراعاة الأمرين معًا فتجعلهما قسمين فرعيين لشيء واحد ونرى ، بناء على ذلك ، أنه لا ينبغي أن يُدْكَرَا عند تقديم التصنيف العام لجوانب الظاهرة النحوية ؛ إذ يندرجان معًا تحت جانب واحد هو جانب المعنى النحوي .

ويعني ما سبق أننا نرى اندماج الجوانب الأربعة المتشكلة في المعنى النحوي الخاص والمعنى النحوي العام والعلاقات النحوية والتقييم الخلافية في جانب واحد هو جانب المعنى النحوي ؛ إذ هي متصلة به لا تخرج عنه ، وتقابل الجانب الآخر الذي يتمثل في الوحدات النحوية بسماتها المختلفة .

ونرى ، بناء على ذلك ، أنَّ الظاهرة النحوية ببساطة شديدة هي التركيب النحوي بلغة ؛ إذ إنَّ التركيب النحوي هو الطارئ الجديد على الكلمات ؛ حيث تمَّ تَوْكِيبُ الكلمات معًا نحويًا بعد بنائها صرفيًا من أجزائها الدالَّة على المستوى الصرفي .

ونرى أن لتركيب النحوي جانبين ؛ فهو يَتِمُّ بِأَمْرَيْنِ ، وهما : وحدات هذا التركيب والعلاقات التي تقوم بينها حتى يتشكَّلُ هذا التركيب ؛ إذ لا بُدَّ لقيام التركيب من وحدات يَتِمُّ تَرْكِيبُهَا مَعًا كما لا يَتِمُّ التركيب حتى تُرْصَفَ هذه الوحدات معًا من خلال علاقات تربط بينها . ويمكن أن نتحقق ذلك من خلال تأمل تراكيب من مثل « كتاب محمد ، وفي البيت وصديق وفي » ومقارنتها بنحو : « محمد كتاب » و « في يخرج » و « طالب وثيقة » ؛ حيث تمَّ تَرْكِيبُ الأمثلة الأولى بعلاقات نحوية مقرررة في

الإضافة والظرفية والنعت على حين غابت مثل هذه العلاقات لأمر أو لآخر عن الأمثلة التالية ؛ إنما يُعني أننا نملك في الأمثلة الأولى ما يمكن تسميته بالتركيب ، ولا نملك في الأمثلة الثانية أكثر من وحدتين غير مركبتين .

ويعني ما سبق أن الظاهرة النحوية لا تُخرج عن الوحدات وعلاقاتها التي تصنع منها تركيباً نحوياً . وأن النحوي مطالب ببيان الوحدات النحوية وتصنيفها ، ثم بيان الأنظمة التي تحكم التراكيب أو العلاقات التي تقوم بين الوحدات ، وجعل منها تراكيب نحوية صحيحة .

وهذا ، في الحقيقة ، ما يُنص عليه علم اللغة الحديث ؛ فالنظام النحوي عند سوسير Saussure يتكون من مجموعة من الوحدات تقوم بينها علاقات ، يقول هيلمسليف Hjelmslev : « كان سوسير أول من دعا إلى ... وصف علمي للغة في إطار العلاقات التي بين الوحدات بصرف النظر عن الخصائص التي تقدمها هذه الوحدات إلا ما يتصل بالعلاقات وما يمكن أن يستنبط منها » (١) .

ثانياً - جهات الظاهرة النحوية ووحداتها :

١ - جهات الظاهرة النحوية

تتمثل جهات الظاهرة النحوية في الجهات التالية :

١ - الوحدات النحوية .

٢ - المعاني النحوية أو العلاقات التي تكون بين الوحدات النحوية .

٣ - جهة أداء السمات للمعاني أو العلاقات النحوية .

٤ - الهيئة التي يرد عليها التركيب .

يظهر كون الجهات السابقة تمثل جهات الظاهرة النحوية من أن الظاهرة تتعامل مع التركيب النحوي الذي يتم من وحدات بينها علاقات يتم التعبير عنها من خلال سمات ، وهو يتحقق على هيئة معينة .

ونريد أن نؤكد على أنه لا ينبغي أن ننظر إلى الإعراب وانطباقه والرتبة والتنظيم بوصفها قرائن على المعنى النحوي ؛ فإن ذلك اختزال لوظيفتها في اللغة ، إذ إنها ، في الحقيقة ، أنظمة لا ترد بوصفها قرائن على نحو مطرد ، فإن الإعراب علامة على المعنى

(١) Hjelmslev, Louis (1972) "Structural analysis of language", Readings in Modern Linguistics: An Anthology by Bertil Malmberg, Mouton: L'Érudition, p. 97.

النحوي ، وليس قرينة له بالمرّة ، كما أن ما عداها مما ذكرنا أنفاً يرد قرائن بنسبة لا يتجاوز ثلث مرات وروده في اللغة . إنها كما يرى العمل الحالي أنظمة لغوية في المقام الأول وقرائن بصيغة عارضة . أي أن قصر دورها على كونها قرينة يعد إخلالاً بتصورها على نحو كامل ودقيق ، كما ينطوي هذا الأمر على عودة إلى ما فرغ منه ، وهو رؤية الظاهرة النحوية من خلال علامة الإعراب ؛ إذ لا يزيد ذلك إلا بأنه جعل الكشف عن المعنى النحوي منوطاً بعدد من القرائن لا يجرد علامة الإعراب ، ولا يخفى ما في هذا الأمر من اختزال للتركيب النحوي في المعاني النحوية التي يؤديها .

أما الحذف والزيادة والنيابة والاشتغال والتنازع والتضمين والنيابة والاتساع والحمل على المعنى فهي أنظمة عارضة تطرأ على نظام الجملة الأساسي الذي يتمثل في التعليق^(١) أو العمل وفق تعبير عموم النحاة .

وهذا الذي دعا ابن جني إلى أن يصفها بأنها دلالة ، تأمل قوله عن النوع والعدد ونحوهما : فإن كانت هناك أخرى من قبيل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛^(٢) . دلالة أخرى تفيد أنها يرى سمك النوع والعدد والتعيين ونحوهما أنظمة لغوية كاملة ، ولم ترد فقط بوصفها قرائن ، بل قد يفتى أن تكون قرينة في بعض الحالات دون بعض ؛ ومن ثمّ كانت فيه دلالة ، وصارت قرينة .

٢ - وحدانيتها :

تتمثل الوحدة النحوية في ثلاث ، وهي السمة والكلمة والجملة . وإذا كانت الجملة هي الوحدة النحوية الكبرى فإن الكلمة والسمة تظهران بشكل بارز في النحوي ؛ إذ يتم تحليل الجملة إلى عناصرها الأولى التي تتمثل في الكلمات كما تفتش في الكلمات بعضها عن بعض من خلال السمات النحوية التي تحملها والتي تُجيز لها الوجود في موقع من مواقع الجملة أو تحرمها هذا الأمر ، وربما كانت السمة النحوية نتيجة لوجود الكسمة في موقع معين .

ويمكننا أن نُدرك كون السمة وحدة لغوية من كون علامة الإعراب إحدى السمات اللغوية التي تقوم في الكلمات ، فلا تخفى أهميتها بالنسبة للتركيب النحوي ، وتُبيّن ، بالنسبة للسمة ، إلى أن هذه العناصر اللغوية تتمثل في علامات الإعراب

(١) استنطق بعض روادنا اللغويين لخصوص عبد القاهر الجرجاني بهذا المصطلح -حياناً- ، د. تمام (١٩٧٣)

اللغة العربية : معناها ومناجها ، ص ١٨٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٥ .

والعدد والتنوع . وقد وُزِدَتْ هذه العناصر في التراث العربي بصفتها جزءاً في تشكيل التركيب اللغوي للعربية ، وهي بهذا تمثل سمات لغوية .

وقد اختار كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لها اسم القرائن اعتماداً على قيامها بإفادة الدلالة النحوية أو مشاركتها في ذلك .

والحقيقة أن وصف هذه العناصر أو السمات اللغوية كما يختار العمل الحالي بالقرينة قد ورد في التراث العربي يقيناً ، أي في مواضع دون أخرى . وهذا الذي جعلنا نُفَضِّلُ استخدام مصطلح السمة مع هذه العناصر على مصطلح القرينة التي لا تُمَثَّلُ مطلقاً السمة ، وإنما تمثل السمة الفارقة أي التي تُؤَظَّفُ في التفريق بين ما يحتاج إلى تفريق . ويُمَثَّلُ أبرز ما يمكن معالجته في هذه الوحدات النحوية الثلاثة في جانب الأنظمة ، فليس ثمة تصور واضح لجملة الأنظمة التي تحكم الجملة على اختلاف جهات الجملة التي تتصل بها هذه الأنظمة ، كما يقع الجدل حول نظام التصنيف الذي ينبغي أن تجري عليه الكلمات . ومن ثم سيناقش البحث الأنظمة النحوية الخاصة بمختلف جهات الظاهرة النحوية في المبحث الثاني الذي سيناقش نظام الوحدات المتمثل في نظام تصنيف الكلم وأنظمة التركيب المختلفة .

المبحث الثاني : الأنظمة النحوية

تَقَدُّدٌ ، في الحَقِيقَةِ ، الأنظمة النحوية في العربية ، وهي بحاجة إلى أمور تتمثل في التحديد والجمع وتصنيفها ، أيضًا ، في ضوء علاقة بعضها ببعض . ويراد بتحديد ما يانها وتلقيب ما يمثل نظامًا نحويًا بلقب النظام ؛ إذ إن جميع الأنظمة النحوية قد فُصِّلَ الحديث فيها تحت ألقاب أخرى ، مما يستلزم إعادة تلقيبها بلقب النظام وفصلها عما ليس نظامًا من مادة أو نظرية أو غير ذلك .

وإن تَوَزَّعَتْ هذه الأنظمة على كل من السمة والكلمة والجمله فإنها لا تُقْبَلُ إلا فُصِّلَ نظام الكلمة عنها بمعالجة مستقلة ، أما أنظمة السمة والجمله فتحتاج إلى أن تُعَالَجَ وتُفْرَضَ معًا في إطار واحد لاتصال بعضها ببعض وأهمية وضعها في إطار عام ؛ إذ يُرْطَبُ ذلك علاقة بعضها ببعض أكثر من علاقتها بما تتصل به من الوحدات النحوية .

أولاً - نظام الكلمات :

نعرض في حديثنا عن نظام الكلمات لنظام التصنيف ، وذلك على النحو التالي :

١ - نظام تصنيف الكلم :

تُمَثِّلُ الكلمات جزءًا من الظاهرة النحوية يقابل الجزء الثاني الذي يشمل في العلاقات . وإذا كنا سنقف مع العلاقات النحوية في الحديث عن الأنظمة النحوية التي تحكم التركيب النحوي للعربية فإننا سنناقش هنا بعض جوانب الوحدة النحوية التي دار حولها جدل شديد وهو جانب تصنيفها الذي حظي بمناقشات طويلة . ولم نقف مع الكلمة نفسها بوصفها وحدة نحوية ؛ لأن المشكلة ليست في الوحدات نفسها التي تشبه المعاني المطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي ؛ وإنما في نظام تصنيفها الذي خالف فيه كثير من اللغويين المعاصرين نحائنا القدامى خلافًا بعيدًا .

لقد قَدَّمَ الدرس الوصفي لأقسام الكلم مسلمات متعددة منها اعتمادها على المنطق والفلسفة وعدم صلاحيتها للدرس اللغوي الوصفي وقيامها على ثمانية أقسام على ما انتهت إليه لغويات الحضارة اللاتينية وساد القرون الوسطى بعد أن كانت قد وصلت إلى عشرة أقسام على يد اليونانيين . ومنها ضرورة تطويرها الذي انتهى بشارلز فرايز إلى أن يجعل هذه الأقسام أرقامًا . وهذا ما انعكس في درسا اللغوي العربي المعاصر ، وذلك في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

وَنُطَلِّقُ في مُناقَشَتِنَا لتصنيف الكلمة من خلال أبرز تصوُّر قَدَّمَهُ لنا الدرس اللغوي

العربي الحديث بدأ طرح من المفاهيم والقضايا وبدأ انبنى عليه من الدراسات ، وهو يرد في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، ويمثل في تصنيف الكلمة إلى سبعة أقسام بدلاً من ثلاثة الأقسام التي قدمها تراثنا اللغوي .

والحقيقة أن نقطة الخلاف تكمن في تقسيم النحاة للكلمة إلى ثلاثة أقسام وتقسيم كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لها إلى سبعة أقسام ، وذلك بأن أخرج من الاسم الضمير واسم الإشارة والموصول وسماها جميعاً باسم الضمير ، وأخرج منه كذلك الصفة (المشتق العامل) والظرف فصارت لدينا ثلاثة أقسام جديدة تنضاف إلى الثلاثة المقررة في الاسم والفعل والحرف لتصير الأقسام الرئيسية ستة أقسام ، كما أضاف إليها سابقاً أخرجه من الفعل ، وقد سماها بالخالفة ، وجعله لأفعال التعجب والمدح والذم واسم الفعل . وقد عرض هذا الأمر في نص جامع له يقول :

« وسنجد في التقسيم الجديد مكاناً مستقلاً تقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنباً إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءاً من أوليهما ولا متحدًا مع ثانيهما ، وسرى أن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النحاة من أنها منها ، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال . وسنجد كذلك مكاناً مستقلاً تقسم جديد هو الضمير ، وقد عُدَّ النحاة الضمائر بين الأسماء أيضًا عند تقسيمهم للكلمة ، ولكننا سرى بعد قليل أن أفراد الضمائر بقسم مستقل له ما يبرزه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى . وهذه الضمائر التي أفردناها بقسم خاص هي أعم من أن تكون ضمائر شخصية فقط كأننا وأنت وهو ، وسنجد في تقسيمنا الجديد مكاناً مستقلاً ثالثاً للخوالب ، وهي عناصر وزعها النحاة بين أقسام الكلمة لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخرى واختلاف معنى كل منها عن معانها ، ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعاً من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى ، فهي جميعها تستعصي على الدخول في جدول إسنادي أو تصنيفي ما وهي جميعها تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثيري الانفعالي الذي يسمونه affective language ، وثالث هي الإهالة والصوت والتعجب والمدح والذم . وربما أحقنا به على المستوى النحوي لا الصرفي أساليب أخرى ، كالتدية والاستغاثة من النداء ... والظرف كذلك بحاجة إلى مكان خاص بين أقسام الكلمة لأسباب تعود من ناحية إلى مباني الظروف أي صورها المطلقة وتضافتها مع الكلمات والتراكيب ، ومن ناحية أخرى إلى مساوئها التي تختلف عن التسمية والحدث والزمن الذي هو جزء معنى الفعل ؛ لأننا سرى أن دلالة

الظروف إنما هي دلالة على علاقات زمانية بالوظيفة ، وليست دلالة زمنية بالوظيفة ، وليست دلالة زمنية بالتضمن كالزمن في الفعل ، وسنرى كذلك أن أسماء الزمان والمكان كاليوم والساعة وأمام ووراء قد تفرح معانيها المعجمية ، وتتخذ لنفسها معنى وظيفيًا هو معنى الظرف ؛ فتُعَدُّ بالثقل بين الظروف معنى ، وإن اختلفت عنه المنى ؛ لأنها أسماء في الأصل ، وليست ظروفًا . وستوسع في فهمنا للأدوات فترى الحروف منها أدوات أصلية وفري غيرها أدوات محولة كالظروف التي تنصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء التكررات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف وكالتواسخ الآتية على صور الأفعال ، ولكنها تستخدم لنفسها استخدام الحروف وهلم جرا (١) .

وسوف نُحَقِّقُ ما بين التَّصَوُّرَيْنِ التَّرائِي والحديث لأقسام الكلم من خلال خمسة النقاط التالية :

١ - أن نحائنا القدامى لم يقدموا تقسيمًا وحيدًا للكلمة ؛ وإنما قَدَّمُوا اثنين جاء كل واحد منهما بحسب الغرض منه ، فقد قَدَّمُوا تصنيفًا عامًا يَحْتُمُّ الأقسام الرئيسية دون فروعها ، وآخر تفصيليًا ذكروا فيه ما لكل قسم من أقسام الكلمة الرئيسية من أقسام فرعية كأقسام الاسم الفرعية التي تتمثل في الضمير والصفة والظرف . وزادوا على ذلك فذكروا الأقسام الفرعية لكل قسم فرعي من هذه الأقسام الفرعية وغيرها كحديثهم عن المشتق العامل والمشتق غير العامل وعن أقسام الصفة (المشتق العامل) التي تتمثل في اسم الفاعل ووصيفة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وكأقسام الضمير ... إلخ . وحيثنا أن نتذكر أن ليس شُجَّةٌ قسمٌ عَرَضِيٌّ هذا التقسيم الجديد لم يدركه النحاة .

ويؤكد ذلك من أننا لا ننفذ في الدرس العسرفي للعربية قسمًا من هذه الأقسام التي ذكرتها دراسة اللغة العربية معناها ومبناها فضلًا عما نجدُه بين تصنيفات أخرى تُقَطِّعُ جميع الفروق اللفظية أو الدلالية التي تكون بين الكلمات . وتظهر مثل هذه التصنيفات العديدة ، مثلًا ، في الجامد في مقابلة المشتق ، والمغرب في مقابلة المنى ... إلخ . ويعني ذلك ببساطة أنهم لم يقفوا فقط مع ثلاثة الأقسام ، وإنما ذكروا جميع أصناف الكلمة الرئيسية والفرعية وفرع الفرعية . وكل ما هنالك أنهم قد قاموا بالتصنيف مرتين كانت إحداهما تصنيفًا عامًا وكانت الأخرى تصنيفًا تفصيليًا دقيقًا محكمًا .

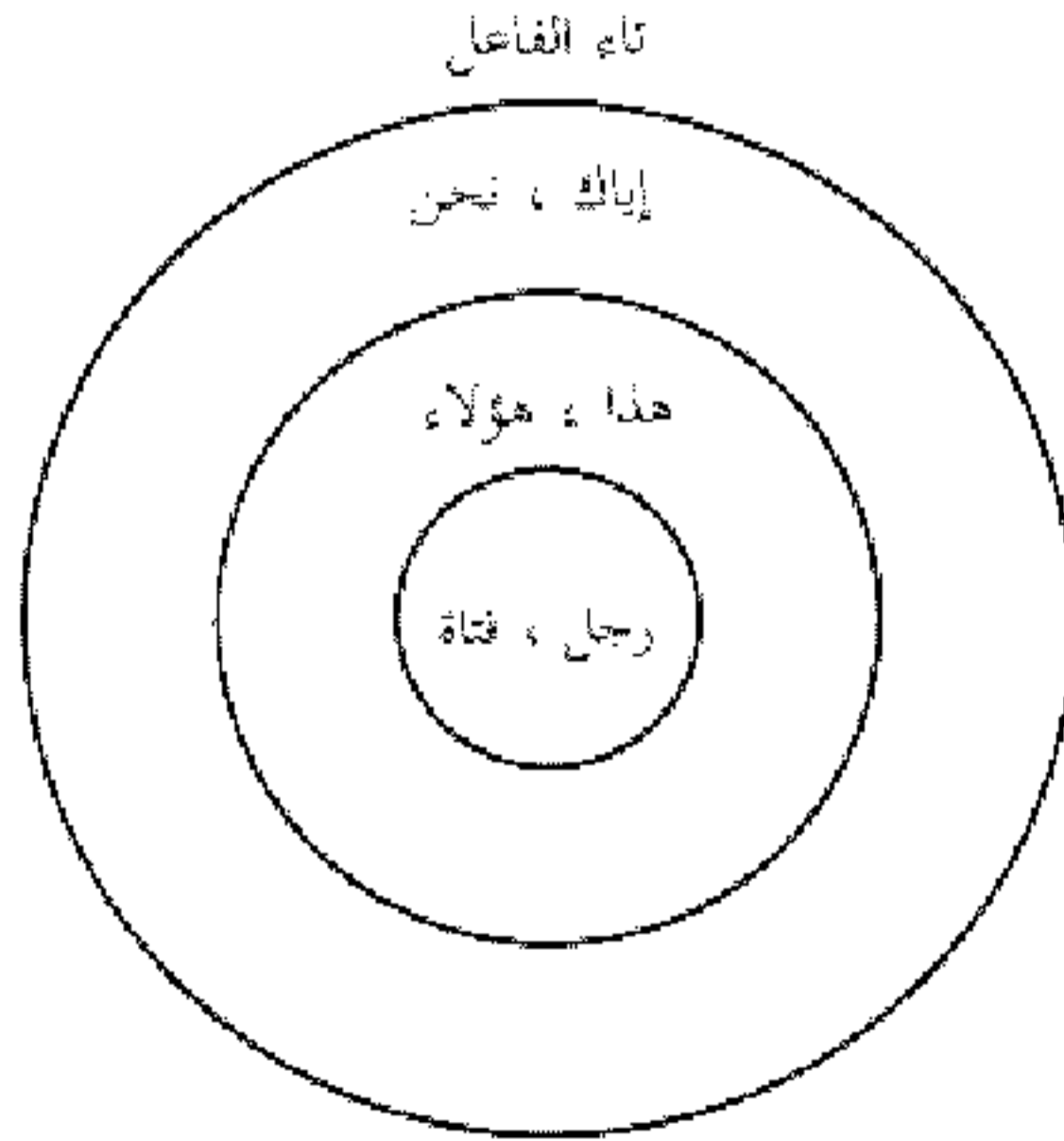
٢ - أن الفروق بين أفراد أي قسم مسألة منطقية لا تُقَسِّدُ التصنيف ، ولا تُجْعَلُ به ،

(١) حسان : د. تمام (١٩٧٢) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص ٨٨ - ٨٩ .

وذلك لأن المبدأ المعمول به في التصنيف بشكل عام يَكْمَلُ في ضرورة مراعاة الانحراف التدريجي Gradience .

ويتعني الانحراف التدريجي Gradience أنه لا يمكن لأفراد أي صنف أن يحملوا بشكل متساوٍ جميع سمات هذا الصنف وإنما تَبَاوَتْ أفراد أي صنف فيما بينها في قبول السمات التي تكون لهذا الصنف . وهذا المبدأ مقرر في الدرس الوصفي نفسه فهم يرون أن الفرد النمطي للقسم يقع في قلب دائرة القسم ، وهو الفرد الذي يحمل جميع صفات القسم أو هو أكثر الأفراد حملًا لسمات القسم الذي ينتمي إليه ، ويرون أننا كُنْنا أَجْهَتَا إلى محيط دائرة الأفراد التي تنتمي إلى القسم فُلْ عند السمات التي تحملها الأفراد حتى تقع على فرد لا يحمل من سمات القسم إلا سمة واحدة .

وهذا ما يظهر في نص النحاة على الاقتصار في الأفراد التي تنتمي إلى قسم الأسماء على قبولها علامة واحدة من علامات الأسماء كما في تاء الفاعل التي تقتصر على قبول سمة الإسناد إليها دون التعريف بآل والجر والنداء ... إلخ . أما الاسم رجل : فهو يحمل التنوين ويقبل آل والنداء والجر والإسناد ومعظم سمات الاسم إن لم يكن يقبلها جميعًا . ويمكننا بيان الفروق بين الأسماء في قبولها لسمات الاسم المختلفة من خلال الرسم التالي :



الانحراف التدريجي لقبول الأسماء لعلامات الاسمية :

(اختلاف الأسماء في قبولها للعلامات) :

نظم الإشارة إلى أن علامات الاسم متعددة ، وليس ثمة اتفاق على جملة ما يمثل علامة له ، وذلك على ما نجد في نص ابن فارس الذي تحدّث فيه عن عدم قبول بعض الأسماء لعلامات الاسمية يقول : « أجمع أهل العلم أن الكلم ثلاثة : اسم وفعل وحرف . فأما الاسم فقال سيبويه : الاسم نحو : رجل وفرس » وهذا عندنا تمثيل وما أراد سيبويه التحديد . إلا ناسخاً حكوا عنه أن « الاسم هو المحدث عنه » وهذا شبيه بالقول الأول لأن « كيف » اسم ، ولا يجوز أن يُحدّث عنه . وسمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد البرد يقول : مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً . قال : وذلك أن سيبويه قال : « ألا ترى أنك لو قلت : إن يضرب يأتينا وأشبه ذلك لم يكن كلاماً ، كما تقول : إن ضاربك يأتينا » . قال : فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأن « كيف » و « عند » و « حيث » و « أين » أسماء وهي لا تصلح أن تكون فاعلة . والدليل على أن أين وكيف أسماء قول سيبويه « الفتح في الأسماء قولهم كيف وأين » فهذا قول سيبويه والبحث عنه . وقال الكسائي « الاسم ما وصف » ، وهذا أيضاً معارض بما قلناه من أن كيف وأين اسمان ولا يتعان . وكان القراء يقول : « الاسم ما احتسب التنوين والإضافة أو الألف واللام » ، وهذا القول أيضاً معارض بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنون ولا تضاف ولا يضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام . وكان الأخفش يقول « إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو زيد قام وزيد قائم ثم وجدته يُثنى ويُجمَع نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته ينشع من التصريف فاعلم أنه اسم » . وقال أيضاً : ما حشمت فيه « ينفعتي » و « يضرتني » . وقال قوم : ما دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وهذا قول هشام وغيره . وله قول آخر : إن الاسم ما نودي . وكل ذلك معارض بما ذكرناه من كيف وأين ومن قولنا « إذا » وإذا اسم لحين ... أبو عثمان المازني قال : سألت الأخفش عن « إذا » ما الدليل على أنها اسم لحين فلم يأت بشيء .

ونلاحظ في الرسم السابق ما يلي :

١ - أن ما ورد في قلب الدائرة يحمل أكبر عدد من العلامات ، فرجل وقمر منونتان وثقلان أل والحجر والنداء .

٢ - أنه كلما ابتعدت الأسماء عن مركز الدائرة وجدناها أقل احتمالاً لعلامات الاسمية فهذا وهؤلاء ونحوهما لا يقبل التنوين ولا أل ، ثم نحن وإياك ونحوهما لا يقبل التنوين ولا أل ولا الجر ، ثم ثاء الفاعل لا تحمل التنوين ولا تقبل أل ولا النداء ولا الجر ، وإنما تقبل من علامات الاسم الإسناد فحسب . وأكثر من ذلك أين وكيف التواردتان عند ابن فارس لا تحملان من الاسم أية علامة إلا دلالة ؛ فلو لا أنهما يدلان على مسمى لما كان ثمة وجه لوصفهما بالاسمية . والحقيقة أن الدلالة علامة لا تتوول ولا تفارق المُعَلَّم .

نرى ، بناء على ما سبق ، أننا مضطرون إلى قبول تفاوت أفراد قسم الأسماء في قبولها للعلامات لأمرين ، هما :

- التسليم بالبدء الذي تقرر في علم اللغة ؛ بصفة خاصة ، وفي مطلق التصنيف ، بصفة عامة ؛ وهو مبدأ الانحراف التدريجي .

- أننا لو أقمنا حساباً مثل هذا الاختلاف بين أصناف الأسماء في قبول العلامات حَرَجْنَا بأصناف عديدة ، وبما اقتصر الأمر على إخراج الصفة والضمير والظرف كما في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

ويدعو هذا الأمر ، في الحقيقة ، إلى ضرورة مراجعة مدى الانحراف التدريجي في قبول مختلف أصناف الكلمات في العربية ومدى تخلف بعض الشروط عن الأبواب النحوية ، وتفسير ذلك وأثره على الوظيفة النحوية لهذا الأبواب .

٣ - أن مرافقة أقسام الاسم الفرعية الضمير والصفة والظرف تقسم الاسم الذي تنتمي إليه وعدم خروجها عن عباءته تظهر من أنها جسيماً تحمّل دلالةً أولى وأحدة ، وأن الفرق الذي يقوم بينها إنما يقوم في الدلالات التي تقوم هذه الدلالة الأولى وتحمّلها أي في الدلالة الثانية مما يجعل الفرق بينهما ثانويًا لا أوليًا أساسيًا .
وبيان ذلك يظهر من أمرين وهما :

١ - عدم اقتصار المشتق العامل على حمل دالتي .

٢ - تحمّل جميع الأسماء لدالتي فإذا كان المشتق العامل يحمل دالتي الذات والحدث الذي يلابسه أو الصفة التي تقوم فيه فإن :

• اسم الذات يحمل دالتي الذات والجنس الذي تنتمي إليه هذه الذات .

- الضمير يحمل دالتي الذات وموقعها من المرتكز الكلامي : تكلمنا وخطابنا وغية .

- اسم الإشارة يحمل دلالاتي الذات والإشارة .
 - الاسم الموصول يحمل دلالة الذات ودلالة الصلة التي تتصل به ولا يتم إلا بها .
 - العلم يحمل دلالاتي الذات واختصاصه بصاحبه .
- ولا يخفى أن الذات قد تكون معنوية غير مادية كما في اسم الزمان نحو يوم وساعة ؛ إذ كل واحد منهما يقع على ذات معنوية غير مادية تنتمي إلى جنس الأيام أو جنس الساعات على الترتيب .

ويفيد ذلك أن الاسم سواء أكان اسم ذات أم كان مشتقاً عاملاً أم كان علماً أم كان ظرفاً أم كان ضميراً شخصياً أو موصولاً أو إشارياً يحمل دلالة الذات المادية أو المعنوية ، وأن الاختلاف بين هذه الأصناف لا يقوم إلا في الدلالة الثانية التي تقوم هذه الذات ، والتي تتكفل في الجنس بالنسبة لاسم الذات ، ومنه اسم الزمان أو المكان ، وفي الحدث أو الصفة بالنسبة للمشتق العامل ، وفي موقع الذات من الموقف الكلامي بالنسبة للضمير الشخص ، وفي الإشارة بالنسبة لاسم الإشارة ، وفي دلالة الصلة بالنسبة للاسم الموصول ، وهو يكافي المشتق العامل إذا كانت الصلة جملة فعلية ، ويزيد عنه إذا كانت الصلة جملة اسمية .

ويمكن إعادة صياغة ما سبق بأننا مع الأسماء ندل على الذات باستخدام اسمها الخاص في حالة العلم نحو محمد ، أو جنسها الذي تنتمي إليه (اسمها العام) في حالة اسم الذات ، نحو رجل أو الحدث الذي تلاعبه ، أو الصفة التي تقوم فيها في حالة المشتق العامل (الصفة) نحو كاتب وأبيض ، أو الإشارة إليها في حالة اسم الإشارة نحو هذا ، أو الصلة في حالة الاسم الموصول نحو الذي يجتهد .

إن كُمل ما نريد أن نصل إليه هو أن كل الأسماء قد اتفقت في دلالتها الأولى ، وهي الذات مادية أو معنوية ، وأن الاختلاف بينها قد جاء في الدرجة التالية ؛ إذ يقوم في طرق بيان هذه الذات أو تقويها بيان اسمها الخاص ، أو بجنسها الذي تنتمي إليه ، أو بالحدث الذي تلاعبه ، أو بالإشارة إليها ، أو بالصفة ، أو بموقعها من الموقف الكلامي . ولا يعني ذلك كله إلا أمراً واحداً هو أن هذه الأصناف من الكلمات لا تخرج عن أن تكون أقساماً فرعية للأسماء ، ولا يمكن لبعضها أن يكون قسماً للاسم .

وقد قامت بعض الدراسات بتتبع دلالات جميع الأقسام الفرعية للاسم لإثبات اتفاقها في دلالتها على الذات واختلافها في الدلالة التي تقوم هذا الذات (١) .

(١) عبد النديم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٢) أثر أقسام الكلم في الجملة العربية ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

٤ - أن نحائنا ، بناء على ما سبق ، أدركوا بحسب لغوي دقيق أن الأقسام المختلفة للكلمات ليست على درجة واحدة ، وأن بعضها فرع لبعض ، أي أنهم أدركوا جميع الأقسام وأدركوا مع ذلك منزلة كل قسم منها ، أي علاقات بعضها ببعض .

ويمكن أن نُخصّص الأسس المهمة التي التزمها نحائنا في عملية التصنيف فيما يلي :

١ - ضرورة مراعاة أوجه الاختلاف والاتفاق على السواء ، وتظهر قيمة مراعاة الأمرين معاً من أننا إذا راعينا أوجه الاختلاف فقط في القمر والشمس والمصباح والشمعة ، مثلاً ، كانت أربعة أشياء مختلفة بعضها عن بعض ، وإذا راعينا ما بينها من اتفاق جعلناها صوراً مختلفة للأجسام التي تقدم لنا الضوء ، وأنها جميعاً تعدّ مقابلات للأجسام الأخرى التي لا تقدم لنا الضوء . وقد نَعَمَد إلى تصنيفها تصنيفاً آخر وفق معيار آخر .

إن مراعاة أوجه الاختلاف فقط يجعل من كل مخالف بشكل جزئي أو كلي قسماً مستقلاً ، أما مراعاة أوجه الشبه والاختلاف معاً فيتيح لبعض الأقسام أن تندرج تحت بعض .

٢ - ضرورة حفظ العلاقة بين الأقسام أو رتبها التي تنتج عن مراعاة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف على السواء ؛ إذ لا يُمْكِن بناء نظام تصنيفي عام بأحدهما دون الآخر . ولولا مراعاة أوجه الشبه والافتراق لارتفعت أقسام فرعية إلى درجة الأقسام الرئيسية بدون وجه حق . ولعلنا نذكر أن أبرز ما قدّمه دارون ، بعيداً عن بعض المفاهيم الخاطئة التي انتهى إليها ، هو تصنيفه العام للمملكة الحيوانية الذي أقامه على أوجه الشبه وأوجه الاختلاف معاً . لقد راعى النحاة العرب درجة التصنيف ، ولم يكتفوا بتسجيل مطلق التصنيف ، ولذلك أدركوا كما تظهر أدنى مراجعة لأعمالهم الموجزة والمبسوطة أنهم وقفوا مع جميع التقسيمات .

٣ - ضرورة التسليم ببدأ الانحراف التدريجي Gradiance عند التصنيف وعدم الالتفات إلى التفاوت بين أفراد القسم الواحد في حمله لسمات هذا القسم .

٤ - ضرورة تجنّب الخلط بين هذه الأقسام ورفع بعض الأقسام الفرعية إلى منزلة الأقسام الرئيسية ؛ إذ ذلك يخالف أصل التصنيف الذي يتمثل في ضرورة مراعاة أوجه الشبه جنباً إلى جنب مع أوجه الاختلاف .

ثانياً - أنظمة التركيب :

لا يُمكن ، كما لا يخفى ، أن يخضع التركيب النحوي للعربية لنظام واحد ولا مجموعة متساوية من الأنظمة ، وإنما لعدد من الأنظمة ذوات مستويات مختلفة . ويراد بالمستويات

المختلفة أن يكون بعضها أساسيًا وبعضها غير أساسي مثلاً . وترجع ضرورة تعدد الأنظمة في التركيب النحوي إلى أن له عدة جوانب يحكم كل جانب منها نظام يرد لها بشكل أساسي ، وأنظمة أخرى تُمثَلُ مَثَبًا أقرب إلى الاستثناءات على هذا النظام الأساسي . وتمثل جهات التركيب التي تردها هنا في علاقات التركيب وعناصرها وأداء هذه العلاقات والتعبير عنها وبنية التركيب أو ترتيب عناصره .

وسوف نستعرضها بإيجاز مع بيان الجهات المختلفة التي نفترضها بشكل مبدئي والتي تقبل التطوير وفقاً لقرينة الأنظمة المختلفة التي تحكم جوانب التركيب النحوي . وسوف نعطيها أرقاماً متسلسلة ، فلن نفرق بين نظام التصنيف الذي يكون للكلمات والأنظمة التي تكون للتركيب نفسها ، ولن نفرق بين النظام الأساسي وغير الأساسي ؛ وذلك لبيان جملة الأنظمة النحوية في العربية والتأكيد على تعددها . على أننا فيما سوى ترقيم الأنظمة لن نخلط بين الأنظمة بمعنى أننا سوف نحرص على تصنيف الأنظمة في نظام أساسي لكل جهة وأنظمة غير أساسية لها تُمثَلُ استثناءات ، وذلك على ما يلي :

٢ - نظام العلاقات النحوية أو العمل (نظام التعليق) :

يُصَبِّلُ هذا النظام بجهة العلاقة النحوية وعناصرها ، وهي العلاقة التي يتحقق بها التركيب ؛ فلا تركيب بلا علاقات بين مفرداته ، وقد أخذ النظام اسماً ناله من النقد ما لم يتل غيرهِ وهو اسم العمل .

ويمكن أن نعتمد التعليق الذي قال به بعض روادنا اللغويين^(١) مع تصورتنا إلى أنه لا يخرج عما يقرره العمل ؛ إذ ليس العمل إلا أن اقتضاء بعض الكلمات لبعض يجعل منها تركيباً لا مجرد مفردات متتابعة ، ولا ترى ، مِنْ ثُمَّ ، أنه يقضي على « العمل النحوي والعوامل النحوية »^(٢) إذ يتم التعليق في ضوء ما بينها من اقتضاء تحكمه تفصيلات العمل . إن كل ما هنالك في تصورتنا أن الظلال المنطوقية للمصطلح التعليقي « العمل » الذي لا يخرج عن معنى الاقتضاء أو معنى التعليق هي التي جعلته يبدو مخالفاً في الظاهر على الرغم من عدم اختلافهما في الحقيقة .

عند عبد القاهر هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بؤثر الفكرة .

ولا نريد أن نقف مع تفصيلات العمل ، وإنما نريد الإشارة إلى أنه نظام العلاقة الأساسي الجامع ، وليس ثمة نظام تتعلق به هذه الكلمات سواء .

(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها وبنائها ، ص ١٨٨ .

(٢) السامري ، ص ١٨٩ .

وقد صاغه النحاة يجعل بعض الكلمات عوامل تُعَدُّ أساس التركيب وجعل بعض الكلمات معمولات تقتضيها هذه العوامل واستغرقوا بهذين النوعين كل كلمات التركيب .

الأنظمة الفرعية التكميلية :

أما الأنظمة الفرعية التي تتصل بهذا النظام ، وتُعدُّ استثناءً عليه فقد تمثلت في عدد من الأنظمة اللغوية . وقد سُمِّيَتْهَا بالفرعية لكونها أقل ورودًا في اللغة من النظام الأساسي للعلاقة ولا تُعالج إلا عددًا قليلًا من الظاهرة لا يُقَارَنُ بما يعالجه النظام الأساسي للعلاقة ، كما وَصَفْنَاها بالتكميلية لعدم خروجها عن نظام العمل كلية ، وإنما تتصل به ، إذ تُكْمِلُ صورة خاصة من صورده .

وسوف نكتفي بالإشارة إليها على أساس أن الفرض من هذا العمل مجرد تحديد هذه الأنظمة وتخليصها من غيرها ، وبيان كيف تُكْمِلُ نظامًا وعلاقة هذه الأنظمة بعضها بعض من جهة وتحديد جهة التركيب التي تتصل بها من جهة ثانية دون سرد تفصيلاتها أو استغراقها في أحكامها ؛ فلذلك كتبه الخاصة .

وتتمثل هذه الأنظمة الفرعية التكميلية في أنظمة الحذف والزيادة والتنازع والاشتغال والنيابة والتضمين والخملى على المعنى والامتساع ؛ إذ إن كل نظام من هذه الأنظمة يتصل بمشكلة ما تتصل بهذه العلاقة ويندرج تحت نظام فرعي ؛ وذلك على النحو التالي :

٣ - نظام الحذف :

لا يخفى أن الحذف يرد في طرف من طرفي العلاقة أو فيهما معًا ؛ مما يعني أنه يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يتمثل في تكلف طرف من طرفي العلاقة النحوية اللذين تقوم بينهما العلاقة . يقول ابن جني في الحذف : « قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته . فأما الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت ، وتالله لقد فعلت ، وأصله أقسم بالله ، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلًا على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض ، نحو قولك : زيدًا إذا أردت اضرب زيدًا أو نحوه ، ومنه : إياك إذا حذرته ، أي احفظ نفسك ولا تضيعها والطريق الطريق ، وهنأ خيرًا من ذلك . وقد حذف الجملة من الخبر نحو قولك : انقرطاس والله ، أي أصاب القرطاس ، وخير مقدم أي قدمت خير مقدم ، وكذلك الشرط في نحو قوله : « الناس مجزيون بأفعالهم إن خيرًا

فخبراً وإن شراً فشرّاً ، أي إن فعل المرء خيراً جزياً خيراً وإن فعل شراً جزياً شراً ، ومنه قول التغلبي إذا ما الماء حالطها سخياً (١) .

٤ - نظام الزيادة :

تُحَسَّبُ الزيادة مراعاةً لطرفي العلاقة ، أي تُحَسَّبُ تبعاً لاستيفاء العلاقة لطرفيها الأمر الذي يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود عنصر لا يرتبط بغيره كما في حالة حرف الجر الزائد .

٥ - نظام التنازع :

يقوم التنازع بسبب من العلاقات النحوية كما هو مقرر عند النحاة ؛ إذ يعكس هذا النظام استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود عاملين يقتضي كل واحد معمولاً خاصاً به مع وجود أحدهما دون الآخر .

٦ - نظام الاشتغال :

يقوم الاشتغال أيضاً بسبب من العلاقات النحوية ؛ كما هو مقرر أيضاً ، وهو ، من ثم ، يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود معمول واحد مع معمولين من جنس واحد على الرغم من أن هذا العامل لا يتغلب إلا واحداً منه .

٧ - نظام النياية :

يعكس نظام النياية استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود علاقة دلالية بين طرفين لا ترد بينهما أصلاً ، فثبت ذلك بقدر أحد الطرفين ناكها عما تقوم بينه وبين الطرف الثاني مثل هذه العلاقة ؛ وهذا ما يظهر في نياية حروف الجر بعضها عن بعض ؛ يقول بعضهم : « الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؛ وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه يداخل قد على قولهم ينوب ، وحيثُ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النياية ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النياية أن الحرف ياق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف » (٢) .

(١) ابن جنبي ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .

(٢) ابن هشام ، مغني النيب عن كتب الأعراب ، تحقيق د. مازن المبارك وعلي حمد الله ، دمشق : دار

٨ - نظام الحمل على الأصل أو اللفظ أو المعنى أو النظير أو على النقيض :

تعكس صور أنظمة الحمل استثناءً على نظام العلاقة النحوية بِمَثَلُ في ورود سمات طرف من طرفي العلاقة على غير ما هو مُتَقَرَّرٌ لها وفقاً لعلاقتها بالطرف الآخر ؛ كأن يرد اللفظ مذكراً وحقه التانيث حملاً له على معناه ، نحو تذكيرنا لفظ النار في قولنا : هذا دار حملاً له على معناه ، وهو المنزل .

ولا يخفى أن هذا يتضمن عدم ورود السمات في المبتدأ وفق ما يتناسب مع الخبر ؛ إذ الخبر مؤنث مجازي ، وقد جاءت سمة التذكير في المبتدأ بَعْدَ حمل لفظ الخبر على معناه ، وهو المنزل .

وتتفق كل صور الحمل في كونها تمثل صوراً خاصة من صور العمل ؛ إذ تعكس استثناءات على نظام العلاقة النحوية بِمَثَلُ في عدم ورود السمات التي يقتضيها طرف في الطرف الآخر . وإذا الحمل يعني أنه قد حمل اللفظ على معناه أو أصله أو نظيره أو نقيضه .

ويتضح كون نظام الحمل على المعنى ، مثلاً ، يقوم مع تخالف طرفي علاقة نحوية في سمة من السمات اللغوية من نص ابن جني : « فصل في الحمل على المعنى : اعلم أن هذا الشرح غورٌ من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام مشهوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك مما تراه بإذن الله فمن تذكير المؤنث قوله :

فلا مؤنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قول الله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا رَمَى السَّمَاسَ بِأَرْضَةٍ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ (١) ، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ (٢) ؛ لأن الموعظة والوعظ واحد ، وقالوا في قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِمَّنِ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٣) إنه أراد بالرحمة هنا النظر ، ويجوز أن يكون التذكير هنا ، إنما هو لأجل فعيل على قوله : بأعين أعداء وهم صديق ، وقوله : ولا عفرأ منث قريب . وعليه قول الخطيبه :

(٢) / سورة البقرة .

(١) / سورة الأنعام .

(٣) / سورة الأعراف .

ثلاثة أنفوس وثلاث ذود
نقد جار الزمان عنى عياني
ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكره (١)

٩ - نظام الاتساع :

يعكس نظام الاتساع استثناءً على نظام العلاقة النحوية يظهر من كونه صورة خاصة من المحذف ، ويُعدُّ استثناءً في أمر العمل ، وذلك كما يظهر من نص ابن السراج فيه ، يقول : « اعلم أن الاتساع ضرب من المحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا يُقيّمه مُقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وذلك الباب المحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، وهذا الباب العامل فيه بحاله ، وإنما يُقيّم فيه المُضَاف إليه مُقام المُضَاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم ، فأما الاتساع في إقامة المُضَاف إليه مقام المُضَاف ، فنحو قوله : ﴿ وَسَيَلَّ الْقَرْيَةَ ﴾ (٢) تريد أهل القرية وقول العرب : بنو فلان يطؤونهم الطريق يريدون أهل الطريق ، وقوله : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٣) وإنما هو ير من آمن بالله . وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، وولد له الولد ستون عامًا ، والتأويل ولد له في ستين عامًا . ومن ذلك قوله ﴿ بَلْ مَكْرُ الْبَيْتِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٤) وقولهم : نهارك صائم وليلتك قائم ، وإنما المعنى أنك صائم في النهار وقائم في الليل ، وكذلك يا سارق الليلة أهل الدار ، وإنما سرق في الليلة . وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به ، وتقول : سرت فرسخين يومين إن شئت نصبت انتصاب الظروف وإن » (٥) .

١٠ - نظام التضمين :

يعكس نظام التضمين استثناءً على نظام العلاقة النحوية ، إذ يرد مفعول به بعد فعل لا يرتبط بمنصوب على جهة المفعولية ، يقول ابن هشام في سبعة الأمور التي يتعدى بها الفعل الفاعل ، ويأتي بعده مفعول به على الرغم من لزومه : « السادس التضمين فلذلك عدّي رَجِبَ وَطَلَعَ إلى مفعول لما تَضَمَّنَا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ ، وقالوا : فَرَّقْتُ زَيْدًا وَسَفِيَهُ نَفْسَهُ لتضمينها معنى خاف وامتنهن أو أهلك . ويختص التضمين عن غيره من المُعَدِّيَاتِ بِأَنَّهُ قَدْ يَنْقَلُ الفعل إلى أكثر من درجة ، ولذلك مُعَدِّيُ أَلُوتِ بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى

(١) ابن جنبي ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٢) سورة يوسف ، (٣) ١٧٧ / سورة البقرة .

(٤) سورة سبأ

(٥) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ .

مفعولين بعد ما كان قاصراً ، وذلك في قولهم لا ألوك نصحا ولا ألوك جهداً لما ضُمَّنْ
معنى لا أمنعك ومنه قوله ، تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ حِبَالٌ ﴾ (١) وُعُدِّيْ أَخْبِرْ وَخَبِرْ
وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما ضُمَّتْ معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد
بنفسها وإلى آخر بالجوار ، نحو : ﴿ أَلَيْسَ لَهُمْ آيَاتُنَا قُلُوبًا أَفَرَأَيْتُمْ إِيَّاهُمْ ﴾ (٢) ﴿ نَسْفُوتِ
بِعَلُو ﴾ (٣) .

١١ - نظام الرتبة الأساسي :

يعكس نظام الرتبة الأساسي الهيئة التي تقوم لوحدات التركيب بعد تعلق بعضها
بعض . وهي نظام لغوي ذو تفصيل وأحكام مختلفة ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن
يستخدم قرينة على المعنى النحوي . وهو يُفْرَعُ من دلالة اللغوية ١١ .
حدد الهيئة التي ترد عليها عناصر التركيب والشكل الذي تقوم فيه .

١٢ - نظام الأصل والفرع :

يتصل الأصل والفرع بهيئة التركيب ، إذ يعدُّ نظام الأصل والفرع فرعاً أو استثناءً
على نظام الرتبة الأساسي الذي يقرر الأحكام المختلفة للرتبة . ولا يستقل بكونه استثناءً
على نظام الصل والفرع ؛ إذ إن الأصل والفرع ليس حاصلاً بالرتبة في العربية ، بل يرد في
مسائل مختلفة ، ومن ذلك عدُّ المثني والجمع فرعين على المفرد ، وعدُّ المؤنث فرعاً على
المذكر والمعرفة فرعاً على النكرة .

وما يَهْمُنَا منه الآن أن يتم به تفسير ورود أكثر من صورة أو ترتيب للتركيب ذي
العناصر الواحدة ؛ إذ عدُّ إحدى الصور أصلاً والباقي فروعاً عليه .

ويَتَقَرَّرُ نظام الأصل والفرع بالنسبة للرتبة فيما سماه النحاة تفديكاً أو تأخيراً ؛ إذ معنى
التقديم ، مثلاً ، أنه قد طرأ تقديم لما كان مؤخرًا .

١٣ - نظام أداء المعنى النحوي (نظام السمة) :

يَتَّصِلُ نظام أداء المعنى النحوي بجانب الوسيلة التي تستخدم لبيان الإعراب وهي
السمات التي توظف علامة على المعنى النحوي أو قرينة له .

وَيُعَدُّ نظام أداء المعنى النحوي بالسمة علامة أو قرينة النظام الأساسي لأداء المعنى

(١) ١١٨ / سورة آل عمران .

(٢) ٣٣ / سورة البقرة .

(٣) ١٤٣ / سورة الأنعام .

(٤) ابن هشام ، معنى اللب من كتب الأعراب ، ج ١ ، ص ٦٨٠ .

النحوي .

وهو متصل بنظام العمل من جهة أن العمل يقتضي عددًا من العلاقات التي تقوم بين أطراف التراكيب المختلفة ، وأن نظام السمة خاص بالوسيلة التي يتم بها كشف هذه العلاقات أو المعاني النحوية .

ونشير أولاً بإيجاز هنا إلى النقاط العريضة الخاصة بالسّمات التي تُوظَّفُهَا اللغة . وهي تتَمَثَّلُ فيما يلي :

١ - تَمَثَّلُ السمة اللغوية عنصرًا يشارك في تشكيل اللغة ، ولا ينظر إليه إلا بصفته جزءًا من تشكيل هذه اللغة .

٢ - تُنْقَسِمُ السّمات اللغوية إلى علامات وقرائن .

٣ - يقال للسمة اللغوية : إنها علامة إذا كانت نَصًّا فيما تدل عليه ، كالتاء التي هي نَصٌّ في التأنيث ، وزيادة الألف والنون أو الياء والنون التي هي نَصٌّ في التثنية ، وعلامة الإعراب التي هي نَصٌّ في حالة الإعراب ، وهي أيضًا نَصٌّ في الموقع الإعرابي إذا ما راعينا أنها جاءت لتميزه عَمَّا يلتبس به مما يجيء معه . أي أنها تكون نَصًّا في الموقع الإعرابي بهذين الشرطين :

- أن تكون للفرق بين ما يجتمع ، أي أنها ليست مطابقة بالفرق بين ما لا يجتمع ؛ إذ لا حاجة إلى ذلك .

- أن تكون للفرق بين ما يلتبس عَمَّا يجتمع ، فليست أيضًا مطابقة بالفرق بين عنصرين أو أكثر يجتمعان ، ولكنهما لا يلتسان .

٤ - أن القرينة سمة لغوية ترد دون أن تكون نَصًّا مقصودًا إلى ذلك ، ولكنها تستخدم بشكل تكميلي أو بديل لإفادة ما تفيدُه العلامة عند غياب العلامة ، أي أنها لا تتم المبادرة إليها ولا تستخدم إلا عند هذا الغياب .

وتمثَّل نظام السمة في العربية نظام أداء المعنى النحوي من خلال العلامة والقرينة اللذين يمثلان نوعين للسمة اللغوية يؤدي أولهما المعنى النحوي نَصًّا ، ويقوم الثاني مقامه عند غياب الأول .

وتلزم الإشارة إلى بعض الأمور التي تُوضِّحُ أبعاد النظام اللغوي للسمة الذي يحكم كلاً من العلامة والقرينة في التراث العربي ، والتي دعوتنا إلى تسميتها سمات لغوية لا قرائن ، وإلى بعض الأمور التي تتصل بعلاقتها بعلامة الإعراب ، وتتمثَّلُ هذه الأمور

وتلك فيما يلي :

١ - أن نظام السمة اللغوية الذي يشمل العلامة والقربة لا يزيد عن كونه نظاماً لبيان المعنى النحوي وتحديد موقع الكلمات في التركيب دون أن يتصل بالأنظمة النحوية الأخرى التي سبق تفصيل بعضها .

٢ - اختلاف العلامة عن القربة ، فالعلامة نص أصيل في دلالتها أما القربة فهي سمة مُقَارِبَةٌ (قربة) يُسْتَعَانُ بِهَا عند غياب ما هو نص في الدلالة وبناء على هذا الفرق ، لم يصف النحوي العربي العلامة الإعرابية بالقربة اعتماداً على أنها نص في المعنى النحوي ، أما ما سواها فإثناً نُلْجَأُ إليه ليكون علامة تكميلية أو بديلة على المعنى النحوي .

وهذا ما جعلنا نُفَرِّقُ في ضوء فهمنا لصنيع اللغويين العرب بين سمة الإعراب التي أصلها أن تكون علامة على الإعراب والتي تقتصر على هذا الدور وبين غيرها من السمات التي تستعار لتعليم الموقع النحوي .

ويعني ذلك أنّهم استشعروا الفرق بين نوعين أساسيين من الدوال سبق توصيفهما ، وزيده بياناً فيما يلي :

● الدال الأصلي :

يرجع عدّ العلامة الإعرابية دالاً أصيلاً إلى اقتصر عملها النحوي على بيان المواقع النحوية وتميز بعضها عن بعض . ويتضح فهم النحاة لذلك من تسميتهم لها بالعلامة ؛ إذ لم ترد إلا لتعليم المواقع النحوية ولتسمية ما سواها من الحركات بحركات البنية ، وهي الحركات التي ترد لتشكيل الكلمة وبنائها لا غير .

● الدال غير الأصلي :

وهو ما سوى العلامة الإعرابية مما يدل على المعنى النحوي ، وما هو بخلاف الأصل . وينقسم الدال غير الأصلي إلى قسمين وهما :

● الدال المكمل :

وهو دال نحوي ليس أصله الدلالة على الموقع النحوي ، مثلاً ، ولكنه يُسْتَعْتَمَدُ بعد غياب الدال النحوي الأصلي (علامات الإعراب) ، وهو ، من ثم ، مُكْمَلٌ لعمل العلامة الإعرابية .

ويتمثل هذا الدال المكمل في المطابقة نوعاً أو عدداً فيما سوى الرتبة مما ذكره ابن جني من عناصر لغوية أو غير لغوية تُؤدّي ما تُؤدّيه علامة الإعراب عند غياب هذه

العلامة .

• البديل أو المستعار :

هو دال غير نحوي ابتداءً ، ولكنه استعير ليؤدي ما يحقُّه أن يؤدي بدالٍ نحوي ، ويتمثل الدال البديل في الرتبة التي أصلها أن ترد في اللغة لأغراض بلاغية مختلفة مقرررة لحالات التقديم والتأخير ، وتستعار بعد تفرغها من قيمتها البلاغية هذه لتكون بمثابة الدال النحوي أو بديلاً عنه .

ويعني كونها بديلاً أو عوضاً عنه أنه لا يجتمع معه ؛ إذ تعود إلى دلالتها البلاغية متى توفر الدال النحوي الأصلي أو المكمل .

ولم تجعل العناصر غير اللغوية التي تؤدي ما تؤديه علامة الإعراب بديلاً مستعاراً ؛ لأنها لا تستخدم لغرض تُفَرِّغُ منه وتجعل لبيان المعنى النحوي ؛ وإنما تكون مطلقاً عن أداء معنى ما حتى يحتاج إليها التركيب لبيان المعنى النحوي فتصير قرينة عليه .

٣ - عدم ملازمة السمة اللغوية للورود قرينة (سمة فارقة) ، فورود السمات اللغوية قرائن على المعنى يقتصر على حال ورودها فللدلالة على المعنى النحوي أو على محذوف ... إلخ ، دون غيره من الأحوال .

ويمكن توضيح الحالات المختلفة لورود السمات اللغوية من خلال مثال الرتبة ، فإنها ترد قرينة على التوظيفة النحوية ؛ كالاتداء والفاعلية في حال من ثلاث أحوال ، وهي حالة غياب كل من علامة الإعراب وعلامات النوع والعدد وغيرها ، فلا تكون قرينة مع وجود العلامة الإعرابية ، ولا مع وجود قرينة أخرى غير العلامة الإعرابية . أي أنها ترد قرينة بنسبة لا تُجَاوِزُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وورودها .

والحقيقة أن عدم اضراء ورودها على جهة القرينة يُغَسِّرُ قلة استخدام مصطلح القرينة معها ؛ فهم لا يصفونها بالقرينة إلا حال ورودها قرينة ويمتنعون عن هذا المصطلح في غير هذه الحال . لقد اعتمد التراث العربي العلامة الإعرابية فارقاً أساسياً بين المواقع النحوية دون غيرها من السمات النحوية التي لا ترد قرينة (سمة فارقة) إلا في بعض الحالات دون بعض .

٤ - أن ورودها قرينة يُضَيِّعُ دلالة لغوية أخرى كانت ترد لها ؛ إذ تفقد الرتبة قيمتها البلاغية التي تظهر في الأغراض البلاغية المختلفة للتقديم والتأخير حين ترد قرينة على المعنى النحوي ؛ إذ لا قيمة لتقديم الفاعل على المفعول عندما يكون ذلك وجوباً لا جوازاً

إلا الفرق بينهما دون أن يكون لهذا التقديم أي غرض بلاغي .

هـ - أن علامة الإعراب لا تفيد إلا في بيان الموقع النحوي الخاص كالفاعلية والمفعولية ... إلخ ، أي تقتصر على هذا الدور ولا تُنقل إلى غيره من الأدوار ، وإنما تُفرد من دلالتها فقط ، فيزول عنها كونها علامة عند أمن اللبس في النماذج الواردة نحو حَرَفَ الثَّوْبَ المِشْمَارَ . أما القرينة فترد له ولكثير من الجوانب النحوية ، فهي ترد لما يلي :

- للمعنى النحوي الخاص الذي ترد له علامة الإعراب كالفاعلية والمفعولية كما في قول النحاة : « فإن كان قرينة معنوية أو لفظية جاز ذلك وفاقاً ، نحو : أكل الكمشري موسى وأضئت شعدي الحمى ، وضربت موسى سعدي ، وضرب موسى العاقل عيسى » (١) .

- المعنى النحوي للأدوات والذي لا ترد له علامة الإعراب أصلاً ، كما في قول النحاة عن معنى التبويض الذي يرد لحرف الجر من : « التبويض ، وعلامته أن يصلح مكانها (بعض) ، كقولك : أخذت من المال ، وقال المبرد / هي لابتداء المكان ، أيضاً ، والتبويض مستفاد بقرينة » (٢) .

- المعنى الصرفي للكلمات ومن ذلك قول النحاة عن زمن المضارع نقلاً عن أبي حيان : « ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال ، نحو جاء زيد يضحك » (٣) .

- الحذف ، وهو ما يقرره النحاة من أنه « يجوز حذف عامل الفاعل بقرينة كأن يجاب به نفي أو كزيد في جواب ما قام أحد أو من قام » (٤) .

لقد جعلت القرينة التركيب بعد أن عرض له الحذف كما لو كان بلا حذف ، فالقرينة تقوم مقام المحذوف في إفادته كما لو كان موجوداً .

ولا يخفى أن القرينة بهذا التعدد في الاستخدام أوسع من العلامة الإعرابية التي تستقل ببيان العلاقة النحوية (المعنى النحوي) ؛ إذ القرينة تُستل للقيام بما تقوم به علامة الإعراب فقط ، وإنما هي أوسع استخداماً من علامة الإعراب التي تقتصر على بيان مواقع التركيب النحوية وفصل ما يحتاج إلى فصل .

(١) السيوطي ، جمع النواع ، ج ١ ، ص ٥١٥ .

(٢) المكبري ، ج ١ ، ص ٣٥٤ .

(٣) السيوطي ، جمع النواع ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٤) السابق ، ج ١ ، ص ٥٧٨ .

٦ - أن العلامة والتقريفة بالتبعية لا ترد إلا حيث نحتاج إلى تعليم شيء والفرق بينه وبين غيره . ويلزم ألا نقول بوجود العلامة أو التقريفة عند غيابها إلا فيما يحتاج إلى تفریق أما ما ليس ملتبساً بغيره ابتداءً فليس ثَمَّة وجه للقول بالعلامة والتقريفة معه .
ويُظهِرُ هذا من أن اللغة لا تُفَرِّقُ بَيْنَ ما يلي :

- ما لا يجتمع ابتداءً من المواقع النحوية لعدم قيام احتمال اللبس ، فلا نحتاج إلى علامة إعراب خاصة ، فلم تُفَرِّقْ بين الفاعل ونائب الفاعل ، والمبتدأ واسم كان وخبر إنَّ ، مثلاً ، فجاءت جميعها بعلامة واحدة ، وهي علامة الرفع ؛ لأنها لا تجتمع في جملة واحدة ، ولم تُفَرِّقْ كذلك بين المفعول به واسم إن وخبر كان لعدم اجتماعها أيضًا في جملة واحدة ، ومن ثَمَّ كان وَضِعُ علامات إعراب مختلفة لأفراد كل مجموعة من هذه المواقع المتعددة يعني إهدارًا في وضع العلامات .

إنَّ تَعَدُّدَ مواقع الإعراب التي تأخذ حالة إعراب واحدة ، وتحمّل ، مِنْ ثَمَّ ، علامة الإعراب الخاصة بهذه الحالة يُقِيدُ الاقتصاد في اللغة ، ولا يعني خلاف ذلك إلا مضاعفة العلامات بلا أدنى دلالة مع أن القاعدة في اللغة أن كل زيادة في المعنى تؤدي إلى زيادة في المعنى .

ويؤكد أساس الاقتصاد هذا في العربية أنَّها قد وَطِّقَتْ العلامة أحسن توظيف ، فاستخدمت العلامة الواحدة للداليتين متقابلتين ؛ إذ جعلت ثبوتها علامة على وجه وحذفها علامة على ما يقابله في حالة رفع المضارع وتنصبه أو جزمه ، وجعلت غياب العلامة علامة على ما يقابل وجودها ، كما في علامة التذكير التي تمثل في غياب علامة التأنيث .

- ما لا يلتبس من المواقع النحوية التي يمكن أن تجتمع في جملة واحدة ؛ فلم تُفَرِّقْ بين المفعولات الخمسة لافتراق بعضها عن بعض ابتداءً وعدم التباس أحدها بغيره ، فلا يلتبس حدث الفعل (المفعول المطلق) وعدة الفعل (المفعول له) وما يصاحب أو المعية (المفعول معه) ومكان الفعل أو زمانه بعضها ببعض ، ولا يلتبس بمن وقع به الفعل (المفعول به) ، فهي منفصلة بعضها عن بعض لا تحتاج إلى الفرق بينها بعلامة ولا بتقريفة .
ويؤكد هذا من أن اللغة حرصت أنَّمَّ الخوض على أن تُفَرِّقَ بين ما يلتبس مما يجتمع معًا كالفاعل والمفعول به للحاجة إلى الفرق بينهما لصحة التبادل بينهما ، ومن ثَمَّ اقتضت اللغة أن تقوم التقريفة مقام العلامة عند غياب العلامة ، ولم تقبل أن تتركبها بلا تفریق وفوتت قيمة الرتبة البلاغية للتفریق بينهما .

على أن المبتدأ والخبر يمثلان الحالة التي لم تُفَرَّق علامة الإعراب بينهما رأياً مع أنهما يجتمعان ويلتبسان أيضاً . وهذه الحالة فيما نتصور الحالة الوحيدة التي استعانت به العلامة الإعرابية بغيرها ابتداءً ؛ إذ اعتمدت علامة الإعراب على التفاوت بينهما تعييناً ، ثم استعانت بقرينة الرتبة حين استويا تعييناً ولم يكن ثمة قرينة تكميلية أخرى يمكن أن تفرق بينهما . وبمعنى ذلك أن الإعراب في هذه الحالة الخاصة لم يتقدم في دلالة على المعنى النحوي ، وهو الابتداء والخبرية ؛ على القرائن كما هو شأنه في غير هذه الحالة ، وإنما استعان بالقرائن للفرق بين ما اجتماعاً معاً وقبل الالتباس . أي أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يتساوى فيها دون علامة الإعراب مع بعض قرائنه في الدلالة على المعنى النحوية . وتأتي ضرورة النص على أن علامة الإعراب تتساوى هنا مع بعض قرائنه من أن الرتبة تظل آخر القرائن ، ولا تتساوى مع الإعراب ولا مع قرائنه الأخرى ، بل ترد حين لا يكون ثمة مناص من توظيفها والاعتماد عليها .

كما أن هناك ملحظاً آخر يلزم الالتفات إليه ، وهو كون المبتدأ والخبر صورة للجملة الاسمية غير المتسوخة ، وهو من ثم يقابل صورتين هما : صورة الاسم المرفوع والخبر المنصوب وصورة الاسم المنصوب والخبر المرفوع ، وكأنه قد أريد بصورة المبتدأ والخبر المرفوعين أن تقابل هاتين الصورتين المتسوختين . ويشبه هذا الأمر أن التبعية في الإعراب في نحو « قرأ الطالبُ المجهدُ الدرسَ » يتراد بها أن تفرق بين نعت الفاعل وبين المفعول ، وكأن تبعية الإعراب إشارة إلى أننا لم نتقبل بعد من حيز المبتدأ إلى موقع مغاير تماماً .

والحقيقة أن هذا الأمر يبيِّنُ نظام علامات الإعراب في اللغة ، ويتفي عنه التصور في التفريق بين الأبواب ، بل يبيِّنُ له غاية الاقتصاد ؛ فقد وظفت العلامة ما قامت الحاجة إلى ذلك ، ولم يؤثّر تعدد المواقع النحوية التي تتخذ حالة إعراب واحدة على دلالة العلامة التي تؤدي حالة الإعراب هذه . وليس ثمة مجال لنقد النظام الإعرابي في هذه الجهة ، إن تصور التصور في نظام الإعراب ، وبخاصة في جانب دلالة العلامات على المعاني النحوية ، نشأ عن تصور ضرورة أن تتمايز كل المواقع النحوية بعضها عن بعض ، وأنه يجب أن تكون ثمة علامة لمواقع الإعراب المختلفة ما يجتمع منها وما لا يجتمع ، وما يلتبس بعضه ببعض وما لا يلتبس ، وهو الأمر الذي يطالب اللغة بما يتجاوز ثلاثين علامة تشعبية مختلف هذه المواقع النحوية . وهو كما لا يخفى إذا حدث يؤدي إلى عدة أمور أبرزها :

- تفويت مقصد الاقتصاد على اللغة .

- إلزام عناصر الإعراب بأن يحمل كل عنصر منها دلالة في نفسه بعيداً عن تقابله

مع غيره ، وهو الأمر الذي يعني ما بعده .

- تضييع فرصة أن يكون الإعراب نظامًا تكتسب فيه عناصره دلالتها من تقابلاتها بعضها مع بعض .

٧ - أن ترتيب السمات اللغوية يبدأ بضرورة الاعتماد على السمة النحوية قبل اللجوء إلى السمة البلاغية حتى لا يفوت الغرض البلاغي من السمة النحوية ، فإن من السمات اللغوية ما هو نحوي خالص كسمة الإعراب التي لا ترد لشيء إلا للدلالة على المعنى النحوي ، ولا تفارق ذلك إلى غيره ، وإنما تُفْرَعُ من دلالتها عندما يُؤمَرُ اللبس ، وأن منها ما هو بلاغي يستعار بديلاً عن السمة النحوية إذا ما فقدت هذه السمة النحوية .

٨ - أن القرائن في حد ذاتها لا تكون نظرية ؛ لأنها إذا كانت لا تُمَثَّلُ أكثر من عناصر لغوية فإنها بهذا لا تُمَثَّلُ تفسيراً لشيء في اللغة ، وإنما الحديث عن تضافرها وتكاملها في أداء الدلالات النحوية هو الذي يمكن أن يُعْتَلَّ نظرية تفسر التركيب اللغوي سواء اتفقنا مع مثل هذه النظرية أم اختلفنا .

وقد أشرنا في أول ملاحظة تحصل بهذا الأمر إلى أن القرائن ، ومعها العلامة الإعرابية ، لم تُفسَّرْ أكثر من جزء من نظام الإعراب ، وهو جزء الوسيلة التي يتم بها أداء المعنى النحوي دون أن تفسر بقية الأنظمة النحوية أو حتى الاستثناءات التي ترد على هذا الجزء من النظام والتي سنشير إليها فيما يلي :

الأنظمة الفرعية في أداء السمة للمعنى النحوي :

ترد مجموعة أخرى من الأنظمة تتصل بأداء المعنى النحوي ، ولكنها تعد استثناءات على علامة الإعراب التي وردت وفقاً لهذه الأنظمة لا وفقاً للموقع النحوي ، وهي تتمثل فيما يلي :

١٤ - نظام الإتياع :

يعكس نظام الإتياع استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية ؛ إذ يُعْتَمَلُ في عدم موافقة علامة الإعراب مقتضى المعنى النحوي وورودها وفق نظام الإتياع هذا .

يشير ابن جني إلى أن حركة الإتياع طارئة على حركة الإعراب ، يقول : « والضرب الثاني مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس ، وهو كبيت الكتاب ، وقال : إضرب الساقين إمك هابل ، وأصله إمك هابل إلا أن همزة أمك كسرت لانكسار ما قبلها على حد قراءة من قرأ (فالأمة الثلث) فصار إمك هابل ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمت

كسرة الإتياع على ضمة الإعراب ، فابتزتها مرضعها ، فهذا شاذ لا يقاس عليه ^(١) .
 ويقوم نظام الإتياع في التصرف مثلما يقوم في النحو ؛ إذ يرد في حركات بنية الكلمة ،
 ولا يقتصر على حركة الإعراب ، يقول ابن الأنباري : « التحريك للإتياع ليس قياساً
 مطرداً ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإتياع على
 طريق الجواز لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في منثن بضم التاء : منثن
 بالكسر ، فيؤتى به على الأصل ... وكذلك يجوز أن يقال في قولهم : هو أخوك الإمك
 بالكسر : هو أخوك لأمك بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بكسر
 الدال وقراءة من قرأ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال
 ضعيفتان في القياس . أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر وأما ضعفهما في القياس فظاهر
 أيضاً ، أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً ، لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب ، وذلك
 لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعاً لأن الإتياع لما كان في الكلمة الواحدة ^(٢) .

١٥ - نظام المناسبة :

يعكس نظام المناسبة استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية ، إذ يتمثل في عدم
 موافقة حركة آخر الكلمة أو سكونه لمقتضى المعنى النحوي ، وورد ذلك وفقاً لنظام
 المناسبة هذا .

يقول ابن هشام عن الحركة التي ترد لمناسبة ياء المتكلم فتغلب حركة الإعراب وتضعها
 من الغهور لما يفيد أنها استثناء لحركة الإعراب : « ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها
 لأجل المناسبة ، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات
 الإعراب فيه ^(٣) .

١٦ - نظام التخفيف :

يورد التخفيف في مسائل كثيرة ؛ إذ يكون علة لحذف بعض عناصر التركيب أو تسهيل
 الهمزة ... إلخ . والذي يهمنا منه في هذا السياق ذلك التخفيف الذي يمثل نظاماً ظاهراً أو
 معترضاً على نظام أداء السمة للمعنى النحوي ؛ إذ تغيب حركة الإعراب في بعض
 السياقات لتظهر حركة خفيفة أو سكون استجابة لنظام التخفيف ، أي أن نظام التخفيف
 في مثل هذه الحالات يعكس استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية بأن يتمثل في

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ٢ ، ص ٧٣٩ .

(٣) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص ٥٦ .

عدم موافقة حركة آخر الكلمة أو سكونه يقتضى المعنى النحوي ، وورد ذلك وفق نظام التخفيف هنا .

ولا يخفى أن التخفيف نتيجة الاستتقال ، يقول ابن السراج في ذلك : « وأما إسكان الاستتقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

فاليوم أشربت غير مستحقب إثمًا من الله ولا وأغل » (١)

وقد جمع ابن السراج بحسب لغوي المشابه من الأنظمة العارضة على حركة ، يقول : « ذكر ما يُحرَّك من السواكن في أواخر الكلام وما يُتَّكَّن من المتحرَّكات وما تُغَيَّر حركته لِغَيْرِ إعراب وما يُخَدَّف لِغَيْرِ جزم :

أما ما يتحرك من السواكن لِغَيْرِ إعراب فهو على ضربين : إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه ولا يجوز الجمع بين ساكنين ، وإما أن يكون بعده حرف متحرك فيحذف ويلقى حركته عليه . الأول على ضربين : أحدهما : إما أن يكون آخر الحرف ساكنًا فيلقاه ساكن ، نحو قولك : قم الليل مُحَرَّكَتِ الميم بالكسر لالتقاء الساكنين ... والآخر ما حُرِّك من أواخر الكلام السواكن من أجل سكون ما قبلها ... فمن ذلك الفعل المضاعف ... والثاني : ما يسكن لِغَيْرِ جزم وإعراب ، وهو على ثلاثة أضرب إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستتقال ، أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فتحقه السكون ، كما أن كل حرف يبدأ به فهو متحرك ، وأنا أقصد ذكر الوقف والابتداء ، وأما الإدغام فنحو قولك : جعل لك ، فمن العرب من يستقل اجتماع كثرة المتحرَّكات فيدغم وهذا بين في الإدغام . وأما إسكان الاستتقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

فاليوم أشربت غير مستحقب إثمًا من الله ولا وأغل » (٢)

يبقى أن نشير إلى أن هذه الأنظمة المذكورة ليست كل ما في لغتنا من أنظمة وبكثي أن نشير ، مثلاً ، إلى أن بعض صور التراكيب قد وصفت بالاجتزاء ، أي الاكتفاء بحركة ما قبل حرف المد عن حرف المد نفسه .

كما نشير إلى أن ترتيب هذه الأنظمة وفق جهات الظاهرة النحوية التي تتصلب بها تقبل إعادة التقسيم وفق أسس مختلفة ، بل يمكن أن يعاد التقسيم وفق الأساس نفسه بعد جمع مزيد من الأنظمة التي تدعو إلى إعادة التصنيف لتأخذ موقعها منه . أي أننا

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .

(٢) السابق ، ج ٢ ، ص ص ٣٦١ - ٣٦٥ .

باختصار لا ندعي أن ما ذكرناه هو جملة الأنظمة النحوية في العربية ، ولا أن تصنيفنا لها هي التصنيف الأمثل وفق هذا الأساس أو وفق غيره ؛ ذلك أن غايتنا أن نعيد تصور هذه المفاهيم التي تتردد في تراثنا والتي استخدمت عند بعض روادنا اللغويين الكرام بوصفها قرائن وأن نراها بوصفها أنظمة كما يريد أن يتصورها هذا العمل ونراها . ويبقى الباب مفتوحاً لاستياض أكبر قدر من الأنظمة وتصنيفها وفق مختلف الأسس التي يمكن تصنيفها في ضوءها .

البحث الثالث : النظريات النحوية

نقد اثتُهر عن التراث اللغوي العربي أنه فيما يتصل بالنحو قد أخذ مفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي ، فجعله النظام الحاكم للتركيب النحوي يُحدّد به وحدات الجملة ، ويُبيّن العلاقات القائمة بين هذه الوحدات التي تجعل بعض التراكيب سلاسل لغوية صحيحة وبعضها الآخر سلاسل لغوية غير صحيحة .

يشير بعض اللغويين بخصوص وجود النظرية في تراثنا اللغوي ، يقول : « أغلب الظن أن النظرية موجودة ، ولكنها تحتاج إلى الكشف عنها ؛ فليس من المعقول أن يقوم هذا البناء الضخم في الدرس اللغوي العربي دون نظرية »^(١) . على أن الإيمان بوجود النظرية والمناهج في التراث العربي لم يك من شأن كثير من الباحثين يصف بعض لغويينا ما آل إليه الأمر من انتفاء التراث العربي ، يقول : « نشطت الأبحاث اللغوية في السنوات الأخيرة ، وبدأ عدد من الطلاب يقبل عليها في دراساته العالية ، غير أن هذا النشاط جعل يتخذ مسالك قد تؤدي إلى غير ما ينبغي أن تؤدي إليه من تأصيل للمنهج العربي وتعميقه ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب منها أن البحث اللغوي بدأ يركز جهوده على المناهج الحديثة التي طورها علماء اللغات الأخرى ، ومنها أن الطلاب لا يصبرون على درس النصوص القديمة ، وكانت النتيجة أن هذا النشاط أخذ يشهد نقده للمنهج العربي وهجومه عليه »^(٢) . كما يناقش بعض الباحثين عدم وقوع الدرس اللغوي المعاصر على نظرية النحو بشكل صحيح كامل ، يقول : « قد يتبادر إلى ذهن بعض العارفين بالنحو أن نظرية النحو العربي هي نظرية العامل ، ولكن أين المنهج النظري القابع خلف تقسيم النحو إلى أبواب أو بنية الجملة أو الحروف العاملة وغير العاملة أو التعليل أو جدل السماع والتقاعد ؟ إن نظرية النحو أوسع من حدود نظرية العامل ، ولكن سحر نظرية العامل غطّى العيون عن الجوانب النظرية الأخرى في نظرية النحو العربي ، وكم نسمع في المناقشات من يقول : هذا يتعارض مع نظرية النحو من غير أن نقع على تحديد دقيق لمقصده بمصطلح نظرية النحو ؛ لهذا يترجّح في أذهن أن نظرية النحو مفهوم عرفي ما يزال بحاجة إلى من يُقدّمه مكتوباً بلغة علمية ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين سرفدون تلك الصياغة لنظرية النحو العربي بأرائهم المتفيدة وصولاً إلى اتفاق أو شبه اتفاق على مفهوم نظرية النحو لكي لا تبقى بعض الدراسات أسيرة الخلط بين النحو

(١) خليل ، د. حلمي (١٩٨٨) العربية وعلم اللغة البيوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ١٧٨ .

(٢) الراجحي ، د. عبده (١٩٧٣) لغة اللغة في الكتب العربية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ص ٣ .

ونظريته ، أي بين القاعدة والتعميد » (١) .

وتحتاج النظرية النحوية في التراث اللغوي العربي إلى جملة أمور ، وهي :

١ - وَضْعُ أساس يُمكنُ أَنْ نَحْكُمَ من خلاله على مفهوم ما بأنه يُمثَلُ نظرية نحوية أو لا يُمثَلُ .

٢ - استنطاق نصوص التراث بالمفاهيم التي يمكن أن تُمثَلُ نظريات نحوية .

٣ - تعيين هذه النظريات وتسميتها تبعاً لما تؤديه من تفسير صور التركيب .

٤ - صياغتها صياغة علمية وفق أصول التنظير العلمي وطرق الصياغة وأشكالها بصفة عامة .

أساس عبد المفهوم نظرية :

الطريف في هذا الصدد أن المفهوم الوحيد الذي أطلق عليه نظرية في تراثنا العربي هو مفهوم العامل ، ولا نجد أساساً لذلك ، وإنما غاية الأمر أن الأستاذ إبراهيم مصطفى أحد مجددَي التفكير النحوي قد وصفه ولقبه بهذا اللقب فشايحه المتخصصون الراضون لتجديده فضلاً عن الموافقين له في تسمية هذا المفهوم بالنظرية ، ودون أن يحاول أحد منهم كشف غيره من المفاهيم التي يمكن أن تكون نظريات نحوية أخرى . واكتفى من دعا إلى كشف النظريات النحوية في التراث باتهام التراث العربي بغياب النظرية النحوية عنه ، يقول : « نحن لا ندري ما النظرية اللغوية التي استند إليها قدماء النحاة في دراستهم للنظام اللغوي ؟ ولا ما منهج الدرس اللغوي العربي القديم ؟ » (٢) .

يمكن أن نقول إن النظرية هي تلك الفرض الذي يصف النظام ويضبطه أو يُفسِّره ويبيِّنه .

ويعني ذلك أن النظرية صورة مقابلة للنظام ، فهي الفرض الذي يضبطه ويصفه ويفسره ويبيِّنه . والحق أن الأمر أعمق من هذا ، فلولا وقوع النحويين على أنظمة النحو ووصفها من خلال فروضهم المختلفة التي حققوها واطمأنوا إلى اطرادها على نحو يتيح لها العموم والقبول لما وقفنا على الأنظمة اللغوية ؛ إذ فروض النحاة النظرية هي التي وصفت لنا الأنظمة ؛ ونحن لا نتصور الأنظمة بعيداً عن هذه الفروض أو النظريات .

(١) المنبع ، د. حسن نصيب (٢٠٠٢) التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء - التحليل - التفسير عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ص ٣٧ .

(٢) شاهين ، د. كمال (٢٠٠٢) نظرية النحو العربي القديم : دراسة تحليلية لتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي ، ط ١ ، ص ٥٧ .

وبناء على ذلك ، نرى أن الحديث عن النظريات النحوية بعد استعراض جملة الأنظمة النحوية أشبه بالتكرار قبيحاً لنا لأنظمة هو عين ما نُصِّ عليه النحاة من النظريات التي تصف هذه الأنظمة وتفسر بها الظاهرة النحوية . وقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن النظام إذا كان يقوم في الظاهرة نفسها ، وهو القانون الذي يحكمها فإن النظرية هي تلك الفروض النظرية التي يريد بها العلماء الوقوف على هذه القوائين الإمساك بها ووصفها . ويمكن أن نستشعر مفهوم النظرية بشكل أعمق من تصورنا أن أصل النظرية تعبير « فروض نظرية » ، أي تتم من خلال النظر ، وقد حُدِّف المرصوف اكتفاءً بالوصف قصار الاسم المشهور لهذه الفروض هو النظرية .

يعني ، على أية حال ، كون النظرية هي الفرض الذي يصف النظام ويضبطه أو يُفسِّره ويبيِّنه أن النظرية النحوية هي أن المفهوم الذي يضبط تركيباً نحويّاً صحيحاً ويفسر العلاقة التي قامت بين المفردات وجعلت منه تركيباً صحيحاً يُعدُّ نظرية للتركيب النحوي .

ومن ذلك تفسير مفهوم العامل للتركيب الصحيحة وتفسير العلاقات بينها بعلاقة العمل . وإذا كانت تقوم مفاهيم الإتياع والتخفيف والمناسبة وغيرها بتفسير ما فشل مفهوم العمل في تفسيره ، فإن ذلك يجعل منها نظريات ؛ إذ قامت حين تقدَّر جريان العمل وامتنع .

ويرى البحث كون مفهوم العمل النظرية الأساسية وفق تصنيفه للنظريات النحوية . وهو يمثل فعلياً نظرية لكونه فرضاً وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة الذي يشمل على كلمات معينة ترد على ترتيب معين ؛ إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعضها يأتي عاملاً بمعنى أنه مقتضٍ لغيره ؛ وبعض آخر يرد وفقاً لهذا العمل أو الاقتضاء بوزنه معمولاً . ولا يخفى أن هذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام أو القانون الذي يحكم تركيب الجملة .

وهو ، في الحقيقة ، لا يقتصر على تفسير الحركات الإعرابية فقط ، بل يقوم كذلك بتفسير مختلف جوانب التركيب من تعلُّق وإعراب ومطابقة وترتيب ... إلخ .

وقد قام البحث بتصنيف هذه المقاهيم تبعاً لوظيفتها في تحليل التركيب النحوي إلى نظرية أساسية وأخرى غير أساسية . وفيما يلي حديثٌ عن كلٍّ منهنَّما .

أولاً - النظرية الأساسية (نظرية العمل) :

يُكْتَلُ المفهوم الأساس والمحوري في تحليل النحاة لتركيب العربية النحوي في مفهوم

العمل .

لقد جعل اللغويون العرب نظام العمل نظامًا أساسيًا يحكم التركيب ، فيجعل ما يوافق قواعده صحيحًا ، ويجعل ما خرج عن قواعده من قبيل الخطأ . وأصبح فرض العمل يمثل ويستلزم كون النظرية الفرض أو الفروض التي يقدمها العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه وبقية لتأكيد أن خلو العلوم من الافتراض الذي عيب على النحاة العرب مستحيل وغير وارد ؛ إذ تصبح العلوم مجرد معارف سطحية تقتصر على الظاهر دون استكناه ما وراء هذا الظاهر من أنظمة وقوانين . إن خلو العلوم من الافتراض يستلزم ببساطة خلوها من النظريات ؛ فليست النظريات أكثر من الفروض النظرية التي يضعها العلماء لوصف الأنظمة وبيانها أو تفسيرها .

ولا يلزم العلماء ، كما أشرنا ، إلا الحرص على مطابقة فروضهم للأنظمة ما أمكن . ويمكن التحقق من موافقة النظام من خلال إمكان تفسير أفراد الظاهرة وفق الفرض المقترح ، أي إذا انطبق الفرض على جميع الأفراد كان فرضًا صحيحًا مقابلًا للنظام . كما لا يلزم أن يتم تفسير الظاهرة بنظرية واحدة ؛ إذ يمكن أن تشمل على أكثر من نظام مما يستلزم أن تقدم لها نظريات بقدر ما فيها من أنظمة لا مجرد نظرية واحدة .

النظرية الأساسية للتركيب النحوي للعربية :

لا يخفى أنه قد تمَّ الاتفاق في الدراسات المعاصرة على كون فرض العمل يمثل نظرية عريضة في النحو العربي .

كما لا يخفى أن مفهوم العمل يُمثل النموذج الأكثر بروزًا في النحو العربي . بل تشير بعض الدراسات إلى انحصار نظرية النحو في نظرية العمل تفيد الدراسة أن « بين النحو ونظرية العامل شيئًا من الترادف » (١) .

ثانيًا - النظريات غير الأساسية :

يؤكد البحث على أن عدد العمل وحده النظرية المطلقة للنحو العربي كله يخالف ؛ بلا شك ، طبيعة العربية من جهة وواقع الدرس النحوي العربي من جهة أخرى ؛ ذلك أن اللغة العربية قد اشتملت على أنظمة أخرى غير نظام العمل ؛ وهي تحتاج ، من ثم ، إلى نظريات أخرى تُفسرها ؛ نحو : الحمل على المعنى والمضمين والامتساع والنيابة والإتياع والتخفيف والمناسبة ... إلخ .

ويصنف البحث هذه المفاهيم التي تمثل نظريات تنضاف إلى نظرية العمل في ثلاثة

(١) الملع (٢٠٠٠) نظرية التحليل في النحو العربي بين القدماء والحديثين ، ص ١٤٦ .

أما فرعياً تكمل نظرية العمل أو ترد بديلاً عنها أو ترد من قبيل تداعيل الأنظمة كما سبقت الإشارة ، وذلك كما يلي :

أ - التكميلية (المفاهيم المكتملة لفهوم العمل الأساسي أو المعاونة له) :

هي تلك النظريات التي تُطَوِّع التركيب حتى يقع تحت نظرية العمل ، وذلك نحو الحذف والتضمين والانساع والنبأة وصور الحمل على المعنى أو اللفظ .. إلخ . ويمكن التمثيل على تكملة هذه المفاهيم بفهوم العمل من خلال التضمين الذي يقول به السحابة في توجيههم ، مثلاً ، لقوله : ﴿ فَيَحْتَدِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(١) ؛ إذ يقوم بافتراض تضمين الفعل الوارد في التركيب فعلاً آخر لازماً ليسمح بجواز ورود حرف الجر بعده . ويعني ذلك ببساطة أن التضمين قد مَنَّح للتركيب أن يقبل تطبيق نظرية العامل عليه ؛ ففسر التضمين الخروج على مقتضى نظرية العامل بعدم وصول الفعل المتعدي إلى المفعول به بنفسه وورود حرف الجر قبل المفعول مع نصّ نظرية العامل على نصب الفعل المتعدي للمفعول بنفسه .

ويعني ذلك أن التضمين بهذا يجبر التقص الذي ورد في التركيب فجعله مخالفاً لقواعد العمل ؛ أي أنه وَفَّق التركيب وتعدّل وضعه بما يناسب قواعد العمل ولم يذهب إلى نظام خارج عن نظام العمل كلية .

يقول ابن جني : « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدي بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب تبيح فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ؛ وذلك كقوله : ﴿ أَيْلٌ لَكُمْ يَلَّةَ الصَّيَامِ الرِّفْثُ إِلَيْكُمْ ﴾^(٢) ، وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تُعَدِّي أَفْضَيْتُ يَأِي ، كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جمعت يائي مع الرفث إيداناً وإمعاناً أنه بمعناه »^(٣) .

ب - البديلة (المفاهيم البديلة عن نظام العمل الأساسي أو المعترضة عليه) :

هي تتَمَثَّلُ في المفاهيم التي لا يُرادُ بها معالجة الخروج على مفهوم العامل ، ولا تطويع التركيب لقواعد وتفصيلات نظرية العامل ، وإنما يراد بها تفسير التركيب على وجه

(١) / سورة أنور .

(٢) / سورة البقرة .

(٣) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ .

خارج تمامًا عن العمل ، ومن ذلك مفاهيم الإتياع والمناسبة والتخفيف وكثرة الاستعمال ... إلخ ؛ إذ تذهب هذه المفاهيم مذهبًا مغايرًا لمذهب العامل في تفسير التركيب الوارد . إن نظام الإتياع ، مثلًا ، لا يُطَوِّع التركيب لنظام العامل ؛ وإنما يقدم بديلًا له . وذلك كما تكشفه مراجعة بعض ما قدَّمه ابن جني عنه ، يقول في إعراب قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم الهمزة واللام في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة أو بكسرهما في قراءة زيد بن علي (عليه السلام) ؛ والحسن البصري (عليه السلام) ؛ وكلاهما شاذ في الاستعمال إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أن هذا اللفظ كثير في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر استعماله أشد تغييرًا ... فلما أصرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد ؛ وإن كانا من جملة مبتدأ وخبر فصارت (الحمد لله) كحُتِّقٍ وحُتِّبٍ و (الحمد لله) كإِبِلٍ وإِبِلٍ ^(١) .

ولا يخفى أن الإتياع يحاول بهذا أن يقدم تفسيرًا لورود الكسرة فيما حقه الضمة إذا ما حذَّناه وفق نظرية العامل ؛ فليس في الإتياع أدنى إغضاع للتركيب لنظرية العامل ، وإنما هو تفسير بديل عنها .

ويمكن التماس النظريات البديلة في التفسيرات الصوتية التي تقدم للحركات في العربية كحركة المناسبة .

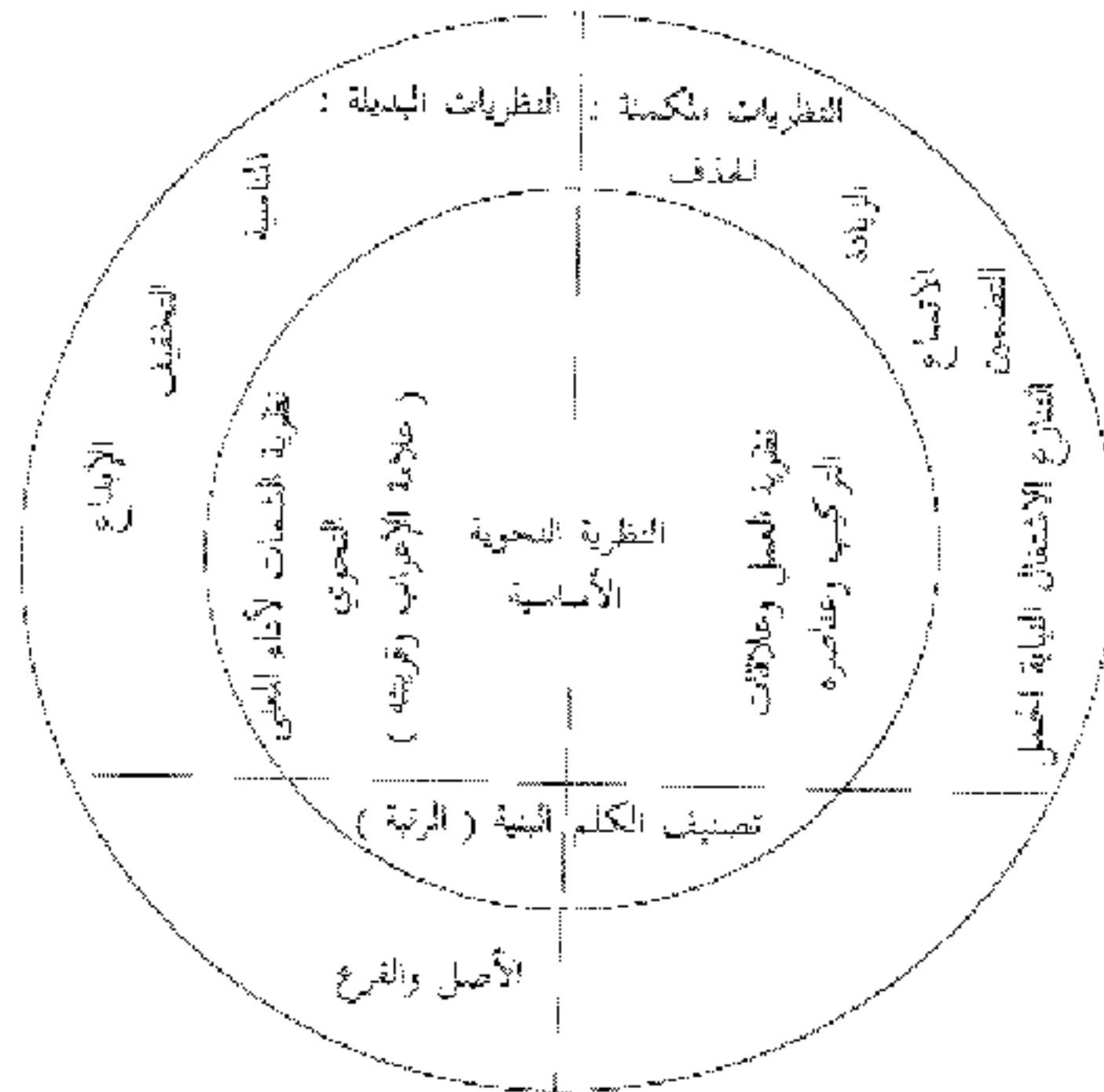
والطريف أن المناسبة أثبتت في التركيب من الحركة التي ترد وفق نظرية العامل ؛ إذ تمنع حركة الإعراب من الظهور . كما تعد المناسبة وغيرها من بدائل العامل مفاهيم معترضة عند النحاة بدليل إقرارهم النظام الأساسي رغم وجود النظام البديل ، يعربون ، مثلًا ؛ مرفوع على الفاعلية منع من ظهور الضمة حركة المناسبة ، أي أنهم يقرون بنظام الرفع على الفاعلية الأساسي ونظام المناسبة المعترض عليه .

ج - مفاهيم الأنظمة المتداخلة :

هي ما تعالج بعض الشواهد التي تعكس تداخلًا بين الأنظمة في ذهن المتكلم ، ومن ذلك مفهوم الوهم والغلط والنسيان والبداء التي تذكر في باب البديل ، وكذلك مفهوم الجر على الجوار ، وهي لا تعكس تخطيطًا للعرب من حيث ضعف الملكة اللغوية ، وإنما عروض الوهم الذي يرد على أية ملكة كائنة ما كانت هذه الملكة .

(١) ابن جني ، المختصر في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج ١ ، تحقيق عني النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي بالجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ ، ص ٣٧ .

وتتصل هذه المفاهيم بالجانب النفسي فتكلم اللغة أو سيكولوجيا اللغة .
وعلى الجملة : فإن التراث اللغوي العربي في جانبه النحوي لم يقف على نظام نحوي واحد هو نظام العامل الذي وضع له نظريته المشهورة بنظرية العامل ، وإنما وقف كذلك على مختلف الأنظمة النحوية الأخرى ، وكانت معه على ثلاثة أصناف أما أحدها فيكمل نظام العامل الأساسي وأما الثاني فيرد بديلاً لنظام العامل كلية ، وأما الثالث فيتصل بتداخل الأنظمة اللغوية . وإذا ما تركنا النحو وراجعنا مستويات اللغة الأخرى وجدنا اللغويين العرب كذلك يفعلون ؛ إذ يقفون على جملة الأنظمة التي تحكم المستوى الذي يدرسونه سواء أكانت أنظمة أساسية أم تكميلية أم بديئة أم متداخلة . وسنقدم رسماً يضم كلاً من النظريات الأساسية وضمير الأساسية كما بين علاقة النظريات الأساسية بجهات النظرية النحوية وبين علاقة النظريات بعضها ببعض وتصنيفها وفقاً لهذه العلاقة .



(رسم ٧)

النظريات النحوية الأساسية وغير الأساسية (المكتملة والبديلة)

إذا تأملنا الرسم السابق وَجَدْنَا عدة ملاحظات :

- ١ - أن هذا الرسم يُبَيِّنُ علاقة النظريات النحوية بعضها ببعض ، وأنه يصنفها في ضوء هذه العلاقة إلى نظريات أساسية وأخرى مكتملة وثالثة بديلة .
- ٢ - أنه قد أدرج نظرية تصنيف الكلم ضمن جمانة النظريات النحوية بصفتها تصنيفاً للوحدات النحوية ؛ فهي بذلك تقابل نظريات التركيب النحوي .
- ٣ - أن نماذج النظرية الأساسية تعكس علاقة النظرية النحوية الأساسية بجهات الظاهرة النحوية ؛ إذ يرد نموذج أساسي للعلاقات النحوية وعناصرها ، وهو النموذج الذي عرف بنظرية العامل ، ويورد آخر لأداء المعنى النحوي بالسمة علامة عليه أو قرينة له ؛ ويورد نموذج ثالث لبنية التركيب ، وهي النظرية التي تضم قواعد ترتيب وحدات التركيب ، ويورد نموذج رابع لتصنيف الكلم وهو كما لا يخفى ذو مسحة صرفية ، ولكننا أدرجناه هنا بصفة الوحدة النحوية أحد أركان التركيب ؛ فلا تركيب بلا وحدات .
- ٤ - أن النظريات المكتملة قد جاءت استثناءً على نظرية العمل الخاصة بالعلاقة النحوية وعناصرها ، وأنها تقصد إلى تطويع بعض التراكيب لموافقة نظرية العمل الأساسية .
- ٥ - أن النظريات البديلة قد جاءت استثناءً على نظرية أداء السمة علامة أو قرينة للمعنى النحوي .
- ٦ - رسم يبين النظريات الأساسية وغير الأساسية لهذه الجهات أو بتعبير آخر يبين علاقة هذه المفاهيم بعضها ببعض وتصنيفها وفق هذه العلاقة .

النظريات المعجمية

في التراث العربي

القياس والتباديل

جهات النظرية المعجمية

ويشتمل على مدخل وأربعة مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم أولية .

المبحث الثاني : نظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي .

المبحث الثالث : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية .

المبحث الرابع : نظريات التركيب المعجمي العام في النظرية العربية .

مداخل

بين يدي الفصل :

قامت فكرة هذا الفصل من أمرين ؛ إذ يرد لأمرين ، هما :

- تحقيق البُعْدِ المعجمي لبعض المصطلحات التي إذا أطلقت فهيمتُ على أنها مجرد مصطلحات نحوية خالصة أو على أقصى تقدير مصطلحات نحوية صرفية ، وذلك مثل مصطلحات اللهجة والضرورة والشذوذ التي ينظر إليها اللغويون حين يصادفونها في المعجم كما لو كانت مصطلحات نحوية تسربت إلى الدرس المعجمي مع أنها ترد في المعجم على نحو خاص يضيف لها بُعدًا لا يقوم لها في الدرس الصرفي والنحوي وسوف يبين البحث البُعْدِ المعجمي لهذه المصطلحات في البحث الثاني الخاص بنظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي .

- استكمال بحث سابق عن « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » (١) الذي يعد إحدى جهات النظرية المعجمية فقد دعت دراسة التركيب العام للمعجم الذي يعد من أبرز جهات النظرية المعجمية إلى مراجعة مختلف الجهات التي تتحقق فيها النظرية المعجمية والتي لم ترد على نحو بارز في البحث المتقدم .

أما موضوع الدراسة فهو معالجة ما قدمه لغويونا العرب القدامى من تصورات وفروض تحصل بكل من جمع المادة المعجمية وتصنيفها وتحليلها الدلالي والتركيب أو البناء العام للمعجم اللغوي الذي اصطغوه . وهو يُصَوِّفُ بذلك بمختلف جهات النظرية المعجمية العامة التي لا تقتصر ، بطبيعة الحال ، على جهة واحدة من هذه الجهات دون غيرها .

يعني ذلك : أن أبحاث محاولة لبيان مختلف جهات النظرية المعجمية ، ومن ذلك : الإجابة على سؤال ، ما إذا كان المعجميون العرب قد ركَّبوا المعجم تركيبًا عامًا متماسكًا

(١) تم تقديم بحث « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » إلى مؤتمر « الدلالة المعجمية » الذي نظمه جمعية المعجمية العربية بتونس ٣ - ٦ مايو ٢٠٠٢ م .

أم لا ؟ وما إذا كانوا قد استنبطوا في تركيبهم للمعجم وحدات مختلفة المستوى تبدأ بالكلمات وتنتهي بوحدة المعجم نفسه أم أنهم قد اقتصروا على وحدة معجمية صغرى هي الكلمة ووحدة معجمية كبرى هي المعجم ذاته . كما يفيد ذلك أن البحث من ناحية أخرى مراجعة لمصطلحات لغوية عامة فُصِّرت على الرغم من عموميتها لمختلف فروع الدرس اللغوي على الدرسين الصرفي والنحوي فحسب دون وقوف على توظيف لغويين لها في الدرس المعجمي ، أي أنه من ناحية أخرى قراءة لبعض الأفكار المعجمية أملاً في تعميقها على نحو يتناسب مع ما ينبغي أن يستفاد منها ، فإذا كانت غير جديدة في ذاتها فإن قراءتها على نحو خاص يمثل الجديد فيها .

وتلزم الإشارة إلى أنه قد تناولت مجموعة غير قليلة من الدراسات الجادة كثيراً من زوايا النظرية المعجمية عند العرب التي تُعدُّ من الإسهامات البارزة في عمل اللغويين العرب القدامى ويمكن مراجعة أبرزها في هامش الفصل الحالي (١) .

● طبيعة المعجم ومشكلاته :

يقرر اللغويون أن المعجم « قائمة بمفردات اللغة أو مورفيماتها » (٢) أو بتعبير بلومفيلد « المخزون الكلي لمورفيمات اللغة » (٣) . وليس ثمة اختلاف جوهري (٤) حول هذا الأمر في معاجم المصطلحات (٥) أو المراجع اللغوية (٦) الأخرى . وقد ناقشت دراسات

(١) الخيزاري : د. محمد رشاد (١٩٩٤) ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية : مشروع قراءة ، وبن مراد ، إبراهيم (١٩٩٤) ، مقدمة لنظرية المعجم ، والجيلاني ، حلام (١٩٩٤) ، المعجم العربي بين المدارس والنظريات ، والديريسي فرحات (١٩٩٤) ، حول نظامية المعجم ، مجلة المعجمية : ج ٩ - ١٠ ، ص ١١ - ٢٨ و ٢٩ - ٨١ و ١٠٥ - ١٢٨ و ١٤١ - ١٥٤ على الترتيب .

(٢) Sproat, Richard (1992) "Lexicon in Formal Grammar", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 2, New York and Oxford: Oxford University Press, p.335, Pei, Masio (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York and London: Columbia University Press, p. 147.

(٣) Bloomfield, (1933 [1969]) Language, p. 133, Hamp, Eric P. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925 - 1950, USA: Spectrum Publishers, p. 38.

(٤) لا يتصل الخلاف بحقيقة كون قائمة راشا يسور مثلاً حول إدراج مورفيمات اللغة المقيدة والأعلام وغير ذلك النظر .Rey, Alain (1986) "Lexicon", edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton & Gruyter, p. 451.

(٥) Crystal, (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 108 مثلاً

(٦) من ذلك مثلاً : Trask, R. L. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p.

159, Chalker, & Weiner, (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p.225.

معجمية عربية معاصرة هذا الأمر وانتهى أكثرها إلى ذلك^(١) . ويمثل صدى هذه الرؤية النيبوية في درسا المعاصر حديث بعض الدراسات عن غياب النظام عن المعجم وافتقاده العلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة^(٢) . وقد تتبع بعض الدارسين مسألة نفي النظام عن المعجم في الدرسين الغربي والعربي^(٣) بما لا يحتاج إلى مزيد . ويرجع تصوّر درسا العربي للمعجم على أنه قائمة إلى عدم وجود نصوص معجمية نظرية في ترانسا فأكثر جهوده المعجمية تطبيقية تمثل في معاجم مقدماتها فقيرة في بيان النظرية المعجمية عندنا ، كما أن النصوص اللغوية العامة أشد فقرًا في بيان ذلك . ولا بد ، من ثم ، من تجريد النظرية المعجمية من هذا الركاب المعجمي الضخم .

وتعني فكرة كون المعجم قائمة بمفردات اللغة انتفاء الأقيسة والقوانين والقواعد التي تحكم هذه المفردات ، وهو ما يعبر عنه اللغويون بعدم قياسية المعجم على خلاف غيره من فروع الدرس اللغوي ، فهو على ما يقول بعضهم : « ملحق في الحقيقة للنحو ؛ لأنه يمثل قائمة بغير القياسات irregularities الأساسية »^(٤) . أي أننا لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة أو مورفيم لغوي إلا إذا كنا قد اكتسبناها من قبل^(٥) .

ويلخص التقابل بين المعجم والدلالة من جهة وغيرهما من فروع الدرس اللغوي من جهة أخرى المشككة أو التحدي القائم الذي يواجه المعجميين .

كما يطرح كون المعجم قائمة يغيب عنها القياس والقواعد أسئلة عن البنية والنظام والنظرية والمنهج وغير ذلك مما يتصل بالعلوم ؛ إذ وُضِعَ المعجم هذا يجعله مخالفاً للعلوم التي تقوم أول ما تقوم على النظريات ، وتعني برصد الأنظمة ودراسة الظواهر بالإضافة إلى تسجيلها للبيانات المختلفة . لقد دعا هذا الأمر اللغويين إلى التساؤل : هل ثمة بنية للمعجم ونظام لمفرداته أم لا ؟ وهل ثمة نظرية تقوم على رصد هذا النظام ؟ تقرر بعض الدراسات في ذلك أن كلاً من المعجم وعلم الدلالة الذي يتصل به « ما زالاً يستعصيان على المحاولات الرامية إلى إخضاعهما إلى بنية أو نظام مثلما هو الشأن في العلوم

(١) انظر : السيد ، د. داود حسي (١٩٨٢) المعجم الإنكليزي بين الماضي والحاضر ، الكويت : نشر جامعة الكويت ، ط ١ ، ص ١٠ .

(٢) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها وبنائها ، ص ص ٣١٤ - ٣١٥ ، ط ١ ص ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) ابن مراد (١٩٩٤) « مقدمة لنظرية المعجم » ، مجلة المعجمية ، ج ٩ - ١٠ : ص ص ٣٦ - ٥٨ .

(٤) Bloomfield (1933 [1969]) Language, 274.

(٥) Ibid., p. 27.

الصحيحة وبعض العلوم اللسانية والإنسانية» (١).

ويعني ذلك : أن اللغويين قد قابلوا بين علوم الأصوات والصرف والنحو من جهة ، وبين وعلمي الدلالة والمعجم من جهة أخرى على أساس قيام الأنظمة في الأولى وغيابها عن الثانية . وقد اتبنى على ذلك ، أيضاً فهم مصطلحات مثل التهجئات والضرورة والشذوذ كما لو كانت مصطلحات نحوية تسربت إلى الدرس المعجمي مع أنها ترد في المعجم على نحو خاص يضيف لها بُعداً لا يقوم لها في الدرسين الصرفي والنحوي ، وسوف يبين البحث البُعد المعجمي لهذه المصطلحات في حديثه عن نظريات الجمع والتصنيف المعجميين في البحث الثاني .

وعلى الرغم من هذا الوضع طرح اللغويون دراسات معجمية تحاول تقديم نظرية للمعجم ؛ فقد « أنشأ الدرس التطبيقي المكثف للمعاجم علمين يتصلان بالمعجم ، هما : Lexicography و Lexicology ؛ يُعنى Lexicography بتصنيف المعجم واستخدامه ... ويُعنى Lexicology بالدراسة النظرية الموحدة لمعاجم الوحدات اللغوية على المستويين الدلالي والنحوي » (٢) .

والحقيقة أن البحث يرى بخصوص النظام والنظرية المعجميين ما يلي :

- أن سبب القول بانتفاء النظام عن المعجم هو بحث اللغويين في المعجم عن النظام الصرفي للغة ، وليس النظام المعجمي ، ولو أنهم فرقوا بين النظامين المعجمي والصرفي للغة لما نقوا عن المعجم النظام . إن قول بلومفيلد بأن المعجم « ملحق للنحو لأنه يمثل قائمة بغير القياسات irregularities الأساسية » (٣) يفيد بحثه عن النظام الصرفي للغة ، وهو ما يتضح ، كذلك ، في حديث الأستاذ الدكتور تمام حسان عن افتقار المعجم للعلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجداول (٤) ؛ إذ ليست الجداول إلا التصريفات القياسية لكلمات اللغة .

وسوف يُبيِّنُ البحث الحالي في البحث الثالث أطوار التركيب المعجمي طبيعة النظام المعجمي الذي يرى قيامه في اللغة ، ويرى مخالفته بطبيعة الحال عن النظام

(١) الحزازي : د. محمد رشاد (١٩٩١) ، من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح للمعجم بنية ونظاماً ؟ ، نُشر في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات ، تونس : بيت الحكمة : ص ٣٠٩ .
(٢) Yuk, Igor Mei, (1992) "Lexicon: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University press, Vol. 2, p. 333.

(٣) Bloomfield (1933 [1969]) Language, p. 274.

(٤) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها : ص ٣١٤ - ٣١٥ .

الصرفي لها .

- أن الحديث عن النظرية يستلزم التمسك بقوام النظام ؛ إذ ليست النظرية أكثر من الفروض التي يقدمها العلماء لتحديد نظام ما أو وصفه أو تفسيره . وليس ثمة نظرية للمعجم ما لم يكن هناك نظام له . ويعني ذلك بساطة أن محاولات البحث عن النظرية في المعجم لن تتم على نحو كامل وناضح ما لم تصدر عن وعي دقيق بأبعاد النظام الذي تقوم النظرية ضبطاً له ووصفاً وبياناً وتفسيراً .

يحاول هذا البحث قراءة النظرية المعجمية العربية في مختلف تطبيقاتها المتصلة بكل من التصنيف للمعجمي والتحليل الدلالي كما يقف بشكل أساسي مع تطبيقات النظرية المعجمية المتصلة بنية المعجم والعلاقة بين الينيين المعجمية والدلالية للغة ونوعي البنية المعجمية .

● الظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها :

يرصد المعجم كلمات اللغة ومورفيماتهما تسجيلاً للجانب الدلالي للغة . وهو بذلك يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة ؛ أي أن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها . وهذا ما يفيد تصنيف علم الدلالة إلى علم دلالة معجمي وعلم دلالة تركيبية^(١) . كما يورثه هذا مشكلات الدلالة المختلفة ، وأبرزها تجريدية ظاهرة الدلالة ، وعدم اقتصار الظاهرة على مستوى لغوي معين ؛ فالدلالة صوتية وصرفية ونحوية وغياب البناء الكلي العام للظاهرة ، وهو ما يريد أن يناقشه البحث بصفة رئيسية .

وفيما يلي مناقشة مشكلات الدلالة وصعوبات دراستها .

- تجريديتها : تمثل الدلالة أحد مستويي اللغة أو أحد وجهيها . ويقوم التقابل بين الشكل والدلالة في كون أولهما مادياً قابلاً للإدراك بإحدى الحواس ، وكون الآخر ، وهو الدلالة ، غير مادي ، أو تجريدياً يتصور بالعقل ولا يدرك بالحواس . وقد أثرت هذه التجريدية التي تنصف بها الدلالة الدرس الدلالي بعشرات من الفروض والنظريات التي قدمت لتحديد المعنى^(٢) .

(١) Ladusaw, William A. (1986) "Semantic Theory", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 90.

(٢) يمكن أن نلف على إحصاء واسع جداً وتصنيف شامل لهذه الفروض والنظريات في عدد من المناخل كتبها جيرزي يلز Jerzy Peiz في القاموس الموسوعي للسينيوطيقا ، وذلك على النحو التالي : Peiz, Jerzy =

ويمثل كون الدلالة شيئاً مجرداً غير مادي أحد أسباب صعوبة دراستها ؛ إذ لا نملك آلة تمكننا من اختيار تصوراتنا عنها . وبحسبنا أن نتذكر أن كونها شيئاً مجرداً غير مادي قد جعل مواقف اللغويين البنيويين ؛ عن دور الدلالة الخاص في اللغويات تغطي مدى واسعاً (١) ؛ فقد ترددوا بين الاهتمام بالمعجم والتركيب الدلالي (٢) ، والتعهد بإرجاء الدلالة (٣) أو إقصائها عن اللغويات تماماً (٤) عند من رأى منهم اللغة « مجرد مخزون من المورفيمات والترميزات التي تظهر فيها » (٥) ، « فصار النحو تشكيلاً شكلياً يرى موضوعاً سابقاً ومستقلاً لا وسيلة لتحقيق شيء » (٦) ، وكان أمثلهم طريقاً عن رأى المعنى طريقاً مختصرة للوصول إلى ما يوصل إليه بتحليل توزيعي (٧) .

- عدم استقلالها بمستوى لغوي واحد كما هو الشأن مع فروع اللغة الأخرى ؛ إذ يستقل علم الأصوات بمستوى الأصوات ، والفونولوجي بمستوى المقاطع ، وعلم الصرف بمستوى الكلمات ، وعلم النحو بمستوى الجمل ، وعلم لغة النص بمستوى التصور . إن الدلالة على العكس من كل ذلك ترد في مستويات اللغة المختلفة ؛ حيث يرد من أنواع المعنى : المعنى المعجمي والمعنى النحوي أو التركيبي والمعنى الصوتي والمعنى

== (1986) "Meaning", in *Encyclopedic Dictionary of Semiotics*, edited by Thomas A. Sebeok (g.-e.) Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 497 - 57, "Meaning, associationist theories of", *Encyclopedic Dictionary of Semiotics*, Vol. 1, pp. 507 - 10, "Meaning, Pragmatist theories of", *Encyclopedic Dictionary of Semiotics*, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 511 - 20, and "Meaning, Stimulus Response theories of", *Encyclopedic Dictionary of Semiotics*, Vol. 1, edited by Thomas A. S Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 520 - 3.

(١) Fought, John G. (1995) "American Structuralism", in *Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists*, edited by E. F. Koerner & R. H. Asher, Oxford: Pergamon, p. 303.

(٢) Joos, M. (1958) "Semiology: A Linguistic theory of meaning", in *Studies in Linguistics* 13, pp. 53 - 70.

(٣) Hill, A. A. (1958) *Introduction to Linguistic Structure: from Sound to Sentence in English*, New York: Harcourt Brace, P. 5.

(٤) Trager G. L. & Smith, H. L. (1951) "An Outline of English Structure", *Studies in Linguistics, Occasional Papers* 3, Oklahoma: Oklahoma Press.

(٥) Hockett, (1958) *A Course in Modern Linguistics*, p. 137.

(٦) Mathews, P. H. (1986) *Distributional Syntax*, *Studies in the History of Western Linguistics*, edited by Theodora Bynon & F. R. Palmer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 245 - 246.

(٧) Bloch, B. (1953) "Contrast", *Language* 29, pp. 59 - 61.

الفونولوجي^(١) ... إنخ . ويعني ذلك أن تقديم تركيب دلالي للغة يستلزم التنقل بين هذه المستويات المختلفة من اللغة التي تتحرك فيها الدلالة .

— عدم وضوح البناء الكلي للظاهرة أو عدم وضوح الارتباط بين وحدتين كبيرى وصغرى كما هو الأمر مع الفروع اللفوية الأخرى ؛ إذ يرتبط علم الأصوات بوحدة الصوت بوصفه وحدة كبيرى ، ووحدة السمة الصوتية بوصفها وحدة صغرى ، وكذلك يرتبط الفونولوجي بوحدة المقطع بوصفه وحدة كبيرى له ، والصوت بوصفه وحدة صغرى له ، وهكذا دواليك . ولا شك أن هذا الأمر هو الذي أتاح لهذه العلوم تركيباً خاصاً بها ومنع بالتالي ورود تركيب للدلالة على ما سنبين في الحديث عن التركيب فيما بعد .

(١) Crystal, (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 191.

المبحث الأول : مفاهيم أولية

نحتاج قبل تقديم التطبيقات المختلفة للنظرية المعجمية في التراث العربي أن نبيّن النطاق الذي تقع النظرية المعجمية في إطاره ، وأن نحدد بعض ما يحتاج إلى تحديد من مفاهيم مثل نطاق النظرية المعجمية ومفهومَي التركيب والنظام والعلاقة بينهما ونماذج النظرية التصنيفية ونماذج التركيب المعجمي العربية وتركيب المعجم . وفيما يلي بيان ذلك :

١ - نطاق النظرية المعجمية :

يهتم علماء كل علم بتحديد موضوع نظرياتهم فهم في الدرر النحوي ، مثلاً ، « يتفقون بعامة على أن الحديث عن الفروق بين السلاسل الصحيحة نحويًا و السلاسل غير الصحيحة نحويًا أو تعيين مقياس متدرج لنصحة النحوية للسلاسل يمكن أن يكون من البحث في ظل غياب مفهوم واضح لما يمكن أن تكون نظرية النحو نظرية له » (١) والحقيقة أن النظرية المعجمية تقوم في عدد من الإجراءات الضرورية لإنجاز معجم اللغة تبدأ هذه الإجراءات بالجمع المعجمي اللازم لمفردات اللغة وتراكيبها واستعمالات كل من المفردات والتراكيب ، ويتبع ذلك إجراء الوصف والتصنيف للمادة المجموعة ، كما يلزم تمام العمل المعجمي أن يكون ثمة تحليل دلالي للمادة المعجمية يكشف عن الأنظمة الدلالية التي تحكمها ، وأخيرًا تقديم التركيب أو البنية التي يمكن أن تقدم المادة المعجمية في إطارها .

وسوف يقوم البحث بالحديث عن النظرية المعجمية في التراث العربي من خلال هذه الجهات المختلفة من جمع وتصنيف مُعْجَمِيٍّ وتحليل دلالي وبناء عام للمعجم .

٢ - مفهوم التركيب :

يرد التركيب في اللغة على معنى علو شيء على شيء ، يقول ابن منظور : « ركب الدابة يركب ركوبًا : علا عليها » (٢) ، وهو يرد لتراكب ووضع الشيء على الشيء يفيد

(١) Keat, Mary Louise (1981) "On a theory of markedness: some general considerations and a case in point", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore DI Pisa, p. 559.

(٢) ابن منظور، اللسان ، ج ١ ، بيروت : دار صادر وهار بيروت ، ١٩٦٨ م ، ص ٤٢٨ ، دار المعارف، مادة ر ك ب ص ٤٢٨ .

المعجم أن « تراكب السحاب وتراكم : صار بعضه فوق بعض ... وركب الشيء : وضع بعضه فوق بعض » (١) . ويرد على معنى أن يتبع شيء شيئاً ، يقول ابن منظور : « وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « فإذا صغر قد ركبتني » ، أي تبعتني وجاء على أتري ، لأن الراكب يسير بسير المركوب ، يقال : ركبت أثره وطريقه إذا تبعته ملتحقاً به » (٢) .
ويفيد التركيب كذلك الضم والالتزام في نظام واحد ، فركب الشيء « إذا ضمته إلى غيره فصار شيئاً واحداً في المنظر . يقال : ركب الفحص في الخاتم ، وركب السنان في الرمح ، وركب الكلمة أو الجملة » (٣) .

وقد انتقل المعنى المعجمي إلى المجال الاصطلاحي ، فصار التركيب عند اصطلاح الفلاسفة « تأليف الشيء من مكوناته البسيطة ويقابله التحليل » (٤) .

ويؤيد الشريف الجرجاني في تعريفاته اصطلاح التركيب في اللغة ، يقول : « التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة » (٥) . كما يؤيد الكفوي علاقة مصطلح التركيب بكل من مصطلحي التأليف والترتيب ، يقول : « والترتيب : ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا ، مرتبة أو لا ، فالركب أعم من المؤلف ، والمرتب مطلقاً » (٦) . وذلك أن التأليف يعني « جمع الأشياء المناسبة من الألفه ، وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف ... والتأليف بالنسبة إلى الحروف لتصير كلمات والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملاً » (٧) . كما أن الترتيب : « أعم مطلقاً من التنظيم لأن الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض » (٨) .

ولا يخفى بهذا ما بين التركيب والبناء من صلة ؛ إذ « البناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت » (٩) . كما تعني البنية اصطلاحاً التركيب ؛ إذ هي « بناء متكامل ومترابط الأجزاء أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد » (١٠) .

(١) السابق ، ج ٣ ، مادة ر ك ب ، ص ١٧١٤ .

(٢) ابن منظور ، اللسان ، مادة ر ك ب ، ج ٤ ، ص ١٧١٤ .

(٣) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط مادة ر ك ب (ج ١) مصر : دار المعارف ، ط ٣ ١٩٧٣ م ، ص ٣٨١ .

(٤) السابق ، ج ١ ، مادة ر ك ب ، ص ٣٨١ .

(٥) الجرجاني ، معجم التعريفات : ضبط وقهورة محمد بن عبد الحكيم نقاضي ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط ١ ١٩٩١ ، ص ٧١ .

(٦) الكفوي ، الكلمات ، ص ٢٨٨ .

(٧) السابق ، ص ٢٨٨ .

(٨) السابق ، ص ٢٨٨ .

(٩) السابق ، ص ٢٤١ .

(١٠) الخلو ، د. عبده (١٩٩٤) معجم المصطلحات الفلسفية : فرنسي - عربي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ط ١ ، ص ١٦٤ .

ولا يخرج معنى المقابل الإنجليزي للتركيب ، وهو كلمة structure ، عما تقرر لها لغة في العربية ؛ إذ إن لفظ structure « مشتق من الفعل اللاتيني « struere يبنى ، واللفظ معجميًا مرادف لبناء وصياغة وترتيب ، باختصار يرادف تنظيم » . كما أنه « يشير بصفة أساسية إلى نظام الارتباطات التي تربط « عضوياً » أجزاءً يداخل كل منظم » (١) . ويفيد Trask أن التركيب « مجموعة العلاقات الأفقية Syntagmatic relations التي تحمل بين عناصر جملة أو جزء فرعي لها ، وتعبير آخر هو الطريقة التي توضع فيها هذه العناصر معاً من أجل صياغة الجملة أو جزء منها » (٢) .

ويعني ذلك : أن التركيب يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في وحدات صغرى ، وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث ، وهو الوحدة الكبرى . وهذا ما يقوم في تركيب اللغة المختلفة مثل التركيب الصوتي الذي يتمثل في سمات صوتية تجتمع معاً وفق قوانين محددة لتكوين الأصوات ، وكذلك تركيب الكلمات معاً وفق قوانين وعلاقات معينة لتشكيل وحدة الجملة الأكبر . أي لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة نهائية كبرى ووحدات صغرى تجمعت من خلال قوانين أو علاقات محددة لتشكيلها . وهذا ما ينبغي بحثه في حديثنا عن التركيب المعجمي للغة .

٣ - مفهوم النظام :

يقول بعضهم في تعريف النظام وشروطه وأمثاله : « إن النظام مصطلح عام جداً لمجموعة منظمة من الاحتمالات المتنافسة بين العناصر النحوية أو المعجمية للغة ... يمكن ، على سبيل المثال ، أن يتكلم المرء عن نظام الضمائر في اللغة ، وهو يعني القائمة الكاملة للضمائر التي تظهر فيها وقواعد اختيارها ، أو أن يتكلم عن نظام الفعل فيها ، ويعني به المجموعة الكاملة من صيغ الفعل وقواعد استخدامها . وقد قلّم مفهوم النظام هذا فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure . وهو يمثل تفصيلاً لمفهوم التراثي للتصريف paradigm ، لكنه يختلف عنه في أنه يركز على العلاقات التي بين العناصر أكثر من العناصر نفسها » (٣) . ويعني ذلك أن النظام يتطلب وجود عناصر وعلاقات بينها دون أن يستلزم أن تؤدي العلاقات إلى وحدات أكبر ، وإنما يمكن أن يقوم النظام

(١) Petitot, Jean (Paul Perron) (1986) "Structure", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, pp. 991 - 22.

(٢) Trask, (1993 [1996]) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 263.

(٣) Ibid., p. 274.

بين أفراد متوازية ، أي ليس بعضها جزءًا لبعض . كما يعني أنه يشترط أمرين مما يشترطه التركيب دون الشرط الثالث : إذ يشترط الوحدات والعلاقات التي تربط بينها ، ولا يشترط أن تكون بعض الوحدات جزءًا لبعض ، فهو يشترط وجود وحدات وعلاقات دون ضرورة أن تؤدي العلاقات التي بين الوحدات إلى إنتاج وحدات أكبر هي مجموع وحدات صغرى والعلاقات التي بينها .

٤ - العلاقة بين التركيب والنظام :

تتمثل علاقة النظام بالتركيب في اتساع مفهوم النظام عن التركيب ؛ إذ يُكْتَلَبُ التركيب صورة من صور النظام ، ولذلك يستلزم البحث الحالي وجود وحدة كبرى ذات وحدات صغرى مترابطة للقول بوجود التركيب . على أن في الدرس اللغوي تقريباً آخر بين النظام والتركيب ، وهو ما لجده عند فيرث الذي « ركّز كثيراً على الفرق المتوازي بين التركيب والنظام »^(١) فقد انفتحت إلى ضرورة تعامل « التحليل النحوي مع النصوص بتحديد كل من التراكيب والأنظمة »^(٢) . ويعني ذلك أن الفرق بين النظام والتركيب عند « فيرث » يعد « نوعاً ما من تطوير العلاقات الأفقية والرأسية » فهو يريد بالتركيب الترتيب الأفقي للعناصر ، ويريد بالنظام مجموعة الوحدات التي يندرج ضمنها عنصر ما^(٣) . يشرح بعض اللغويين هذا الفرق ، يقول : « يمكن أن تُعدَّغ التراكيب ترتيباً أفقياً للعناصر ، والأنظمة مجموعة رأسية من الأطراف أو الوحدات التي يمكن أن تظهر في مكان معين من التركيب »^(٤) .

يقود هذا للتحديث عن نوعي العلاقات الدلالية اللذين يؤدي أحدهما إلى تركيب ، ويؤدي الآخر إلى نظام لا تركيب إلى بحث التركيب المعجمي فيما يلي :

٥ - تركيب المعجم :

يجب أن يسجل البحث عن تركيب المعجم أو بنيتة أول ما يسجل ورود نوعين من

(١) Palmer, (1996) "Firth and London School", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. B. Asher, Oxford: Pergamon, p. 271.

(٢) Firth, J. R. (1968 [1957]) "A synopsis of linguistic theory", Selected Papers of J. R. Firth 1952 - 59, edited by F. R. Palmer, GB: Longmans, p. 186.

(٣) عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين ، ص ٨٢ .

(٤) Catford, J. C. (1969) "J. R. Firth and British Linguistics", in Linguistics Today, edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books, Inc., Publishers, p. 225.

التركيب المعجمي ، يتمثل أولهما في التركيب الخاص بمداخله ، كما يتمثل الثاني في التركيب العام للمعجم كله ، فإن المعجمي يبدأ بتركيب المفردات معاً في مدخل ، ثم يبنى بتركيب المداخل معاً في معجم عام وذلك على النحو التالي :

- التركيب الخاص بالمدخل :

يراد به ترتيب المفردات التي ترد تحت كل مدخل من مداخل المعجم . ويرد المدخل من عمل المعجميين أنفسهم : إذ يضعون لمعجم كل لغة ما يروونه من المداخل ، ثم يدرجون بكل مدخل ما يرون دخوله من مفردات اللفظة .

- التركيب العام للمعجم :

هو ذلك التركيب العام الذي يتم فيه تركيب المداخل في معجم واحد بعد أن تم جمع مفردات كل مدخل في مداخلها الخاص بها .

وتسعى شتى النظريات المعجمية للوقوف على بناء المعجم اللغوي بعامة ، أي بناء المداخل من مفردات ، وبناء المعجم العام من مداخل . إنهم يحاولون تحديد بنية المعجم على نحو شامل بواضح ودقيق .

٦ - تصنيف الدلالات :

استقصى اللغويون مختلف العلاقات الدلالية وصنّفوها وفق معايير مختلفة ، كما وقفوا مع الرموز اللغوية التي تزدي هذه الدلالات . وقد انطلقوا في ذلك من إدراك أهمية العلاقات ، وربما تقدّمها على الوحدات نفسها ، يقول بعضهم في هذه الأهمية : « إن الوحدات الطبيعية للغة هي تلك العلاقات *relata* التي تعبر عنها الأصوات والحروف والمعاني . ليس الشيء الرئيسي هو هذه الأصوات أو الحروف أو المعاني ، وإنما علاقاتها المتبادلة بداخل سلسلة الحديث والتصريفات النحوية . وهذه العلاقات هي التي تشكل نظام اللغة ، وهذا النظام الداخلي هو السمة المميزة للغة في مقابل غيرها من اللغات الأخرى على حين يمكن أن يغير التمثيل اللغوي بالأصوات والحروف والمعاني بدون تأثير على النظام ، فليس ذا صلة بالنظام » (١) .

• نموذج التصنيف وفق معيار التركيب والنظام :

من أبرز ما صنّفوه من علاقات دلالية بين الوحدات اللغوية تتصل بموضوعنا على نحو

(١) Hjelmslev, Louis (1972) "Structural analysis of language", in Readings in Modern Linguistics, p. 9.

ما تصنيف سوسير الذي « يمكن أن يكون السمة المميزة للغويات القرن العشرين »^(١) ؛ حيث يصنف العلاقات إلى رأسية سماها اقترانية Associative^(٢) وأفقية . ويمثل تصنيف العلاقات هنا بياناً نكل من :

أ - علاقات التركيب أو العلاقات الأفقية :

هي العلاقات التي تربط بين عناصر التركيب القائمة فعلاً في التركيب لتكوين هذا التركيب .

ب - علاقات النظام أو العلاقات الرأسية :

هي تلك العلاقات التي تجمع أفراداً ما تحت نظام واحد ؛ كتلك العلاقات التي بين الوحدات الصالحة للتناوب على الموقع النحوي الواحد . وهذه العلاقات لا تتبع تركيباً ؛ إذ لا تُركَّب الكلمات التي تصلح للتعاقب على الموقع النحوي الواحد في تركيب ما . وتعني هذه الصياغة أننا نعيد تسمية العلاقات الأفقية والرأسية التي عالجهما بما يناسب غرض البحث الذي يريد أن يتف عن العلاقات التي تخص التركيب وفصلها عن تلك العلاقات التي لا تخصه ، وذلك لتحديد ما يلزم مراعاته عند تقديم تركيب معجمي للغة ما .

كما تمثل هذه الصياغة تصنيفاً لهذه العلاقات بتعريفات تركيبية أصرح بمثل في :

- علاقات دلالية تركيبية (بين وحدات مترابطة) :

هي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات تُشكِّلُ بسبب من هذه العلاقات وحدات أكبر منها .

ومن ذلك على سبيل المثال العلاقات التي تكون بين مكونات الجملة لتكوين وحدة الجملة .

- علاقات دلالية غير تركيبية (بين وحدات موازية) :

هي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات من نفس المستوى ، أي ليس بعضها جزءاً لبعض . أي لا تشكل هذه العلاقات مع الوحدات التي تقوم بينها وحدات أكبر منها ،

(١) Joseph, John E. (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, p. 238.

(٢) Saussure (1917 [1972]) Course in General Linguistics, pp. 122f.

أي لا تشكل تركيباً وبناءً ما .

وقد أشرنا إلى أن علاقة التعاقب على موقع تحوي واحد من هذه العلاقات التي تمثل علاقة نظام لا علاقة بناء . كما يمكن أن نعدّ من ذلك علاقات الترادف والتضاد ونحوهما ؛ إذ إن مثل هذه العلاقات تقوم بين وحدات ذات مستوى واحد ، ولا ينتج تركيباً آخر أكبر منها ، فهي جميعاً كلمات ولا تجتمع المترادفات تحت وحدة أكبر منها . ولا يخفى أن الكلمات لا تُكوّنُ بعلاقة الترادف وحدة أكبر منها .

وأهم ما تلزم الإشارة إليه هو استعارة البحث لنوعي العلاقات الرأسية والأفقية اللذين تطوراً على يد فيرث إلى نظام وتركيب وتسميتهما بعلاقات تركيب وعلاقات نظام وتوظيفهما في الفصل بين ما يستخدم للتركيب المعجمي وما لا يصلح لذلك . إن توظيف ذلك يُشعرُ بعدم صلاحية العلاقات الدلالية الموازية التي تستفاد من النظام لتكون أساساً لتركيب معجم فهي علاقات نظام لا تركيب . ولا يخفى أن تركيب المعجم شيء وأنظمته شيء آخر .

• نموذج التصنيف وفق معيار اللغة والواقع :

يرى البحث أن اللغويين العرب قاموا بمراجعة بعض العلاقات الدلالية في بنائهم للمعجم دون بعض آخر ؛ فهم يبنونه على أساس العلاقة الدلالية بين المفردات المتحددة في الجذر ، ولا يراعون دلالات أخرى كالترادف والتضاد والانضواء .

ويبدو موقف المعجم من العلاقات الدلالية المختلفة كما لو كان موقفاً مزدوجاً مما يلزم معه بيان ما يسجله المعجم في جذوره من علاقات دلالية وما لا يسجله حيث يسمح الجذر المعجمي في التصور التراثي ببعض العلاقات الدلالية ، ولا يسمح ببعض ، وذلك على التفصيل التالي :

أولاً - العلاقات الدلالية التي يسمح بها الجذر أو يكشف عنها :

(الاشتراك الجذري - الاشتراك اللفظي - الاشتراك الدلالي - الاشتراك الوظيفي)

تقوم العلاقة بين الألفاظ إذا اشتركت فيما يلي :

- الجذر فقط أي دون الوزن .
- اللفظ كله أي الجذر والوزن معاً كما في المفردات المختلفة التي تتفق لفظاً .
- الدلالة بمعنى أن يرد اللفظ الواحد على أكثر من دلالة على ما سيبين البحث لاحقاً .
- الوظيفة بمعنى أن يرد اللفظ نائباً عن غيره أي على وظيفة غيره .

وبيان هذه العلاقات الدلالية كما يلي :

١ - الاشتراك الجذري أو اشتراك الألفاظ المختلفة في أصول واحدة :

هي تلك العلاقات التي تقوم بين كلمات متفقة الجذر فحسب ، أي لا تشترك في صيغة واحدة ، وإنما تشترك في جذر واحد أو أصول واحدة فقط ، كالعلاقة التي تقوم ، مثلاً ، بين سَلِمَ وَيَسْلَمُ وَسَلَامٌ . لقد اشتركت الكلمات في جذر واحد ، فاتفقت فيما بينها في جزء من دلالتها ، وهو الدلالة المعجمية . ولا يخفى أنها تُدرج ، بناء على ذلك ، تحت جذرها الخاص الواحد الذي يضم المفردات ذات الجذر الواحد .

٢ - الاشتراك اللفظي hyponymy :

تظهر هذه العلاقة بين كلمات متفقة اللفظ ، أي في الجذر والصيغة ، أي أنها علاقة تُفترض في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة ، وتختلف فيما بينها في الدلالة . وتقوم على افتراض أن التعدد لا يقوم في الدلالة فحسب ، وإنما يقوم مع اللفظ كذلك ؛ إذ تفترض أن للوحدتين أصليين مختلفين ، وأن كل ما حدث هو أن توافقت الأصلان لفظاً ، أي أننا مع « كلمات مختلفة ذوات دلالات مختلفة »^(١) .

ومن باب الاشتراك اللفظي علاقة :

الأضداد :

هو نعت خاص من التضاد يطلق على الضدين إذا كانا مشتركين في لفظ واحد . وهو ما يتبع الجذر له مجازاً تحته ؛ إذ لا يقال بالأضداد إلا إذا كان اللفظان الدالان على المعنيين المتضادين متفقين في اللفظ ، أي يبدوان كما لو كانا لفظاً واحداً . وهو أيضاً قسم من المشترك اللفظي لا يقوم إلا إذا كانت المعاني المختلفة متضادة فقط .

٣ - الاشتراك الدلالي^(٢) polysemy :

تظهر هذه العلاقة كما يفتها بين كلمات متفقة في الجذر والصيغة معاً ، أي تقوم في

(١) Akmajian, Adrian (1990) Linguistics: an Introduction to Language and communication, Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, p. 203.

(٢) كنت قد استخدمت لهذه العلاقة مصطلح علاقة التعدد الدلالي الشائع في الدرس اللغوي المعاصر إلا أنني وجدت الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمية بنونس يستخدم مصطلح الاشتراك الدلالي في مؤتمر الدلالة المعجمية بالدار البيضاء ، وينقد المصطلح الأول ، وقد رأيت مناسبة مصطلح الاشتراك الدلالي أكثر من الأول ؛ إذ إن مصطلح الاشتراك الدلالي يبين أن وحدتين قد اشتركتا في الدلالة على الرغم من اختلاف لفظهما ، وذلك مثلما نحول بالاشتراك اللفظي الذي يكون بين وحدتين اشتركتا في اللفظ على الرغم من اختلاف دلالتها .

الكلمات التي تنفق في الجذر والصفة ، وتختلف فيما بينها في الدلالة . وتعبير آخر :
إننا مع « كلمة واحدة ذات مجموعة من الدلالات المختلفة »^(١) .

وقد استخدم مصطلح polysemy مقابلين في العربية : أحدهما ، وهو شائع في
الدرس اللغوي المعاصر ، هو مصطلح « التعدد الدلالي » والثاني هو هذا المصطلح الذي
استخدمه البحث الحالي ، وهو مصطلح « الاشتراك الدلالي » ، الذي يفضلهُ الأستاذ
إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمية بتونس ، ويراه أكثر مناسبة من الأول .

والفرق بين الاشتراك الدلالي وبين الاشتراك اللفظي أنه يقوم على افتراض أن التعدد
يقوم في الدلالة فحسب ، ولا يقع في اللفظ ابتداءً ، إذ يفترض أن الجذر الواحد يرد
لعان متعددة . وليس ثمة جذور متعددة وافق بعضها بعضاً . والحقيقة أنهما غير متنافيين
في النظرية اللغوية ؛ إذ يتم تفسير بعض الكلمات المتفقة جذراً وصيغةً واختلفة معنى
على أساس الاشتراك اللفظي ، على حين يفسر بعض آخر من هذه الكلمات على أساس
الاشتراك الدلالي . وإن كان كثير من اللغويين يتشككون في سهولة حسم الأمر في
كثير من الكلمات ؛ « إذ إن المشكلة النظرية بالنسبة للغة هي كيف يُبيِّنُ الاشتراك
الدلالي polysemy ... (شكل واحد - دلالات متعددة) عن الاشتراك اللفظي
(وحدات معجمية حدث أن كانت لها صيغة صوتية واحدة) »^(٢) أو بتعبير آخر :
« يفترض أن لدينا كلمتين منفصلتين أو أكثر ينطق واحد لا كلمة مفردة تحمل دلالات
متعددة »^(٣) .

والحقيقة أن علم اللغة يجعل المشترك اللفظي لما يثبت من تاريخ الألفاظ أن الكلمات
ترجع إلى أصول مختلفة . يقول بعض اللغويين عن الاشتراك اللفظي والاشتراك
الدلالي : « كيف ترسم خطاً بين الاثنين إن أحدهما المعايير هو أصول الكلمات »^(٤) .
ويريد أنه إذا ثبت من تطور الكلمات أنها ذات أصول متعددة كانت مشتركات لفظية ،
وإذا لم يثبت رجوعها إلى أصول متعددة كانت لفظياً واحداً تعددت دلالاته . ويثبت

(١) Palmer, (1976) Semantics: a New Outline, p. 65.

(٢) Crystal, (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 236.

(٣) O'Grady, William (1997) "Semantics: the analysis of meaning", in Contemporary Linguistics: an Introduction, edited by William O'Grady [et. al.] London and New York: Longman, p. 270.

(٤) Lyons, (1981) Language and Linguistics: an Introduction, p. 147.

الإشتراك اللفظي ، كذلك إذا انتمى اللفظان إلى قسمين مختلفين من أقسام الكلم ، كأن يتفق الحرف الناسخ « أن » مع الفعل الماضي « أن » ، إذ يقال في مثل هذه الحالة ؛ إن بينهما اشتراكًا لفظيًا لوجود أصدين مختلفين ، وليس لدينا اشتراكًا دلاليًا لاختلاف اللفظين ابتداءً .

أما تراثنا اللغوي فيثبت في هذا الصدد عدة أمور يمكن مراجعتها من نص ابن السراج يقول : « واعلم أنه ... يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني ، وأن الذي يعرض في اللغات سوى ذلك إنما هو بغير قصد ، وأنه تداعيل لغة في لغة ، فنقول : إن المعنى إذا ترادفت عليه أسماء مختلفة كثيرة وحنطة ليس كالمعنى إذا اختلف واتفق اللفظ من قبل أنه قد يجوز أن يكون للمعنى الواحد أسماء يعرف بكل واحد منها بعد أن لا يشركه في شيء منها غيره ، وعلى ذلك فالأولى بواضع كل لغة أن يكتب بالاسم الواحد للمعنى الواحد ، وقد حكى لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد ، وهو في هذه القول أبعد من قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداعلت فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء » (١) .

يريد ابن السراج أن الإشتراك اللفظي عارض غير أصيل في الفاظ اللغة ، أي أنه من قبل الاستثناء ، ولذلك يفسره باختلاف اللهجات كما سيفصله العمل فيما بعد .

إن الفرق بين الإشتراك اللفظي والإشتراك الدلالي تقديري ؛ بمعنى أنه يمكن تقدير وجود مفردات عدة اتفقت في لفظ واحد مشتركة بينها ، فيكون لدينا إشتراك لفظي بين المفردات ؛ أو تقدير وجود لفظ واحد ورد على دلالات عدة ، أي أن الفرق يقوم بين تقدير تعدد اللفظ أو توحيده .

يظهر ، على أية حال ، وجود هذه العلاقات في الجذر من أن الكنجات التي يجمع بينها جذر أو أصول واحدة ترد تحت الجذر الواحد الخاص بها ؛ كما أن المفردات التي تشترك في اللفظ أي في الجذر والصبغة وتحمل دلالات متعددة ترد تحت الجذر نفسه سواء أكان متعدد اشتراكًا لفظيًا أم دلاليًا ، وذلك كما يمكن أن نلاحظه في جذر العين الذي يندرج تحته كلمات متفقة الجذر والصبغة ؛ يقول الرازي : « العين حاسة الرؤية ... والعين أيضًا عين الماء وعين الفركية . ولكل ركبة عينان ، وهما نقرتان في مقدمها عند المساق والعين عين الشمس . والعين أدينار . والعين المال الناضج . والعين المدينيان

(١) ابن السراج ، الألفاظ تحقيق محمد صالح المنكري ، بغداد : مطبعة المعارف ، ط ١ ١٩٧٣ م ، ص ١١٠

والجاسوس . وعين الشيء خياره . وعين الشيء نفسه ^(١) .

والحقيقة أن اللغويين العرب لا يثبتون ما إذا كانوا يقولون بالاشتراك اللفظي أم بالاشتراك الدلالي ، أي أنهم لا يثبتون ما إذا كانوا يقدرّون أصولاً متعددة اتفقت في اللفظ أو يقدرّون أصلاً واحداً ورد على دلالات عدة . وإن رجح احتمال وقوعهم على الاشتراك اللفظي ، وهو ما يعبر عنه ابن السراج بقوله : « يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني » ، فنفظ الأسماء يعني الأصول المتعددة ، وقوله « يجب على واضع كل لغة أن يفرق » يعني قوله باشتراكها في اللفظ على خلاف الأصل .

كما يكشف ما يذكره الرازي تحت جنس العين الذي سبق بيانه عدم تفرقه بين المعنى المعجمي الوضعي والمعنى المكتسب بالمجاز ، وهو ما يظهر في جمعه بين العين التي هي حاسة الرؤية والعين بمعنى الديدبان والجاسوس ؛ إذ وقوع العين على الديدبان والجاسوس مجاز علاقته الجزئية كما لا يخفى . وهذا يجعله من الاستخدام المجازي للغة لا الاستخدام الوضعي الأول .

٤ - الاشتراك الوظيفي :

هو العلاقة التي تربط كلمتين أصلهما ألا يكونا مرتبطين بأن تؤدي كلمة وظيفة كلمة أخرى ، كما في كلمتي ، اللديغ والسليم ؛ إذ تؤدي الثانية وظيفة الأولى بالتأويل . يقول بعض اللغويين في ذلك : « والسليم : اللديغ أطلق عليه تفاعلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته » ^(٢) .

ويعني نصُّ اللغويين العرب على أن الاشتراك الوظيفي جاء على جهة التأويل أنه علاقة استثنائية وليس علاقة أصلية بين الألفاظ .

ويعني هذا ، في الحقيقة ، استيفاء اللغويين العرب لكل صور العلاقة الدلالية الممكنة بين كلمات العربية سواء ما كان منها على أصله وما جاء مجازاً وما جاء استثناءً أيضاً .

ثانياً - العلاقات الدلالية التي لا يسمح بها الجذر أو لا يكشف عنها : (الترادف والتضاد والانسواء) :

هي بتعبير أيسر العلاقات التي لا يرصدها الجذر أو لا يتسع لها مكاناً خاصاً بها فيه . وتمثل في ثلاث علاقات دلالية هي التضاد والانسواء والترادف الذي ذكر فيه بعض اللغويين العرب أنه قد يجيء اتساعاً أو من قبيل تداخل اللغات ، يقول ابن السراج

(١) الرازي : مختار الصحاح ، مادة ع ي ن ص ، ٤٦٦ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .

في الترادف : « حكى لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد وهو في هذه القول أبعد من قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء . وقد يجوز أن يكون قد وقع هذا الاتساع ليتفق به في السجع والقوافي ، ألا ترى أن الشاعر إذا كانت القافية سينية استعمل جلس فإن جعلها دالية استعمل قعد . ومنفعة هذا الضرب للخطباء والشعراء عظيم جدًا » (١) .

ويمكننا أن نلاحظ عدم عناية اللغويين العرب بهذه العلاقات الثلاث من مراجعة مدخل معجمي لجذر ما من جذور المعجم ؛ إذ لا نجد استعراضًا للحديث عن الترادفات التي تكون للكلمة من كلمات الجذر ، ولا مضاداتها إلا في نوع خاص من التضاد ، وهو الكلمات التي يقال لها الأضداد التي تكون في مفردين وردا على لفظ واحد ومعنيين متقابلين ، كما تم بيانه في العلاقات الدلالية التي يسجلها المعجم اللغوي العربي .

على أن ذلك لا يمنع من استخدام الترادف في بيان بعض دلالات الألفاظ ؛ أي أنه يستخدم وميالة وليس مقصودًا بالبيان .

ويرجع تفسير موقف المعجم المزروع من الدلالات المختلفة في رؤية البحث إلى أنه قد رأى ورود العلاقات الدلالية التي بين المفردات على نوعين متميزين ، هما :

١. العلاقات الدلالية اللغوية :

هي ما كان من العلاقات ذا ارتباط بالغة ، وليس مقتصرًا على الواقع . ويتحقق ذلك فيما يلي :

أ - علاقة الاشتراك الجذري الذي يكون بين المفردات لاشتراكها في جذر واحد ؛ إذ إن اتفاق الكلمات في الدلالة ذا مرجع لغوي وهو اشتراكها في جذر واحد .

ب ، ج - علاقتهما الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ؛ إذ تنبئ هاتان العلاقتان على وجود لفظ واحد مع وجود دلالات مختلفة لهذا اللفظ ، وهو ما يُفسَّر مرة على أن الأصل متعدد قد اتفق في لفظه مع غيره واشترك معه فيه ؛ ويُفسر مرة أخرى على أنه أصل واحد حمل أكثر من دلالة في الوقت نفسه . ولا يخفى أن هاتين العلاقتين لغويتان ؛ إذ ترجعان إلى الاشتراك في اللفظ كله ، وليس في مجرد الجذر فحسب .

٢ - العلاقات الدلالية الواقعية :

هي تلك العلاقات التي تقوم بين مدلولات الكلمات دون أن نجد لذلك وجودًا في

(١) ابن السراج ، الاشتقاق ، ص ص ٤٤ - ٤٥ .

اللغة أو مرجعًا لغويًا لها ، وذلك كما في العلاقات التالية :

أ - علاقة الترادف ؛ إذ يرد الترادف لاتفاق مدلولات الكلمات ، وليس في لفظ المترادفات ما ينبغي أو حتى يساعدنا في تقرير ما إذا كان يوجد ترادف أم لا .

ب - علاقة التضاد ، إذ ليس في اللغة ما يفيد تضاد الكلمات وإنما تقرر التضاد اعتمادًا على الواقع فحسب .

ج - علاقة الانضواء ، إذ تتحدد من خلال الواقع فقط ، أي بلا مرجع لغوي يفيد تلك العلاقة .

ويعني ذلك أنه يوجد اختلاف جوهري بين العلاقات الدلالية التي لا ينبت إليها المعجم اللغوي العربي ، وهي علاقات الترادف والتضاد بين ألفاظ مختلفة والانضواء وبين العلاقات الدلالية التي يفسح لها المعجم اللغوي العربي مكانًا لديه ، بل إنه يتبنى عليها ، وهي علاقات الاشتراك الجذري والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي والاشتراك الوظيفي ؛ وذلك لأن العلاقات الأولى علاقات لا ترجع إلى جانب لغوي ، وإنما يحدث أن يكون في الواقع مدلول لفظ موافقًا لمدلول آخر فنقول بترادف اللفظين ، كما يحدث أن يقابل في الواقع مدلول لفظ آخر فنقول بالتضاد بين اللفظين . وكذلك يحدث أن يكون في الواقع مدلول لفظ ما متضمنًا تحت مدلول لفظ آخر . ولا يخفى أن الترادف والتضاد بين ألفاظ مختلفة والانضواء لا تستفاد من جانب لغوي ؛ فليس ثمة جذر أو وزن أو علامة يتبنى عليها القول بالترادف والتضاد والانضواء وغير ذلك من العلاقات الدلالية المقررة . ويعني ذلك باختصار أنه ليس ثمة نظام في اللغة يعكس الترادف ونحوه من العلاقات الواقعية أو المنطقية ، ولسنا مطالبين ، من ثم ، أن نضع بنية لغوية لينية واقعية .

ويمكن تبيين الفرق بين العلاقات الدلالية اللغوية والعلاقات الدلالية الواقعية إذا استحضرننا أن اللغة لا تسعج الواقع ؛ فهي تبيِّن بعض ما فيه من أصناف وتجاهل بعضها ، مثلًا ، يرد الجنس في الواقع في كل من المذكر والمؤنث والحائذ ، لكن المعالجة اللغوية له تختلف من لغة إلى أخرى فمن اللغات ما لا يفتدُّ بهذه الأصناف ابتداءً ولا يتخذ لها علامات خاصة تفرق بينها ^(١) ، ومنها ما يفرق بين المذكر والمؤنث فحسب ، ويحمل ما سواهما على أحد وجهي التذكير والتأنيث بالحجاز ^(٢) ، ومن اللغات ما يُسَلَّم بالحائذ ^(٣) .

(١) كما في الإنجليزية والفارسية ، مثلًا .

(٢) كالعربية التي تجمع النجم مذكراً والشمس مؤنثاً على الرغم من انتمائهما في الواقع إلى الحائذ .

(٣) كالألمانية ، مثلًا .

ومن منازفة المعالجة اللغوية للعلاقات الواقعية أن تجعل اللغة بعض المحايد في الواقع مذكراً في اللغة ، وبعضاً ثانياً منه مؤنثاً ، وبعضاً ثالثاً محايداً (١) .

إذا ما استحضرننا أن اللغة لا تنسخ الواقع فهي تُبَيِّنُ بعض ما في الواقع من أصناف وتجاهل بعضها فتصح لنا الفرق بين العلاقات المعجمية التي يرصدها الجذر والعلاقات المعجمية التي يرصدها من جهة أخرى . إن المعجم العربي يحرص على تسجيل العلاقات الدلالية اللغوية فحسب ، أي دون العلاقات الدلالية الواقعية . وإن مسائل الترادف والتضاد بين لفظين مختلفين والاتصاف مسائل تحسب بالنظر في المدلول نفسه دون تطرق إلى الدال أو الرمز اللغوي ، إنها أقرب إلى أن تكون نوعاً من العلاقات المنطقية بين المدلولات نفسها دون أن يكون لها ارتباط بالمدوال . ويمكن قياس عدم إدراج النحاة مثل هذه العلاقات على عدم حديث نحاة الفارسية ، مثلاً ، عن قضايا النوع (التذكير والتأنيث) لخلو لغتهم من نظام النوع . وهل يمكن أن يتحدث نحاة لغة عن المثنى إذا كان غير موجود في لغتهم لا لشيء إلا لأنه موجود في الواقع . لا بد أن نتذكر أن اللغة لا تنسخ الواقع ، وأنه لا بد لنا من الانطلاق منها عند دراستها لا من الواقع الذي يجوز لها أن تطابقه في جزء وتتفصل عنه في جزء آخر .

وإذا تذكرنا أيضاً أن المعجم لا يسجل مدلولات الرموز غير اللغوية مع ما يرادفها من مدلولات الرموز اللغوية تبين لنا ضرورة التزام المعجم ببيان المدلولات اللغوية فحسب لا مطلق الدلالات التي يمكن أن ترد من أصناف شتى من الرموز .

(١) كما في اللغة الألمانية التي تجعل الملعقة مذكراً *der Löffel* ، والشوكة مؤنثاً *die Gabel* والسكين محايداً

. *das Messer*

البحث الثاني : نظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي

يقف هذا البحث مع ما تقدمه النظرية المعجمية العربية من نماذج للوصف المعجمي والتحليل الدلالي . ويمكن تلمس هذين النموذجين من النظرية المعجمية في التراث العربي على النحو التالي :

أولاً - نظريات الجمع المعجمي :

١ - فرضية الاستعمالين العام والخاص أو المستوى اللغوي :

أول ما يثار بخصوص جمع العربية فرضية الخاص والعام ؛ إذ ينادر كثير من الباحثين إلى نفي وشمي اللغويين العرب بالمستوى اللغوي الذي تنقسم به اللغة إلى لغة مشتركة وأخرى خاصة ، وإلى أنهم قد خلطوا فيما جمعه بين ما هو من قبيل اللغة المشتركة وما هو من قبيل اللغات الخاصة . يقول بعض الدارسين عن عمل اللغويين العرب : « كان ينبغي لعلماء ألا يخلطوا بين اللغة ورسالتها في الرواية أو الدراسة ، لكنهم لم يتيهوا لهذا التحرز ، فخلطوا بين اللغات المتعددة ، وانعكس ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة هذا المبدأ الخطير « اختلاف اللغات وكنها حجة » . ويمكن التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب « ارتشاف الضرب من كلام العرب » لأبي حيان ، وهو أحد المطولات التي عنت باللغات في مسائل النحو حيث تضطرب الأفكار وتعدد الوجوه ، وكل منها يجد سنده من اللغات التي تتدافع وتختلط » (١) .

والحقيقة أن اضطراب اللغويين وخلطهم بين اللغة المشتركة واللغة الخاصة أمر غير قائم ؛ إذ لا يثبت إلا إذا ثبت عدم تفريقهم بين القبيلين ، وهو ما يحذر اللغويون العرب منه بشدة يروي الجواليقي عن الفراء قوله عن ضرورة عزل اللهجات عن اللغة المشتركة : « وأعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول : « رأيت رجلاً » ، ولقمت : « أردت عن قولك ذلك » ، ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا تلتفت إلى من قال : يجوز فإننا قد سمعناه إلا أنا نجيز للأعرابي الذي لا يتخير ولا نجيز لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا : « السلام عليكم » ، ولا « جيت من عندك » (٢) .

(١) عيد ، د. محمد (١٩٢٢) الرواية والأستشهاد باللغة : دراسة لقضايا الرواية والأستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب ، ص ١٦٦ .

(٢) الجواليقي ، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، تحقيق عز الدين الحلبي ، دمشق ، ص ٥ .

لقد جمع اللغويين العرب ما أتبع لهم من مادة لغوية وفرقوا فيما جمعه بين ما كان لغة مشتركة وما كان لغة خاصة ، فلم يهملوا أنفرق بينهما ورأوا ضرورة الفصل بين هذين القبيلين من العربية . لقد جمعوا اللغة المشتركة واللغة الخاصة بالقبائل « اللهجات » ، ولكنهم فصلوا بينهما بشكك دقيق ، ولو أنهم أضربوا عن ذكر اللهجات لكان ذلك نقصاً منهم في ضبط العربية التي لا ترد على ضرب واحد كأى لغة من اللغات . كما أن مصطلح اللهجة يرد عندهم تفسيراً لما خرج على القاعدة المقررة في اللغة المشتركة .

إن كل ما يمكن أن يؤخذ على اللغويين العرب هو عدم تخصيص مباحث اللغة المشتركة وأخرى خاصة باللغة الخاصة ، وهو أمر شائع في درستا اللغوي الذي لم يفصل بين العلوم نفسها ، فأورد بين دفتي كتاب واحد علومًا شتى كالأصوات والصرف والنحو . يعني ما سبق أن البحث يرى أن ليس صحيحًا أن المعجميين العرب الأوائل قد أهملوا تسجيل شيء من اللهجات أو خلطوا اللهجات باللغة المشتركة ، وأن الصحيح أنهم قد جمعوا كلاً منهما وميزوه ببعضه عن بعض فما أيسر ما نجد في معاجمهم لهجة كذا أو لغة كذا أو حتى نُفِيَّة ، ولولا حرصهم على تمييزهم اللغات عن اللغة المشتركة لما تَصَفَّوها وقيدوها بالقبائل التي تتكلم بها ،

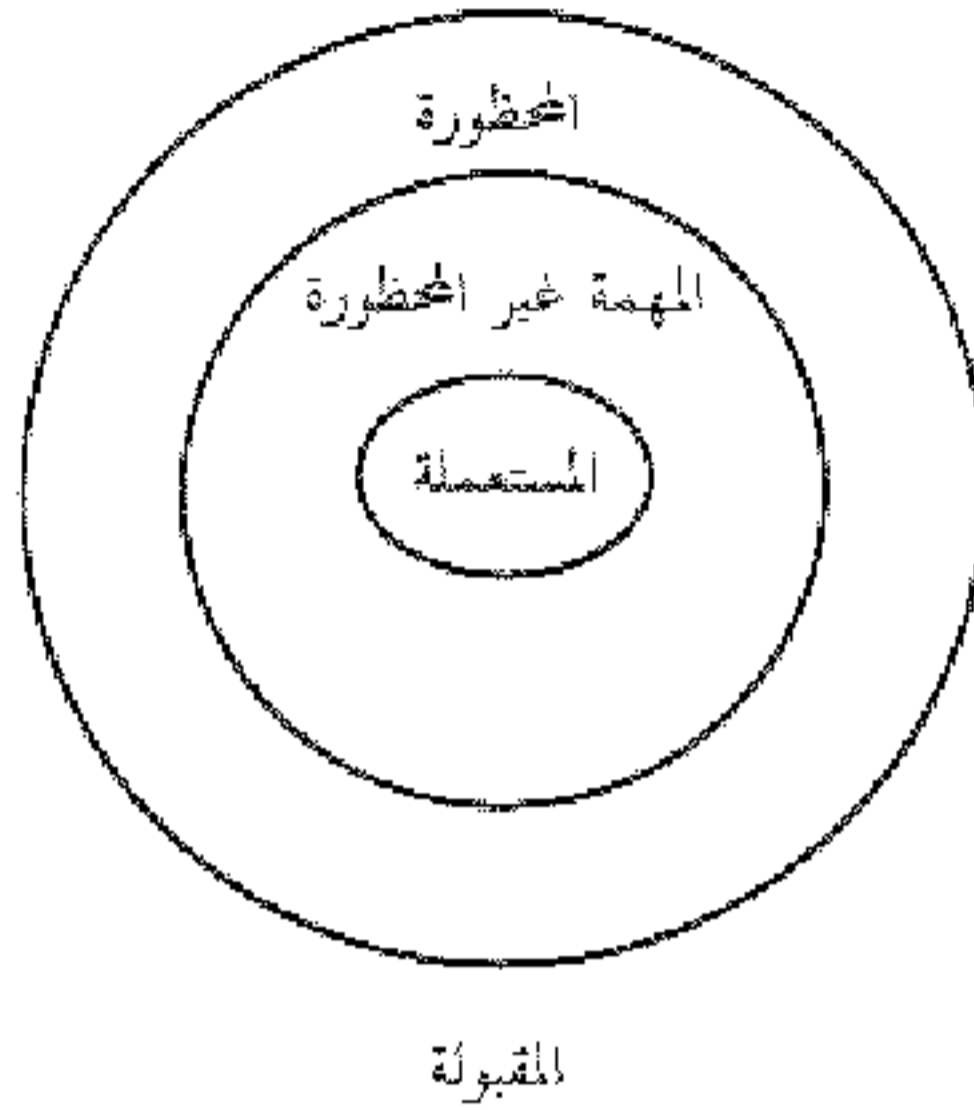
٢ - دائرة اللغة :

قدم التراث العربي نموذجاً فريداً في تحديده لدائرة العربية ، وكان أحد الأسس البارزة التي أثرت على تصورات التركيب المعجمي في النظرية المعجمية العربية على نحو كبير . وفيما يلي وقفة مع تصوره لدائرة العربية :

لقد وضع المعجميون العرب ثلاث دوائر متداخلة للعربية أصغرهما دائرة العربية المستعملة ، وهي مركز دائرة أكبر للعربية المقبولة تجمع دائرة العربية المستعملة مع هامش حولها لغة الهملة ، وهي تلك اللغة التي لم يتواضع عليها العرب ، فلم ترد مستعملة عندهم ، وهي غير مخالفة للغة المستعملة إلا في عدم تواضع العرب عليها . أي أن اللغة العربية المقبولة نوعان : أحدهما استعمله العرب ، والثاني كان يمكن أن يستعملوه ؛ إذ ليس فيها ما يمنع من مثل هذا الاستعمال . ويحيط بدائرة العربية المقبولة بنوعيتها هامش للغة العربية المحظورة التي تحمل ما يمنع من قبولها عند العرب مثل :

- أن تزيد أصول الكلمة عن خمسة إذا كانت اسماً وعن أربعة إذا كانت فعلاً .
- اختلاف بعض الحروف مع بعض كالعين والحاء على ما سيبين البحث بعد قليل .

ويمكن رسم هذه الدوائر الثلاث التي تكشف عن فهم الخليل للمعجم العربي مستعمله ومهمله ومحظوره الصوتي على النحو التالي :



رسم (١)

لقد جمع الخليل في معجمه كلاً من المستعمل والمهمل ، ولم يقتصر على المستعمل كما هو الشأن في العمل المعجمي ، وذلك لبيان علاقة التركيب المعجمي العام عنده بالبنية الصوتية للكلمات ، فقد أراد الخليل بهذا الترتيب الصوتي أن « يكشف عن خصائص النسيج الصوتي لكلمات العربية ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة » (١) .
والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناءً على البنية الصوتية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات ؛ إذ أراد مع المستعمل أن يضع في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها .

والحق أن غير المستعمل عند الخليل يشمل أمرين : هما :

- المهمل استعمالاً :

وهو الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه .

(١) عمر ، د. أحمد مختار (١٩٧١ [١٩٩٧]) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير وانتشاره ، القاهرة : عالم الكتب ، ط ٧ ، ص ٢٦٤ .

ويعد هذا المهمل جزءًا من اللغة المقبولة التي تضم اللغة المستعملة والألفة المهمل غير المحظورة .

- المحظور صوتيًا :

وهو ما يمكن التمثيل له بامتناع أكثر من خمسة أصول في الاسم وأربعة أصول في الفعل وعدم اتلاف العين والحاء واجتماع بعض الحروف مثل دعشوقة وجلاهيق... إلخ .
ونحتاج في مناقشة فهم المهمل استعمالًا والمحظور صوتيًا عند التحليل إلى مقارنة المحظور صوتيًا بالمحذوف لعله صرفية من أصول الكلمة ؛ إذ يقرر الصرفيون ؛ أن المحذوف لعله كما ذكر ؛ فالمهمل ليس من اللغة لعله عدم الاستعمال فحسب .

وبهذا نتصور حدود اللغة عند التحليل ترد في ثلاث دوائر متتابعة ، أضيقهما لغة المستعملة ، ويحيط بها هامش لغة المهمل استعمالًا ، وتكون دائرة اللغة المستعملة مع هامش اللغة المهمل استعمالًا دائرة اللغة المقبولة التي استعمل بعضها حقيقة وكان من الممكن استخدام بعضها الآخر الذي يتنفي فيه مانع من الاستخدام . ويحيط بدائرة اللغة المقبولة هذه هامش لغة المحظورة صوتيًا لعدم جواز استخدامها لخروجها على قواعد تركيب الكلمة صوتيًا في العربية .

ويمثل هذا التصور بيانًا دقيقًا لحدود دوائر اللغة ؛ إذ لا يقتصر المعجم اللغوي عند التحليل على جمع المستعمل من اللغة ، وإنما يضم إليه المهمل الذي لم تستعمله العرب كذلك . وينص في الوقت نفسه على المحظور الذي لا تنطق به العربية ويخالفها نظامها الصوتي .

ويلزم استدعاء حديث العروضيين العرب عن البحور المستعملة والبحور المهمل والأوزان المستعملة والأوزان المهمل ؛ إذ ذلك يؤكد على حرص التراث اللغوي على تحديد دائرة المستعمل ببيان هامش المهمل الذي يرد حول دائرة المستعمل هذه ، كما يؤكد من جهة أخرى ، ورود المستعمل والمهمل في العروض مثلما يرد في المعجم على وحدة الفكرة اللغوية العربي وعدم استفادة بعضه من تراث سابق .

إن حديث التحليل عن المهمل استعمالًا يفسر عن نفس التصور الذي صدر عنه تصنيف البحور العروضية إلى مستعملة ومهملة على ما هو مقرر في كتب العروض ، وعن التصور الذي صدر عنه الحديث عن أوزان غير مستعملة في العربية .

ويمكن أن يكون في ترابط التصورات في العروض والمعجم والصرف ، أو بتعبير آخر وحدة هذه التصورات ما يؤكد على أصالة الدرس اللغوي العربي الذي تتماثل نظرياته وتتواصل على نحو محكم يفيد صدوره عن عقلية واحدة وحس لغوي مفرد لا أمشاج مختلطة من أفكار لغوية شتى .

ثانيا - نظريات التصنيف المعجمي :

يقوم المعجميون العرب بتصنيف المادة التي يدرجونها في دائرة العربية المستعملة التي ليست محظورة صوتيًا ولا مهملة استعمالًا فلا يتركبها ضربًا واحدًا ، بل يصنفونها بشكل أكثر تعقيدًا وتركيبًا على أسس لغوية عامة ؛ إذ يصنفونها على النحو التالي :

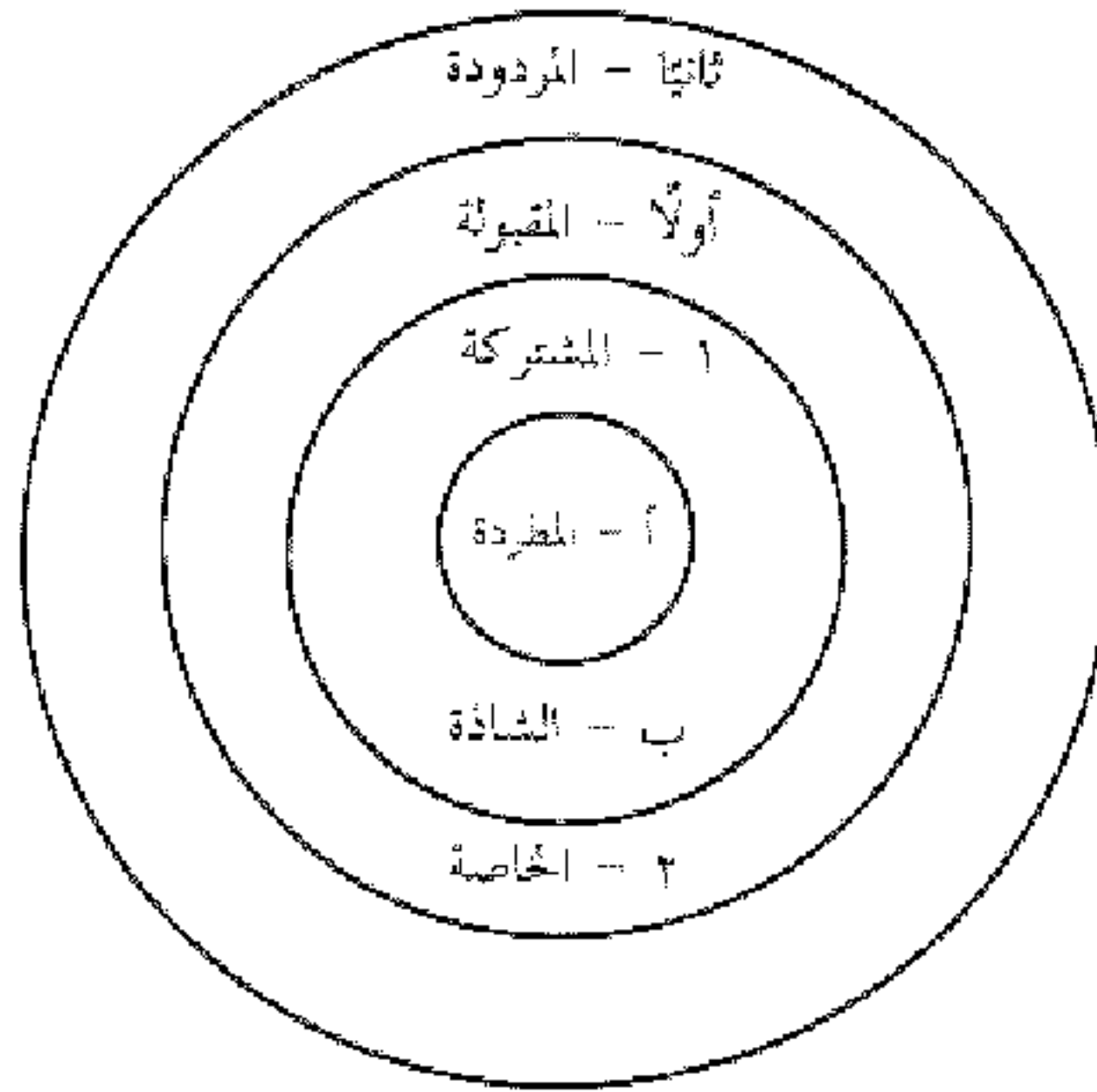
- يرفضون بعض ما جمعوا من المادة اللغوية ويردونه بسبب من التصحيف والتحريف والنحن والخطأ والغلط والسهو ... إلخ ؛ فيتشكل بهذا هامش للغة المردودة غير المقبولة يمثل هامشًا خارجيًا يحيط بدائرة اللغة المستعملة .

- يجعلون غير المردود من اللغة المستعملة على صنفين ، هما : اللغة الخاصة بالشعر أو بالهجة واللغة المشتركة . ويجعلون اللغة الخاصة هامشًا داخليًا للغة المستعملة فيلي بذلك هامش اللغة المردودة ، كما يبقى هذا الهامش خارج دائرة اللغة المشتركة ؛ إذ يحيط بها من الخارج .

- يصنفون اللغة المشتركة بدورها إلى شاذة ومطرودة . وتمثل اللغة الشاذة هامشًا ثانيًا لهامش اللغة الخاصة ، ويكون هذا الهامش داخليًا بالنسبة لدائرة اللغة المشتركة ، كما يكون خارجيًا بالنسبة لدائرة اللغة المطرودة ؛ إذ يحيط بها على حين تبقى هذه الدائرة في مركز دائرة اللغة المشتركة .

يصور الرسم التالي تصنيفهم اللغة المستعملة أي غير المحظورة وغير المهملة :

تصنيف دائرة اللغة المستعملة :



رسم (٢)

نقد جعل المعجميون العرب اللغة المردودة هامشاً خارجياً للغة المستعملة ، ويحيط هذا الهامش بدائرة أصغر للغة المقبولة التي يتم إخراج هامش منها للغة الخاصة بالشعر «الضرورة» أو بالقبائل «اللهجات» ، ويحيط هامش اللغة الخاصة بنوعيتها بدائرة أصغر للغة المشتركة التي صنفت بدورها إلى هامش للغة الشاذة ودائرة أصغر للغة المفردة . إن مصطلحات التصنيف المختلفة الواردة في التراث المعجمي تتفق مع مصطلحات التصنيف الواردة في فروع الدرس اللغوي الأخرى ، الأمر الذي دعا البحث إلى جعلها مفاهيم لغوية عامة .

وتتمثل هذه المصطلحات في الغلط واللحن والسهر والتصحيح والتعريف التي يرد بها بعض ما شجّع ، وفي الضرورة والنهجة اللذين يفصل بهما ما كان خاصاً بالشعر وما كان خاصاً بالقبائل على الترتيب ، وفي القياسي المفرد والشاذ اللذين تصنف بهما اللغة المشتركة غير الخاصة . والحقيقة أننا بحاجة إلى نفي كون هذه المصطلحات التي تستخدم في التصنيف مفاهيم نحوية أو صرفية وإلى كشف بعدها المعجمي ببيان استخدامها في المعجم اللغوي بما يخدم التنظير المعجمي لا الصرفي ولا التحوي ، أي بيان أنها مفاهيم ذات بعد معجمي خالص ، وليست مفاهيم صرفية تسربت إلى الدرس المعجمي لطبيعة العلاقة بين المعجم والصرف .

إن البعد المعجمي لهذه المفاهيم يتضح من ورود هذه المصطلحات لأسباب معجمية

تتصل بطبيعة العمل المعجمي ، إذ تتصل بالعمل الذي يزود المعجم بالأصناف السبعة للمادة المعجمية وفق استقصاء بعض الدراسات (١) .

إن أبرز ما يقوم به المعجميون من خلال هذه المفاهيم ما يلي :

- تحديد الجذور المعجمية للغة .
- تحديد الألفاظ التي ترد لكل جذر .
- تحديد الدلالات المعجمية لألفاظ اللغة .
- تحديد الاستعمالات المختلفة لألفاظ اللغة .
- ضبط الكلمات التي ترد بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية ، ويحتاج هذا إلى بيان تفصيل الحديث عن الضبط بالحركة والسكون .

إن مطلق الضبط وبيان حركات ما سوى أواخر الكلمات وسكونه قد يبدو من عمل الصرفيين ، والحقيقة أن ضبط الكلمات بالحركة والسكون لا يقتصر على الصرف فقط ؛ إذ يرد مرة صرفيًا وأخرى معجميًا ، فهو يرد على وجهين ، هما :

أولاً - ضبط خاص بالصرف ، وهو خاص بما صيغ قياسيًا باشتقاق أو تصريف وما خرج منه عن هذا القياس وكان حقه أن يكون قياسيًا ، وهذا هو الضبط الذي يدخل ضمن عمل الصرفيين الذين يلزمهم بيان تغييرات الصياغة من اشتقاق أو تصريف فيما يتصل بالضبط .

ثانيًا - ضبط خاص بالمعجم وهو خاص بأمرين هما :

١ - ما يرد عن الألفاظ بالوضع المعجمي وليس لفظًا مصوغًا من غيره باشتقاق أو تصريف . وضبط مثل هذه الألفاظ الموضوعية غير المصوغة يتصل بعمل المعجميين ؛ إذ ليس ثمة عملية صرفية دخلت اللفظ ليلزمهم بيانها وتحديدتها .

ومن الألفاظ الموضوعية معجميًا ما يسميه اللغويون بالأسماء الجامدة غير المشتقة من غيرها كالمصادر وأسماء الذوات وأسماء الأجناس وأسماء الجمع ، نحو : كتابة وزجل وشجر وقوم .

ومما يتصل بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية المبنيات ، كالتضامير وأسماء الإشارة والموصولات .

(١) 'Čuk (1992) "Lexicon: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 2, pp 333 - 5.

والحقيقة أن الصرفيين إذا تعرضوا لضبط مثل هذه الألفاظ الموضوعية فإنما يكون ذلك لبيان التفسير الذي يمكن أن يطرأ عليها لصياغة ألفاظ آخر منها ، كأن يضبط الصرفيون لفظ رجل ليبنوا كيف يصاغ جمع التفسير منه .

٢ - ما يرد من الألفاظ بالصياغة الصرفية السماعية لا القياسية ، وذلك كالأفعال الماضية المجردة التي إذا عدت مصوغة من المصدر بوصفه أصل الاشتقاق كانت تلك الصياغة بلا قواعد صرفية محددة ؛ ومن ثم يُعدُّ ضبط ألفاظها غير ذي صلة بالصرف ؛ إذ ليس له قواعد حتى تحدد أو يفسر ما يخرج عن هذه القواعد .

وفيما يلي بيان لنماذج من التطبيقات المعجمية لمصطلحات التصنيفات المختلفة ، كالغلط واللهجة والضرورة والشذوذ . وسيقدم البحث مع كل عمل من أعمال المعجميين نماذج لاستخدام أكثر من مفهوم من مفاهيم التصنيف للكشف عن بُعدها المعجمي .

١ - تحديد الجذور المعجمية للغة : (رد جذر معجمي إلى آخر)

يتصل رد جذر معجمي إلى آخر بعمل المعجميين ؛ إذ إن عمل المعجميين يتصل أول ما يتصل بتحديد جذور المعجم كما سبقت الإشارة إليه ، وعلى ذلك فإن رد جذر إلى جذر وجعلهما جذراً واحداً يُمتثل عملاً معجمياً لا نحوياً ولا صرفياً .

وقد تم رد جذر إلى آخر عن طريق مفاهيم التصنيف المختلفة من غلط واللهجة وضرورة وشذوذ ... إلخ ، مما يعنى أن هذه المفاهيم قامت لأغراض «معجمية خالصة» .

لقد استخدم المعجميون العرب مفهوم الغلط في رد نطق النبيث إلى النبيث . يقول بعضهم : « والنبيث اسم قبيلة ، والشاء مثلثة غلط »^(١) . كما استخدموا مفهوم اللهجة في رد الجذر « غلت » إلى الجذر « غلط » ، يقول بعضهم : « والعرب تقول غلط في منطقه ، وغلت في الحساب ؛ وبعضهم يجعلهما لفتين بمعنى »^(٢) .

٢ - تحديد الفاظ اللغة : (رد لفظ إلى آخر) ؛

يتصل تحديد ألفاظ اللغة مثلما يتصل تحديد جذور اللغة بعمل المعجميين . وقد يرد المعجميون لفظاً إلى آخر مع أن جذر اللفظ الذي يردونه قد ثبت مع الألفاظ آخر فهم بهذا يردون اللفظ لا الجذر .

(١) المطرب ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .

(٢) الرازي ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

ومن ذلك ردّ المعجميين لفظ « سلام » في قول الخطيب « إلى سليمان » ، يقول بعضهم : « وقول الخطيب :

جدلاء محكمة من صنع سلام أراد

من صنع داود فجعله سليمان ثم غيره ضرورة » (١) .

٣ - تفسير الخروج عن أصل الدلالة المعجمية :

يتصل بعمل المعجميين تحديد دلالات الألفاظ المعجمية وما يتصل بها من تفسير تعددها مع اللفظ الواحد أو الانحراف عن أصلها .

ويمكن ، من ثم ، ملاحظة البعد المعجمي لتفسير المعجميين العرب خروج « شفر » عن أصل دلالاته المعجمية عند العامة بالغلط . يقول بعضهم : « شفر العين الحفن الذي ينبت عليه الهدب . قال ابن قتيبة : وانعام تجعل أشقار العين الشفر وهو غنط ، وإنما الأشقار حروف العين التي ينبت عليها الشعر والشعر الهدب » (٢) .

٤ - تفسير الخروج عن أصل الاستعمال المعجمي :

يلزم المعجميين بيان الاستعمالات المختلفة للألفاظ ، ويلزمهم ، من ثم ، بيان ما خرج على أصل الاستعمالات المختلفة للألفاظ المعجمية .

وقد استخدم المعجميون في تفسيرهم الانحراف عن أصل الاستعمال المعجمي للألفاظ المفاهيم اللغوية العامة من لحن وخطأ ولهجة ... إلخ .

ومن ذلك ما يورده الفيومي عن تصدق ، يقول : « وإنما تضعه العامة غير موضعه قولهم : « هو يتصدق إذا سأل ، وذلك غلط ، إنما المتصدق المعطي » (٣) . ويقول كذلك : « قال ابن السكيت في فصل ما تضعه العامة في غير موضعه خرجنا لتنزه إذا خرجوا إلى البساتين ، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف ، ومنه فلان يتنزه عن الأقدار ، أي يبعد نفسه عنها ، ويقال : تنزهوا بحرمةكم أي تباعدوا ، وقال ابن قتيبة ذهب بعض أهل العلم في قول الناس : « خرجوا يتنزهون إلى البساتين أنه غلط » (٤) .

٥ - تفسير تعدد حركة سماعية غير قياسية :

بناء على التفريق السابق بين نوعي الضبط يمكن القول بدخول ضبط المصادر وأسماء

(١) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ١٢٩ .

(٢) الفيومي ، المصباح الكبير ، ج ١ ، ص ٢١٧ .

(٣) السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٦ . (٤) السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠١ .

الذوات وأسماء الأجناس وأسماء الجمع والمبتنيات وكل ما يرد بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية في عمل المعجميين ، ومن ثم لو ورد اسم الذات على أكثر من ضبط لكان تسجيل ذلك وتفسيره من عمل المعجميين لا الصرفيين .

على أية حال وردت نماذج كثيرة جداً في المعجم العربي تتصل بعناية المعجميين بضبط ألفاظ موضوعة معجمياً . ومن ذلك معالجتهم الخروج عن الحركة إلى السكون من قبيل اللفظة في لفظ « وسط » : يقول بعضهم : « ويقال : « ضربت وسط رأسه بالفتح لأنه اسم لما يكتنفه من جهاته غيره ... والسكون فيه لفة » (١) .

كما فسروا اختلاف حركات لفظ « إصبع » التي تعد سماعية باللهجات ، يقول بعضهم : « وفيه إضبع وإضبع بكسر الهجزة وضمها ، والباء مفتوحة فيهما ، وإضبع بإتباع الكسرة الكسرة ، وإضبع بإتباع الضمة الضمة ، وإضبع بفتح الهجزة وكسر الباء » (٢) . وقد فسروا بالضرورة اختلاف لفظ « خشل » ، وهو كلى أجوف غير مصمت ، بالإسكان والفتح ، يروي ابن منظور : « كقول ابن حمزة إنه بالإسكان لا غير ، وإن ما ورد منه محركاً فهو على جهة الضرورة » (٣) .

على أية حال ، ليس ما تقدمه البحث هنا أكثر من نماذج جداً قليلة ، ويمكن الوقوف على عدد ضخم باستقراء المعجم ، وهو ما يراه البحث ضرورياً للوقوف على الجانب المعجمي لمصطلحات شيع بين الدارسين الآن اعتقاد كونها صرفية ونحوية خالصة . وسوف يكشف توظيف اللغويين لمصطلحات عامة وأحدة في فروع مختلفة من الدرس اللغوي أصالة هذا الدرس من حيث كون فروع المختلفة ترتبط بعضها ببعض لا بمعارف وافدة غير أصيلة .

كما يشير البحث بصدد مفاهيم التصنيف العامة إلى أن اللغويين العرب قد قاموا بأمرين تكشف عنهما مصطلحات التصنيف هذه ، وهما :

- الوصف الإحصائي :

وهو ما تكشفه مصطلحات مطرد وشائع وغالب وكثير وقليل وقادر التي تؤكد على قيام درسنا اللغوي على الوصف الذي صيغ الدرس اللغوي المعاصر بعد نشأة سريعة

(١) السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥٩ .

(٢) الرازي ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

(٣) ابن منظور ، التمام ، ج ١١ ، ص ٢٠٦ .

له (١) فأخرجه من دائرة التدريس التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر (٢)

- التفسير :

وهو ما يتم من خلال مصطلحات لهجة وضرورة وغير ذلك من التفسيرات التي تُقدّم لتعدد صور الحكم الواحد أو لمخالفة نموذج لغيره . ويبحث التفسير في التدريس اللغوي عن أسباب أعمق أكثر مما يفعل التعميم ، وهو متّعيّ بشكل رئيسي بأحكام اللغة بصفاتها ظاهرة (٣) .

كما يراه بعض الدارسين سمة بارزة في التدريس اللغوي العربي ونموذجاً فريداً يستقل به : إذ : « المهمة النهائية للنحوي هي أن يشرح للمؤمنين ماذا يتكلمون بالكيفية التي يتكلمون بها ؟ من الواضح أنه لا يمكن أن تخضع مهمة النحوي للوصفية ، بل يمكن أن يكون من الخطأ عند الحاجة معيارين أيضاً . إن المصطلح الوحيد الذي يغطي مفهومهم لوظيفة التدريس اللغوي هو التفسيرية » (٤) .

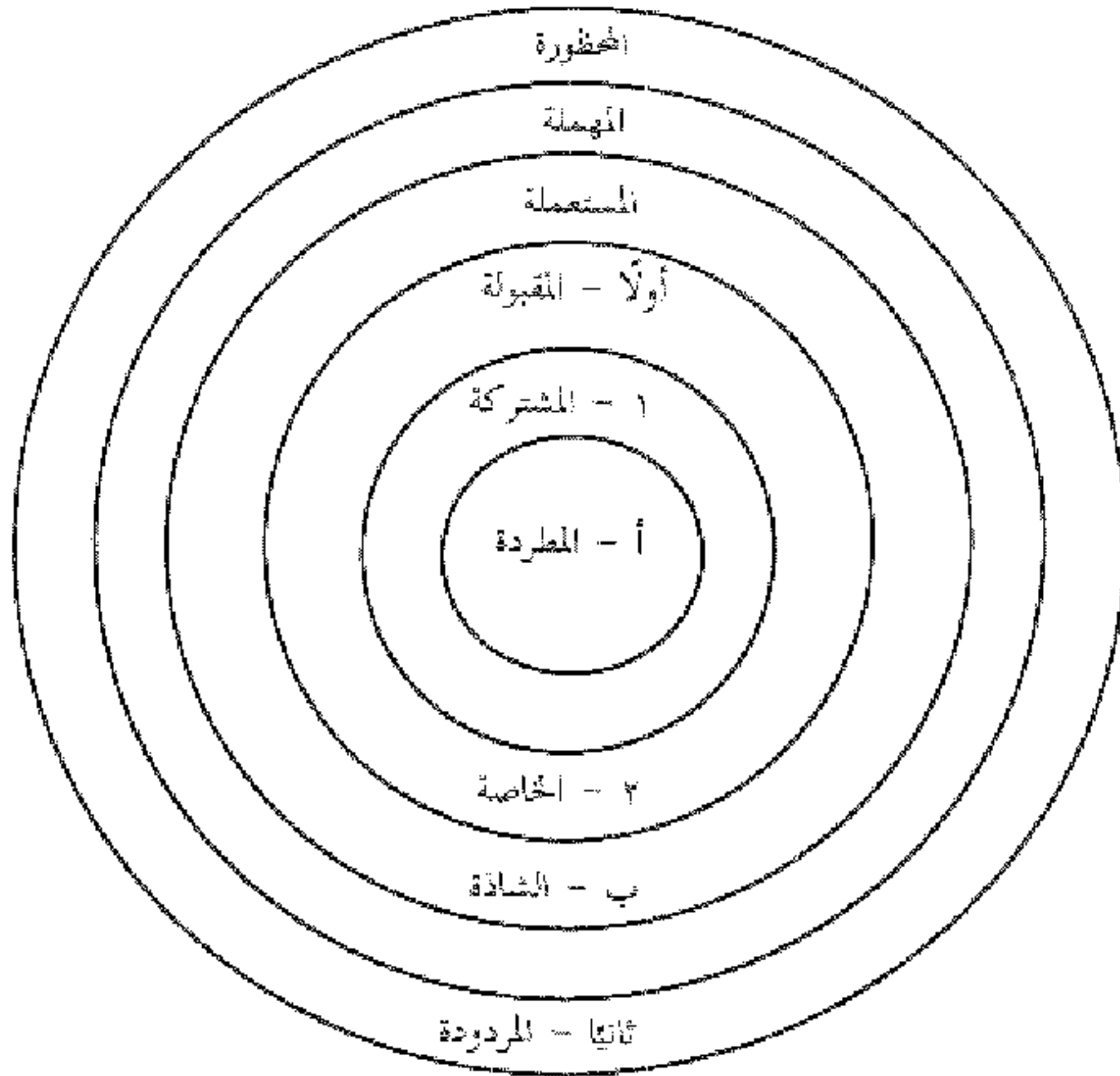
والحقيقة أن مفاهيم الجمع والتصنيف المعجميين يمكن أن تُصوّر معاً بالرسم التالي الذي يبين الخطوات التي اتبعها اللغويون العرب في معالجتهم المعجمية للغة العربية مثلما اتبعوها في معالجتهم الصرفية والنحوية :

(١) Robins, R. H. (1967) A Short History of Linguistics, Bloomington and London: Indiana University Press, p. 199.

(٢) Joseph, John E. (1996) "Trends in Twentieth Century Linguistics: An Overview", in Concise History of the Language Sciences. From the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 222.

(٣) Harman (1963) Theorie der Sprachwissenschaft, p. 172. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٤) Versteegh (1984) "The Explanation of Linguistic Causes: AzZağgāzi's Theory of Grammar, Introduction Translation, Commentary", pp. 7 - 8.



رسم (٣)

ثالثاً - جهة التحليل الدلالي :

تحرك النحويون العرب في تحليلهم الدلالي مع كل صور الاتفاق اللفظي ، فسجلوا في ذلك الدلالات التي تنتج عن كل مما يأتي :

أ - الاتفاق التام بين اللفظين :

وهو الاتفاق الذي يكون بينهما في الصيغة والجذر كما في عين ونحوها مما يرد فعاني متعددة يتم تفسير هذا الاشتراك على أساس أحد منهجين ، وهما :

- الاشتراك الدلالي polysemy الذي تشيع تسميته بالتعدد الدلالي .

- الاشتراك اللفظي hyponymy .

وهما منهجان معروفان في الدرس اللغوي الحديث ، مما يعني توظيف تراثنا المنهجي

معالجة الاتفاق الدلالي التام المعروفين في الدرس اللغوي المعاصر .

وقد عالجت بعض الدراسات المعاصرة^(١) موقف عنمائنا من هذا الاشتراك وأسبابه بما لا يحتاج إلى مزيد .

ب - الاتفاق الجزئي :

وهو يرد في الصور التالية :

١ - الاتفاق في مجرد الجذر دون الصيغة كالذي نجده في المشتقات من جذر واحد فيجمعها اشتراك دلالي مقابل اشتراكها لفظاً في الجذر . وهو ما يمكن تسميته بمصطلح :

- الاشتراك الجذري :

يعرف هذا النوع من الاتفاق بين اللفظين في الدرس اللغوي الغربي بعلاقة *сродности* . وقد سجله اللغويون العرب ، وذلك كما يظهر في دراساتهم المعجمية والصرفية .

وقد ورد القول بمناهج مختلفة للاشتقاق كما سيتم الإشارة إليه في نموذج سنسلة الجذور الدلالية الكلية من نماذج التركيب العام للمعجم . ومن هذه المناهج ما يلي :

أ - الاشتقاق القياسي أو الصغير : هو الذي يكون بين الكلمات المأخوذ بعضها من بعض عن طريق تغيير صرفي محدد يبينه الصرفيون بالميزان الصرفي ، كاشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة فيما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، واشتقاق اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول ... إلخ .

ب - الاشتقاق السماعي : هو الاشتقاق الذي قام به ابن فارس حين مذ مظلة القياس لتشمل ما لا يملك طريقاً قياسية للاشتقاق مثل جميعه تلك الكلمات التي لا تشترك إلا في الجذر ، أي ذوات صلة جذر فحسب ، دون أن تكون مأخوذة بعضها من بعض . ومن ذلك ما نجده تحت جذر « خ ل ق » ، وهو : « الخلاق الحظ والنصيب من الخير ... والخلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الرعزان ، والخلقاء يقال هضبة خلقاء : لا نبات بها . وخلقاء الشيء : مستواه ... الخلق : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية ... الخلقة : الفطرة »^(٢) .

لقد جمع هذه المفردات التي ترد للجذر خ ل ق تحت أصلين اثنين لا غير على الرغم

(١) عمر : د. أحمد مختار (١٩٨٥] ١٩٩٣) علم الدلالة ، القاهرة : عالم الكتب ، ط ٤ ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٢) السابق ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

من أنه ليس ثمة طريق للقول بأخذ كلمة منها من أخرى .

ويقوي صنيع ابن فارس أن الصيغة المشبهة التي تُعَدُّ عند بعض الصرفيين من قبيل اسم الفاعل قياسية في عمومها سماعية في صيغها بخلاف اسم الفاعل القياسي في عمومها وفي صيغها المختلفة .

٢ - الاتفاق في الصيغة لا في الجذر :

هو ذلك الاتفاق الذي يظهر في دراسة اللغويين العرب لدلالات العلامات والصيغ الصرفية المختلفة ؛ إذ إنهم يجعلون للألفاظ دلالة واحدة تبعاً لزيادة علامة صرفية واحدة فيها أو لاتفاقها في الوزن . وهو الذي يظهر في الألفاظ المتفقة في العلامات الصرفية أو الأوزان ، فقد نسبوا إلى الألفاظ المتفقة في علامة ما دلالة مشتركة بسبب هذه العلامة المشتركة ، كأن يتكلموا عن تأنيث الكلمات التي تحمل علامة التأنيث ، وعن كثنية ما زيدت عليه ألف ونون أو ياء ونون تفتيان عن العطف ، وكذلك نسبوا إلى الألفاظ المتفقة في وزن ما دلالة مشتركة بسبب هذا الوزن المشترك ، كأن يتكلموا عن دلالة الجمع في الألفاظ لكونها على وزن من أوزان الجموع .

٣ - الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته :

يتسلل فيما قدمه ابن جني في محاولته وضع معانٍ عامة للجذر وتقليباته المختلفة ؛ إذ يبدو كما لو كان يقيس اتفاق الجذور في المادة واختلافها في الهيئة على اتفاق الألفاظ في الجذر واختلافها في الصيغة ، فهو يحاول تقديم اتفاق في دلالة الجذر وتقليباته يقابل اتفاقها في مادة الجذر دون ترتيب أصوله . ويسمى هذا تقليب الأصوات نحو ك ل م و ك م ل و م ك ل ونحو ذلك ^(١) . وهو في ذلك يطبق في تحليله ما اصطلاح عليه بمنهج :

ج - الاشتقاق الكبير :

هو منهج يرصد العلاقة التي تكون بين الجذر وتقليباته . ويذكرنا هذا بنص اللغويين العرب على الاتفاق بين الألفاظ بسبب اتفاقها في المادة اللغوية دون أوزانها ؛ إذ الفرق في ترتيب الجذر الذي هو هيئة الجذر دون مادته أو أصوله كالفرق في اللفظ في الوزن الذي هو هيئة اللفظ دون الجذر ، فترتيب الجذر اللغوي هي هيئته السميّة له .

٤ - الاتفاق في جزء من مادة الجذر :

وهو ما يبدو في محاولة ابن جني إيجاد دلالة بين جذور لم تشترك في الجذر بتمامه ،

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٤٩ .

بل اشتركت فقط في جزء كبير من الجذر دون بقيته . وهو ما يظهر فيما أدرجه مع أنواع أخرى تحت عنوانه « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » ، يقول في بعض أنواع هذا التصاقب : « وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني ، وهذا باب واسع . من ذلك قول الله ، سبحانه : ﴿ أَلَمْ نَرَأَنَّكَ إِذْ أَرْسَلْنَا الْبَلْغِينَ عَلَى الْكٰفِرِينَ تَوَهُّمًا أَوْ كَيْفَ تَرْجِعُهُمْ وَتَقْلَقُهُمْ ؟ فِيمَا فِي مَعْنَى تَهْزِمُهُمْ هُزًّا ، وَالْهَمْزَةُ أُنْحَتُ الْهَاءُ فَتَقَارِبُ اللَّسْطَانُ لِتَقَارِبِ الْمَعْنَى ، وَكَأَنَّهُمْ حَبَسُوا هَذَا الْمَعْنَى بِالْهَمْزَةِ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ الْهَاءِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَعْظَمُ فِي النَّفْسِ مِنَ الْهَمْزِ لِأَنَّكَ قَدْ تَهْزِمُ مَا لَا يَالُ لَهُ كَالْجُدْعِ وَسَاقِ الشَّجَرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَمِنْهُ الْعَسْفُ وَالْأَسْفُ ، وَالْعَيْنُ أُنْحَتُ الْهَمْزَةُ كَمَا أَنَّ الْأَسْفَ يَعْسِفُ النَّفْسَ وَيُنَالُ مِنْهَا ، وَالْهَمْزَةُ أَقْوَى مِنَ الْعَيْنِ كَمَا أَنَّ أَسْفَ النَّفْسِ أَخْلَظُ مِنَ التَّرَدُّدِ بِالْعَسْفِ ، فَقَدْ تَرَى تَصَاقِبَ اللَّفْظَيْنِ لِتَصَاقِبِ الْمَعْنَى » (١) . والحديث عن مثل هذا الاتفاق تطبيق منهج :

د - الاشتقاق الأكبر أو التصاقب :

- يعني ذلك أن اللغويين العرب لم يقصروا في تحليلهم الدلالي للكلمات مع :
- التطابق الكلي الذي يكون مع الاشتراك اللفظي أو الاشتراك الدلالي .
 - التطابق الجزئي الذي يكون في الجذر فقط أو في الوزن فقط .
- لقد زادوا خطوتين أخريين هما الوقوف على الاتفاق في مادة الجذر لا هيئته أو ترتيبه فيما عُرف بالاشتقاق الكبير ؛ ثم الوقوف على الاتفاق في جزء من مادة الجذر لا فيه بتمامه فيما عرف بالاشتقاق الأكبر أو التصاقب .
- ويفيد ذلك أنهم لم يتركوا اتفاقاً في جزء من اللفظ حتى بحثوا عما يمكن أن يكون وراءه من جوانب دلالية .
- لقد استخدم التراث اللغوي العربي عدة مناهج في التحليل الدلالي ، فقد فسروا صور الاتفاق المختلفة بستة مناهج ، وهي :
- منهجان للاتفاق التام بين الألفاظ .
 - أربعة للاشتراك اللفظي الجزئي بينها .
- ويتمثل منهجاً تفسير الاتفاق التام بين الألفاظ في المنهجين التاليين :

(١) السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٦ .

- ١ - الاشتراك الدلالي ، وهو المنهج الذي يفترض أن اللفظ واحد مشترك فيه كلمات مختلفة ذوات دلالات متعددة ؛ كأن مشترك في لفظ « أن » (الحرف الناسخ والفعل الماضي « أن » .
 - ٢ - الاشتراك اللفظي ، وهو المنهج الذي يفترض أن ألفاظاً متعددة قد أخذت شكلاً لفظياً واحداً ، ككلمة « عين » التي تكون للياصرة ولعين الماء ... إلخ .
أما المناهج الأربعة التي يستخدمونها لتفسير الاشتقاق الجزئي بين الألفاظ فهي :
 - ٣ - الاشتقاق القياسي ، وهو يعرف كذلك بالاشتقاق الصغير .
 - ٤ - الاشتقاق السماعي ، وهو المنهج الذي طبقه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة .
 - ٥ - الاشتقاق الكبير ، وقد ذكره ابن جني تطبيقات له في خصائصه .
 - ٦ - الاشتقاق الأكبر ، وقد طبقه ابن جني كذلك تحت عنوان « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » كما سبقت الإشارة إليه .
- ويتفق التراث النحوي العربي مع الندرس اللغوي المعاصر في ثلاثة من مناهج التحليل الدلالي ؛ وهي مناهج الاشتراك اللفظي hyponymy والاشتراك الدلالي polysetny والاشتراك الجذري eponymy الذي يظهر مع الاشتقاق القياسي مع زيادة التراث اللغوي العربي بثلاثة مناهج آخر ، وهي مناهج الاشتقاق السماعي والاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر .

فما « كان يُتصوّر أنه قائمة من الوحدات المعجمية المفردة لكل واحدة منها خصائصها النحوية والصوتية والدلالية أصبح الآن يُرى مجموعة من الوحدات مركبة ربما تركيباً ثنائي المستوى » (١) .

ويلزم البحث استعراض موقف الدرس اللغوي الغربي من التركيب المعجمي قبل مراجعة موقف التراث اللغوي العربي من ذلك . وفيما يلي بيان بالتصورات الأربعة التي اتخذتها النظرية اللغوية الغربية المعاصرة بخصوص التركيب المعجمي للغة .

يمكن الوقوف على أربع تصورات مختلفة للنظرية الغربية تسعى إلى تقديم التركيب المعجمي للغة أو تمثيله . وقد توزعتها أربعة اتجاهات رئيسية . وهي ترد على ما يلي :

الأول - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال العلاقات الدلالية :

وذلك كما في بيان علاقات الترادف والتضاد والأنضواء والاشتراك الدلالي والاشتراك اللفضي . وينص بعض اللغويين على كون الوقوف على العلاقات الدلالية وتصنيفها يمثل بناء للمعجم ، يقول : « الهدف الرئيسي من علم الدلالة المعجمي بناء نموذج لتركيب المعجم بتصنيف أنماط العلاقات التي بين الكلمات » (٢) .

ويبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تمثيل التركيب المعجمي في عمل بالمر Palmer الذي يبيّن أحد المحاور الثمانية لكتابه الذي يحمل عنوان « Semantics: A New Outline علم الدلالة : إطار جديد » على التركيب المعجمي (٣) ، وهو يدرس فيه هذه العلاقات الدلالية ليبيّن « كيف يمكن أن تعالج هذه العلاقات في إطار تركيبى » (٤) . كما يبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تصور أكماجيان Akmajian ، يقول عن إحدى هذه العلاقات : « الترادف synonymy تركيب معجم اللغة في مجموعات من الكلمات التي تشترك في دلالة » (٥) .

وقد تم تقديم جملة من المعاجم غير العامة في إطار هذه العلاقات ، وتقصّد بالمعاجم

(١) Kempchinsky, Paula (1995) "From the lexicon to the syntax: the problem of subjunctive clauses", in Evolution and Revolution in Linguistic Theory, edited by Hector Campos and Paula Kempchinsky, Washington, D. C.: Georgetown University Press, p. 248.

(٢) Finegan, (1989 [1994]) Language: its Structure and Use, P. 163.

(٣) Palmer, (1976) Semantics: a New Outline, pp. 59 - 91.

(٤) Ibid., p.59.

(٥) Akmajian (1990) Linguistics: an Introduction to Language and communication, p. 206.

غير العامة المعاجم التي لا تهدف إلى تسجيل الرصيد اللغوي كله ، بل تقوم ، مثلاً ، بتسجيل مجرد جانب منه كما في معاجم المترادفات والأضداد (١) .

ويرجع إعداد معاجم بناءً على هذه العلاقات إلى الاعتراض على عدم صلاحية المداخل التقليدية لتقديم تركيب معجمي للغة ، يقول بعض اللغويين في ذلك : « يبدو في النظرة الأوتى غير مركب على نحو مقبول . تُقدّم مداخل معجمية لبعض مناطق المعنى بغزارة أكثر من الأخرى ، لكن يبدو وجود تشتت عام عشوائي أكثر أو أقل » (٢) . وهو يقترح ، من ثَمَّ ، مراعاة هذه العلاقات الدلالية لمزيد من إحكام التركيب المعجمي ، يضيف : « على أية حال ، تُعَمَّ تركيب أكثر مما يقابل العين ابتداءً : تبرز علاقات معنى معينة بين الكلمات ثابته وأخرى تربط بين الكلمات في نماذج دلالية متواترة » (٣) .

وما يمكن ملاحظته على هذا النموذج من نظرية التركيب المعجمي ما يلي :

- أن بعض هذه العلاقات هو الذي يقوم على أساس لغوي ، وهي علاقات الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ؛ حيث تأخذ الكلمات لفظاً واحداً ، أما بعضها الآخر : فهو يقوم بين مدلولات المفردات وفق الواقع لا وفق اللغة ، فليس في الألفاظ اللغوية ما ينص على الترادف بينها أو التضاد أو الانضواء . وقد أشار البحث من قبل إلى أن نقي الجذر في التراث اللغوي لبعض العلاقات يرجع إلى كونها واقعية غير لغوية ، فليست ذات أساس لغوي يضبط ذكرها أو حتى يسوغه .

- أن هذه العلاقات تجمع المفردات في مجموعات دون أن تشكل كل مجموعة من هذه المجموعات تركيباً أكبر من المفردات حتى نستطيع أن نقول بالتركيب المعجمي لها .

- أننا إذا قدمنا المعجم في إطار العلاقات الدلالية المذكورة ، أي في إطار علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي انتهينا إلى تشييت المفردات وتضييع التركيب المعجمي كنه ؛ إذ يلزمنا أن نبني المعجم على الترادف مرة ، ثم نعود فنبنيه على التضاد أخرى ، ونعود ثالثة لنذهب نبنيه على الانضواء وهكذا دواليك نبنينا معجمنا مستقلاً لكل واحدة من هذه العلاقات الدلالية . إن هذه العلاقات

(١) Chambers' Staff. Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms, Cambridge: Chambers.

(٢) Crase, D. A. (1990) "Language, meaning and sense; semantics", in An Encyclopedia of Language, edited by N. F. Collinge, London and New York: Routledge p. 153.

(٣) Crase, D. A. (1988) ، انظر : Ibid., p.153. وثمة تفصيل أكبر لهذا الأمر في كتاب علم الدلالة المعجمي ، انظر :

Lexical Semantics, Cambridge: Cambridge University Press.

أشبه بسلاسل منفصلة ومتقاطعة لا سلسلة واحدة يمكن أن تسنك فيها مفردات اللغة .
 ويعني ذلك أننا لا نستطيع أن نقدم المعجم كله في ضوء هذه العلاقات مرة واحدة ،
 وإنما تقدمه في ضوء هذه العلاقات مرات بعدد هذه العلاقات ، وتنتج بذلك سلاسل
 لهذه الكلمات ، وليس مجرد سلسلة واحدة لها . ومن ثم لا نملك في النهاية معجمًا
 واحدًا حتى نتحدث عن تركيب له أو لا نتحدث . إن كل ما يمكن أن نقوله بهذه
 العلاقات هو مجرد تقديم عدد من المعاجم لا معجم واحد ذي بناء أكثر تماسكًا .
 لقد تحرك فعلًا هذا التصور نحو إيجاد تركيب معجمي عام ، فوقف على العلاقات
 المعجمية ، ولكن هذه العلاقات التي وقف عليها لا تجعل الوحدات التي تقوم بينها
 تركيبًا أو وحدة أكبر نستطيع أن نقول : لقد وقفنا على تركيب معجمي أي أنه لا يوفر
 الركن الثالث للتركيب ، وهو الذي يتمثل في وجود وحدة كبرى .

الثاني - نموذج لتقديم تركيب معجمي من خلال معالجة المكونات الدلالية :

بدأت نواة هذا النموذج واضحة في أعمال فيلكتر Wilkins (١٩٦٨) « الذي أنتج
 تحليل مكونات شاملًا في اللغة » (١) . كما يرد « هيلمسف Hjelmslev وياكسون
 Jacobson من أوائل مؤيديها في ثراث ما بعد سوسير اللينوى وأكثرهم تأثيرًا » (٢) .
 وتنبني فكرة المكونات الدلالية على « فرضية أن معنى الكلمة يمكن أن يحلل في إطار
 مجموعة من السمات الدلالية التي يمكن أن يشكل الكثير منها جزءًا من وصف
 الكلمات الأخرى في اللغة نفسها » (٣) . وهي ترى « المعجم نظامًا للمفاهيم » (٤) .
 ويمثل تحليل مكونات الكلمة الدلالية جزءًا بارزًا من « العمل المُقْصَل في تركيب
 المعجم الذي بذل في السنوات الأخيرة » (٥) . وتتحرك نظرية المكونات الدلالية بين
 الوحدة المعجمية المفردة والمكونات الدلالية التي ركبت معًا لتكوين هذه الوحدة الدلالية
 الأكبر .

(١) Allan, Keith (1992) "Semantics: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 3, Oxford: Oxford University Press, p. 396.

(٢) Lyons, John (1977) Semantics, vol. 1, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 317.

(٣) Jeffries, Lesley (1998) Meaning in English: An Introduction to Language Study, Macmillan Press LTD, p. 87.

(٤) Bierwisch, Manfred (1970 [1975]) "Semantics", in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, GB: Penguin Books, p. 170.

(٥) Kempson, Ruth M. (1977) Semantic Theory, Cambridge: Cambridge University Press, p. 18.

نعرف ، على الأقل أنه يستخدم في مقابلة لفظ cold) . إن التنظيم الكلي للدلالات التي يمكن أن تعبر عنها اللغة هو موضوع اللغويين ^(١) .

ويمثل هذا التصور محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام لسعيه إلى الوقوف على العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي : الوحدة الكبرى التي تمثل في الحقل المعجمي والوحدات الصغرى وهي المفردات المعجمية والعلاقات التي تكون بين هذه الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى .

وإذا كنا نستطيع أن نتكلم عن بنية دلالية لوحدات المعجم من خلال نظرية المكونات الدلالية لكونها تثبت اجتماع سمات دلالية مختلفة لتكوين الوحدات المعجمية فإننا لا نستطيع أن نتكلم في الحقيقة عن تركيب للحقل المعجمي ؛ إذ الحقل لا يمثل تركيباً لعدم وجود علاقات تركيبية بين أفرادها . إن الحقل المعجمي لا يمثل بالنسبة للمفردات التي تندرج تحته وحدة أكبر تتركب تحته هذه الوحدات وفق علاقات تركيبية ما . والعلاقات الدلالية بين أفراد المعجم كالترادف والتضاد ونحوهما أشبه ما تكون بعلاقات نظام كتلك العلاقات التي يقرها سوسير Saussure بين المفردات التي تصلح لتوقع في موقع نحوي واحد . وقد استشر بعض اللغويين في الحقول المعجمية قلقاً في تمثيلها للتركيب المعجمي على نحو يجعل منها نظرية يقول عن هذه النظرية : « يستخدم مصطلح النظرية بشكل فضفاض ، ربما يكون تعبير منهج الحقل أفضل ؛ لأن معظم دراسات الحقل ليست كاملة أو مصوغة بشكل كاف لتمد نظريات متماسكة وموحدة » ^(٢) .

الرابع - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال معالجة التركيب المعجمي لتجمل اللغة :

يرى هذا النموذج المعجم مكوناً من مكونات التركيب النحوي ؛ ومن ثم يدرجه بوصفه جزءاً حيوياً في النظرية النحوية . يقول بعض اللغويين عن النظرية التحويلية التي تم فيها معالجة التركيب المعجمي للغة : « سأبدأ بدراسة النحو التحويلي التقليدي الذي تولد فيه تدريجياً مفهوم التركيب المعجمي بوصفه مكوناً متميزاً من النحو ، وهو يرتبط عن قرب بالدلالة » ^(٣) . بل يرى اللغويون أن « العلاقة بين النحو وعلم الدلالة هي

(١) Wunderlich, (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, p. 230.

(٢) Ibid., p. 15.

(٣) Andrews, Avery D. (1987) "Lexical structure", in Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 60.

القضية الرئيسية في النظرية اللغوية» (١) . وقد انبثق عن ذلك فكرة تقضي بأن النظرية الدلالية « قياساً على النظرية النحوية تفسر الجزء من الكفاءة اللغوية للمتكلم الأصلي باللغة وهي المعرفة الكامنة التي وراء الكفاءة الدلالية » (٢) .

وتتحرك هذا التصور ، كما يتحرك النحو ، بين وحدة الجملة وعناصرها إلا أنه يرصد هاتين الوحدتين انطلاقاً من جانبيهما الدلالي لا تأسيساً على جانبيهما اللفظي أو الشكلي كما يفعل النحو . وهو يمثل محاولة لإيجاد تركيب معجمي ؛ لأنه يقف على العلاقات المعجمية بين الوحدات ، كما يتحرك في إطار العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي الوحدتان الكبرى والصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى ، لكنه لا يمثل تركيباً لمعجم اللغة ، وإنما يمثل تركيباً معجمياً لجزء من الكلام ؛ إذ يتصل بالبنية المعجمية لجملة ما مما نتجها وليس بمطلق اللغة .

ويعني ذلك : أن البحث عن بنية معجمية في النظرية اللغوية الغربية قد اتخذ أربع طرق تبحث اثنان منهما عن الدلالة في علاقاتها الأفقية ، وهما نظريتا العلاقات الدلالية والتركيب المعجمي للجملة على حين تبحث الأخيرتان عن الدلالة رأسياً يربط الوحدات المعجمية بما تحتمها من مكونات أو سمات دلالية أو بما فوقها من حقول معجمية .

إن الطرق التي اتخذتها النظرية الغربية في تمثيل التركيب المعجمي هي :

- الطريق الأولي : انظر حول الوحدة المعجمية أفقياً لا رأسياً بالنظر حول الوحدة المعجمية بحثاً عن علاقات ارتباط بين المفردات المعجمية بعضها ببعض . وقد اتخذت هذه الطريق نظرية العلاقات الدلالية التي رأت أن مراعاتها يحقق تركيباً أكثر تماسكاً .
- الطريق الثانية : انظر حول الوحدة المعجمية أفقياً لا رأسياً كما فعلت النظرية الأخيرة التي بحثت عن التركيب المعجمي من خلال تركيب الجملة الدلالي . وهي تقف على تركيب دلالي للغة ؛ ولكنها لا تقدم تركيباً للمعجم نفسه بصفة عامة .
- الطريق الثالثة : انظر رأسياً لا أفقياً إلى ما تحت الوحدة المعجمية المفردة بحثاً عن

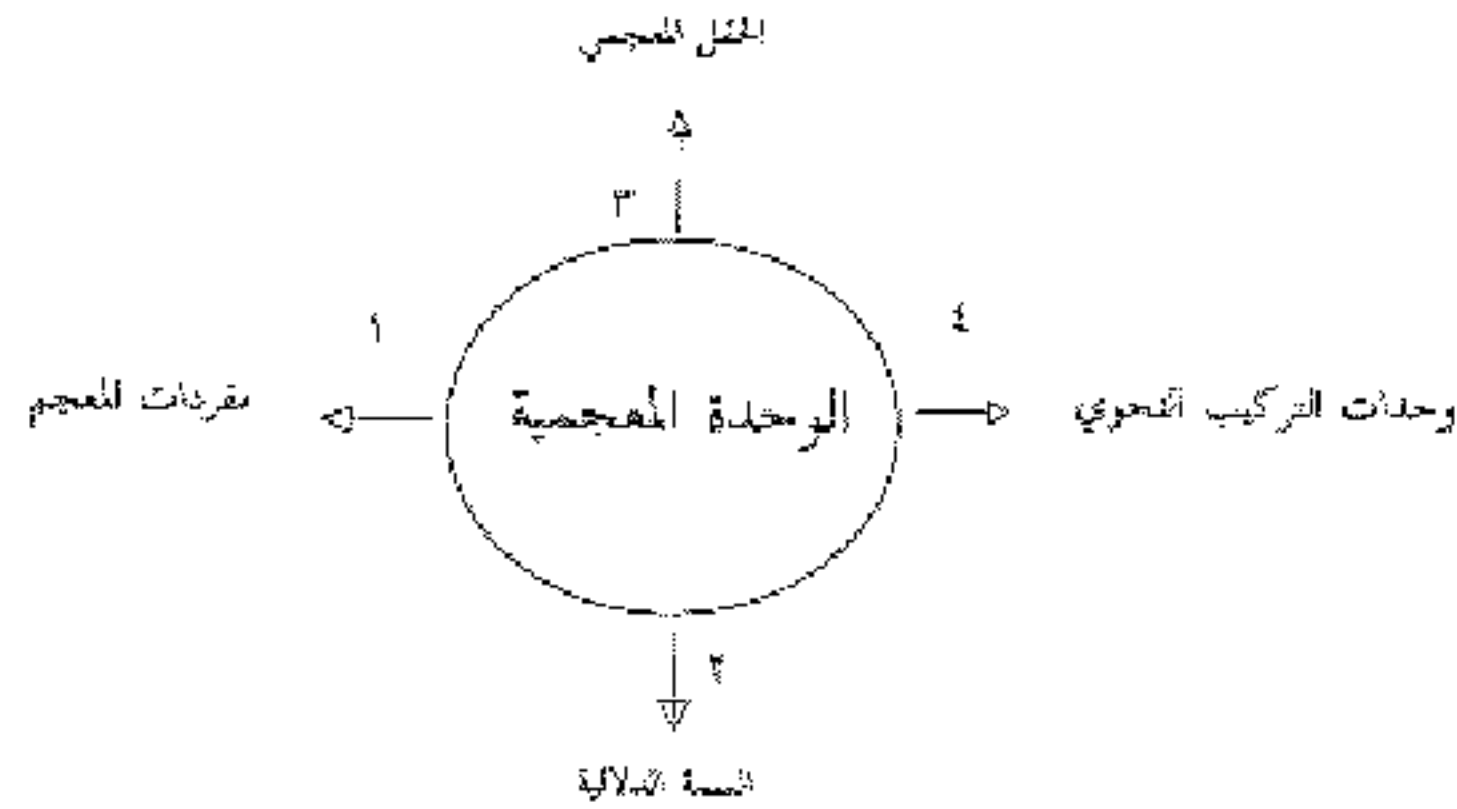
(١) Mürver, Enc. (1988) "The syntax semantics interface", in Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 259.

(٢) Ladusaw William A. (1986) "Semantic Theory", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge. New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, pp. 89, See: Katz & Fodor (1964) An Integrated Theory of Linguistic Description, Cambridge: Cambridge University Press and Katz (1972) Semantic Theory, New York: Harper.

وحدات معجمية أصغر تركيب معًا من خلال علاقات معينة لتكوين الوحدات المعجمية المفردة ، وذلك في حالة نظرية المكونات الدلالية .

- الطريق الرابعة النظر رأسيًا كما في الطريق الثالثة ، ولكن بالنظر فوق الوحدة المعجمية المفردة للبحث عن وحدة معجمية أكبر تكونت من تركيب الوحدات المعجمية المفردة معًا ، وذلك في حالة الحقل المعجمية .

ويمكن تصوير مواقف النظرية الدلالية من التركيب المعجمي في الدرس اللغوي الغربي بربط الوحدة الدلالية بالعلاقات الدلالية وبالحقل المعجمي وبالسمة الدلالية وبالتركيب النحوي كما يلي :



(رسم ٤)

رسم توضيحي لطرق التماس التركيب الدلالي (١) .

(١) تنفيذ الأرقام المكتبة على الأسهم رقم النظرية ولفق ترتيبها في هذه الدراسة التي تبنى هذا التعريف .

المبحث الرابع : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية العربية

نود بعد عرض المفاهيم المعجمية الأساسية ونظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي وبعد استعراض مختلف نماذج نظرية التركيب المعجمي العربية أن نحدد تصورات درسا اللغوي العربي للتركيب المعجمي العام . وهو أحد جوانب النظرية المعجمية العربية ، وهو يمثل أهم تحديات النظرية المعجمية بعامة ، كما أنه لم يحظ في درسا المعجمي المعاصر بالدراسة ؛ إذ تكفلت الدراسات النظرية للمعجم العربي التي سبق أن أشرنا إلى أهمها بجوانب أخرى للنظرية المعجمية العربية . ولا يخفى أن النظرية المعجمية العربية لا تزال بحاجة إلى جمع نصوصها الناطقة بجهاتها المختلفة واستنباط مفاهيمها الأساسية من التطبيقات المعجمية التراثية .

ويسوغ التوجه إلى نظرية التركيب المعجمي العام التراثية أن النظرية المعجمية المعاصرة لما تستقر على نموذج لنظرية التركيب المعجمي ؛ إذ لا تزال تختبر أطروحاتها المختلفة والتي يثأها في النماذج الأربعة التي قدموها لتقديم تركيب للمعجم اللغوي ، فلا مانع إذن من طرح التصورات العربية وبلورتها بما يفيد النظرية المعجمية العامة .

وتتمثل ، في الحقيقة ، قناعة العمل في أن النظرية المعجمية قد شغلت لغويينا بشكل كبير وموازٍ لانشغالهم بصناعة المعجم ، بل لولا وضوح النظرية المعجمية لديهم لما استطاعوا أن يبلوا لك البلاء المشهود لهم به الذي أحلهم مستوى راقيا في صناعة المعجم .

وتتمثل تصورات التركيب المعجمي العام فيما استطاع البحث أن يقف عليه في أربعة نماذج يتصل اثنان منهما بالجذر ، ويتصل الآخران بالسلسلة على ما سيرد بيانه فيما يلي :

١ - نظرية الجذر المفرد (جذر الاشتقاق الصغير) : نموذجان ؛

يقدم درسا اللغوي في إطار تحليله لتركيب الكلمات مفهوم الجذر المفرد التقليدي ، وهو ما يتكون من أصول معينة وبترتيب ثابت . أي الجذر الذي لا تخري له التقليلات المختلفة . وهو الجذر الذي تجده في الاشتقاق الصغير الذي يشير إليه ابن جني بقوله : « فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه ، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ، نحو سَلِمَ ونَسَلِمَ وسَالِمٌ وسَلْمَانٌ وسَلْمَى والسلامة والسليم : اللديع أطلق عليه تفاقولا بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته . وبقية الأصول

غيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك فهذا الاشتقاق الأصغر ^(١) .

ويعد هذا النوع من الجذر أكثر النظريات استخدامًا في تمثيل التركيب المعجمي للعربية . ولكي نوضح كيف يقدم مفهوم الجذر هذا أصول نظرية واضحة للتركيب المعجمي نشير إلى ما يلي :

النقطة الأولى : أن الجذر يمثل وحدة وسطى بين المعجم كله والكلمات ؛ إذ يمثل جميعًا لمفردات اللغة ، فلا تستقل كل كلمة بمداخل معجمي ، وإنما ترد عدة كلمات تحت الجذر الواحد . وبحسبنا أن تقارن بين عدد جذور اللغة في معجم ما وبين الكلمات التي يوردها المعجم . جذور الصحاح ٥٦٣٩ جذرًا وجذور اللسان ٩٢٧٣ جذرًا وجذور تاج العروس ١١٩٧٨ جذرًا ^(٢) مع أن الكلمات التي تدرج بداخل أي واحد من هذه المعاجم أضعاف عدد الجذور الواردة .

ويعني ذلك : أنه يقوم على تصور يفيد أن مفردات اللغة تتجمع في وحدات ، أو بالتعبير المعجمي في جذور لغوية محددة يشمل كل واحد منها عددًا من المفردات . وهذا ما يتضح من أن كل جذر يجمع عددًا غير قليل من مفردات اللغة . إن التركيب المعجمي للغة يتشكل من مجموعة من الجذور تتركب بدورها من مجموعة من المفردات التي تمثل بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذر .

النقطة الثانية : أن العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر تبني على أساس لغوي إذ ترجع إلى اشتراك في الأصول .

النقطة الثالثة : أن هذه العلاقات الدلالية التي يثبتها الجذر وينبني عليها لا تؤدي إلى تثبيت المفردات بخلاف العلاقات الدلالية التي أهملها ، والتي لا ينتج عنها معجم واحد شامل للغة ومتناسك . إن العلاقة المعجمية التي تقوم بين مفردات الجذر تعطيلها عضوية في وحدة أو مجموعة واحدة هي وحدة الجذر الذي تدرج تحته هذه المفردات . ويفيد ذلك كون هذه العلاقة الدلالية اللغوية تحفظ الكلمات من أن يتكرر ورودها في

(١) ابن جني ، الخصائص : ج ٢ ، ص ١٣٤ .

(٢) موسى ، د. علي حلمي (١٩٧٣) دراسة إحصائية للجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ص ١٩ ، موسى ، د. علي حلمي ، وشاهين ، د. عبد الصبور (١٩٨٣) دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ص ٩ .

المداخل المعجمية المختلفة .

النقطة الرابعة : أن الجذر في ضوء ما سبق يحقق أركان التركيب الثلاث ؛ فهو الوحدة التركيبية الكبرى ، كما أن الكلمات التي تندرج تحته تمثل وحداته الصغرى ، ويقوم بين هذه الكلمات علاقات دلالية لغوية محددة لظهورها في اللغة من اتفاق الجذر فقط أو من اتفاق النفظ كله .

النقطة الخامسة : أن إهمال الجذر لبعض العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانتزواء دون بعض يرجع إلى أن ما أهمله ليس علاقة دلالية لغوية على ما سبقه في النقطتين السابعة والثامنة .

النقطة السادسة : أن مفهوم الجذر لم يتم على مجرد العلاقة الأساسية له ، وهي علاقة الكلمات التي تندرج تحته بسبب الاتفاق في الجذر ، بل سمح بعلاقات أخرى كعلاقتي الاشتراك اللفظي hyponymy والاشتراك الدلالي polysemy .

تعني هذه النقاط المختلفة التي أشرنا إليها أن الجذر يمثل تركيبًا معجميًا وسيطًا بين تركيب المعجم العام والكلمات التي تندرج تحت هذا الجذر ، وأن تركيب الجذر وحدات صغرى تندرج تحته ، وأن بين هذه الوحدات الصغرى علاقات دلالية لغوية تسبق من وجهة حساب اللغة تلك العلاقات الدلالية الأخرى كالترادف والتضاد بين لفظين مختلفين ونحوهما .

ونستطيع ، في ضوء ذلك ، أن نؤكد على أن الجذر المفرد التقليدي يقدم تشيلاً للتركيب المعجمي في اللغة العربية الاشتقاقية ، وهو بما سبق أن بيناه يقدم أصول نظرية للتركيب المعجمي للغة الاشتقاقية .

لقد قدم معجمنا مفردات اللغة في إطار عدد من الجذور التي تمثل مرحلة وسطى بين الكلمات والسمات أو المكونات الدلالية التي تتكون منها هذه الكلمات .

على أننا يجب أن نشير إلى أن جميع كلمات الجذر قد شمل نوعين من الكلمات تحت الجذر الواحد هما :

- كلمات ذوات صلة اشتقاق أصغر ، ومن ذلك ما نجده في جذر خ ل ق « مخالفة مخالقة ومخالقاً : عاشره على أخلاقه ... وخلقه أتم خلقه ... واختلق الشيء : أتم خلقه . واختلق القول افتراه واختراعه ، وتخلق تكلف أن يظهر من خلاف ما ينطوي عليه » (١) .

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

- كلمات لا تشترك إلا في الجذر ، أي ذوات صلة جذر فحسب دون أن تكون ذوات اشتقاق أصغر ، أي ليس بعضها من بعض . ومن ذلك ما نجده تحت الجذر السابق نفسه خ ل ق « الخلاق الحظ والنصيب من الخير ... والخلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران ، والخلقاء يقال ، هضبة خلقاء : لا نبات بها . وخلقاء الشيء : مستواه ... الخلقى : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية ... الخلقعة : الفطرة » (١) .

وقد اتفقت المعاجم في موقفها من النوع الأول من الكلمات ، إذ ثبت جميعها الدلالة التي تشترك فيها الكلمات ذوات صلة الاشتقاق الأصغر ، أما النوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تجمعها صلة اشتقاق أصغر فقد اتخذ المعجم العربي له صورتين مختلفتين نموذجين مختلفين لتركيب المعجم في جذور ، وهما كما يلي :

أ - نموذج التركيب الشكلي للجذر (النموذج الدلالي الجزئي للجذر) :

نقصد به جمع الكلمات التي تتفق في شكل واحد يكون أصولها واحدة ، وذلك دون محاولة إيجاد أصل دلالي واحد تتفق فيه هذه الكلمات المتفقة جذراً . وهو ما نجده في معظم المعاجم التي تكتفي برصد الكلمات تحت جذورها ، ويعني ذلك أنهم يرصدون كلمات الجذور بناء على اتفاقها الشكلي في أصول دون محاولة الانتقال بتركيب الجذر الشكلي إلى تركيب دلالي باستنباط دلالة عامة تجمع الكلمات المتفقة جذراً . ويمكن تسمية هذا النموذج بالنموذج الدلالي الجزئي للجذر لإثباته علاقة دلالية بين بعض مفردات الجذر التي بينها علاقة الاشتقاق الأصغر دون بقية الكلمات .

ويُعَدُّ جُمُعُ مفردات الجذر الواحد دون استنباط علاقة دلالية جامعة للأصل العام الذي سارت عليه المعاجم التي اقتصرنا على ترتيب المعجم في جذور ، ومن ذلك ما يمكن أن نستفيده من كلمات جذر خ ل ق الذي لم يبين المعجم الأصل العام الذي تجتمع فيه دلالاته المختلفة . ويمكننا أن نراجع مواقف معاجم عدة نحو معجم الصحاح واللسان وغيرهما لنبرهن عدم استنباطها أصلاً دلالاتاً عامة للنوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تتصل برابطة الاشتقاق الأصغر .

ب - نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر (النموذج الدلالي الشكلي للجذر) :

نقصد به ذلك النموذج الذي استخدمه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ، واجتهد

(١) السابق : ج ١ ، ص ٢٦٦ .

في ربط النوع الثاني من كلمات الجذر التي ليست ذوات صلة اشتقاق أصغر مما يرد تحت جذر واحد بمعنى عام واحد . أي أنه أراد أن يصنع رابطة اشتقاق بين كلمات هذا النوع كالرابط التي تجمع مفردات الاشتقاق الأصغر . وهذا ما يفيدده بساطة حرصه على إثبات اتفاق دلالي بينها . لقد أراد أن يجعل اجتماع الكلمات تحت جذر واحد ذا أساس شكلي دلالي مقا وليس شكلياً فقط ، فقد أراد أن يجعل الجذر وحدة لغوية تتركب من وحدات أصغر تمثل في المفردات التي ترتبط فيما بينها برابط دلالي واحد ، وهو المعنى العام الذي يسميه الأصل . وقد اجتهد في استبطان هذا الأصل الدلالي لجعل الجذر وحدة ذات تركيب دلالي ، ولغلا يكون تركيبه مبنياً على أساس شكلي بحيث يتمثل في مجرد الاتفاق في أصول الجذر الذي تندرج تحته الكلمات . لقد استشعر أن الجذر وحدة تركيب معجمي ؛ فلا بد أن يكون أساسها شكلياً دلاليًا ، وليس شكلياً فحسب . وقد اجتهد في تضيق عدد الدلالات التي تكون لمفردات الجذر الواحد . يقول بعض الدارسين عن ذلك : « يدبر ابن فارس المادة كلها على أصل واحد أو أصليين أحياناً أو ثلاثة ، وقد يرتفع إلى أربعة أو خمسة » (١) . يجعل ابن فارس الجذر وحدة معجمية ذات تركيب دلالي يشمل الكلمات التي تندرج تحته ، فهو يدبر الجذر على أصل دلالي واحد أو اثنين ، يقول في جذر خ ل ق الذي سبق التمثيل به : « خلق الخاء واللام والقاف أصلان أحدهما تقدير الشيء والآخر ملامسة الشيء . فأما الأول : فتقولهم خَلَقْتُ الأديم للسقاء إذا قَدَّرْتَهُ ... ومن ذلك الخَلْقُ ، وهو السجدة ؛ لأن صاحبه قد قُدِّرَ عليه ... ومن الباب رجل مخلوق : تام الخلق ... وأما الأصل الثاني : فصخرة خلقاء أي ملساء ... ويقال : اخلوق السحاب استوى . ورسم مخلوق إذا استوى بالأرض . واخلق : السهم المصلح . ومن هذا الباب أخلق الشيء وخلق إذا يلي . وأخلقته أنا : أبليتة ... واخلوق معروف ، وهو الخلاق أيضاً ، وذلك أن الشيء إذا خُلِقَ مَلَسَ » (٢) .

وقد أشار ابن جنى إلى أن إدارة كلمات الجذر الواحد حول أصل واحد يحتاج إلى التأويل ولطف الصنعة على ما سنبينه في الحديث عن إدارته الجذر وتقليباته على أصل واحد عند معالجة السلسلة الدلالية للجذور . وهذا ما اضطر ابن فارس إلى التسليم بوجود أكثر من أصل دلالي واحد ترجع إليه كلمات الجذر الواحد لكراهيته التكلف

(١) نصار ، د. حسين (١٩٥٦) المعجم العربي : نشأته وتطوره ، ج ٢ ، القاهرة : مطابع دار الكتاب العربي بمصر ، ص ص ٤١٢ - ٤١٣ .

(٢) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، ج ٢ ، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط ٣ ١٩٨١ م ، ص ٢١٣ .

والاصطناع .

ويمكن فهم ما فعله ابن فارس على أنه نحو من التوسع في الاشتقاق ؛ فقد مدَّ مظلة الاشتقاق لتشمل جميع مفردات الجذر الواحد ، وإذا تعذر جعل هذه المفردات مشتقة من أصل واحد جعلها مشتقة من اثنين ، وإلا فثلاثة وهكذا دواليك . ولكن يلزمنا أن نوسع تصورنا للاشتقاق لتقبل صنيعه ، فالحقيقة أنه يبدو وكأنما قد جعل الاشتقاق على نوعين أولهما الاشتقاق القياسي الذي يعرف بالاشتقاق الصغير والذي يكون بين المصدر وغيره من الأفعال والمشتقات ، وثانيهما الاشتقاق السماعي الذي يحاول تلمسه بين مفردات الجذر التي لا تجمعها صلة اشتقاق قياسي .

ويجعلنا موقف ابن فارس من استنباط ما أمكنه من دلالة عامة لكل مفردات الجذر الواحد تميز تسمية نموذج الدلالي الكلي للجذر ؛ إذ يجمع المفردات كلها تحت دلالة ولا يقتصر على جمع بعضها كنموذج السابق دون بعض .

٢ - السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور (جذر التقلبات) : نموذجان ؛

يعد الخليل رائد المعجمية العربية صاحب فكرة السلسلة إذ إنه أراد أن يبيّن معجمًا لا أن يُجمَعه فقط ، فقد وضع إطاره العام وهيكله قبل أن يلتفت إلى الرواة وجامعي اللغة ليضع تحت كل جذر ما ورد له من كلمات . وقد قدم الخليل النموذج الأول من السلسلة المعجمية .

وتقوم السلسلة المعجمية في مجموعة الجذور التي تُمثّل تقلبات لأصول واحدة ، وهي وحدة وسيطة بين المعجم والجذر ، فإن الجذر إذا كان يجمع عددًا من المفردات تحته فإن السلسلة تزيد بجمع عدد من الجذور تحتها ، وكان المعجم الذي يعتمد على فكرة التقلبات يتركب من المفردات بوصفها الوحدة الدنيا والجذور بوصفها وحدة وسيطة أكبر تشمل عددًا من الكلمات ، ثم السلسلة بوصفها وحدة وسيطة أكبر من الجذر ؛ إذ تتكون من عدد من الجذور تشترك في الأصول لا ترتبها ، ويأتي بعد ذلك المعجم كله أي أن مثل هذا المعجم يشتمل على وحدتين وسيطتين بين المفردات والمعجم ، وهما وحدة الجذر والسلسلة ، ولا يقتصر على وحدة الجذر بوصفه الوحدة الوسيطة الوحيدة . وفيما يلي بيان لنموذجي السلسلة التي ترد كما يرد الجذر سلسلة شكلية فقط وسلسلة شكلية دلالية ، وذلك على التفصيل التالي :

١ - نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور ؛

نريد بهذه السلسلة تلك المجموعة التي تتخذ للجذور ذوات الأصول الواحدة ، أي

السلسلة التي تجمع الجذر مع تقلبياته ، وهي تلك السلسلة التي استخدمها الخليل في تركيب معجمه الرائد العين ؛ إذ لم يقف الخليل عند جمع المفردات تحت جذر واحد ، بل جمع الجذور تحت سلسلة تجمعها إذا كانت تتفق في الأصول التي ترد لها . وقد اتخذ من التقلبيات أساساً يجمع به الجذور المتفقة أصولاً والمختلفة ترتيباً فحسب . لقد قامت فكرة تركيب المعجم عند الخليل على جمع « الكلمات ومقلوباتها في موضع واحد ، فمثلاً نجد الكلمات ع ب د ، ع د ب ، د ب ع ، د ع ب ، ب ع د ، ب د ع كلها يمكن أن تعالج نظرياً تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطقت به العرب منها فعلاً ، وعما لم تنطق به ... ويعرف هذا التنظيم باسم التقلبيات . ويمكن الرجوع إلى هذه المفردات ، مثلاً ، تحت حرف العين مجموعة (ع د ب) ؛ لأن العين أسبق الجميع في الأبجدية الصوتية التي وضعها الخليل تليها الدال ثم الياء » (١) .

وكان الخليل قد استشعر أن المسافة بين وحدة الجذر التي تقع وسطاً بين وحدة الكلمة والتركيب الكلي للمعجم مسافة كبيرة ، فجمع الجذور ذات الأصول الواحدة في سلسلة واحدة لتكون بذلك وحدة وسيطة تقع أدنى من تركيب المعجم وفوق الجذر الذي يرد تحته ، بطبيعة الحال ، الكلمات ، أي وضع وحدة سلسلة الجذر لتصبح وحدات التركيب المعجمي متمثلة في الكلمة ، فالجذر فالسلسلة فالمعجم . وقد كان لهذه الطريقة مؤيدون ؛ إذ « سار عليها من بعد ابن دريد والأزهري والقالي والزبيدي وابن سيده وغيرهم » (٢) .

كما لا يخرج عن نظرية سلسلة الجذور هذه ترتيب ابن دريد لمعجم جمهرة اللغة على الرغم من أنه يرتب سلاسل الجذور وفق الترتيب الأبجدي لتصرف ابن عاصم ، تفيد بعض الدراسات عدم جوهرية المخالفة الواردة عند : « ابن دريد الذي اتبع في تقلبياته نظام وضع المفردات المتحددة الأصل تحت الحرف الذي هو أسبقها في الأبجدية العادية . فهنا ، مثلاً ، لجده وضع تلك المفردات الستة المذكورة سابقاً تحت مجموعة (ب د ع) فهذا اختلاف فرعي يجعلنا نعتبر ابن دريد صاحب جمهرة اللغة ، أيضاً ، من المؤلفين اللذين اتبعوا في ترتيبهم نظام العين » (٣) .

وبغية ذلك عددًا من الأمور ترد كما يلي :

(١) درويش : د. عبد الله (١٩٥٦) المعجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ١٨ .

(٢) السابق ، ص ١٧ . (٣) السابق ، ص ١٨ .

- أن هذه النظرية كأنما رأت المسافة واسعة بين الجذر والمعجم كله ، فعملت على تقديم وحدات تتوسط هذه المسافة ، وكأنها لم تقبل أن يكون المعجم مركباً من وحدتين أدنى منه ، هما وحدة الجذور المركبة بدورها من وحدة الكلمات .

- أن الوحدات التي تسميها هذه النظرية تتمثل في الكلمات التي تتجمع في جذورها الدنيا والمباشرة لها ، ثم سلاسل الجذور التي تجمع تحتها الجذور ذوات الأصول الواحدة .
- أن الجذور التي ترد في كل سلسلة تتفق صوتياً أو لفظياً في الأصوات ، وليس لها دلالة واحدة متفقة ، وكان هذه السلسلة بهذا تمثل وحدة غير دلالية . وهذا ما يجعل هذا العمل يسميها السلسلة الصوتية للجذور .

- أن التركيب المعجمي الذي تقدمه هذه النظرية تركيب معجمي شكلي أو صوتي لا دلالي ؛ إذ تركيب الجذور المختلفة دلالة تحت جذر واحد يجمع أصولها دون الترتيب يمثل اعتماداً لإهمال الجانب الدلالي .

- أن قيمة هذه السلسلة تتضح من خلال بيان أن كل سلسلة تجمع تحتها ستة جذور مفردة إذا كانت الجذور ثلاثية ، وتجمع السلسلة أربعة وعشرين جذراً إذا كانت الجذور رباعية ، كما تجمع سلسلة الجذور الخماسية مائة وعشرين جذراً وفق التقلبات المختلفة الممكنة منها ، يقول ابن السراج عن عدة ما يكون تحت السلسلة الواحدة من الجذور : « واعلم أن البناء الواحد إذا كان على حرفين فإنك تخرج منه بينائين ، مثل : بل إذا قلب صار لب . وإذا كان على ثلاثة أحرف خرج منه ستة أبنية ، وربما كانت الستة مستعملة كلها ، وربما كانت مهملة كلها ، وربما كانت مهملة في بعض الحالات ، وذلك لالتقاء الحروف القريبة الخارج في الدوران ... فإذا كانت على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشرون بناء مهملة كلها إلا ستة أو أقل من ستة أوجه مستعملة ، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مئة وعشرون بناء مهملة كلها إلا بناء واحداً ، مثل فرزدق وشمر دل وما أشبهه » (١) .

- أن بناء التحليل للمعجم على أساس الترتيب الخرجي للأصول قد أفاد من جهتين ، أولاهما : عدم تكرار الكلمات في المعجم ؛ إذ ترد تحت الحرف الأسبق في ترتيب الخرج الذي اتخذته . الثاني أنه لم يحتاج إلى فهرس للمفردات لبيان موضع ورود الكلمة في المعجم . ويعكس هذا الأمر مراعاة التحليل لصيغة المعجم التي أصلها أن تنبني على الفهرسة القائمة على بنية الكلمة ؛ إذ ليس المعجم كالكاتب يمكن أن يتخذ كل منها بناء

(١) ابن السراج ، الاشتقاق ، ص ٥٥ .

خاصًا يستلزم بيانه من خلال فهرس - وتستلزم البنية المعجمية القائمة على ترتيب المخرج بيان نموذج الجمع المعجمي الذي اعتمده الخليل في معجمه ، وهذا ما سنقف عليه بعد بيان نماذج التركيب المعجمي العام .

ب - نموذج السلسلة الدلالية للجذور (جذر الاشتقاق الأكبر) :

استطاع ابن جنى أن يتحرك بفكرة السلسلة الصوتية للجذور التي استخدمها الخليل في تركيب المعجم اللغوي خطوة تمثل في محاولته تحويل هذه السلسلة التي وردت عند الخليل إلى سلسلة دلالية لا مجرد سلسلة صوتية على ما كان الأمر عليه مع الخليل . وقد قام بجعل سلاسل الجذور أو التقاليد المستعملة من سلسلة جذور ما سلسلة دلالية من خلال الاجتهاد في إثبات دلالة جامعة ترجع إليها شتى التقاليد المستعملة من كل سلسلة جذر . ويعني ذلك أنه لم يقتصر في معجمه على تسجيل العلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأصغر ، بل تعرض للعلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأكبر ، أي أنه جمع في معجمه علاقات الاشتقاقين الأصغر والأكبر . يقول ابن جنى : « وأما الاشتقاق الأكبر : فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثة ، فتعقد عليه وعلى تقاليده الستة معنى واحدًا يجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء عن ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ... نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ل ك) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق ل و) (ق ل و) (و ل ق) (و ل ق) (ل ق و) (ل ق و) ، وهذا أعرض مذهبتنا وأحزن مضطربنا ، وذلك أننا عقدنا تقاليد الكلام الستة على القوة والشدة وتقاليد القول الستة على الإسراع والخفة » (١) .

والحقيقة أنه إذا كان الخليل قد ابتكر سلسلة الجذور ، فإن ابن جنى قد زاد عليها ما ينبغي أن يجعل له ريادته ، وهو استنباطه الدلالة الجامعة التي ترد في كل سلسلة من الجذور ، فصير بذلك سلسلة الجذور من سلسلة صوتية إلى سلسلة دلالية .

ويعني ذلك أن السلسلة الدلالية للجذور ينبغي أن تنسب لابن جنى ، وأن تفصل عن السلسلة الصوتية للجذور التي ترجع إلى الخليل . وقد حرص ابن جنى على نسبتها إلى نفسه ، فقال : « وإنما هذا الترتيب لنا نحن ، وسرناه فتعلم أنه لقب مستحسن . وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير » (٢) .

(١) ابن جنى ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٣ .

وأتصور أن الانتقال من السلسلة الصوتية للجذور إلى السلسلة الدلالية للجذور أكثر صلة بتركيب المعجم ؛ إذ ينبغي أن يكون التركيب المعجمي دلاليًا ما أمكن ، وكأننا بآبن جني قد استشرع قصد التحليل حين جمع الجذور ذوات الأصول الواحدة في سلسلة صوتية واحدة ، وأنه كأنما أراد أن تصبح هذه السلسلة وسطًا بين تركيب المعجم ووحدة الجذر المفرد ، أقول كأنما استشرع آبن جني ما وراء استخدام التحليل لهذه السلاسل ، فأضفى عليها أبعاد الدلالي لتكون أقرب صلة بالتركيب المعجمي للغة . والحقيقة أننا لا نندري هل سكت التحليل عن إثبات العلاقة الدلالية التي بين تقليات الجذور بسبب استشعاره بعدها واحتياجها إلى مزيد تكلف أم كان سكوتها عن غير قصد .

والحق أن النقد الموجه لهذه النظرية لم يفت آبن جني حين وضع نظريته هذه ، بل ينص عليه ، ويرى أن في النظرية قدرًا من عدم الاطراد أكبر من القدر الذي في الاشتقاق الأصغر الجامع بين كلمات ذات جذر واحد ، وأنه يكفينا أن تطرد بما يقارب اطراد هذا الاشتقاق الأصغر الذي يتم بين كلمات الجذر المفرد ؛ إذ إن الجذر المفرد يمثل سدس سلسلة الجذر الثلاثي الذي ترد له تقليات ستة على ما هو مقرر له .

يقول آبن جني : « واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة . بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرًا صعبًا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا وأعز مذهبًا . بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبًا معجبًا فكيف به ، وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد » (١) .

ويعني ذلك ما يلي :

- أنه لا يفترض اطراد النظرية اطرادًا تامًا ولا اطرادًا مساويًا لاطراد الاشتقاق الأصغر ، وإنما يكفي بالاطراد المقارب فقط لاطراد الاشتقاق الأصغر .

- أنه يعتمد على عدم اطراد الاشتقاق الأصغر اطرادًا تامًا لتسويغ عدم اطراد الاشتقاق الأكبر الذي يقوم في السلسلة الدلالية للجذور .

- أنه يستعين بما يستعان به في الاشتقاق الأصغر من تأويل واتساع ، يقول : « وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد » (٢) . وهو ما يقرره اللغويون في الاشتقاق الأصغر ، يقولون :

(١) السابق ، ج ٢ ، ص ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .

« والسليم اللديع أطلق عليه تفاعلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته » (١) .
ويمكن في الحقيقة أن نفيد بخصوص الاشتراك الدلالي الذي يثبت ابن جنى جذور
السلسلة الدلالية ما يلي :

- أن ابن جنى أراد شيئاً فوق الجذر وتحت المعجم مثلما ظهر للخليل وهو يعبر عن
كون السلسلة الدلالية هذه أعلى من الجذور يقول عن لفظي الكلام والقول : « ذكر
أحوال تصاريفهما واشتقاقهما مع تقلب حروفهما فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق
ويعلوه إلى ما فوقه » (٢) .

- أنه لم يرد أن يضيع اشتراك جذور السلسلة الدلالية في الأصول فأراد أن ينسب
إليها شيئاً ما فكان أن نسبها إلى دلالة عامة ترجع إليها . يقول عن ذلك : « ذلك لأنها
مادة واحدة شكلت على صور مختلفة فكأنها لفظاً واحدة » (٣) .

- أن ما يعنيه ابن جنى هنا أقرب ما يكون إلى إطار عام تتحرك فيه الدلالات وهو
كما تفيد نصوصه لا يقول : إن ما ينص عليه موجود في جذور السلسلة الدلالية بل
يشير إلى أنها ترجع إليه وتتصل به فهو يقول : « فمن ذلك تغليب (ج ب ر) فهي أين
وقمت للقوة والشدة ؟ » (٤) وواضح أنه لم يقل فيها القوة والشدة . ويقول : « ومن
ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س
ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع » (٥) .

وكأننا بذلك مع نوعين من الاشتراك بين الكلمات هما :

الأول : اشتراك في قدر من الدلالة وهو أشبه باشتراك في مكون من مكونات
الدلالة . ويكون هذا الاشتراك مع كلمات الجذر المفرد .

الثاني : الاشتراك في الإطار العام للدلالة وهو أشبه ما يكون باشتراك في حقل
معجمي واحد . ويكون هذا الاشتراك في الإطار في جذور السلسلة الدلالية الواحدة .
ولا بد من التأكيد هنا على أنني لا أتلمس فكرة المكون الدلالي أو الحقل الدلالي في
عمل ابن جنى إذ لو أردنا لها فروضاً نظرية وتعليقات في تراثنا اللغوي لما افتقدنا ذلك
بل كل ما أريده هنا قياس ما جعله ابن جنى وجميع اللغويين العرب قدرًا مشتركًا من
الدلالة بين كلمات الجذر المفرد بالجزء الدلالي الذي يعرف في الندرس المعاصر بالسمة

(٢) السابق ، ج ٦ ، ص ٥ .

(٤) السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .

(١) السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .

(٣) السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٩ .

(٥) السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .

الدلالية أو المكون الدلالي ، وقياس ما يفيدُه ابن جني من اتفاق بين جذور السلسلة الدلالية الواحدة بما عرف في الدرس اللغوي المعاصر بمفهوم الحقل الدلالي ؛ وذلك للتفريق بين نوعي الاشتراك الدلالي الواردين في كلمات الجذر المنفرد وجذور السلسلة الدلالية .

... أن الفرق بين هذين النمطين من الاشتراك الدلالي بين وحدات اللغة المختلفة يذكرنا بفرق يقسمه الصرفيون عندما يتحدثون عن دلالات الفعل ؛ فهم يتحدثون عن دلالات تكون مع الفعل المزيد ، وهي ما يفيدُه زيادتها أو الأوزان التي تنتج عن هذه الزيادات كالتثنية والتكثير والمطاوعة ... إلخ ، ودلالات للفعل المعجمي هي أقرب ما تكون إلى الحقول الدلالية التي تتحرك فيها هذه الأفعال المجردة كالعقل والأحزان والأمراض ... إلخ .

- أنه يحوّل كذلك على البناء العام للمعاني ، يقول : « والشيء يذكر لتفكيره ؛ فإن المعاني وإن اختلفت معنيتها أوية إلى مضجع غير مقص ، وأخذ بعضها برقاب بعض »^(١) . ويفيد قوله معنيتها أنه يريد ما تعنيه المعاني ، أي معنى المعنى لا معنى اللفظ ، وهذا ما يؤول بنا ثانية إلى أنه لا يتحدث عن المعنى المباشر للفظ ، وإنما عما وراء معنى هذا اللفظ من معانٍ ، ويراد به الدلالة العامة التي تتحرك فيها دلالات الألفاظ المباشرة .

- أن صعوبة تصوّر ما يقول به ابن جني ترجع إلى أننا نريد أن نفهم الاشتراك بين جذور السلسلة الدلالية على النحو الذي نفهم به الاشتراك الدلالي بين كلمات الجذر المنفرد الواحد . والأمر ، في الحقيقة ، على ما يتّناه في نموذج التحليل الدلالي .

- أن تسجيله الاشتراك الدلالي بين الجذور وتقليباتها يمثل حرصاً على التوظيف الأقصى للاشتراك اللغوي ، ويجعل التحليل الدلالي تحليلاً دلاليّاً أقصى يظهر أكثر مما ذهب إليه أبعد من ذلك ، كما ناقشته في نموذج التحليل الدلالي فيما يلي .

النظريات اللغوية

في التراث العربي

الفصل السابع

نظام الكتابة العربية ونظريتها

- ويشتمل على مدخل وأربعة مباحث :
- أولها : نظام توليد الأبجدية العربية .
 - ثانيها : نظام تحقق الأبجدية العربية .
 - ثالثها : الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق .
 - رابعها : دراسة تحليلية لشكلات الكتابة .

مُدخُل

يُمثِّلُ هذا البحث محاولة لتفنن قواعد الكتابة العربية وأحكامها إلى علم كتابة Graphology للعربية ؛ فهو إعادة صياغة لما لدينا من قواعد كتابة بالاصطلاح المتعارف عليه فيما يسمى علم الكتابة Graphology . وهذا الأمر أشبه بما تم من قبل لقواعد التجويد وأحكامه المختلفة حين نقلها رواد درسا اللغوي العربي الحديث من أمثال الدكتور إبراهيم أنيس إلى ما تحرف به علم الأصوات Phonetics وعلم وظائف الصوت Phonology . وقد تولدت ، في الحقيقة ، فكرته من الرغبة في الوقوف على ما لدى التربويين من الترام بما يقرره اللغويين من أنظمة لغوية ؛ إذ تبين مع بدايات البحث أن نظام الكتابة يفتقد التنظير اللغوي الحديث له . وقد تحول بهذا عنونه من « نظام الكتابة العربية بين تنظير اللغويين وممارسة التربويين » إلى العنوان الحالي للعمل .

وتأتي أهمية البحث في نظام الكتابة العربية ، بصفة خاصة ، من قلة الجهود التي بذلها له درسا اللغوي المعاصر ومن غياب التنظير اللغوي الضابط لها في هذا الدرس ، ذلك أن نظام الكتابة في العربية لم يحظ بما حظي به نظامها الصوتي من عناية على الرغم مما يقرره علم اللغة من كون كل من الكتابة والكلام « تَجَمُّعَيْنِ مختلفين للغة متساويين » (١) ، وكون « نظام الكتابة يُمثِّلُ إحدى صور الرسائل الثلاث التي يستخدمها الإنسان في تواصله وتتمثل في الكلام والكتابة والإشارة » (٢) . لقد بدأ أمر الكتابة في القرن العشرين بتكيز اللغويين على أولية اللغة المنطوقة (٣) ، فرأى سوسير Saussure الكتابة مقابلة للغة ، يقول : « اللغة والكتابة نظامان متمايزان

(١) Crystal, (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 177.

(٢) Simpson, (1994) "Writing: principles and typology", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5052.

(٣) Chafe, Wallace (1992) "Writing versus Speech", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, p. 257.

من الرموز يأتي الثاني بغرض تمثيل الأول»^(١) ، وهو ما يعود بلومفيلد Bloomfield فيحسمه^(٢) ، يقول : « ليست الكتابة هي اللغة ، وإنما هي مجرد وسيلة لتسجيل اللغة في علامات مرئية »^(٣) .

وينبغي عند الكتابة مقابلًا للغة أو مقابلًا للمتعلق فقط إلى تصورات موضوع الكتابة الثلاث ، والتي تتمثل في جعل موضوعها التعبير عن الأفكار كاللغة ، أو تمثيلًا للغة المتطوقة ، أو تمثيلًا لأصوات اللغة^(٤) .

ويمكن من خلال غير قليل من الدراسات مراجعة تاريخ الكتابة^(٥) وموقف اللغويات المعاصرة من علاقة اللغة المكتوبة باللغة المتطوقة^(٦) .

وتقف قلة الجهورد في دروسنا العربي على خلاف موقف المدرس اللغوي الغربي المعاصر الذي سبَّ لكتابة عدة مصطلحات ، هي مصطلح Graphonomy^(٧) الذي يقوم على « دراسة الكتابة وأنظمتها بشكل منظم »^(٨) ومصطلح Graphemics^(٩) ، وقد سكه كارول Carroll مرادفًا للسابق^(١٠) ، ويحدد عمله الأساسي كذلك بتحليل الجرافيمات^(١١) ومصطلح Graphology الذي استُخدم قديمًا على مصطلح

(١) Saussure, (1917 [1969]) Course in General Linguistics, p. 23.

(٢) Haberland, H. (1994) "Written and spoken language: relationship", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5061.

(٣) Bloomfield, (1935) Language, p. 21. Hamp, (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage, 1925 - 50, p. 63.

(٤) انظر Baron, Naomi S. (1986) "Writing", in Encyclopedic Dictionary of Semiotic, edited by Thomas A. Sebeok, Tome 2, Mouton de Gruyter, p. 1166.

(٥) Grabe, William (1992) "Writing Research", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, pp. 251 - 3.

(٦) انظر على سبيل المثال : Chafe Wallace & Deborah Tannen (1987) "The relation between written and spoken language", Annual Review of Anthropology, 16, 383 - 407.

Haberland, H. (1994) "Written and spoken language: relationship", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5061 - 2.

(٧) Hockett, (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539.

(٨) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539 & Pei (1966) Glossary of Linguistic Terminology, p. 111.

(٩) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539.

(١٠) Pei (1966) Glossary of Linguistic Terminology, p. 111.

(١١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 143.

Phonology^(١) ومصطلح Graphetics « الذي قدمه بعض اللغويين قياساً على نموذج Phonetics^(٢) .

ويقوم هذا الفصل بدراسة ظاهرة الكتابة العربية التي تعد « إحدى أوسع الأبجديات استعمالاً في العالم بعد الأبجدية الرومانية »^(٣) ، وتحليل نظامها وفق قواعد النظرية اللغوية المعاصرة لتحديد مختلف جوانبها وصياغتها وفق النظرية اللغوية المعاصرة من خلال مناقشته ما يلي :

أولاً - نظام توليد الأبجدية العربية :

- ١ - السمات الكتابية المميزة للكتابة العربية أو الرسوم وحالاتها أو أوضاعها وتغييراتها .
- ٢ - جرافيمات العربية : نوعا التغييرات الكتابية ومعمار التفريق وأفراد الجرافيمات .

ثانياً - نظام تحقق الأبجدية العربية :

- ١ - الألوجرافات أسسها ومناهج معالجتها .
 - أ - موقع الجرافات من الكلمة .
 - ب - موقع الجرافات بعضها من بعض .
- ٢ - تغييرات الألوجرافات
- ٣ - فرضا الألوجرافات ومنهجها معالجتها :
 - أ - فرضا الألوجرافات .
 - ب - منهجا معالجتها .
 - ٤ - ألوجرافات العربية .

ثالثاً - الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق .

رابعاً - دراسة تحليلية لشكالات الكتابة :

تمثل إعادة صياغة قواعد الكتابة العربية وأحكامها التي يريد أن يقوم بها هذا الفصل نقلة ضرورية لعدة أمور ، أهمها :

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 143.

(٢) Robins, (1964 [1980]) General Linguistics: an Introductory Survey, p. 14.

(٣) Simpson, J. M. Y. (1994) "Writing: overview of history", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5038.

- أن مثل هذه الصياغة المعاصرة لقواعد كتابتنا العربية وأحكامها المختلفة تكشف لنا مدى وفائها بوظيفتها ومستوى التفعيد الذي بلغته ، وما إذا كانت ثمة مشكلات فيها أم لا .

- أن مثل هذا النقل يمكن أن يزيد من العناية بنظام الكتابة ودفع الدارسين إليها مثلما زادت العناية بعلم الأصوات ووظائفه في العالم العربي بعد نقل قواعد التجويد وأحكامه إليه ، ذلك أن نظام الكتابة العربية ، كما أشرنا من قبل ، لا يزال يعاني قلقة اهتمام به في دروسنا اللغوية ولا يشغل بال لغويينا المعاصرين في العالم العربي بما يناسب حجمه في النظرية اللغوية .

- أن دراسة الكتابة في ضوء النظريات المقررة لها يمكن أن تبين على نحو أدق النظام الحقيقي للكتابة العربية الغائب إلى حد بعيد عن كتب تعليم العربية بصفة خاصة .

وتؤكد ، في الحقيقة ، أهمية تحديد هذه الجوانب المختلفة من نظام الكتابة العربية من عدد من الأمور ، أهمها ما يلي :

أ - أنه لا يوجد في حدود علم الباحث دراسة ترصد جرافيمات العربية وألوجرافاتها وسماتها الكتابية ، مثلما تم رصد فونيمات العربية وسماتها الصوتية وألوفوناتها .

ب - وجود نقد غير قليل لنظام الكتابة العربية لاشتماله على عدد متضاعف من الرموز .

ج - تضاعف عدد رموز الأبجدية العربية في تصورات اللغويين المعاصرين بسبب عدم التفريق بين جرافيمات العربية وألوجرافاتها .

د - عدم الاستفادة من نظام الأبجدية العربية الذي تكشفه النظرية اللغوية المعاصرة في محاولات إصلاح الكتابة العربية .

هـ - عدم التمييز بين الجرافيمات والألوجرافات في تعليم الكتابة العربية .

والحق أن دراساتنا العربية المعاصرة التي تعالج الكتابة في العربية لم تقم بتطبيق نظرية الكتابة المعاصرة على نظام الكتابة العربية لتبين جرافيماتها وألوجرافاتها ومختلف التغييرات والعمليات التي ترد في هذا النظام ، وإنما توجهت فحسب إلى أحد أمرين ، هما نقد نظام كتابة العربية ، ثم محاولة استبدال نظام الكتابة العربي بنظام آخر .

وكان أبرز تجليات هذين الأمرين جملة مشاريع « بلغت ٢٨٦ مشروعًا »^(١) لتطوير نظام الكتابة العربية قدمها مختلف اللغويين إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة على امتداد ما يزيد على ربع قرن ؛ إذ « تلقى المجمع أكثر من مائتي مقترح من شتى أنحاء البلاد العربية ومن مختصين في اللغة العربية وفي الخط والطباعة »^(٢) .

وينبغي أن نشير إلى أن هذه النقلة ، كذلك ، لن تكلفنا عتاء ذا بال ؛ حيث لا يخفى بالتأمل البسيط لقواعد كتابتنا العربية اشتمالها على مختلف جوانب ظاهرة الكتابة العربية وتفصيلاتها مما يَجِبُ حاجتها على مجرد إعادة الصياغة وفق الاصطلاح الجديد في علم الكتابة Graphology من نحو مفاهيم الجرافات والجرافيمات والأوجرافات ... إلخ .

يعني ذلك أن هذا البحث يقع ، في الحقيقة ، في إطار الدراسة النظرية التي تهدف إلى تقديم تفصيلات متقدمة لعلم كتابة Graphology للعربية ، وأنه يشارك غيره من الأعمال التي تقوم برصد مختلف أنظمة اللغة والتنظير لها نظرًا للحاجة إليها في مجالتي بحث الظاهرة اللغوية وتعليمها . وهو يسلم ، من ثم ، بأن تعليم اللغة لأهلها أو لغير أهلها وصوغ برامجها ينبغي أن ينطلق من الأنظمة التي توجد في اللغة المدروسة نفسها ، لا من أنظمة لغة أخرى كلغة الدارس ، وهو ما يشير إليه غير قليل من اللغويين ، يرى بعضهم « أنه بين أيدينا الآن قدر كبير من المعرفة التي تتصل بطبيعة الظاهرة اللغوية ... وأنه ينبغي الاعتماد على ثمره جهود اللغويين عند صوغ البرامج التعليمية ... وأن تستير بما يقدمه لنا علم اللغة من معرفة علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية »^(٣) . ويؤكد آخرون على ضرورة الاعتماد على مختلف نظريات اللغة التي ترصد أنظمتها على نحو دقيق ؛ إذا ما كنا نريد تقديم نظرية في تعليم اللغة ذات أثر حقيقي ، يقول : « نزعهم أن أية نظرية في تعليم اللغة العربية للناطقين بالضاد ولغير الناطقين بها ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظرية تركيبية تتخذ الجملة منطلقًا لها ومصنفاً لبحوثها »^(٤) .

(١) الحمراني ، محمد رشاد (١٩٧٢) ، عرض كتاب الكتابة العربية في أزمة ؛ مشاريع مجمع القاهرة الإصلاحية (١٩٣٨ - ١٩٦٨) ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد التاسع ، ١٩٧٢ م ، ص ٣٠٦ .
(٢) فهسي ، منصور (١٩٦٠) ، تعقيب على دفاع عن الأجدية والحركات العربية ؛ لحامد عبد القادر ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ١٢ ، القاهرة : مطبعة المدني ، ص ١٠١ .
(٣) Center, S. Pit (1978) *Introducing Applied Linguistics*, GB: Penguin Education.

(٤) بلندي ، د. عبد السلام (١٩٨٣) ، الأسس النظرية لوظيف النساء في تعليم اللغات ؛ مجلة عربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، فبراير ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣ .

على أن ذلك لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دعوة إلى استخدام منهج القواعد في تعليم اللغة ، وإنما يُقْتَلُ فقط دعوة لأمرين ، هما : مراجعة شاملة لمُدَى موافقة نظرية الكتابة في العربية لنظامها ومراجعة مُدَى مراعاة كتب تعليم اللغة للأنظمة المختلفة لها .

ولعل المثال الحاضر في كتب تعليم العربية الذي يبين قيمة مثل هذه الأبحاث ما نقابله من جداول تصريفية للكلمات العربية يدرجها بعض التربويين في كتبهم ، وهي تذكرنا بجداول التصريف الفرنسية . تستخدم بعض الكتب ، مثلاً ، تصريفات الماضي والمضارع مرفوعاً ومنصوباً ومجزوفاً والمصدر على الرغم من قياسية هذه الصور التصريفية باستثناء صورة المصدر إذا كان الجذر ثلاثياً . ولا يخفى أن ذلك لا ينطلق من تصريف العربية التي يرد فيها كل ذلك قياساً مُتَّبِعاً اعتماداً على الوزن أو إصاق العلامات ؛ إذ إن طبيعة النظام الصرفي في العربية تعرف بشكل أساسي منهج العلامة الصرفية الذي يرد ، مثلاً ، مع التانيث والتثنية ومنهج الميزان الصرفي الذي يرد في صوغ جمع التكسير واسم الفاعل واسم المفعول . ولم يستخدم النظام الصرفي العربي الجداول إلا مع أفراد الضمير والمبتنيات التي لا تنضبط تغيراتها بوزن صرفي أو علامة صرفية ، كما أنها ليست مطردة فما يحدث من تغيير في الضمائر يختلف فيما بينه ، وهو ، في الوقت نفسه ، مخالف لتغييرات غيرها من المبتنيات .

أولاً - نظام توليد الأبجدية العربية :

يمكن قياس التنظير لنظام الكتابة في لغة ما ببيان وحداتها الكتابية Graphemes وما لها من سمات كتابية مميزة distinctive features أو graphitic features بالتنظير لنظام الصوتي للغة من تحديد وحداتها الصوتية ، وما لها من سمات صوتية مميزة phonetic features . ويقدم البحث دراسته التنظيرية لأنظمة الكتابة العربية من خلال بيان نظام توليد الأبجدية العربية ، أو ما يمكن تسميته بنظام التوليد العام للأبجدية الذي يقابل نظام تحقق الجرافيمات هذه الأبجدية في الجرافيمات المختلفة ، والذي نشره بعد معالجتنا لنظام التوليد هذا .

وسوف يتناول البحث نظام توليد الأبجدية العربية من خلال تحديد سماتها الكتابية المميزة التي تتركب معاً لإنتاج الجرافيمات ، ثم تحديد مجموع الجرافيمات التي أنتجها تتركب أسما مع بعضها مع بعض .

١ - السمات الكتابية المميزة في العربية :

(الرسوم والأوضاع أو الحالات والتغييرات)

إن نظام الكتابة في اللغة يشمل قائمة بكل الرموز التي تستخدمها ، وتعرف هذه الرموز بالوحدات الكتابية (الجرافيمات) (١) وسمات استخدامها المميزة . يقول بعض اللغويين في ذلك : « يتكون نظام الكتابة من مجموعة الجرافيمات بالإضافة إلى سمات استخدامها المميزة » (٢) . وإذا لم يتم أحد بدراسة السمات الكتابية المميزة للعربية فقد قام إريك سنجر Eric Singer بعمل ذلك بالنسبة للغة الإنجليزية في كتابه الذي نشره بلندن عام ١٩٥٣ (٣) .

وترد قائمة الرموز الكتابية المستخدمة في لغة ما من خلال تجميع مجموعة من السمات الكتابية المميزة في وحدات متقابلة تقوم بدور وحدات اللغة الكتابية . والحقيقة أن جرافيمات اللغة يتم توليدها عن ثلاثة عناصر أساسية تمثل السمات الكتابية لها ، هي الرسوم الأساسية المستخدمة ، أو رسومها البسيطة وأوضاعها وتغييراتها .

ويلزم تحديد نظام التوليد للرموز الكتابية الوقوف على السمات الكتابية المميزة distinctive graphitic features التي تشكل من تركيبها مقادير الوحدات الكتابية الحروف على اختلاف هذه السمات المميزة من رسوم وأوضاع أو حالات لهذه الرسوم إلى تفسيرات أو تقابلات بينها . ولا يخفى أهمية الوقوف عليها التي ترجع إلى كونها أصغر وحدة كتابية تحمل إليها الوحدات الكتابية الأعلى منها مباشرة ، وهي الحروف التي يقال لها كذلك الجرافيمات .

وإذا كان ينبغي على اللغوي أن يحدد مجموعة السمات المميزة للرموز الكتابية التي يتم من خلالها تشكيل مختلف الوحدات الكتابية الأعلى فإننا يمكن أن نسجل توافق اللغويين العرب القدامى في تحديد سمات الوحدات الكتابية المختلفة ؛ إذ تحدثوا عن الوحدات المُتَّخِمة والوحدات المُهْمَلَة ، كما تحدثوا عن المُؤَحَّدَة والمُنشَأَة والمُكْتَفَة ، وكذلك تحدثوا عن الفوقية والتحتية . لقد تحدث لغويونا عن كل من :

- الإهمال والإعجام ، وهما سمتان كتابيتان للوحدات الكتابية ينبثقان عن عدم وجود النقط ووجوده في الوحدة الكتابية .

(١) وهي « أصغر وحدات النظام الكتابي » . انظر : Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, GB: Longman Group LTD. p. 127 & Chalker, & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 179.

(٢) Gleason, (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 409.

(٣) Singer, Eric (1953) The Graphologists' Alphabet, London: Piatkus.

- التوحيد والتننية والتثليث ، وهي ثلاث سمات تفرق بين الوحدات وفقاً لعدد النقاط الواردة للوحدة الكتابية .

- الفوقية والصحية ، وهما سمتان للوحدات الكتابية تنبعان عن موضع النقط منها ؛ أي كونه فوقها أو تحتها كما ينبىء الاصطلاح التراثي .

وفيما يلي وقفة مع السمات الكتابية المميزة من خلال الحديث عن رسوم الكتابة الأساسية أو البسيطة ، ثم عن أوضاع هذه الرسوم ، وأخيراً عن تغييرات هذه الرسوم . وذلك كما يلي :

أ - الرسوم الأساسية في الأبجدية :

تقوم فكرة الرسوم الأساسية في الأبجدية على أساس اشتغال الأبجدية العربية على عدد من الرسوم أقل من حروفها ، أي على أساس استخدام الرسم الواحد في أكثر من حرف ، وذلك كما في < الباء والتاء والثاء > ونحو ذلك من الحروف التي تحمل شكلاً أساسياً واحداً يتم تغييره بنقط أو غيره لإنتاج وحدات أخرى منه .

وقد دار بعض الدارسين حول فكرة الرسوم الأساسية للأبجدية العربية ، فاستخدم أحدهم تعبير صور الحروف العربية الأصلية^(١) ، واستخدم ثان تعبير الأشكال الهندسية الأساسية للحروف العربية^(٢) واستخدم ثالث تعبير الصور^(٣) .

أما عدد هذه الرسوم الأساسية فقد تمثل في خمسة عشر رسماً ، وفي عشرة رسوم ، وفي ثلاثة رسوم ، يقول بعضهم : « الأبجدية العربية تتكون بالنسبة لثمانية وعشرين حرفاً في الحقيقة من خمسة عشر شكلاً . نضع لإضافة الحروف الأخرى نقاطاً > نقطة أو نقطتين أو ثلاث نقاط < فوق الحرف أو تحته . يجب أن نضيف أن حروفاً معينة لا توجد بدون نقاط > الفاء وسن الباء إلا حين تدعم الهمزة < . يوجد ، إجمالاً ، نقاط في خمسة عشر من الثمانية والعشرين وهي أكثر من النصف . الجدول التالي ينص على الأمر نفسه^(٤) . ويقول آخر في ورودها عشرة فقط :

(١) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) دفاع عن الأبجدية والحركات العربية ، مجلة مجمع القاهرة ، ج ١٢ ، ص ٩٧ .

(٢) أبو بكر ، د. يوسف الخليفة (١٩٨٢) « التثريب على الكتابة في مرحلة ما قبل الكتابة » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .

(٣) Meynet, Roland (1971) L'écriture Arabe en Question: Les Projets de l'Académie de Langue Arabe de Caïre de 1938 1968, Beyrouth: Dar El-Mashreq Editeurs, p. 19.

(٤) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, p. 19.

« ونستطيع أن نقول على وجه الإجمال : إن صور الحروف العربية الأصلية عشر صور فقط ، هي : < ا ب ح د ر س ص ع ه هـ > . فمن الصورة الأولى تنشأ الألف واللام والكاف وعن الثانية تنشأ الباء والتاء والثاء والنون والياء ... » (١) .

أما ورودها ثلاثة فقد ورد عند بعض التربويين ؛ إذ قام باختزال أكبر لهذه الرموز الكتابية الأساسية ليحدد لنا الأشكال الهندسية ، على حد تعبيره ، التي تلزم تمرين الطلاب عليها لإنتاج الرموز الكتابية ، يقول في ذلك : « الشكل الأول الخط الرأسى < ا > (٢) ... الشكل الثاني الخط الأفقى < - > الشكل الثالث ... الدائرة الكاملة ... وجزء الدائرة المفتوح من جهة اليمين مكرراً أو منغزلاً ... وجزء الدائرة المفتوح من أعلى ... وجزء الدائرة المفتوح من جهة اليسار » (٣) .

ويريد البحث أن يشير ابتداءً إلى أمور :

- أن تحديد الرسوم الأساسية في الأبجدية العربية يُكْمَلُ بالنسبة للبحث الحالي تحليل النظام الكتابي في ضوء النظرية اللغوية المعاصرة لا تبسيطها تربويًا ؛ لأننا مطابون أولاً بتحديد الأنظمة على وجه الدقة ثم الاختيار منها عند تعليمها .

- أن الوقوف على خمسة عشر رسمًا أساسيًا للأبجدية العربية يعنى أنه جعل توليد الحروف يتم من خلال عملية النقط فحسب . ويعنى ذلك أنه جعل مضاعفة الرسوم يتم من خلال هذه العملية المفردة فحسب « النقط » .

- أن الوقوف على عشرة رسوم يجعل عمليات تغيير الرسوم تتمثل في كل من : النقط والتكرار وزيادة دائرة ؛ إذ تتولد الباء والتاء والثاء والنون والياء باختلافات في النقط عندًا وموضعًا ، كما تتولد الكاف من رسم الألف < ا > بتكرار هذا الخط ، كما تتولد الفاء من رسم الراء < ر > بإضافة دائرة صغيرة .

- أن الوقوف على خمسة عشر رسمًا والوقوف على عشرة رسوم يمثلان اختزالًا لرسوم الرموز الكتابية ، ولكنه لا يفرق على نحو دقيق بين الرسوم وأوضاعها وتغييراتها أو بتعبير آخر لا يستقرئان تركيب السمات بدخول الرموز الكتابية ، فلا يزيدان عن

(١) عبد القادر ، حماد (١٩٦٠) ، دفاع عن الأبجدية والحركات العربية ، مجلة مجمع القاهرة ، ج ١٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) يتم إخراج الرموز الكتابية بين أقواس مثلثة نحو : < > .

(٣) أبو بكر ، د. يوسف الخليفة (١٩٨٣) ، التدريب على الكتابة في مرحلة ما قبل الكتابة ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني فبراير ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .

إثبات بعض عمليات التوليد كالنقط وتكرار الرسم وزيادة دائرة صغيرة دون تتبع مختلف العمليات بالإضافة إلى أوضاع الحروف نفسها على ما سيتبع البحث الحالي .

- ضرورة التمييز بين الرسوم المختلفة والأوضاع المختلفة للرسوم كما في الخط المستقيم الذي يرد مرة أفقيًا وأخرى رأسيًا ؛ إذ لا يُمَثَّلُ الخط المستقيم الأفقي والخط المستقيم الرأسي أكثر من وضعين مختلفين لرمز واحد ، وليس رمزين مختلفين . أن وروده أفقيًا مرة ورأسيًا أخرى يُمَثَّلُ في نظر البحث حالتين للرسم الواحد ؛ وليس رسمين مختلفين كما قد يبدو ظاهريًا .

- ضرورة التمييز بين الرسوم التي تستخدم لتوليد الجرافيمات والرسوم التي تستخدم في تحقيق هذا الجرافيمات في ألوجرافات مختلفة .

- الاقتصار هنا على تسجيل الرسوم التي تستخدم لتوليد الجرافيمات وإرجاء الحديث عن الرسوم التي يتحقق بها الجرافيمات في ألوجرافات مختلفة إلى الحديث عن نظام تحقيق رموز الأبجدية . وبناء على ذلك ، لن يشير البحث في هذا النوضع إلى نصف الدائرة المفتوح من اليمين والذي يوجد ، مثلاً ، مع الجيم والعين ولا مع نصف الدائرة المفتوح من أعلى والذي يوجد في السين والصاد ، مثلاً ؛ لأنها رسوم خاصة بالألوجرافات كما سيبين البحث لاحقًا .

أما الرسوم الأساسية في الأبجدية العربية في نظر البحث فتتمثل في ثلاثة رموز ، هي :

١ - الخط المستقيم كما في < ا ل ب > ^(١) على أساس أن الجزء الأساسي في البناء هو ذلك الخط الذي يوجد على السطر والذي تسبقه النبرة .

٢ - القوس ونقصد بها ما يكون في رأس الحاء وأخواتها < ح > ؛ إذ إن خطها الأعلى ليس مستقيمًا ، وإنما يأخذ شيئًا من تقوس في بدايته ، ويمكن أن يرد خطه السفلي بشيء من التقويس كذلك أو خطًا مستقيمًا اعتمادًا على خطوط الكتابة المختلفة في العربية .

(١) سوف يثبت البحث جرافيمات اللغة حسب ورودها في أول الكلمة لا آخرها ؛ لأنه يرى أن صورة الحرف عندما يكون في آخر الكلمة أو مستقلًا تحمل زيادة ليست من أصله ، كما أن صورته في وسط الكلمة تحمل زيادة تتبع الحرف السابق عليه ، ومن ثم كانت صورته وهو في أول الكلمة تخلص من الزيادة التي تتبع الحرف لتتقدم عليه إذا كان وسطًا ، كما تخلص من الزيادة التي تحصل به إذا كان طرفًا . ولا يخفى أن عدد صورة الحرف إذا كان مستقلًا أو طرفًا هي الأصل تنتهي على أنه كله أصل ، وأن الذي يحدث هو حذف جزء من أصل الحرف ، هو طرفه الأخير ، إذا كان أولًا أو وسطًا . وتنفك تفصيل في الحديث عن ألوجرافات العربية .

٣ - الثبرات المتصلة وتقصدها بها ما يكون مع حرفي السين والشين ؛ إذ يقوم شكلهما الأساسي على هذه الثبرات المتصلة فحسب .

٤ - الدائرة كما في الميم والفاء < ف ف م > .

ب - أوضاع الرسوم أو حالاتها .

يتم مضاعفة الرسوم الأساسية المشار إليها وتوليد جرافيمات مختلفة منها من خلال ورودها على حالات أو أوضاع مختلفة ، وتمثل هذه الأوضاع فيما يلي :

١ - الهيئة :

تتصل الهيئة برسمين من الرسوم الإملائية هما : الخط المستقيم والدائرة .

يرد الخط المستقيم :

- رأسيًا ، كما في الألف < ا > . والخزء العلوى من الطاء والظاء < ط ظ > .

- أفقيًا ، كما في الياء وأخواتها < ي ء ـ ـ ـ ـ ـ > .

- رأسيًا أفقيًا ، كما في اللام < ل > .

- أفقيًا رأسيًا أفقيًا كما في الكاف < ك > .

وترد الدائرة :

- متوِّية ، كما في الميم والفاء والظاء < م ف ف > .

- مُقَلَّحَةً ، كما في الصاد والطاء وما يتولد عنهما < ص ض ط ظ > .

- نصف دائرة فحسب ؛ كما الدال والراء ورأس العين وما يتولد عنها < د ر ع > .

٢ - الحجم :

يتصل الحجم بنصف الدائرة على نحو خاص إذ يفرق بين بعض الحروف وبعض .

ترد نصف الدائرة :

- ضيقة ، كما في الدال والعين وتوليدتهما < د ذ ع ح > .

- واسعة ، كما في الراء وما يتولد عنها < ر ز > .

٣ - الاتجاه :

ويعني البحث به اتجاه رسم الأشكال أو الرسوم المختلفة . ويرد على النحو التالي :

يرسم الخط المستقيم :

- من اليمين إلى اليسار في الخط الأفقي ، كما في خط الباء وما يولد منها الذي يقع بعد نبرتها أي الحاء ونحوها < ب ت ث د ي > .

- من اليمين إلى اليسار أيضًا في الخط الرأسي الأفقي ، كما في حالة اللام < ل > .

- مزدوج الحركة في الخط الأفقي الرأسي الأفقي وذلك خط الكاف من الكاف الذي يبدأ أوله من اليمين ثم يرد الثاني ليكون من اليسار إلى اليمين ويختم الثالث بالاتجاه من اليمين على اليسار على السطر < ك > .

ويرسم القوس مع ما تحته من خط باتجاه :

- مزدوج ؛ إذ من السمات الكتابية المميزة للقوس الذي يُشكّل رأس الحاء وتوئيدتها كون حركتها مزدوجة ؛ إذ تبدأ من اليسار إلى اليمين ، ثم يكون الخط الثاني الذي تحت القوس من اليمين إلى اليسار .

وترسم النبرات المتصلة :

- من اليمين ، فمن السمات الكتابية المميزة للنبرات المتصلة التي ترد في السين ومجمعتها كون حركة رسمها من اليمين .

وترسم الدائرة :

- من اليسار ، كما في رسم الصاد والطاء وما يتولد عنهما .

٤ - الموضع :

وهو موقع الرسم من الوصلة أو الخط الواصل بين الحروف المتصلة في الكلمة ، ويمكن أن تتخذ الرسوم الإملائية الأربعة بالنسبة لهذه الوصلة أحد مواقع عدة .

يرسم الخط المستقيم :

- على الوصلة نفسها كالباء التي يرسم خطها المستقيم عليها .

- فوق الوصلة كالألف التي ترسم فوق الوصلة .

- فوق الوصلة وخفيها كاللام التي يرسم خطها الأعلى فوق الوصلة وخطها الذي يفصلها عن الألف < ل > على الوصلة نفسها .

ويرسم القوس وما تحته من خط :

- على الوصلة نفسها وفوقها ؛ إذ ترسم القوس أعلى الوصلة ، ويكون ما تحت

القوس من خط على الوصلة نفسها .

وترسم النبرات المتصلة :

- فوق الوصلة وعليها ، تتخذ النبرات المتصلة التي تكون في السين وما يولد منها موقعا على الواصلة وفوقها .

وترسم الدائرة :

- فوقية في حالة كونها نصف دائرة أو بعض حالات الدائرة السوية ، كما في الدال والعين والفاء وما يتولد عنها < د ذ ع هـ ف ق > .

- تحتية في بعض حالات الدائرة السوية ، كما في الميم ؛ إذ يغلب أن ترسم تحت الخط الواصلة هذا . وربما رسمت الميم على الوصلة نفسها في بعض أنواع الخطوط .

- على الوصلة وتحتها ، وذلك في حالة الدائرة الواسعة ، كما في الراء والراءى < ر ز > .

ج - تغييرات الرسوم :

ثمة وجه ثان غير أوضاع أو حالات الرسوم الأساسية يقوم بمضاعفة الرسوم من أجل توليد الجرافيمات ، وهو وجه التغيير ؛ إذ تقبل بعض الرسوم الكتابية التغيير ، كما يرد البعض الآخر منها بلا تغييرات ، أي يكون تغييرها صفرًا . وتختلف تغييرات هذه الرسوم ما بين تغيير مفرد كالتقط أو إضافة خط أو إضافة دائرة ، وتغيير مزدوج كالتقط ونبر أو نقط وزيادة خط .

١ - التغيير المفرد :

أ - النقط :

يرد النقط من أبرز تغييرات الأبجدية العربية ، وربما عُدَّ التغيير الوحيد الذي يرد للرسوم الكتابية في العربية . ويرجع عُدُّه التغيير الوحيد أو مجرد أحد التغييرات إلى مستوى تجريد الرسوم الأساسية الذي يصل اليه الباحث .

وتبرز سمات عدة للنقط تتصل بما يلي :

- وجوده وعدمه ، كما في كل من < ج ح > و < ذ > و < ز > و < ش > < ع > في مقابل < ح > و < د > و < ر > و < س > < هـ > على الترتيب .

- عدده ، كما يظهر من اختلاف الفاء والقاف ، إذ ترد الأولى بنقطة مفردة والثانية بنقطتين اثنتين < ف ق > .

- موضعه ، كما في < ح > في مقابل < ج > .

ب - زيادة النبر :

يمثل النبر تغييرًا مفردًا ثانيًا يدخل على رسوم الأبجدية العربية الأساسية لتوليد مختلف الجرافيمات العربية . ويظهر هذا النبر في جرافيم الصاد < ص > الذي يتكون من مجموع الدائرة المنقلبة والعبارة التي تليها .

ج - زيادة الخط :

يرز الخط تغييرًا مفردًا ثالثًا للأبجدية العربية ؛ إذ يظهر على الدائرة المنقلبة لتوليد جرافيم الطاء < ط > الذي يقابل جرافيم الصاد التي اتخذت زيادة النبر على دائرته المنقلبة كما أشرنا إليه ، في التغيير السابق . ويظهر ذلك من مراجعة صورة جرافيم < ط > الذي يتركب من الدائرة المنقلبة والخط معًا .

د - زيادة الدائرة :

يرد لرسوم الأبجدية العربية تغيير مفرد رابع يتمثل في زيادة دائرة صغيرة على رسم نصف الدائرة الواسع الذي يكون في الراء ، ويشكون من مجموع الرسمين ، أي من نصف الدائرة الأساسي والدائرة الصغيرة الزائدة جرافيم جديد هو جرافيم الواو < و > .

٢ - التغييرات المزدوجة :

تتولد بقية جرافيمات العربية من رسوم العربية بعد تغييرها تغييرًا مزدوجًا بأن يتم إدخال تغييرين مما سبق من التغييرات المفردة ، كأن يرد ، مثلاً :

أ - زيادة النقط والنبر :

إذا راجعنا جرافيمات < ب د ذ ز > وجدنا أنها تتكون من رسم أساسي هو الخط المستقيم الأفقي ، وقد زاد عليه أمران معًا ، هما : النقط والنبر ، إذ يرد في أوله نبرة زائدة عن الخط المستقيم ونقاط تختلف عددًا وموضعًا كما يظهر من الرسم ، وذلك على النحو التالي :

- العدد :

يرد النقط :

- مفردًا في جرافيمي الباء والنون .

- مزدوجًا في جرافيمي التاء والياء .

- مُثَلِّبًا في جرافيم التاء فحسب .

ويتم التفريق بين الجرافيمين اللذين يحملان رسمًا واحدًا عددًا واحدًا من النقاط من خلال :

- الموضع :

يتم من خلال موضع النقاط التفريق بين الجرافيمات ذات النقاط الواحدة ؛ إذ يرد النقط الواحد والمتنى :

- فوقيًا ، كما في النون والتاء .

- تحتيًا ، كما في الباء والياء .

ب - زيادة النقط والحُط :

يتم توليد جرافيم من خلال زيادة النقاط والحُط ، وهو جرافيم الغناء < ظ > الذي يتم فيه زيادة نقطة موحدة فوقية وخط مستقيم رأسي على رسمه الأساسي الذي يتمثل في الدائرة المغلطة .

وثمة جدول في آخر البحث الحالي يبين توزيع السمات الكتابية المختلفة على مختلف جرافيمات الأبجدية العربية .

٢ - جرافيمات العربية :

يلزم بعد الحديث عن السمات الكتابية المميزة للأبجدية العربية من رسوم أساسية وأوضاع مختلفة وتغييرات لها تحديد مجموع الجرافيمات التي يتجها تركيب هذه السمات معًا ، وهو ما يُمثَّل مادة الكتابة بتعبير بعض اللغويين ^(١) في مقابلة للمادة الصوتية . وسوف يقف عليه البحث في معالجته لهذه النقطة لما وجدته من عدم التفريق بين الألوجرافات والجرافيمات .

وتشير أولاً إلى أن الكتابة العربية في تصنيف اللغويين لأنظمة الكتابة المختلفة تعد من قبيل الكتابة الأبجدية التي يقابل الرمز الكتابي فيها الوحدة الصوتية « الفونيم » ، أي يوجد فيها اتصال مباشر بين الجرافيمات والفونيمات ^(٢) ؛ ومن ثم فإنها « أقرب ما تكون قريباً من النظام الصوتي للغة » ^(٣) ، وذلك أن الرموز الكتابية قد عبرت في مراحلها المختلفة عن « كلمات ووحدات صرفية » مورفيمات « ومقاطع وفونيمات

(١) Lyons (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, p. 38.

(٢) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 202.

(٣) Finegan & Besnier (1989) Language: its Structure and Use, p. 372.

وحدات صوتية أصغر من الفونيمات ومركبات من الوحدات المختلفة^(١) .
 وإذا أردنا الوقوف على الوحدات الكتابية « الجرافيمات » التي تقابل هذه الفونيمات
 وجدنا أننا بحاجة إلى تجريد نموذج يجمع صور الوحدة الواحدة ؛ ذلك أننا نقابل
 تغييرات عدة في الأبجدية العربية بعضها ينتج جرافيمات ، أي وحدات كتابية مختلفة ،
 وبعضها ينتج صوراً للجرافيمات لا جرافيمات .

ويعني ذلك : أنه يلزمنا تحديد الفروق التي تنتج رموزاً كتابية مختلفة والفروق التي
 تنتج صوراً مختلفة للرمز الواحد ، أي أن نقف على أنواع الفروق الكتابية التي تقوم بين
 مختلف الرموز لئلا نفرق بين رموز متفقة ، أو نوحدها رموزاً مختلفة .

أ - نوعا الفروق الكتابية (نوعا تغييرات الرموز الكتابية) :

تتمثل الفروق أو تغييرات الكتابة في نوعين ، هما :

الأول - ما يؤدي إلى الانتقال من وحدة إلى أخرى كالفارق بين العين والغين الذي
 يتمثل في وجود النقطة وغيابها ، ويتمثل به الرسم من وحدة كتابية هي العين ، إلى
 أخرى هي الغين . أي أن هذا الفرق يكون بين الوحدات الكتابية نفسها لا بين صورها .
 الثاني - ما يؤدي إلى الانتقال من صورة من صور الوحدة الكتابية إلى أخرى . وهو
 بهذا نوع آخر من الفروق لا ينتج وحدات مختلفة ، وإنما فقط مجرد صور مختلفة لوحدة
 كتابية واحدة ، كالفارق بين صور العين التي تتمثل في رأي اللغويين في الرسم التالية .
 < ع مع ع > إذ تقوم زيادة شرطة بعد الوحدة الكتابية^(٢) < ع ع > أو رسم
 نصف الدائرة كنصف الدائرة الذي يكون تحت رأس العين ، مقلداً : < ع ع > في
 إنتاج صور مختلفة للوحدة نفسها ، أي أننا لا نزال مع الوحدة الكتابية نفسها العين .
 ويجعل اللغويون النوع الأول من الفروق منتجاً لوحدات كتابية مختلفة ، أو بالتعبير
 اللغوي المعاصر جرافيمات graphemes . كما يجعلون النوع الثاني من الفروق منتجاً
 لصور الوحدة الكتابية الواحدة ، أي لصور هذا الجرافيم . ويقال للصور المختلفة للجرافيم

(١) Coulmas, Florian (1992) "Writing systems", in International Encyclopedia of Linguistics
 by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, p. 253.

(٢) سوف يشير البحث فيما بعد إلى ضرورة إهمال هذا الفرق البسيط في تعيين صور الرمز الكتابي والاهتمام
 بالفروق الأكثر وضوحاً .

الواحد الألوجرافات (١).

ويعني ما سبق : أن اللغة تعرف نوعين من الفروق في رموزها الكتابية ، أو تستخدم نوعين مختلفين من التغييرات في رموزها الكتابية ، وأنه لا حرج في أن يكون للجراميم الواحد فيها صور متعددة ، وذلك قياساً على الصور المتعددة لمختلف الوحدات اللغوية كالوحدة الصوتية « phoneme » والوحدة الصرفية morpheme والوحدة الدلالية ... semeeme إلخ . يقول اللغويون في استمداد فكرة الجرافيمات من الفونولوجي : « طورت فكرة الجرافيم قياساً على الفونيم » (٢).

ب - معيار التفريق ،

لعل أبرز المعايير التي تتخذ لتحديد الجرافيمات أو التغييرات التي تنتج الجرافيمات هو معيار المعنى ؛ فالتغيير الذي يؤدي وحدة تحمل معنى مخالفاً للسابقة كان تغيير جرافيمات ، أما تغييرات الوحدة الكتابية التي لا تؤثر على المعنى فإنها لا تمثل تغييراً في الوحدات ، وإنما تغييراً في صور الوحدات فحسب . وبذكرنا هذا بما يكون للمعنى من دور في تحديد الفونيمات . يقول بعض اللغويين عن معيار المعنى هذا : « الجرافيم قياساً على الفونيم هو أصغر وحدة في نظام الكتابة تقدر على إحداث تقابل في المعنى يأتي على سبيل المثال < s > و < r > جرافيمين مختلفين ؛ لأن كلاً من < sat > و < rat > لهما دلالتان مختلفتان . على الجانب الآخر ، ليس التقابل بين < sat > و < sat > تقابل جرافيمات ؛ لأن التغيير الكتابي لا يرتبط بتغيير المعنى » (٣) . ولا تقتصر جرافيمات اللغة أو مادة الكتابة على ما يقابل فونيماتها ، بل تشمل كلاً من رموز « الهجاء والترقيم » (٤) ، فعلامات الترقيم التي تقوم ببيان كيفية أداء الحروف تمثل جزءاً من النظام الكتابي ، يقول بعض اللغويين عن مصطلح نظام الكتابة : « مجموعة من العلامات الكتابية مع مجموعة خاصة من اصطلاحات استخدامها » (٥) .

(١) لا ترد لعلامات الترقيم ألوجرافات .

(٢) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 194.

(٣) Crystal (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 257.

(٤) Mountford, John (1985 [1990]) "Language and writing system", in An Encyclopedia of Language, London: Routledge, p. 702.

(٥) Sampson, G. (1985) "Writing System: a Linguistic Introduction, London: Hutchinson, p. 21.

ج - أفراد الجرافيمات :

... الجرافيمات الأصلية :

يرى البحث أن الجرافيم يختلف عن الفونيم قليلاً في وروده مادياً لا تجريدياً ، كما هو الأمر في الفونيم الذي يرى اللغويون أنه صورة مجردة تجمع أوفوناته^(١) إذ يمكن في الكتابة الإمساك بصورة أصلية للجرافيم يتم تغييرها بإحدى صور التغيير التي يمكن أن تصنع له صوراً متعددة .

والحق أن عدم القول بتجريدية الجرافيم ومادية الألوجرافات أقرب إلى معالجة درسنا اللغوي لتعدد الصور ؛ إذ يقول بالأصل والفروع في تفسيره للصور المتعددة على حين يجعل الدرس المعاصر الصور المختلفة كلها تحقيقات أو تطبيقات لصورة تجريدية ترجع إليها هذه الصور جميعاً .

وإذا أردنا اختيار صورة أصلية للحروف أو الجرافيمات ترجع إليها مجموعة من الفروع أو الألوجرافات فإن البحث يختار اتخاذ صورة الحروف عندما ترد في ابتداء الكلمة صورة للجرافيمات ، أي اعتبار هذه الصورة هي الأصل في الأبجدية العربية باستثناء الهاء الذي اتخذ صورتها وهي في وسط الكلمة أصلاً . أي أنه لا يوافق على عد صورتها وهي في آخر الكلمة كما درج المنظرون للأبجدية العربية الأصل . وسوف يناقش البحث هذا الأمر في حديثه عن فروض الألوجرافات .

وتتمثل جرافيمات الخاصة بالفونيمات في العربية فيما يلي :

> و ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي < .

ويعني ذلك أنه يجعل رسماً للهمزة وآخر للألف ، وهو ما لا يرد عند المنظرين الذين يجمعون الهمزة والألف في الحرف الأول على أساس أن رسم الألف هو الرسم الذي ترسم عليه الهمزة .

كما يرى البحث أن ما سوى ذلك من الصور المختلفة يُمثل مجرد صور للجرافيم سبق ظهوره أي أنه يراها ألوجرافات .

- الجرافيمات التكميلية :

على أنه تلزم الإشارة إلى أن في العربية نوعاً ثالثاً من الجرافيمات ؛ إذ يرد فيه بالإضافة إلى رموزها الأصلية التي تقابل فونيماتها ورموزها الترقيمية رموزاً أخرى تكميلية تمثل

(١) Fudge, E. C. (1970) "Phonology", in New Horizons in Linguistics, England: Penguin Books, p. 81.

في علامات ضبطها ؛ إذ يشار إلى العربية بأنها تستخدم « نظام كتابة أبجدي صامتة » (١) مثلها في ذلك مثل اللغات السامية التي « تمثل الحروف فيها انصوامت فقط » (٢) بمعنى أن الحركات لا تظهر في أصل كتابة الكلمة .

والحقيقة أن الحركات والتنوين والشدة والمدة لا تغيب عن نظام الكتابة العربية ، بل ترد فيها على نحو خاص فقط ؛ ذلك أنها تتخذ رموزًا لا يتم إدراجها داخل الأبجدية العربية أو داخل الهيكل الأساسي للكتابة . ويعني ذلك أن نظام الكتابة في العربية يشتمل على نوعين من الرموز ، أولهما : الرموز الأصلية وهي التي توضع في أصل الأبجدية ، والرموز التكميلية ويرواد بها جرافيمات الحركات والتنوين والشدة والمدة . يشير بعض اللغويين إلى انفصال الرموز التكميلية عن هيكل الكتابة ، وهو ما سوف يناقشه البحث في دراسته التحليلية لمشكلات الكتابة العربية ، يقول : « لكن أكبر عيب في كتابة العربية هو بلا نزاع غياب الحركات من داخل الكلمة . إذا كانت النقاط خارج هيكل الكلمة سبب أقوى الحركات (voyelles) التي نلاحظها أيضًا فوق الحرف بالنسبة للفتحة والضمة وتحت الحرف بالنسبة للكسرة . أعني أننا لا نراها عمليًا مطلقًا عندما نكتب باليد ؛ لأن هذا يعقد كثيرًا ويعوق كذلك ملاحظة كل العلامات الكتابية الأخرى غير النقاط » (الحركات الشدة همزة الوصل همزة القطع المدة < (٣) .

ثانيًا - نظام تحقق الأبجدية العربية :

(اللوجرافات العربية : أسسها ومناهج معالجتها وتغييراتها) :

تأخذ الحروف العربية عددًا من الصور أو اللوجرافات بسبب موقعها من كل من الكلمة ، كما يرى دارسو العربية ، وما يجاورها من الحروف . وفيما يلي دراسة لتحقيق الجرافيمات العربية في اللوجرافات من خلال مراجعة الأسس التي تحكم ورود اللوجرافات ، ثم مجموعة الرسوم التي تصنع اللوجرافات وهي تمثل الفرق التي ترد لصور الجرافيم المنفرد مع استعراض لجانب من هذه اللوجرافات .

(١) Finegan, (1994) Language: its Structure and Use, p. 500.

(٢) Téné, David (1995) "Hebrew linguistic tradition", in Concise History of the Language Sciences, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Elsevier Science Ltd., p. 22.

(٣) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, pp. 21 - 2.

١ - أسس الألوجرافات :

تتمثل أسس تغيير الألوجرافات في عدة أمور ، هي : موقع الحرف من الكلمة ، موقعه من الحرف المجاور له .

أ - موقع الحرف من الكلمة :

لقد ربط بعض اللغويين بين الألوجرافات التي تكون للجراميم وبين موقع الحرف من الكلمة فوضع افتراض رباعية الموقع ؛ إذ جعلوا للحرف الواحد صوراً أربعاً وفقاً لمواقعه الأربعة من الكلمة ؛ في أولها ووسطها وآخرها ومستقلاً عنها . ويتضح ذلك من مراجعة أمثلة الألوجرافات الشهيرة « كصور العين > ع م د ع < . يقول بعض اللغويين عن حروف الأبجدية العربية : « تختلف شكلاً وفقاً لاتصالها بما قبلها وبما بعدها ... وعندما ترسم وحدها أو في آخر الكلمة » (١) .

لقد وقف اللغويون هذا الفرض على عدد من ألوجرافات العربية وافترضوا لها رباعية الموقع فجعلوا الموقع ذا تأثير فعال في إنتاج ألوجرافات العربية . وبلغوا بالأبجدية إلى الأعداد التي يذكرها البحث الحالي فيما بعد والتي رأى أنه يجب أن تفصل عن الجرافيمات .

والملاحظ على هذا الفرض وعلى هذه الألوجرافات التي رصدوها غياب حدود الوحدة في ضبطهم للألوجرافات ؛ إذ يجعلون للجراميم صورة إذا كان وسطاً بالإضافة إلى صورته إذا كان استهلالاً مع أن الفرق بينهما وجود شرطة قبل الحرف إذا كان وسطاً وعدم وجود هذه الشرطة إذا كان استهلالاً .

والحق أن هذه الشرطة لا تتبع الألوجراف الوسط ، بل تتبع ما قبله ؛ إذ إن الشرطة ترد بعد الحرف المتقدم ، ولا يرد للحرف المتوسط شرطة قبله ، بل توضع له شرطة بعده فقط . ولو كان الألوجراف يأخذ شرطة قبله وشرطة بعده لكان قبل الحرف المتوسط شرطتان واحدة هي ما بعد الحرف السابق عليه ، والثانية هي ما تسبقه . والأمر نفسه ينطبق على صورتَي الحرف الطرف والمستقل ؛ إذ الفرق بين هذين الألوجرافين ورود شرطة قبل الحرف الأخير وعدم ورود هذه الشرطة مع الحرف المستقل . ولا يخفى أن هذه الشرطة تتبع ما قبله لا تبعه ، ولو تبعته لكان قبل الحرف شرطتان ؛ إحداهما خاصة به ، والثانية الخاصة بما قبله . ويؤكد على انعدام الشرطتين بين الحرفين أن مقدار

(١) Wright, W. (1997) Arabic Grammar, Chicago: The Institute of Traditional Psychothics and Guidance, p. 1.

الشرطتين قد جعل في خط الرقعة للسين والشين مع زيادة النقاط الثلاث .
 ويعني ذلك باختصار : أن عهد الجرافات الحروف أربعة تبعاً لمواقعها ليس صحيحاً .
 ويكفي إذا ما أردنا أن نشير إلى الجرافات الحروف بسبب موقعها من الكلمة أن نشير
 إلى ورود الجرافين للحرف بهذا السبب هما : الأوجراف الاستهلالي ويندرج فيه
 الأوجراف الوسطي ، والأوجراف الطرفي ويندرج فيه الأوجراف المستقل . ويرجع
 ذلك إلى التحديد الدقيق لبدء الحرف ؛ إذ يبدأ بعد الشرطة التي تخص ما قبله إذا كان
 وسطاً أو طرفاً . وقد اتفقت بعض المتخصصين إلى بساطة هذا التعبير ، يقول : « للحروف
 أشكال مختلفة على نحو طفيف اعتماداً على مواضع ظهورها في الكلمة » (١) .

ويرى الباحث أن الحروف إذا كانت طرفاً أو مستقلة فإنه يزيد عليها جزء تزيني
 يمثل عادة في التدوير بنصف دائرة أيسر يرد مع الحاء والعين ومعجماتهما ، أو أسفل
 ويرد مع السين والشين والصاد والضاد ، أو في نبرة تزد مع الباء والفاء وأشباههما .
 ويعني هذا التصور أن البحث يرى الأخذ بشائبة تشكيل الحروف ، بمعنى أنها تتكون
 من جزئين ، هما : الجزء الأساسي المميز ، والجزء التزيني الترائد . كما يعني ذلك أن
 البحث يأخذ بمبدأ الزيادة على الجزء الأساسي ، فهو يقول بزيادة نصف الدائرة والنبرة
 على الحروف إذا كانت طرفاً أو مستقلة ، وليس بحذف هذه الأجزاء من الحروف التي
 تدخل عليها إذا كانت أولاً أو وسطاً .

ب - موقع الجرافات بعضها من بعض :

يمكننا أن نقف على الجرافات أخرى بسبب موضع الحروف بعضها من بعض ؛ إذ
 ترد الجرافات في العربية ليس بسبب وقوع الجرافات من الكلمة ؛ استهلالاً وتوسطاً
 وطرفاً واستقلالاً ؛ فقط ، كما يسجله بعض المدارس (٢) ، وإنما بسبب موقع الجرافات
 بعضها من بعض ، نحو وقوع الميم بعد اللام يجعل الميم ترسم بشكل خاص مختلف
 عما أشير إليه سابقاً ، وذلك على النحو التالي < ل م > إذ تركيب اللام فوق الميم كما
 سيرد تفصيله في الحديث عن تغييرات الأوجرافات .

وقد جعلت هذه الأوجرافات المختلفة سواء التي تنتج من موقع الجرافات من الكلمة ،
 أو مواقعها بعضها من بعض عدد الرموز التي تقدمها كاسات المطابع الأميرية على

(١) Brustad, Kristen [et. al.] (1995) Al-Kitab fi Tac alim al-*Arabiyya*: a Textbook for Beginning Arabic, Part One, USA: Georgetown University Press, p. 3.

(٢) لبحث تصور آخر حول هذه الأوجرافات يرد بعد قليل .

اختلاف أشكالها يبلغ أربعمئة وسبعين شكلاً بدون الحركات .
على أن هذا النوع الثاني من الألوجرافات ، وهو نوع الألوجرافات التي ترد بسبب
موقع الحروف بعضها من بعض أكثر أهمية ودقة في العربية .
ويمكننا أن نفهم هذا النوع من الألوجرافات على النحو الذي نفهم به تأثير تجاور
الأصوات بعضها على بعض .

والحق أنه يمكننا تطوير الألوجرافات وتعديلها من أجل تجويد النظام الكتابي ؛ إذ
الكتابة صناعة كما هو مقرر (١) ، فيمكننا ، مثلاً ، عدم الاعتداد ببعض الألوجرافات أو
تيسيعها ليسهل إتقان الناس للكتابة . ولا يخفى أن هذه الألوجرافات غير جوهرية
لا يخل عدم الالتزام بها بتوصيل مراد الرمز .

ويمكن أن ننظر في أمثلة الألوجرافات في الحديث عن تغييرات الألوجرافات ، ومنها
على سبيل المثال :

- تراكب الجرافيمات كتراكب اللام مع الميم أو الحاء أو إحدى معجمتيها أو الهاء
> لمس حَقَّ جأ خصص لهم < .

٢ - تغييرات الألوجرافات :

إذا وقفنا مع الألوجرافات التي يرصدها بعض اللغويين اعتماداً على موقع الوحدة
الكتابية من الكلمة نجد أن التغييرين الأساسيين اللذين يقدمان للجرايم هما :

أ - زيادة حِط أفقي > شرطة < :

ويكون هذا الحِط بعد الحرف كما يرى العمل الحالي ؛ أو بعد الحرف وقبله كما يرى
اللغويون الذين يقولون برباعية الموقع . ويقال لهذه الشرطة الوصلة .

والحق أن الشرطة تغيير بسيط ، وهو ، كذلك ، أبسط صور وصل الحروف ؛ فهو
بهذا لا يُمثَّل شكلاً معقداً ، وإنما مجرد حِط بسيط ممتد بين الحرفين حيث يبدأ من
الحرف المتقدم ليصل إلى الحرف التالي .

ومع تسليم العمل الحالي بوجوده في نظام الكتابة العربية إلا أن يرى أنه لا يقوم
بتنوع الجرافيمات وإكسابها صوراً مختلفة ، فهو لا يتغير من جرافيم إلى آخر ولا
يكسب الجرافيم صورة خاصة .

(١) ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار الجيل ، ص ٤٦٣ .

كما يرى العمل الحالي أن الاعتماد عليه لعمل أربع أوجرافات للجرافيم الواحد مبالغه ليست ذات مسوغ ؛ إذ لا يتأثر شكل الحرف ذاته ، وإنما تزيد الوصلة هذه فحسب ، والمفترض لتكون تغييراً ينتج أوجرافات أن تُقدّم لنا صور متنوعة للجرافيم ، وهو ما لا يحدث معها .

ب - زيادة خط رأسي :

ويكون ذلك في جرافيم < م > .

ج - زيادة نبرة في آخر الحرف :

وهي تؤدي إلى تدويره حين يكون في آخر الكلمة أو مستقلاً ، وهو ما يظهر في :

- حروف الباء وأشباهها < ب ت ث ن > .

- حرفا الفاء والقاف < ف ق > .

د - زيادة نصف دائرة :

وهي ترد للحرف إذا كان آخرًا أو مستقلاً ، كما ترد النصف الأيسر من الدائرة أو

النصف السفلي منها فيما يلي من الحروف :

- النصف الأيسر من الدائرة :

- في الحاء ومعجمتها < ح ج خ > .

- في العين ومعجمتها < ع غ > .

- النصف الأسفل من الدائرة :

- السين ومعجمتها المثلثة < س ش > .

- الصاد ومعجمتها < ص ض > .

ويلاحظ على هذه التغييرات المذكورة أنها ترد للحرف عندما يكون آخرًا أو مستقلاً ، ويرجع ذلك ، في الحقيقة ، إلى أن ابحت قد عد صورة الحرف إذا كان أولاً هي الأصل ؛ فليس ثمة تغيير حادث لها ، كما رأى البحث أن تغيير الشرطة تغيير بسيط واحد مطرد يستمر مع جميع الحروف باستثناء الحروف الستة التي لا توصل بما بعدها < زر ذا وه > مما يجعلها غير ذات صلة بتوليد صور مختلفة للجرافيمات .

على أن هناك تغييرات أخرى تقدم صوراً للجرافيم المفرد ، وهي تلك الصور التي ترتبط بما قبل الجرافيم وما بعده من جرافات ، وأهم تغييرات هذا الأمر ما يلي :

أ - قلب النبرة إلى أسفل :

وذلك مستعار من الخط التراثي ويظهر في جرافيمات :

- الباء وأشباهاها إذا كانت متبعة بحرف غير ذي نبرة أو خط رأسي ، كالحيم والميم ونحوها ، على حين لا يرد قلب هذه النبرة إذا كان الحرف التالي ذا نبرة أو خط رأسي قارئ > بحر - أبجد - اتخذ - أثمر - انجرف - إبحار - يملأ < و > أبيات - أتان - إثمار - يأخذ < . لاحظ أن هذه الحروف تقلب نبرتها الأولى في أمثلة المجموعة الأولى دون الثانية .

كما يتصل بذلك ورود الباء وأشباهاها إذا كانت وسطاً وبعدها الراء حيث يتم قلب النبرة فيبدو الحرف كما لو كان قنطرة سابقة على الراء > قبر < .

ب - رفع الوصلة التي تكون بين الحروف : ويعني ذلك أن ترد الوصلة فوق النبرة الأخيرة من الحرف السابق وليس تحتها ، ويكون ذلك مع الحرف الذي تكون له نبرة ، كالضاد والضاد أو السين والسين اللذين يتشكلان من ثلاث نبرات متصلة ، وتكون كذلك مع الحرف الذي تزد عليه نبرة في آخره كالباء وأشباهاه . من أمثلة ذلك : > عرشي قلبى حتى عني عني < .

ج - تراكب الجرافيمات : يراد بتراكب الجرافيمات أن ترد الحروف بعضها فوق بعض وذلك كما ترى في رسم خط اللام الرأسي فوق قوس الحاء ومعجمتها أو دائرة الميم ، ويتبع ذلك حذف جزء من الجرافيم وهو الخط الأفقي من اللام .

- اللام بعدها الميم والحاء ومعجمتها والباء > لمس لطق لجأ لخص لهم < .
- الفاء بعدها الياء > في < .

ونلاحظ في التراكب أن جزءاً من الحرف التالي يسبق ما قبله مكاناً كنصف دائرة الميم تكون قبل اللام ؛ لأن اللام ترسم أعلى هذه الميم ، فلا بد أن يكون بعضها قبلها والبعض الآخر بعدها .

وإذا راجعنا كاسات الحروف بالمطبعة الأسيرية والتي تبلغ ٤٧٠ كاسة وجدنا تغييرات أخرى تنتج ألو جرافيمات للحروف العربية ، مثل حذف الخط الأفقي للحرف أو تقصيره والذي يمكن أن نجده في الكاف قبل الواو والراء ، مثلاً .

٢ - فرضا الألوجرافات ومنهاجا معالجتها :

أ - فرضا الألوجرافات : ثنائية التشكيل ورباعية الموقع :

الحقيقة أن أنواع التغييرات الثلاث التي تنتج الألوجرافات المختلفة للوحدات الكتابية التي يرى اللغويون أنها ترد نتيجة لموقع الوحدة الكتابية من الكلمة تفيد جملة من الأمور، هي :

- أن تغيير الشرطة ليس أكثر من أداة بسيطة تصح اتصال الكتابة ، وربما لم تعد من قبيل التغييرات الخاصة بجرافيمات دون أخرى ، إذ لا تتخلف إلا من الحروف الستة التي لا توصل بما بعدها ، وهي < زر ذا ود > . ويجعلها هذان الأمران ، أي اطرادها في جميع الحروف باستثناء ستة وعدم اختلافها تبعًا للجرافيمات التي تصاحبها ، غير ذات شأن كبير في تصنيع الألوجرافات ، ومن الأولى عدم الاعتداد بها في الحديث عن ألوجرافات العربية .

- أن التغييرين ذوي الأثر الواضح في تشكيل ألوجرافات العربية هما : الخط الرأسي والتدوير على اختلاف صورته وفق الجرافيمات التي يتم فيها .

- أن هذين التغييرين يمثلان كسرًا لاطراد الكتابة على مستوى خط الكتابة بالنزول إلى أسفل بالخط الرأسي للميم ، وتدوير الباء وأخواتها فوق مستوى خط الكتابة من خلال النبرة التي تزداد عليها إذا كانت طرفًا أو مستقلة ، ويرسم نصف دائرة إلى أسفل مع السين ونحوها ، وتدوير العين بنصف دائرة إلى اليسار . وهو كسر لرتابة الخط واطراده على مستوى السطر الذي يتم الكتابة عليه .

- أن هذا التغيير يرد على جهة التزيين .

- أنه يمكن تصور تشكيل الوحدات الكتابية على جهة ثنائية التشكيل ، بمعنى أنها مشكلة من جزأين أحدهما أساسي مميز لتمييز الوحدة عن غيرها ، والثاني تزييني لكسر رتابة الخط وتحسينه .

- أن تصور ثنائية التشكيل يضبط على نحو دقيق التغييرات التي ترد في الكتابة وتفسرها لنا على نحو مقنع ؛ إذ يرتبط بما كان طرفًا ، وبما كان مستقلًا بالتبعية ويغيب عما كان استهلالًا وما كان وسطًا كذلك . كما أن طبيعة التدوير أقرب إلى التزيين .

ب - منهاجا معالجة الألوجرافات : الحذف والزيادة :

يتم معالجة التغييرات التي تنتج لنا مختلف الألوجرافات العربية من خلال منهج

الحذف أو اقتطاع الجزء الأخير من الوحدات الكتابية . ويرى البحث أن القول باقتطاع جزء من الوحدة يثبت كون هذا الجزء مكوناً أساسياً من الحرف ، وأن إزالته من الحرف على خلاف الأصل . ويرى البحث عكس ذلك فيرى « زيادة » الجزء الوارد في الوحدات المتطرفة أو المستقلة بدلاً من « الحذف » ؛ إذ إن هذا الجزء يمتنع في موضعين ، هما الاستهلال والتوسط ، ويرد فقط في الطرف الذي يحمل عليه الاستقلال ؛ الأمر الذي يجعل السيادة لغياب هذا الجزء والقلّة لوروده ، فتقتضي ، من ثمّ ، كثرة غياب هذا الجزء عن وجوده وطبيعته التزيينية أن يجعل هذا الجزء زائداً في حالة التطرف ويحمل عليها الاستقلال لا محذوفاً في حالتي الاستهلال والتوسط .

إن التفسير يتم بالزيادة وليس بالحذف ؛ لأن الزائد هو الأقل عدداً ؛ إذ ترد الزيادة في تمام الكلمة وفي الاستقلال ، وإذا اعتبرنا أن حانة الاستقلال حالة نظرية أكثر من كونها واقعاً قائماً في اللغة كما أنها محمولة على حالة التطرف كانت الزيادة تلت الأشكال ، إذ ترد مع حالة النهاية في مقابل غيابها في حالة البداية والتوسط .

ويؤكد منهج الزيادة لا الحذف كون غرض هذه الزيادة هو التزيين ؛ إذ ترد لتزيين رسم الحروف في أواخر الكلمات . ولو قلنا بالحذف لنزونا أن نذكر له سبباً أو غرضاً . إن تشكيل الحرف ثنائي ، فهو يتكون من جزأين متمايزين ، هما الجزء الأساسي الذي يتم في ضوئه التمييز بين الحروف الهجائية ، وهو بهذا « الجزء المميز Distinctive Part » و « الجزء الجمالي Decorative Part » الذي يراد به تزيين شكل الكتابة وتحويلها إلى فن من الفنون . ويمكن تسمية هذا الجزء الجمالي أو التزييني بالجزء التزييني « Decorative Part » ، ويؤكد كون هذه الأجزاء جمالية وتزيينية أنها تميل إلى التدوير .

ثالثاً - الأبجدية العروبية بين نظامي التوليد والتعقيد ؛

نستعرض هنا بصورة سريعة تداخل الأتوجرافات في الجرافيمات عند عدد جرافيمات العربية في أعمال بعض اللغويين المعاصرين .

لقد اتخذ عدد جرافيمات أرقاماً مختلفة ومتفاوتة بسبب ما تم إدراجه فيها من الأتوجرافات وذلك على النحو التالي :

أ - (١١٢ - ١٢٤ - ١٥٥ - ٤٧٥)

يجمع اللغويون في الأبجدية العربية كل الرموز الكتابية وصورها الفرعية في جدول واحد ليقرروا أن هذه الصور المختلفة تمثل في مجموعها الأبجدية العربية ، فإذا راجعنا ما

يسجله اللغويون المعاصرون بصدد الأبجدية العربية وجدنا أن عدد رموز الأبجدية العربية يتضاعف عندهم اعتمادًا على جمعهم الرموز الكتابية سواء أكانت وحدات مستقلة أم صورًا مختلفة لهذه الوحدات ، وهم يتحدثون في ذلك عن أربع صور للوحدة الواحدة فتضاعف عندهم الوحدات أربع مرات اعتمادًا على فكرة رباعية الموقع التي يفترضونها لضبط مختلف الرموز الكتابية للعربية .

ويتردد العدد الذي تصل إليه رموز العربية الكتابية بذلك بين عدد من الاحتمالات بيان أهمها يرد على النحو التالي :

١١٢

يمثل هذا العدد حاصل ضرب عدد الرموز الكتابية ، أي ٢٨ رمزًا كتابيًا في عدد مواقع كل واحد من هذه الرموز ، وهو ٤ ، وذلك ما نجده في أعمال سيمسون Simpson وغيره (١) .

١٢٤

لا يخفى أن عدد الرموز الذي وصلت إليه الأعمال السابقة أقل مما ينبغي إثباته وفقًا لافتراضهم المتمثل في « رباعية الموقع » ذلك أن الأعمال التي تقف على ١١٢ رمزًا كتابيًا للعربية تهمل أمرين :

- أولهما : الألف وتبلغ الأبجدية بها تسعة وعشرين رمزًا كتابيًا .

- الثاني : تركيب بعض الرموز الكتابية في العربية وعدم إفرادها ، وهو رمز الهمزة الذي يرسم بالإضافة إلى وروده مفردًا مركبًا مع الألف مرة وثانية مع الواو وثالثة مع الياء . ويذكرنا بضرورة فصله عن غيره من الرموز الكتابية بصفته قسمًا منفصلاً انفصال الأصوات المركبة diphthongs عن غيرها من الأصوات غير المركبة . وبهنا ، في هذا المقام ، أن تؤكد على أن مراعاتها يتضاعف العدد المفترض بناء على فكرة « رباعية الموقع » ؛ إذ يصبح لدينا اثنان وثلاثون رمزًا بالإضافة لثلاثة صور زائدة من الحركات المركبة الهمزة على الأبجدية التي زدنا عليها من قبل رمز الألف . وبصبح ، بناء على افتراضهم ، عدد رموز الكتابة العربية ١٢٤ ، وهو حاصل ضرب عدد رموز الأبجدية في المواقع الأربعة لكل واحد من هذه الرموز .

(١) Simpson (1995) "Writing: Overview of History", Vol. 9, p. 304, & Abdul- Rauf, Muhammad (1983) Arabic for English Speaking Students, London: Shorouk International, pp 36 - 38.

يبلغ بعض اللغويين ^(١) بالرموز الكتابية للعربية مائة رمز فحسب مع تسليمه بفرض رباعية الموقع الذي تتبناه شتى الأعمال على اختلاف ما تنتهي إليه من عدد رموز الأبجدية . ويرجع تجاهله لائتني عشرة حالة إلى عدم احتسابه موقعي الاستهلال والتوسط للرموز التي لا توصل بما بعدها والتي يجمعها علماء العرب في قولهم « زر ذا ود » . ويكتفي برصد موقعي الاستهلال والظرف لهذه الحروف الستة . وبالغائه موقعين لستة حروف يسقط من عدد الرموز اثني عشر رمزاً وتصبح مائة فقط . وربما جعلت بعض الدراسات التي تسقط الحروف التي لا توصل هذه الحروف أحادية الشكل على الرغم من أنها توصل بما قبلها ، تقول في اقتصار تعدد الشكل على الحروف التي توصل بما بعدها فقط : « سمة مثيرة لهذه الأبجدية أن اثنين وعشرين حرفاً من رموزها الكتابية الثمانية والعشرين له أشكال مختلفة اعتماداً على موقعها في الكلمة أو خارجها ... في مواقع استهلالية ومتوسطة وخرافية بالإضافة إلى شكلها عندما تكتب مُسْتَقِلَّةً » ^(٢) .

تبلغ المطابع الأميرية بالرموز الكتابية بدون الحركات أربعمئة وسبعين رمزاً لا باحتساب رباعية الموقع فحسب ، بل بإضافة الأشكال المختلفة للرموز التي يمكن أن تعد من تأثير تجاوز الحروف بعضها مع بعض ، وذلك كما يظهر في صور الكامات في المطابع الأميرية .

والحقيقة أن الأبجدية العربية تحتاج في ضبطها لها أن تفرق بين جرافيماتها وألوجرافاتها ، أي أن تفرق بين الصور الأصلية أو الصور المجردة لها والصور الفرعية التي تتخذها مختلف هذه الجرافيمات أو الصور المجردة في تحققها .

وينتهي بنا التفريق بين الجرافيمات والألوجرافات إلى أن نعد للأبجدية العربية ثمانية وعشرين رمزاً فقط ، ونعد ما سواها صوراً فرعية أو ألوجرافات لها . على أن هذا العدد قد جعل بعض اللغويين يفكر في اختزال هذه الأشكال إلى ثلاثين شكلاً فحسب .

ولا نريد بالجرافيمات الصور الأساسية التي تستخدم في توليد الرموز الكتابية ، وهي

(١) Fischer, Volfdietrich (1992) "Arabic", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, p. 94.

(٢) Dobrovolsky, Michael & O'Grady, William (1997) "Writing and language", in Contemporary Linguistics: an Introduction, edited by William O'Grady [et. al.], London & New York: Longman, p. 604.

التي يذهب إليها بعض اللغويين في اختزالهم الحروف الأبجدية إلى رموز تستخدم إنتاج الحروف الثمانية والعشرين من خلال النقط وغيره ، كما سيتم تفصيله في الحديث عن تغييرات الجرافيمات . ونرى أن هذه الصور الأساسية تفيدنا في بيان الفروق التي تكون بين الرموز الكتابية ، وفي تقرير مجموعة التغييرات التي تجري لتوليد الرموز الكتابية ؛ ذلك أن هذه الرموز الأساسية تمثل الأجزاء الثابتة غير المتغيرة في الرموز الكتابية .

رابعاً - دراسة تحليلية لمشكلات الكتابة : استعراض ومناقشة :

يلزم دراسة النظام الكتابي في لغة ما الوقوف على ما يقرره المتخصصون من مزايه ومشكلاته (١) .

مما تتميز الأبجدية العربية مثلاً غياب تعدد الرمز الكتابي كما يكون فيما يلي :

- الجرافات الثنائية Digraphs ، وهي تلك الجرافات التي تأخذ رمزين كتابيين في إشارتها إلى موضوعها ، وهي ما ترد في الإنجليزية التي يرد فيها « الجرافات الثنائية في الصوامت التي تشمل sh التي ترد في ship و gh التي ترد في tough والجرافات الثنائية في الصوائت وتشمل ea في bread و oa في boat » (٢) .

- الجرافات الثلاثية Trigraphs ، وهي تلك الجرافات التي تأخذ ثلاثة رموز كتابية للإشارة إلى موضوعها مثلما يرد في الإنجليزية « التي تشمل أمثلتها tch في (watch) » (٣) . أما أهم ما يسجته اللغويون من مشكلات تصل بنظام الكتابة العربية فأربع مشكلات تتمثل فيما يلي :

١ - عدم تمايز رموز الأبجدية بعضها عن بعض بشكل تام (مشكلة النقط)

يقول بعض اللغويين في مشكلات الكتابة العربية : « عيوب الكتابة : الصوامت Les consonnes أعيب الأول المتعلق بشكل الحروف يتجه إلى علامات النقط ، الأبجدية العربية تتكون بالنسبة لثمانية وعشرين حرفاً في الحقيقة من خمسة عشر شكلاً . نضع لإضافة الحروف الأخرى نقاطاً > نقطة أو نقطتين أو ثلاث نقاط < فوق الحرف أو تحته . يجب أن نضيف أن حروفاً معينة لا توجد بدون نقاط > الفاء ونبرة الباء إلا حين تدعم الهمزة < . يوجد ، إجمالاً ، نقاط في خمسة عشر حرفاً من الثمانية والعشرين

(١) وهو ما قام به بعض اللغويين بالنسبة للغة الإنجليزية ، انظر :

Bolinger & Sears (1981) Aspects of Language, p. 283 - 5.

(٢) Crystal (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, p. 257.

(٣) Ibid, p. 257.

وهي أكثر من النصف» (١) .

ويرى بعض اللغويون هذا الأمر مدعاة إلى « التلبس والخلط بين الحروف للاعتماد على النقاط دون الرسم في تمييزها . ويزداد التلبس والخلط عندما تتجاور أو تتابع حروف متحدة في الرسم لا تميز إلا بالنقاط خصوصاً إذا كان رسمها منحصرًا في نبرات صغيرة متماثلة» (٢) .

والحق أن تمايز الحروف برسوم مختلفة أو بسمات متباعدة لا يُكثّل فرقًا في التعلم والاكتساب . بل يُكثّل ذلك اقتصادًا في توظيف الرموز ، ويرى التربويون أنها تمثل اقتصادًا في التعليم كذلك ، كما تيسر عملية التعلم ، يقول بعضهم : « وتلك طريقة أكثر اقتصادًا من خلق حرف جديد يتطلب من الطفل تعلمه» (٣) .

٢ - الانفصال وعدم التزام الاتصال :

ويضيف « عيب ثان يتعلق بغياب الاتصال بين حروف معينة وما يليها من حروف يداخل الكلمة نفسها . حروف (ا - ذ - د - ر - ز) وتصل بما قبلها لا بما يليها : رمسيس - ذهب - مطار - صورة . هذا اعتراض بوجود رفع يدك في أثناء في كتابة الكلمة الواحدة فضلًا عن الكلمات التي تحمل كثيرًا من هذه الحروف التي تتردد . لكن الاعتراض الأكبر الذي يأتي غالبًا جدًا من هذا الأمر هو أنه عندما نقرأ النص فإننا لا نعرف أين تبدأ الكلمة ؟ وأين تنتهي ؟ وما يجب أن نضعه معًا لتركيب الكلمات ؟ وما إذا كان ما نقرأه كلمة مفردة أو كلمتين هذا الأمر ، فضلًا عن هذا المسافات بين الكلمات ليست منتظمة حتى في الطباعة نفسها وغالبًا ما يكون هناك مسافة بين جزئين منفصلين من كلمة واحدة أكبر من مسافة بين كلمتين» (٤) .

والحق أن انفصال الألف عما بعدها يميزها عن اللام ؛ إذ لا فرق بينهما حال التوسط إلا بالاتصال والانفصال ، وكأن الانفصال كان هنا ذا غاية وظيفية يقوم بتوظيف أمثل لرمز < ا > الذي يستخدم لرمزين كتابين اثنين هما الألف واللام ، ولولا هذا الفرق لاحتجنا لإحدى الوحدتين رمزًا مخالفًا لرمز الأخرى .

(١) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question: p. 19.

(٢) صبري : عثمان (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، مصر ، ص ١٠١ .

(٣) شحاتة ، د. حسن (١٩٨٦) أساسيات في تعليم الإملاء ، القاهرة : مؤسسة الخليج العربي ، ط ٢ ، ص

(٤) Meynet, (1971) L'écriture Arabe en Question, pp. 20 - 1.

كما أن اتصال الراء سيجعل منها شكلاً قريباً من الهاء المتوسطة . وليس في الحقيقة ثمة مشكلة في رفع اليد ، إذ إننا نرفع أيدينا في أثناء كتابة ما هو متصل شكلاً وهو انطاء مثلاً إذ نرسم تدويرها ثم نتقل بعد رفع اليد إلى رسم ألفها . وكذلك النقط يتم برفع اليد إذ ينفصل عن الهيكل الأساسي للكتابة .

٣ - تغير أشكال الحروف ؛

يقول بعض اللغويين : « ثمة عيب ثالث نتاجه تريك ، بصفة خاصة ، الطباعة ، لكننا نجد عيباً في الكتابة اليدوية : إنه تنوع أشكال الحروف نتيجة موقعها في الكلمة الجزء الأكبر من الحروف تغير شكلها . كثير منها له أربعة أشكال : مستقلاً استهلالياً متوسطاً طرفياً .

ب - ب - ب

ع - ع - ع

ج - ج - ج (١)

كما يشير بعض اللغويين إلى هذا الانتفاص ، يقول : « وهناك تهمة أخرى توجهها السادة المجددون إلى الأبجدية العربية ؛ تلك هي : أن لكل حرف من حروفها صوراً تختلف باختلاف موقعه من الكلمة » (٢) . ويؤكد ثان على هذا الأمر ، يقول : « يبلغ متوسط رسم الحرف الهجائي العربي في الكتابة أربعة عدا بما يحتمل ذاكرة متعلم الكتابة العربية استيعاب (٢٨٤ = ١١٢) رسماً إذا ما أضيفت إليها علامات الإعراب والعلامات نيتت على ١٢٠ رسماً » (٣) .

وقد سبق أن ناقش البحث مشكلة تعدد أشكال الحرف الواحد في حديثه عن الأجرافات التي ترد جرافيمات العربية وكيفية تبسيطها بما لا يخال بالفرض الذي يراد من الرمز أدائه .

٤ - غياب الحركات من داخل الكلمة ؛

يمثل غياب الحركات عن الأبجديات ، بصفة عامة ، نقصاً قد لا يعدونها بسبب هذا

(١) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, p. 21.

(٢) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) ، دفاع عن الأبجدية والحركات العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ١٢ ، ص ٩٧ .

(٣) صبري (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، ص ٩٧ .

النقص من نظام الكتابة الأبجدية ؛ وذلك لأنهم يرون النظام الأبجدي مقابلاً للنظام الصوتي ؛ مما يقتضي تمثيل العناصر الصوتية المختلفة ، فنظام الكتابة الصحيح هو الذي تشير حروفه إلى الأصوات المتضمنة في اللغة » (١) . ولا ترجع هذه المشكلة إلى العربية فحسب ، بل ترجع إلى الكتابة الفينيقية التي اشتقت منها الكتابة العربية وأخذت عنها الكتابة اليونانية كذلك (٢) . يقول بعض اللغويين : « تجهل كون الكتابة الفينيقية حالة من الكتابة الأبجدية الحقيقية لفشلها في كتابة الحركات » (٣) .

يشير المعاصرون إلى مشكلة غياب الحركات من الهيكل الأساسي للأبجدية العربية ويرون ذلك من أكبر مشكلات الأبجدية العربية ، يقول بعضهم في ذلك : « من المعلوم أن الألفبئات الصوتية الكاملة تتكون من حروف ساكنة وبعض حروف الحركة . ولكن طبيعة تكوين اللغات السامية ساعدت الفينيقيين عند وضع حروفهم على الاكتفاء باثنين وعشرين حرفاً كلها ساكنة ، ثم سار على نهجها هذا سائر ألفبئات اللغات السامية الأخرى التي اشتقت منها ... إلا أن هذا لا يعني أن كتابة اللغات السامية في غنى تام عن حروف الحركة ، وأنها لا تنوء بالثغرة المفتوحة » (٤) . وقد برز في بعض محاولات إصلاح نظام الكتابة العربية إدراج الحركات في بنية الكلمة بمحاولة وصلها بشرطة كالتي تكون بين وصل الحروف بعضها بعض تقريباً ، وذلك كما يظهر في محاولة الأستاذ علي الخارم الذي لديه : « الضمة قوس تتصل بالحرف المضموم ... الكسرة خط مائل يتصل بالحرف المكسور من تحت ... السكون حلقة تتصل بالحرف الساكن » (٥) .

ويرى البحث أن انفصال الحركات عن الهيكل الأساسي للكتابة في العربية وعدم النص على الحركات في الكتابة العربية يمكن مناقشته من خلال جملة من المفاهيم :
الأول - الاختزال ، وقد قال به بعض اللغويين في تفسيره غيبة الحركات عن هيكل الكتابة الأساسي ، يقول : « فاللغة العربية لغة إيجاز في صورتها الكتابية ، ومن مظاهر هذا الإيجاز أنها لا تعني بكتابة علامات الحركة على عكس الكتابة في اللغات الأجنبية . ومؤدى هذا : أن حروف أية كلمة عربية تختزل بمقدار نصفها إذا روعي علامة الحركة

(١) Dinneen (1967) An Introduction to General Linguistics, p. 278.

(٢) Akinajian [et. al.] (1990) An Introduction to Language and Communication, p. 474.

(٣) Gleason (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 419.

(٤) صبري (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، ص ١١٠ - ١١٢ .

(٥) الخارم ، علي (١٩٤٤) « مشروع تفسير الكتابة العربية » ، مستخرج من الجلسة التاسعة بتاريخ ٢ فبراير

١٩٤٤ م ، تيسير الكتابة العربية ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٦٤ م ، ص ٨١ .

نظام الكتابة العربية وتطبيقاتها =

لكل حرف « (١) ، ولكي يتم الاختزال على نحو صحيح ، أي لكي يُكْتَلَّ اختصاراً دون الإخلال بوظيفة نظام الكتابي تلزم الإشارة إلى ما يلي :

الثاني - عدم انضباط بعض الحركات في العربية ، ويظهر هذا الأمر من تذكرنا أن الحركات في العربية على نوعين :

أ - سماعي ، ولا قبل لنا بضبطه على نحو دقيق ؛ ولذلك ينبغي أن نتذكر أن كثيراً من حروف الكلمات العربية غير مضبوطة الحركات ، ومثال ذلك : عين الفعل الثلاثي المجرد إذا جاوزنا المشهور من الأفعال . ولا شك أن وجوب إدراج الحركة في بنية الكلمة سيفرض كثيراً من الاحتمال ، وسيلزم التقارئ باعتماد وجه التحريك الذي قضى به الكاتب دون أن يكون هناك لزوم افتراض هذا الوجه بعينه .

ب - قياسي ، ولا يكاد يخطئ فيه المتكلم كحركات الأوزان : افعل افعل استفعال فمفعول ... إلخ . ولا نحتاج إلى النص على الحركات ما دامت مستقرة في نفوس مستخدمي اللغة .

الثالث - تعدد حركات الحرف الواحد مما يجعل اتخاذ حركة واحدة تقييداً غير قائم في نظام اللغة نفسه . أي أن صلاحية بعض الحروف لأكثر من حركة دون فرق كورود الضمة والفتحة في حرف واحد يعرف النص على حركة الحرف ؛ إذ لا يخفى أنه لا يمكن أن نضع أكثر من حركة معاً على الحرف الواحد كما أن القطع بحركة دون الأخرى لا وجه له .

الرابع - طبيعة الحركة ونظامها الخاص في العربية التي تختلف فيها عن الحروف ؛ إذ إنها لا تمثل جزءاً من جذور الكلمات مثلما تمثل الحركات الطويلة باستثناء الألف . وقد التفت بعض اللغويين المعاصرين إلى هذه الطبيعة فنص على أن « عدم تسجيل الحركات في أبجديات اللغات السامية والحامية « طبيعي » لاتصال الحركات بأواخر الكلمات على حين يتصل هيكل الصوامت بالجذر » (٢) .

ه - مدى تصويرها للغة المنطوقة (كفاءة الكتابة العربية)

(١) أمين ، محمد شوقي (١٩٧٠) « العربية أوجز عبارة وأخصر كتابة » ، مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد السادس والعشرون ، ص ٣٣ .

(٢) Todorov, Tzvetan (1979) "Writing", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 195.

نحتاج في تبينها مُشكلات نظام كتابة ما أن نبين مدى مطابقتها للغة المنطوقة وتمثيله لها . والحق أن اللغويين العرب قد عالجوا علاقة الكتابة بالنطق ، فقد أشار بعضهم إلى ذلك ، قال : « اعلم أنه قد يتساوى حروف الكلمة خطأً ونطقاً ، نحو قولك : قام أحمد . وقد ينقص النطق عن الخط ، نحو : ضربوا وعصرو ، في الرفع والحجر . وقد ينقص الخط عن اللفظ نحو : الرحمن وسليمان ودأود : ومن ذلك « زيد » في الرفع والحجر . وقد ينطق بشيء ويكتب غيره ، نحو : الضارب ينطق بضاد مشددة ويكتب بلام وضاد . وينطق : رأيت زيداً في الوصل بتونين ويكتب ألفاً . وينطق بألف في الحُبلى وشيخري وزجلى ويكتب بالياء . وينطق بالألف في الصاوة والزكوة ويكتب بالواو . وينطق بالياء في قائمة في الوصل وتكتبه بالهاء . وسنبيته في أماكنه مختصراً إن شاء الله » (١) .

وقد قدم اللغويون العرب تفسيرات دقيقة لما خالفت فيه الكتابة النطق ، وهي أشبه بتفسيراتهم اللغوية العامة التي يقدمونها في الصرف والنحو وغير ذلك ومن أبرزها : الفرق بين ما يمكن أن يتيسر وأمن اللبس وطرد الحكم والحمل على آخر . يقول اللغويون في بعض ذلك تفسيراً للزيادة : « وإنما يزداد لأحد أمرين :

١ - إما أن يكون بين الكلمتين مشابهة فتقع إحداهما موقع الأخرى مخافة اللبس ، نحو : عصرو وعصرو .

٢ - وإما للتوكيد نحو : ضربوا وستين ذلك .

وقال جماعة من الكوفيين : ألف الوصل يزداد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل : كفروا وردوا فنو لم يدخلوا الألف بعد الواو وانصلت بكلمة أخرى لظن القاريء أنها كفر ووردا فتجىء الألف لهذا الفرق . وتعدوا ذلك إلى الأفعال التي واو جمعها متصلة بها ضربوا وشتموا ، وإن كان اللبس معدوماً ليكون الحكم في الموضوعين واحداً كما فعلوا في رفع القاعل ونصب المفعول ... للفرق ، ثم رفعوه في الفعل اللازم وليس فيه فرق . وحملوا يفرؤا ويدعوا وهي الفعل على كفروا . كتابة مائة : وكتبوا مائة بألف للفصل بينه وبين « منه » وأجروا تثنيته مجرى مفرده . وقيل : إنما فعل ذلك للفصل بينه وبين « مئة » اسم امرأة » (٢) .

(١) ابن الدهان ، سعيد بن المبارك ، باب الهجاء ، تحقيق د. فائق فارس ، بيروت والأردن : مؤسسة الرسالة

وإدار الأوس ، ط ١ ١٩٨٦ م ، ص ١ - ٢ .

(٢) السابق ، ص ٢ - ٣ .

